الأوائل
اقرؤوا فوصلوا لنقرأ حتى نصل

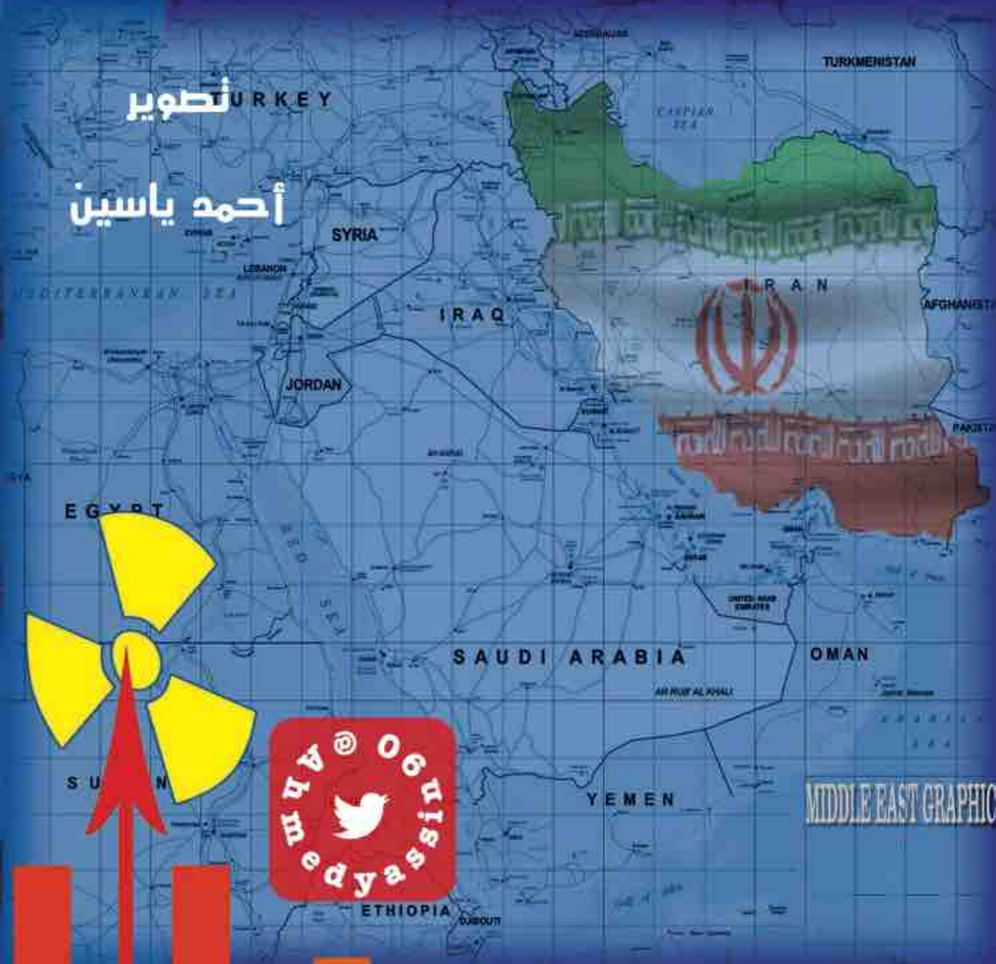
الكتاب الأكثر مبيعاً

البرنامج النووي الإيراني

وأثره على منطقة الشرق الأوسط







د . رياض الراوي



البرنامج النّووي الإيراني
وأثره على منطقة الشّرق الأوسط

الكتاب : البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط

التّأليف : د. رياض الراوي

التّدقيق العامّ: إسماعيل الكردي

الطّبعة الأولى: آذار 2006

الطبعة الثانية: شباط 2008

النّاشر : دار **الأوائل** للنّشر والتّوزيع والخدمات الطّباعيّة

سورية - دمشق - ص ب 10181

هاتــف : 00963 11 44676270/1/2

فــاكــس : 00963 11 44676273/4/5

جــوّال : 00963 933 411550 / 00963 933 327951

00963 988 629948

البريد الإلكتروني : ***alawael@scs-net.org***

موقع الدّار على الإنترنت : ***www.daralawael.com***

د. رياض الراوي

البرنامج النووي الإيراني
وأثره على منطقة الشرق الأوسط

الأوائل

2008


@Ahmedyassin90

الفهرس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(البقرة 286).

المُقدّمة

أهميّة البحث:

لا شكّ أن أهميّة البحث في موضُوع البرنامج النّووي الإيراني لا تنبع من خلال ما أثاره - وما زال يثيره - هذا البرنامج من تناقضات وتباين في وجهات النّظر بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية من جهة، والتي تُصرّ على كونه مُخصّصاً للأغراض السّلمية، أو من الجانب الآخر المُشكّك به، والذي تقوده - بشكل خاص - الولايات المُتّحدة الأمريكية؛ إذ تُوجّه الاتّهام إلى إيران فيما يتعلّق ببرنامجها النّووي، كونها ترى أنّه يحوي في ثناياه، أو يواكبه بخط متواز معه، برنامج نووي عسكري سرّي، يهدف - في محصلته النّهائية - إلى امتلاك السّلاح النّووي، وما البرنامج النّووي السّلمي إلا غطاءً يتمّ التّستّر من خلاله على هذا البرنامج السّرّي.

ولعلّ سبباً آخر يمنح البحث في هذا المُوضُوع أهميّة أخرى من خلال الرّبط بين "الإرهاب" ومكافحته وبين امتلاك أسلحة الدّمار الشّامل، والتي يشكّل السّلاح النّووي العنصر الأهمّ فيها، للدّول من خارج النّادي النّووي، ولاسيما الدّول التي سُمّيتْ بـ "الدّول المارقة"، والتي تشمل العراق - قبل الاحتلال - وإيران وكوريا الشّمالية، هذا الرّبط تعزّز بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، التي نتج عنها تغيير جوهري على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في ظل البيئة الدّولية المرافقة للحدث، إذ تحولت من استراتيجية "الرّدع" إلى استراتيجية "الضّربة الاستباقية".

وهذا التّناقض نجده - مرّة أخرى - بين تأكيدات أمريكية تعدُّها إيران مُجرّد مزاعم واتّهامات وبين تناقض لا يقلّ أهميّة عن كل ما تقدّم يمكن استشفافه، ليس في التّناقضات التي تتخلّل تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين، وفي قمّة تركيبة الهرم السّياسي، تُؤكّد رغبة وطموحات إيران في الحُصُول على السّلاح النّووي، بينما يصرّ الكثير منهم على الطّبيعة

السّلمية لبرنامج بلادهم النّووي، ويزداد الغموض ليكتنف المَوْضُوع بصُورة أكبر عندما تصرّ إيران على مواصلة مساعيها لإكمال مشاريعها النّووية، بالرّغم من كلّ الضّغوطات الخارجية، تقابلها أخرى داخلية، ربّما لم يكن أقلّها الوضع الاقتصادي المتدنّي، الذي أرهقته حرب السّنوات الثمانية مع العراق، وانخفاض معدّل الواردات الإيرانية من العملة الصّعبة، بسبب تدنّي أسعار النّفط، لا سيما في عقد التّسعينات من القرن الماضي، وتخلّف البنى التّحتية للاقتصاد الإيراني بشكل عامّ.

هدف البحث:

لقد وضعنا أمام عينينا افتقار المكتبات إلى هذا النّوع من الدّراسات هدفاً للبحث، لا سيما وأنّ أغلب مَنْ تناول هذا المَوْضُوع هم من الباحثين الأجانب، فضلاً عن أنّ ما نُشر عربياً فيما يتعلّق بالمَوْضُوع لم يتجاوز - في أحيان كثيرة - مقالات أو بحوث كانت تتناول جوانب مُجتزأة منه، ممّا أفقدها طابع الشّمولية.

مشكلة البحث:

وعلى هذا الأساس؛ فإنّ المشكلة التي سيتناولها البحث هي مدى تأثير البرنامج النّووي الإيراني على منطقة الشّرق الأوسط في حالة كونه يهدف إلى حُصُول إيران على السّلاح النّووي، في ظلّ البيئة الدّولية الحالية ومتغيّراتها الدّولية والإقليمية لما يتعلّق بإيران.

فرضية البحث:

وانطلاقاً من هذه المشكلة فإن الفرضية التي سينطلق منها البحث هي أن الولايات المتّحدة الأمريكية تسعى إلى فرض هيمنتها على إيران كجزء من استراتيجيتها الدّولية بشكل عامّ، وفي منطقة الشّرق الأوسط بشكل خاصّ، من خلال محاولة إقناع المجتمع الدّولي بأن الهدف الحقيقي الذي تسعى إيران إلى تحقيقه من وراء برنامجها النّووي هو امتلاك السّلاح النّووي، وهو ما من شأنه أن يُعرِّض الأمن والسّلم الدّوليّين إلى الخطر، لا سيما وأن إيران - على وفق وجهة النّظر الأمريكية - لها صلة بـ "الإرهاب"، فضلاً عن كونها إحدى دول محور الشّرّ.

ووفقاً لهذه الفرضية ؛ فإنّه ينبغي الإجابة عن عديد من التّساؤلات الجوهرية ذات الصّلة بالمُوضُوع ، وفي مقدّمتها ؛ ما هي العلاقة بين إيران وبين "القُوَّة"؟ وما هي مكوِّنات البرنامج النّووي الإيراني؟ ولماذا كلّ هذا الاختلاف حوله؟ ثُمّ ما الذي يمكن توقّعه لنهاية هذا البرنامج في المستقبل؟

منهجية البحث:

في ضوء هذه الفرضية فقد تمّ تناول مُوضُوع البحث من خلال اتِّباع المنهج الوصفي التّاريخي ، وهو ما بدا واضحاً - بشكل أساس - على الفصلَيْن الأوّل والثّاني ، وإلى حدٍّ ما الفصل الثّالث ، بينما تمّ توظيف المنهج التّحليلي في مواضع متعدّدة من أجزاء البحث ، ولكنْ ؛ كان ذلك بصُورة أكثر وضوحاً عندما حاولنا التّوصّل إلى تحديد الخيارات المستقبلية في الفصل الرّابع ، وكوسيلة للخُرُوج بالاستنتاجات التي احتوت عليها خاتمة البحث ، كما تناول البحث المنهج المقارن في بعض مواضعه .

هيكلية البحث:

ولكي نستطيع أن نتوصّل إلى وضع إجابات محدّدة على التّساؤلات التي تمخّضت عن فرضية البحث ، الآنفة الذّكر ، كان لابُدَّ أن تنعكس طبيعة هذه التّساؤلات على هيكلية البحث ، ولهذا ؛ جاء الفصل الأوّل - والذي حمل عنوان "إيران وعوامل البحث عن القُوَّة" - محاولاً التّعرّف إلى مبرّرات البحث عن القُوّة لدى إيران في المبحث الأوّل منه ، بينما حاولنا من خلال المبحث الثّاني البحث عن موقع القُوّة في المكوّن المجتمعي الإيراني ، وأخيراً ؛ وليس آخراً ، أردنا في المبحث الثّالث الوُصُول إلى نوع العلاقة التي تربط بين الأمن القومي الإيراني ومتطلّبات القُوّة ، في ظلّ المؤثّرات الإقليمية والدّولية ، والتي ربَّما تدفع بإيران - حقّاً - للاهتمام بالسّلاح النّووي .

أمّا الفصل الثّاني ؛ فقد حَملَ في طيّاته وصفاً لمكوِّنات البرنامج النّووي الإيراني ، مُتتبِّعاً في المبحث الأوّل منه مراحل بنائه وتطوُّره ، فيما جاء المبحث الثّاني من الفصل ذاته باحثاً عن

ما نتج عن هذه المراحل من منشآت نووية، والصّورة التي يمكن الخُرُوج بها لدورة الوقود لهذا البرنامج، فيما تناول المبحث الثّالث الوسائط الإيرانية لإيصال السّلاح النّووي، والتي رأينا أنّها تنحصر في الصّواريخ الباليستية الإيرانية.

وفي الفصل الثّالث حاولنا التّعرُّف إلى محاور التّباين بين الأطراف الأساسية المُختلفة فيما بينها حول طبيعة وأهداف هذا البرنامج، كلٌّ على وفق وجهة نظره ومبرّراته، وعلى هذا الأساس فإن هذا الفصل - والذي جاء تحت عنوان "محاور التّباين الدّولي حول البرنامج النّووي الإيراني" - تناول وجهة النّظر الإيرانية فيما يتعلّق بطبيعة وأهداف برنامجها النّووي، في المبحث الأوّل منه، وتعرفنا إلى موقف الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة من هذا البرنامج في المبحث الثّاني، بينما تناول المبحث التّالي من الفصل نفسه الموقف الأمريكي منه.

وتأسيساً على هذا التّباين؛ فإن النّتائج المحتملة أو المتوقّع أن تترتّب مستقبلاً على هذا البرنامج قد تمَّ رسم ملامحها في الفصل الرّابع من البحث، والذي جاء تحت عنوان "أثر البرنامج النّووي الإيراني على منطقة الشّرق الأوسط"، ولمّا كان اللاعب الرّئيس في التّأثير في المُوضُوع برُمَّته هي إيران، فإن من دواعي الضّرورة التّعرُّف إلى إمكانية التّأثير عند محاولة رسم أيٍّ من السّيناريوهات الإيرانية المحتملة، ولهذا؛ وجدنا من الضّرورة بمكان أن نبحث عن الخيارات السّلمية والعسكرية التي يمكن أن تلجأ إليها إيران، وهو ما جاء في المبحث الأوّل من هذا الفصل، بينما حاولنا في المبحث الثّاني منه أن نرسم سيناريوهات خارجية محتمل وقوعها، فكان المبحث الثّاني متضمّناً على سيناريو إسرائيلي ذي طبيعة عسكرية هجومية، فضلاً عن السّيناريوهات الأمريكية السّياسية والعسكرية المحتملة. واشتملت هيكلية البحث على كُلٍّ من المُقدّمة والخاتمة أيضاً.

ولقد شكّل هذا الأمر إحدى المشاكل الرّئيسة التي واجهناها عند الشّروع بالبحث عن المصادر التي يمكن الاعتماد عليها؛ إذ كانت معظمها بلغات أجنبية ما يستدعي ترجمتها إلى اللُّغة العربية بشكل دقيق، وفي كثير من الأحيان؛ لم تكن تتّصف هذه المصادر بالحيادية، ممّا كان يُعقّد من مُهمَّة البحث، فضلاً عن ذلك؛ فإن الطّرف الأساسي في المُوضُوع - ونعني به

الجمهورية الإيرانية الإسلامية - لم تقم بإصدار ما يمكن اللّجوء إليه من مصادر يستعين بها الباحث، وأغلب ما تمّ الاعتماد عليه عن هذه الجهة - أيْ الجانب الإيراني - قد أُخذ عن تصريحات منشورة للمسؤولين الإيرانيين في مناسبات مختلفة. كما أن الأمر الذي شكّل عقبة أخرى في طريق البحث كانت تنبع على الدّوام من التّطوُّرات التي لا يكاد يمرُّ يوم واحد إلا وشهد ما بات يُعرَف إعلامياً بـ "الملفّ النّووي الإيراني" تطوُّراً لا يمكن تجاهله، ممّا يستحقُّ متابعته، لا سيما وأن المَوْضُوع مازال يشهد نهايات مفتوحة، لا يمكن لأحد أن يضع حدّاً أو تاريخاً معيّناً يمكن التّوقّف عنده، أو تكهّناً دقيقاً لنهايته. كلّ هذه العوامل مجتمعة لم يكن يسعفها سوى اللّجوء إلى الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) للحُصُول على المعلومات والبحوث والمصادر التي تمّ تحميلها (تخزينها) على كَمٍّ كبير من الأقراص الصّلبة والمرنة، وهو ما انعكس على عدد غير قليل من المصادر التي تمّ الاستعانة بها عند البحث.

ونحن إذْ نتمنّى أن نكون قد أصبنا فيما اجتهدنا به من جهد متواضع، وما توصلنا إليه من نتائج قد تخدم الهدف من البحث، ندرك - في الوقت نفسه - حسبنا أنّنا اجتهدنا، وأن الكمال لله وحده، تبارك وتعالى.

أيّار / مايو 2005

الباحث


@Ahmedyassin90

الفصل الأوّل:

إيران وعوامل البحث عن القُوَّة

بدءاً؛ إن ما نقصده بـ "القُوَّة" هنا على أنَّها "القدرة على إجبار طرف آخر على أن يفعل ما لم يكن ليفعله في غياب هذه القُـوَّة"[1]. والبحث عن القُوَّة والسّعي للحُصُول عليها هو هدف مشترك التقت عنده جميع المجتمعات البشرية والدّول مُنذُ أعماق التّاريخ، بغض النّظر عن طبيعة نُظُمها وقيَمها السّياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]. ومصطلح "القُـوَّة" من النّاحية التّاريخية أُطلق على العمل العسكري النّاجح الذي تقوم به دولة ما على دولة أخرى[3]، ومن هنا؛ فإن جوهر القُوَّة في العلاقات الدّولية يقوم على ركنَيْين أساسيَّين؛ هما: الأوَّل أنَّها تتضمَّن الوسائل المُؤدِّية إلى طريق الحرب لتحقيق هدف السّياسة الخارجية عندما تعجز الوسائل السّلمية عن تحقيقها[4]، أمَّا الثّاني؛ فإنَّها تمثّل على الدّوام العلاقة المحورية في العلاقات الدّولية، على أن ندرك بأنَّها ليست وسيلة مُجرَّدة للتّدمير، وإنَّما هي - بمفهومها الصّحيح - مزيج من القدرة على الإقناع والقدرة على الإكراه، كثيراً ما تستخدم للدّفاع عن الكيان القومي أو الأمن أو النُّظُم والمعتقدات السّياسية[5]. ولقد تطوّر مفهوم القُوَّة على مرور الزّمن.

---

(1) موسوعة الشّباب السّياسية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية - مُؤسّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://www.ahram.org.eg/ .

(2) يُنظر: حسيب العبيدي، القُوَّة في العلاقات الدّولية، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كُلّية العُلُوم السّياسية، 1984، ص 48.

(3) خالد حمزة المعيني، المتغيّر التّكنولوجي وأثره على القُوَّة في العلاقات الدّولية، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كُلّية العُلُوم السّياسية، 2001، ، ص 21.

(4) يُنظر: ميكافيلي، الأمير، [تعريب]: خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط11، (بيروت 1981)، ص ص 147 - 150.

(5) يُنظر: محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العُلُوم السّياسية، جامعة الكويت، (الكويت، بدون سنة طبع)، ص 809.

بيد أن التّطور الأهمّ كان قد تأسّس مع ظُهُور السّلاح النّووي، فبعد أن كانت القُوَّة عبارة عن أداة للحسم العسكري ناتج عن اتِّباع الاستراتيجية العسكرية المُباشرة والمُرتبطة بالتّطوّر التّقني لعصر النّهضة فيما يتعلّق بمجال صناعة الأسلحة لتأخذ الحرب طابعاً شمولياً وبالاستخدام الفعلي للقُوَّة، كما هو الرّأي لدى كلاوزفيتز و هيجل ونيتشه[1]، أصبحت القُوَّة في العصر النّووي - وبعد استخدام الولايات المُتّحدة لهذا السّلاح ضدّ اليابان - أداة تُوظَّف باتّجاه تحقيق أهداف السّياسة الخارجية دون استخدام هذا السّلاح في الصّراع على أرض الميدان، ممَّا ولَّد القدرة للأطراف الحائزة على هذا النّوع من السّلاح على احتواء الأطراف الأخرى التي تفتقر إليه[2]، ولكن القُوَّة في كلا الحالتَيْن تُعبِّر عن حقيقة واحدة هي الوُصُول إلى أهداف السّياسة، وهو ما بات يُعرَف بـ "الاستراتيجية"[3].

ومن هنا؛ عند دراستنا للبرنامج النّووي الإيراني، إذا ما كان الهدف الحقيقي للبرنامج النّووي الإيراني هو سعي إيران باتّجاه الحُصُول على السّلاح النّووي، علينا أن نتعرَّف إلى الدّوافع التي تحفِّز إيران للبحث عن هذا النّوع من "القُوَّة" ومسوّغاتها، فضلاً عن دراسة أهداف سياستها الخارجية، وتحديداً المُتعلِّقة بأمنها القومي، وبما يمكن أن يقودنا إلى وضع تصوُّر لـ (استراتيجية نووية إيرانية)، قد لا تكون محدّدة بصُورة كاملة، بل تكون أكثر احتمالية، والتي انعدم وضوحها بسبب سرّية البرنامج النّووي الإيراني، فضلاً عن قلّة المعرفة فيما يتعلّق بالعقيدة العسكرية الإيرانية أصلاً، وبشكل خاصّ؛ دور السّلاح النّووي في حالة حُصُولها عليه بوصفه أداة في السّياسة الوطنية[4]، وربّما كان الاقتراب الأفضل نحو محاولة لرسم مثل هذه الاستراتيجية يمرّ عبر ثلاثة محاور أساسية هي؛ التّعرّف إلى مبرّرات البحث عن القُوَّة لدى إيران ومن ثَمَّ؛ موقع القُوَّة في المكوِّن التّاريخي والقِيَمي الإيراني، وأخيراً؛ أهداف الأمن القومي الإيراني، وعلاقته بمتطلّبات القُوَّة، التي تحقّق تلك الأهداف، وهو ما سيتمّ تناوله في ثلاثة مباحث تباعاً.

---

(1) يُنظر: غسان العزي، سياسة القُوَّة، مركز الدّراسات الاستراتيجية والبحوث والتّوثيق، (بيروت، 2000)، ص 21.

(2) يُنظر: أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصّراع الدّولي، دار الطّليعة للنّشر، (بيروت، 1979)، ص 93.

(3) يُنظر: اندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، [تعريب وتعليق]: أكرم الدّيري وهيثم الأيوبي، دار الطّليعة، ط 3 (بيروت، 1978)، ص ص، 19، 20.

(4) Chong Pin Lin, china s Nuclear Weapons Strategy: tradition Within Evolution (Lexington, MA: Lexington Books, 1988) .p.28.

المبحث الأوَّل:

مُبرِّرات البحث عن القُوَّة لدى إيران

على الرّغم من أن القوى العظمى وإيران ربَّما يشتركون في عدد من الاهتمامات الأمنية الأساسية في البيئة الدّاخلية أو الخارجية، إلا أن تنوُّع الطّيف الإيديولوجي الخاصّ بكل منهما يمنحهما ـ في المقابل ـ تبايناً في الدّوافع، يصعُب من خلالها التّعرُّف إلى الكيفية التي ظهرت بها أو تأسّست عليها مقوِّمات السّعي للوُصُول إلى الهدف النّهائي، وهو الحُصُول على ما يمكن أن نسمِّيه بـ (القُوَّة القصوى) مهما كان نوعها ـ قُوَّة تقليدية أو فوق التّقليدية (أسلحة الدّمار الشّامل) ـ رغم أن الإطار العامّ لهذا السّعي والإنجاز يبقى يصبُّ في اتِّجاه تسيير المصالح الخاصَّة المُتعلِّقة تحديداً بالهدف النّهائي للدّولة المعنية[1].

وإذا كنّا نبحث عن موقع (القُوَّة القصوى) لدى إيران على وفق افتراض كون هذه القُوَّة تقوم في نهاية المطاف على بلوغ اقتناء السّلاح النّووي ومبرّراتها في إطار التّوصُّل إلى استراتيجية نووية محدّدة لهذا البلد، فإنَّنا نعتقد أن أفضل صيغة للوُصُول إلى ما نبغيه هنا تأتي من خلال العرض المقتَرَح من قبَل (كولن كراي)(*) والذي يفترض فيه بأن التّعرُّف إلى فحوى

(1) Hans J. Morgenthau, Politics among Nations (New York: Alfred A. Knoph, 4th ed., 1968), 161 - 171.

(*) كولن. اس. كراي: هو عالم سياسي ذو اهتمامات واسعة بقضايا سياسات الأمن القومي، وله نظرية "الاستراتيجية والتّاريخ العسكري"، وحاول أن يركِّز عمله على الجمع بين النّظرية وتطبيق الاستراتيجية، وكذلك بين العلاقة بين السّياسة واستخدام القُوَّة العسكرية وفي الرّجوع إلى التّجربة التّاريخية في تعلُّم صناعة القرار. وُلد كراي في أوكسفورد في المملكة المُتَّحدة عام 1943، وحصل على شهادة الدكتوراه عام 1970، في السّياسة الدّولية والدّراسات الاستراتيجية، مارس التّدريس في العديد من الجامعات العالمية، وعمل مديراً للدراسات الأمن القومي في معهد هدسون عام 1976، وعمل مستشاراً، وخلال المدّة 1982 ـ 1987، ترأس لجنة الحدّ من الأسلحة ونزع السّلاح. فضلاً عن عمله بصفة مستشار في الكونغرس الأمريكي للقضايا الاستراتيجية، وخاصَّة المُتعلِّقة بالأسلحة النّووية التكتيكية وأسلحة الفضاء والقُوَّة الجوية. وله عدد كبير جداً من المؤلّفات. كان أوّل كتبه قد صدر عام 1972 بعنوان "سباق التّسلُّح الأمريكي

مثل هذه الاستراتيجية لابُدَّ أن ينطلق من خلال الفعاليات الدّاخلية والخارجية للدّولة والسّوابق التّاريخية التي تحدّد سياستها الوطنية وأثرها على أمنها القومي[1]. وعلى أساس هذا الافتراض ربَّما نتمكّن من التّعرف إلى إنْ كان اقتناء إيران للسّلاح النّووي ينطلق من كونه واسطة عسكرية أم أنَّها أداة للإجبار السّياسي، أو أداة للهيبة، أم أنَّها تقوم على تركيبة ثلاثية متشابكة تتضمّن كلّ هذه الأدوات؟!.

وإذا كانت الرّغبة للحُصُول على قُوّة فعّالة أمراً لا تتخلّى عنه أيّ أمّة[2]، فإن هذه الرّغبة تتخلّل كلّ الوُجود الإنساني، وهي - بحدِّ ذاتها - مهامّ سياسية؛ إذْ يشكّل الهَوَس المتصاعد للقُوَّة من قبَل حُكُومات الدّول محوراً مشتركاً ومهمّاً في سياساتها، غير أن الهيكل التّصوُّري للقُوَّة يبقى متبايناً باختلاف الثّقافات والمكوّنات التّاريخية على وفق خُصُوصية كلّ أمّة والمثل الأقرب لهذه الصّورة يتّضح من خلال رُؤية الغرب للقُوَّة، والتي عدّها - ولمدّة طويلة من الزّمن - بأنّها مسألة كمّية، لا سيما في الشّؤون العسكرية[3].

أمّا إذا أردنا أن نستشفّ مفهوم القُوَّة لدى إيران وجدواها فإنّنا سنرى أنّها قد تكوّنت على امتداد قُرُون، وبفعل العديد من التّأثيرات المتنوّعة التي حصلت لها من قبلُ، ولا سيما تلك التي أحدثتها حالات القهر التي تعرّضت لها إيران نتيجة هيمنة أمم أخرى عليها،

= "السّوفيتي" و"الدّراسات الاستراتيجية والسّياسة العامّة" عام 1982، وفي العام نفسه أصدر كتاباً آخر هو "سياسة الفضاء العسكرية الأمريكية"، وعام 1983 كتاب "الاستراتيجية النّووية والأسلوب القومي"، وفي عام 1986 "الجيوبوليتك: القُوَّة الممتازة"، وعام 1988 "الاستراتيجية: السّلام، الحرب، النّصر"، ودشّن العقد التّاسع من القرن الماضي بكتابه "أُصُول الحكم للقرن الآتي"، وفي عام 1992 "لماذا يجب أن يحصل الفشل في الحدّ من الأسلحة؟"، وفي العام نفسه "القدرة الذّراعية للقُوَّة البحرية: الفائدة الاستراتيجية للقُوَّة البحرية في الحرب"، وفي عام 1994، صدر له "القُوَّة البحرية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، وفي عام 1996 "استكشافات في الاستراتيجية"، عام 1999، صدر له "الجيل النّووي الثّاني"، وكذلك "استراتيجية الفوضى: ثورات في الشّؤون العسكرية، وفي عام 2002 "دليل التّاريخ"، عام 2004 "مدير الشّرطة: الدّفاع الأمريكي عن النّظام الدّولي الجديد"، وفي عام 2005 يُفترَض أن يكون قد صدر له كتابه الأخير "قرن دام آخر: الحرب المستقبلية"، يُنظر:

- National Institute for Puolicy, " Dr. Colin S. Gray - European Director", online:www . NIPP Professional Staff.htm.

(1) Colin S. Gray, Nuclear Strategy and National Style (Lanham, MD: Hamilton Press, 1986), ix.

(2) Rochester Institute of Technology, Japan: 2000 (Draft of treatise), Rochester, New York: 1989, p. 21.

(3) Ibid.p.22.

وإخضاعها لسيطرتها بعد احتلالها، ممّا انعكس سلبيا على مشاعر الإيرانيين، والذين تناقلوها جيلا بعد جيل، لا سيما وأنّهم سليلو حضارة عريقة. ومن هنا؛ نجد أن علاقة الأمّة بالقُوّة في الحالة الإيرانية تختلف عمّا هو عليه الحال مع الغرب.

لقد أكّد (ابراهام ماسلو)(*) أن الوُجود الإنساني محكوم بسلسلة متدرّجة من الدّوافع، أو ما يمكن تسميته بـ "التّدرُّج الهرمي للحاجات"(1)، وتقوم نظريته هذه على أن الحاجات الإنسانية يمثّلها هرم تكتمل فيه تحقيق الذّات عند الوُصُول إلى قمّة هذا الهرم، أمّا قاعدته؛ فتبدأ بالحاجات الفسلجية (الفيزيولوجية)، التي تُعدُّ ضرورية للبقاء، ثُمّ تليها الدّرجة أو الطّبقة الأعلى (الثّانية)، والتي تتمثّل بالحاجة إلى الأمن والسّلامة، بينما تشمل الطّبقة التّالية باتّجاه الأعلى (الثّالثة) الحاجة إلى الحب والتّملّك، ثُمّ يلي تلك الطّبقة أو الدّرجة (الرّابعة) الحاجة إلى الاحترام، وأخيراً يكتمل تكوين الشّكل الهرمي في طبقة أو درجة قمّته، وبعد أن توفّرت كلّ الطّبقات أو الدّرجات آنفة الذّكر، من خلال تحقيق الذّات(2).

وفي ضوء ذلك خلصت الكثير من الدّراسات إلى وُجود تدرّج مُماثل في الطّموحات النّووية لدى الدّول الرّاغبة في اقتناء السّلاح النّووي، والتي يمكن - من خلالها - التّعرُّف إلى الحوافز التي تدفع الأمم إلى الحُصُول على الأسلحة النّووية، وهي تتضمّن؛ الحفاظ على البقاء، مستلزمات الرّدع، وهيبة الدّولة، أو ما يسميه بعضهم بالسُّمْعَة الدّولية، الأمن والهيمنة اللّذَيْن يرتبطان بأعلى قدر من الاستقلالية، والتي تقودها إلى المستوى الأخير، وهو مستوى القُوّة العظمى حيثُ قمّة الهرم(3).

وعلى هذا الأساس نجد أن استقرار دولة ما عند مستوى معيَّن من مستويات الهرم التّدرُّجي إنّما ينبع من إمكانية استخدام قدراتها النّووية المختلفة سياسياً وعسكرياً(4).

(*) أبراهام ماسلو (1نيسان / أبريل 1908 - 8 حزيران / يونيو 1970) هو عالم نفساني أمريكي اهتمّ في دراسته بالحاجات الإنسانية، والتي توصّل من خلالها إلى وضع نظريته المعروفة "تدرُّج الحاجات الإنسانية".

(1) A Theory of Human Motivation (1943, originally published in Psychological Review, 50, 370 - 396. Available online. (http://psychclassics.yorku.ca/Maslow/motivation.htm).

(2) Abraham Maslow, Toward a Psychology of Being (New York: Van Nos Reinhold, 1968). P.171.

(3) Mook, D.G. (1987). Motivation: The Organization of Action. London: W.W. Norton & Company Ltd (ISBN: 0393954749 (http://www.amazon.co.uk/exec/obidos/ASIN/0393954749/aguidetorobinhoo/).

(4) Lt Col Frederick R. Strain, "Understanding Nuclear Addiction," Strategic Review (summer 1993).

والسّؤال المهم هنا هو: أين يمكن أن تستقرّ إيران على سُلّم التّدرُّج هذا إذا ما امتلكت السّلاح النّووي؟ لكي نجد الإجابة عن هذا السّؤال علينا أن نتفحّص كلّ مستوىً قياساً للحالة الإيرانية.

1 ـ المحافظة على البقاء:

قد يكون أكثر وضوحاً، إذا ما أردنا أن نعي درجة ارتباط إيران بهذا المستوى، أن نقترب منها بحالة من المقارنة مع السّياسة الإسرائيلية بهذا المجال؛ إذْ عمدت هذه السّياسة إلى استخدام أسلوب التّضليل المتعمَّد في عقول خصومها، فهي تفترض احتفاظها بالأسلحة النّووية بما يمكن أن نطلق عليه بالورقة الأخيرة أو (وثيقة التّأمين النّهائية)[1]. مثل هذه المخاوف حول (البقاء) قد تنجم بشكل مفهوم وواضح لدى إسرائيل نتيجة لعدد من الأحداث أو السّوابق التّاريخية، بضمنها المحرقة (المزعومة) وأربعة حُرُوب مُنذُ إعلان تأسيسها بوصفها دولة، تعدُّها أنّها كانت تهدف إلى إزالتها من الوُجود، شعباً أو دولة، على حدّ سواء، ومقارنة مع هذا الوصف نجد أن مخاوف البقاء لا تبدو ملائمة للحالة الإيرانية، فإيران اليوم لا تواجه أيّ خصم أو عدوّ له تصميم مُسبَق على إزالتها أُمّةً أو دولة، بل إن حتّى أعدائها التّاريخيين؛ أيْ إسرائيل والولايات المُتّحدة وقبلهما كان العراق قبل سقوط نظام صدّام حسين، ليس لديهم القدرة على تهديد هذا الوُجود، على الأقل في المستقبل المنظور، بالرّغم من أن القادة الإيرانيين يُذكّرون باحتمال قيام حرب بينهم وبين الولايات المُتّحدة الأمريكية[2].

وعلى الرّغم من هذا الاعتقاد فإنّه لا يمكن أن يولّد لدى الإيرانيين تصوُّراً بأنّ حرباً كهذه ستقود بهم إلى الإبادة، وبشكل واضح؛ يمكن القول بأن إيران لن تواجه أيّ تهديدات لوُجودها كدولة وكأُمّة، رغم أنّها تدرك ـ في المقابل ـ البيئة العدائية الحالية التي تواجه مصالحها[3]، خاصّةً وأنّهم قد راقبوا عن كثب سقوط نظام صدام حسين في العراق من دون أن يُؤدّي ذلك السّقوط إلى سقوط العراق أو زواله، على الرّغم من العمليات العسكرية الكبرى التي قامت بها قوّات الاحتلال.

---

(1) Ibid.p.59.
(2) Carl Kaysen., "Nuclear Weapons after the Cold War," Foreign Affairs (fall 1991), p. 96.
(3) Michael Eisenstadt, Deja Vu All Over Again (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1995.

وإذا كانت إيران لا تجد خصماً يهدّد وُجود كيانها أرضاً وشعباً فلاشكّ أنّها تتحسّس في مسألة (البقاء) جانباً فيما يتعلّق بالنّاحية القيمية، وتحديداً الدِّينية؛ لذا نجدها في أكثر من مناسبة تربط بين هذا الجانب وبين السّلاح النّووي وسعيها للحُصُول على ما يُسمَّى بـ (القنبلة الإسلامية)[1]، حيثُ تدعو التيارات المحافظة ممثّلة برجال الدِّين المتشدّدين إلى ضرورة متابعة البرنامج النّووي الإيراني من دون أن تخفي اهتمامها في أن تتطوّر تلك المتابعة باتّجاه امتلاك القنبلة النّووية؛ "لأن امتلاكها من قبَل الشّرق والغرب يمثِّل تهديداً لمستقبل الإسلام"[2].

وواحدة من الإشارات الإيرانية باتّجاه الرّغبة في امتلاك "القنبلة الإسلامية" على سبيل المثال لا الحصر، هو ما جاء في الخطاب الذي ألقاه نائب الرّئيس الإيراني آية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في طهران عام 1992، حين قال: "طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسّلاح النّووي فإن الواجب يحتّم علينا نحنُ المسلمون التّعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغَضِّ النّظر عن جهود الأمم المُتّحدة لمنع الانتشار"[3].

غير أن مثل هذا الافتراض يبدو مبالغاً فيه، لا سيما أنّه يقوم على أساس أن حماية الإسلام من (الانقراض) تكمن في اقتناء هذه الوسيلة. لذا؛ نجد أن الكثير من المهتمّين بالبرنامج النّووي الإيراني يسخر من هذه الحجّة ليذهب بعضهم إلى نعتها "بأنّها - أيْ القنبلة الإسلامية - هي أقرب من النّفط منها إلى الله"[4]. وبذلك؛ يمكن القول بأن إيران تحاول استخدام هذه الحجّة مبرّراً لمحاولات امتلاكها للقنبلة النّووية، وأنّها تبالغ في حجم الخطر الذي يهدِّد الإسلام لإسباغه مبرّراً لذلك[5].

---

(1) Shahram Chubin, Iran's National Security Policy: Capabilities Intentions & Impact (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994), p.1.

كان أوّل مَنْ دعا إلى امتلاك مثل هذه القنبلة رئيس وزراء باكستان الأسبق ذو الفقار علي بوتو عام 1979، عندما قال: "نحن نعرف بأن إسرائيل وجنوب أفريقيا تمتلكان القدرة النّووية، وكذلك تمتلك هذه القدرة الحضارات المسيحية واليهودية والبوذية. فقط؛ الحضارة الإسلامية لا تمتلك مثل هذه القدرة": سلمان رشيد سلمان، الاستراتيجية النّووية الإسرائيلية، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، (بيروت 1988)، ص 69، وكذلك: ينظر:

- Rodney W. Jones. Nuclear Proliferation: Islam, the Bomb, and South Asia (Washington, DC: CSIS, 1981), 8.

(2) براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، جامعة بغداد، مركز الدّراسات الدّولية، مجلّة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 46، ص 151.

(3) يُنظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):

- Perves Hoodbhoy, My Building: Islamic Bomb, the Bulletin of the Atomic Scientists.

(4) Rodney W. Jones, op.cit, p. 49.

(5) Power of Islam Said Greater Than Nuclear Weapons," Tehran JOMHURI - YE ESLAMI, 7 December 1992, 1.

وإذا ما أردنا أن نضع تصوراً مفهومياً لما يمكن أن تتأسّس عليه فكرة القنبلة الإسلامية نجد أنّها "عبارة عن سلاح نووي يُكتسَب لأسباب إيديولوجية (دينية) عريضة لمصلحة الأُمّة الإسلامية؛ لتُعبّر في مضمونها النّهائي عن تضامن هذه الأُمّة"[1].

وتلوح القنبلة الإسلامية في الوعي الإسلامي الشّعبي رمزاً للوحدة الإسلامية والتّصميم والاعتداد بالنّفس، بل إنّها تشكّل لدى بعضهم ضماناً ضدّ الهزائم المُذلّة، وهي إشارة وحيدة تعكس النّجاح والدّواء الحاسم للأمراض التي أصابت المسلمين مُنذُ نهاية العصر الذّهبي للإسلام[2].

ولكن ثمّة تساؤلات تطرح نفسها هنا حول المدى الحقيقي الذي تنسجم فيه هذه الرّؤية مع الواقع الذي يشهده العالم الإسلامي، وفي مقدّمتها: هل إن الإسلام موحَّد إلى هذا الحدّ الذي يمكن أن يتّفق فيه جميع المسلمين على امتلاك مثل هذا السّلاح؟ ومَنْ هي الجهة التي يمكن أن يخولها المجتمع الإسلامي امتلاك الزرّ النّووي بالنّيابة عنه؟ وأسئلة أخرى كثيرة تدور حول الإطار نفسه.

بيد أن واقع الحال يشير إلى أن موضُوع القنبلة الإسلامية يبدو فكرة بلا معنى، فبعض الدّول الإسلامية ترغب منفردة في الحُصُول على السّلاح النّووي، وبعضهم قد عمل فعلاً بهذا المسار لسنوات عديدة، وكان هذا الاتّجاه يقوم - في جوهره - أساساً على دوافع علمانية وقومية، فمثلما تنوي إسرائيل من خلال سلاحها النّووي خدمة دولة إسرائيل، وليس اليهود، فيما يتعلّق بموضُوع البقاء، فإن باكستان وإيران والعراق (في عهد صدام حسين) وربّما دول إسلامية أخرى مثلاً بالمقابل كانت تنوي تسخير هذا السّلاح خدمة لأغراض أو أهداف تتعلّق بدولها، ولكنّها مغطّاة بمظهر إسلامي[3]. وما يعزّز وجهة النّظر هذه هي كثرة الانشقاقات والفرْقة المذهبية التي ظهرت في الإسلام بعد وفاة الرّسول ﷺ، وامتدّت إلى يومنا هذا، فضلاً عن القول بأنّه لا تُوجد دولة محدَّدة تمتلك التّخويل الكافي من المجتمع الإسلامي يُمكّنها من أن تكون قائدة وممثّلة له في عالم تسود علاقاته الدّولية المصالح والتّحالفات والاعتمادية والدّول الإسلامية جُزء مُهمّ من هذا العالم، ولا يمكن استثناؤه من هذا الواقع.

---

(1) Perves Hoodbhoy, op.cit.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

2 ـ الرّدع:

ربَّما لا يمكن أن نتناول موضُوع الرّدع بصُورة مُجتزأة من دون أن نعطي لمحة سريعة عن مفهومه ومدلولاته، فهو كما يعرفه الجنرال الفرنسي أندريه بوفر "تقديم أدلّة للخصم لا يمكن إهمالها عن توافر المقدرة النّارية التي تكفل معاقبته بعنف عن أيّ محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق كسب معيّن من ورائها على حساب الدّولة الرّادعة"[1]، وهو ـ أيضاً ـ "منع قيام الخصم بما لا يرغب الرّادع أن يقوم به، وهدفه هو ردع الخصم من الإقدام على أمر معيَّن، أو استخدام ما لديه من أسلحة"[2]، وهذان التّعريفان يقودان إلى تبيُّن مدى ارتباط "الرّدع" مع الأمن القومي للدّولة عندما يهدّدها خطر العدوان الخارجي، وهو ما يدفعها إلى تعبئة و استخدام أقصى قدراتها لمواجهته من خلال استخدام القُوَّة العسكرية من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها[3].

ولقد أصبح الرّدع مفتاح الاستراتيجية في القرن العشرين، ولا سيما بعد أن تحقّق ما يُسمَّى بـ (التّوازن النّووي) بين الغرب والشّرق مُنذُ الخمسينيات وحتَّى نهاية السّتينيات، وبعد أن اقتنعت الكتلتان المتنافستان سابقاً بقيادتي الولايات المُتَّحدة والاتّحاد السّوفييتي، على السّواء، بعدم جدوى الحرب، وبأن قيامها بينهما هو عملية انتحار رهيبة لكليهما، ذلك لأن كلاً منهما يمتلك القدرة على الرّدع والانتقام إذا تلقّى الضّربة المدمِّرة أوّلاً[4].

والرّدع النّووي يتجاوز الرّدع التّقليدي الذي تُستخدم فيه الأسلحة التّقليدية[5]؛ إذْ يقتصر الرّدع النّووي على التّلويح باستخدام السّلاح النّووي، وسواء كان هذا الاستخدام جزئياً أم كاملاً، محدوداً أم شاملاً. وبهذا المعنى لم يكن للرّدع النّووي وُجود قبل نهاية الحرب العالمية

---

(1) محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 711.

(2) أحمد صدقي الدّجاني، "تأمّلات في الرّدع النّووي في عالمنا المعاصر"، في: هل يُشكّل انتشار الأسلحة النّووية عامل ردع؟!، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، (الرّباط 2000)، ص 80.

(3) يُنظر: أحمد أنور زهران، "بناء القُوَّة العسكرية وتوازن القوى"، مجلّة الدّفاع العربي، العدد 3، دار الصّياد، بيروت 1989، ص 38.

(4) يُنظر: ليدل هارت، المناورات الحربية الدّفاعية، [ترجمة] إبراهيم جزيني، ص6.

(5) التّسمية مأخوذة عن ما يُعرف بالحرب التّقليدية التي لا تُستخدم فيها الأسلحة التي تتميّز بقدرتها على التّدمير الكثيف، وهي الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنّووية، يُنظر: أندريه بوفر، "الحرب التّقليدية في عام1984" في أندريه بوفر وآخرون، الأسلحة الحديثة، [ترجمة]: أكرم ديري، دار الطّليعة، بيروت 1973، ص 9.

الثّانية عام 1945م؛ إذْ لم تكن القنابل الذّريّة والهيدروجينية ووسائل إيصالها إلى أهدافها قد ظهرت بعدُ وقتذاك، وفي هذا المجال يرى الاستراتيجي الأمريكي البارز برنارد برودي "أن الأسلحة النّووية قد فتحت عصراً جديداً طوى الاستراتيجيات والخبرات العسكرية السّابقة، وقلّل من شأنها، وطرح استراتيجية فعّالة وحيدة في العصر النّووي هي استراتيجية الرّدع النّووي". ويأت المعنى العسكري للرّدع - بصُورة عامّة - يقوم على أساس مهم هو: "عدم تشجيع العدوّ على اتّخاذ عمل عسكري"، وذلك بأن يعرف مسبقاً أن حجم التّكاليف والمغامرة يتجاوز ما يتوقّعه من أرباح. وقد وُسِّعَ هذا المفهوم في المجال السّياسي ليعني: "عدم تشجيع طرف ثان على أن يفعل شيئاً ما، بالتّهديد الضّمني أو المكشوف باستخدام عقوبة ما، إذا أنجز العمل الممنوع"[1].

وإذا كان الرّدع قبل الحرب العالمية الثّانية يقوم في جوهره على الرّدع التّقليدي فإن ما يتعلّق بالرّدع النّووي قد قدم منحىً متطوّراً إلى حدٍّ كبير عن ذلك بعد تلك الحرب؛ حيث أصبح من أهمّ سمات هذا النّوع من الرّدع، أن تكون ركيزته الأساسية هي امتلاك السّلاح النّووي، ليس بهدف استخدامه ضدّ العدوّ، وإنّما من أجل منع هذا العدوّ من القيام بعمل عدواني معيّن[2]، وهو الرّأي نفسه الذي ذهب إليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إدموند موسكي عندما وضع تصوّره بأن الهدف من الرّدع النّووي يكمن في منع نشوب حرب نووية[3].

---

(1) من المعروف أن السّلاح النّووي ظهر لأوّل مرّة في أواسط الأربعينيات في الولايات المتّحدة الأمريكية عندما أجرى الأمريكان أوّل تجربة ناجحة لجهاز نووي في صحراء الأمواردو في نيو مكسيكو بتاريخ 17 - 7 - 1945، ثُمّ تمّ ضرب مدينتي (هيروشيما) و(ناغازاكي) اليابانيتين بالقنابل الذّريّة في 6 و 9 من شهر آب في السّنة نفسها. وفي أواخر الأربعينيات ظهر السّلاح النّووي في الاتّحاد السّوفييتي على شكل حشوات نووية للصّواريخ والطّوربيدات. بعد هذا؛ استمرّ سباق التّسلّح النّووي بين الجبّارين يسير بوتائر عالية متنقلاً من خطر إلى خطر. يُنظر: استراتيجية (الرّدع النّووي).. ظُهُورها وتطوّرها، وآفاقها المستقبلية، مجلّة الدّفاع الجديد، تصدر عن القوّات المسلّحة السّعودية، العدد 12، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.kkmaq.gov.sa/Detail.as.

(2) يُنظر: سعد حقّي توفيق، مبادئ العلاقات الدّولية، دار وائل للنّشر، عمّان، 2000، ص 181.

(3) ويذهب إلى الرّأي نفسه الجنرال السّوفييتي ميخائيل ميليشتين والجنرال البريطاني سيرجون هاكيت، جدير بالإشارة إلى أن أهمّ مَنْ نظر للرّدع النّووي هم الأمريكيون، وفي مقدّمتهم (برنارد برودي) و(الجنرال برادلي) و(الجنرال تايلور) والوزراء (روبرت مكنمارا) و(شيليزنجير) و(واينبرغر) وعدد كبير من الاستراتيجيين الأمريكيين البارزين؛ منهم (هنري كيسنجر) و(بريجنسكي) و(كولن باول). أمّا أشهر منظّري الغرب في ميدان الرّدع النّووي؛ فهم الفرنسيون: (ريمون آرون) و(الجنرال أندريه بوفر) و(الجنرال بيتر غالوا)، ومن البريطانيين (ليدل هارت) و(باترين مورغان)، وأشهر المنظّرين السّوفييت في هذا المجال أيضاً كلٌّ من: (المارشال سوكولوفسكي) و(المارشال روت ستروف) و(المارشال أوغاركوف) و(العقيد تايوث ليفتس) و(المنظّر العسكري كارابوتوف)، يُنظر: سلسلة الدّراسات الاستراتيجية، العدد 17، ص 26، ص 39، ص78.

وعلى هذا الأساس؛ نجد أن الرّدع النّووي يستند في فحواه ـ بشكل رئيس ـ على العامل المادّي، وهذا يقتضي أن تمتلك الدّولة التي تُعوّل على استخدام هذا النّوع من (الرّدع) الطّاقة التّدميرية الكبرى والدّقّة المتميّزة والقدرة العالية على الاختراق، فضلاً عن توفُّر المنظومة المتكاملة في أنواع القُوّات النّووية[1].

وفي ضوء ذلك نرى أن ثمّة شروط أساسية يجب توفُّرها من أجل نجاح عملية الرّدع وتحقيق أهدافها، تتلخّص بما يأتي[2]:

"أ ـ يجب أن يكون معروفاً للدّولة المراد ردعها أن الدّولة الرّادعة تمتلك الوسائل المادّية والإرادة الوطنية للرّدّ بقُوّة على العمل أو التّصرّف، إذا ما تمّ القيام به.

ب ـ أن يتوافر لكلا الدّولتين وسائل فعّالة للاتّصالات ونقل التّهديد بالرّدّ، وكذلك وسائل دقيقة لاستقبال هذا التّهديد وتفسيره.

ج ـ أن يكون هناك تفاهم مشترك حول العمل أو التّصرف الذي يتمّ ردعه، والعواقب الوخيمة المترتّبة على القيام بذلك العمل أو التّصرّف."

ولغرض التّعرّف إلى دوافع إيران في هذه الخاصية ـ أيْ الرّدع ـ علينا أن نتفحّص منظورها إلى إحدى سمات الرّدع الرّئيسة، وهي المنظور الإيراني لـ (ميزان القوى) التّقليدي في حالة مواجهة أيّ تهديد مُحتمَل.

بدءاً؛ نقول إن مسعى توازن القوى يعبِّر عن عقيدة أساسية في العلاقات الدّولية[3]، فمن منظور عسكري يتضمّن هذا المسعى تاريخياً بناء جيش كبير لمواجهة جيش الخصم الذي سيكون بدوره كبيراً أيضاً، ومنطقة الشّرق الأوسط قد شهدت مثل هذه الحالات في أحيان

---

(1) يُنظر: أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(2) روبرت جوزيف، "الدّفاع والرّدع النّووي والبيولوجي والكيماوي"، ورقة مُقدّمة إلى: الدّفاع الجوي الصّاروخي ومواجهة أسلحة الدّمار الشّامل وتخطيط السّياسة الأمنية [ندوة]، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2000)، ص ص 68، 69.

(3) Deterring War and Preventing Secretary of Defense Caspar Weinberger's 1984 report to Congress stated: "The critical point in aggression is maintaining a balance of forces." Quoted in Steven Kull, "Nuclear Nonsense," Foreign Policy 58 (spring 1985).

كثيرة[1] ، وليس بعيداً عن ذلك تجربة إيران نفسها في حربها مع العراق 1980ـ 1988، إلا أن قدوم الأسلحة النّووية قد غيّر المعادلة بطريقة جذرية في حسابات بعض الدّول، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثّانية تبيّن أن القُوَّة العسكرية لم تعد تُدرَس من خلال الأرقام البسيطة؛ لأن التّكنولوجيا قد زوّدت العالم بمعادل عظيم[2] . وعلى هذا الأساس؛ نجد أن كلاً من الولايات المُتّحدة والاتّحاد السّوفييتي قد استطاعا أن يُقدِّران حجم الفوائد التي يحصل عليها كُلٌّ منهما من خلال التّهديد بالحرب النّووية[3] ، فالولايات المُتّحدة ـ على سبيل المثال ـ قد اعتمدت على هذه الاستراتيجية مع أوروبا من خلال ما عُرف بالمظلّة النّووية الأمريكية لمواجهة وردع أي تهديد لحرب نووية يمكن أن يشنّها الاتّحاد السّوفييتي عليها آنذاك[4] . وبهذا؛ نرى أن فحوى هذه الحالة قد قامت ـ في جوهرها ـ على أساس إحداث توازن للقوى بين الطّرفين، وقد استطاعت هاتان الدّولتان أن تحقّقا سلاماً قائماً بينهما استمرّ لنحو خمسين سنة عبر هذا التّوازن، ويبدو أنّها الوسيلة نفسها التي تسعى كُلٌّ من الهند وباكستان إلى مُمارستها في الوقت الحاضر من أجل عدم نشوب حرب بينهما[5] . غير أن امتلاك السّلاح النّووي ليس بالضّرورة هو لمواجهة خصم ذي قدرات نووية، بل قد يكون ذلك عاملاً للرّدع في حالات النّزاعات التّقليدية، ولكنّها ـ في الوقت نفسه ـ قد لا تسهم إلا بقدر قليل من الرّدع؛ إذْ إن التّرسانة النّووية الأمريكية لم تتمكّن من أن تمنع نشوب الحرب في كوريا أو فيتنام أو العراق عام 1991[6] .

والسّؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف تستطيع إيران من أن تجعل كلفة أيّ عدوان خارجي يستهدفها باهظ التّكاليف إلى الحدّ الذي من شأنه أن يمنع خصومها المحتملين من القيام بمثل ذلك العدوان عليها؟

لقد أصبح واضحاً أن بناء جيش كبير يجعل من المستبعد ـ في أغلب الأحيان ـ ضمان النّصر، بل إنه حتّى التّهديد باستخدام الأسلحة الكيماوية لم يعد رادعاً لمنع قُوَّة نووية من أن

---

(1) George W. Downs, "The Rational Deterrence Debate," World Politics XLI (Januar1989): p. p. 225 ـ 237.
(2) Hans J. Morgenthau, op.cit.p. 114 116.
(3) George Bundy, "Nuclear Weapons and the Gulf," Foreign Affairs (fall, 1991): p. 84.
(4) Hans A.Bethe et al., "The Nuclear Threat: A Proposal," The New York Review, 27 June 1991, 48.
(5) India Shifts Stance on N - Weapons Conference,"London, Financial Times, 25 November 1991, 3.
(6) 3rd 5 May 1991,P. 8.

تشنّ الحرب على الطّرف المُهدّد، وقولنا هذا ينطبق ـ على سبيل المثال ـ على الحرب التي شنّتها الولايات المُتّحدة على العراق عام 1991، الذي سبق وأن هدّد باستخدام السّلاح الكيماوي؛ إذْ لم يشكّل تهديده رادعاً للولايات المُتّحدة، وبما يثنيها عن القيام بعمل عسكري ضدّه[1]. ولكنْ؛ لو عكسنا مثالنا هذا، في محاولة لتقريب الصّورة، علينا أن نتساءل عن ماهية المشهد لو أن الرّئيس العراقي السّابق قد امتلك قنبلة نووية، وهدّد باستخدامها على غرار تهديده باستخدام السّلاح الكيماوي، نعتقد أن أشياء كثيرة كانت ستحدث وبشكل مختلف عمّا حصل[2]. وربّما هي النّتيجة التي تسعى إليها إيران من خلال اقتنائها للسّلاح النّووي، بمعنى أن الهدف الرّئيس هو أن تمنع حُصُول هجوم عسكري أمريكي عليها على غرار ما حصل في العراق، لا سيما وأنّها قد عُدَّت إحدى دول "محور الشّر"[3]، كما أعطت المسافة الجغرافية التي تفصل بين إيران وإسرائيل القدرة لأن تشكّل إيران من خلال امتلاكها للسّلاح النّووي رادعاً نووياً لهذه الدّولة[4]، وبذلك؛ يتحقّق لها ـ على الأقلّ من وجهة نظرها ـ عامل الرّدع لهذا التّهديد الذي تعدّه قائماً، غير أن هذا العامل بالنّسبة لإيران سوف لن يتوقّف عند هذا الحدّ، وإنّما يحقّق لها أهدافاً أخرى نرى أنّها تقوم على ما يأتي[5]:

ـ محاولة زَجّ إيران بوصفها قُوّة دولية في قضية الشّرق الأوسط.

---

(1) Washington Post, 4 June 1991,P. 12.

(2) McGeorge Bundy, op.cit.p.89.

(3) في سبتمبر/ أيلول 2002، لخّصت إدارةَ الرّئيس الأمريكي جورج دبليو بوش السّياسة الخارجية الجديدة للولايات المُتّحدة الأمريكية على وفق ما بات يُعرَف بـ "إعلان بوش"، والذي كان يقوم ـ في جوهره ـ على منع الدّول الأخرى من الحُصُول على أسلحة الدّمار الشّامل وتبنّي سياسة "الحرب الوقائية" أو انتهاج "الضّربة الاستباقية"، كما جاء في الإعلان بأن الولايات المُتّحدة تحتفظ لنفسها بالسّيادة العسكرية على المستوى العالمي، ولا تسمح بظُهُور أيّ منافس عسكري محتمَل لها، وبهذا؛ فإن هذا الإعلان يعدُّ تطوُّراً مهمّاً في الاستراتيجية الأمريكية التي اتّبعتها مُنذُ أكثر من خمسة عقود قد خلت، والتي كانت تقوم على ركيزتين هما؛ سياسة الرّدْع من خلال التّهديد باستخدام القُوّة لمنع العدوّ من القيام بعمل يهدّد المصالح القومية للولايات المُتّحدة، وسياسة الاحتواء التي تقوم على أنه على الولايات المُتّحدة أن تمتلك قُوّات عسكرية قوية بما فيه الكفاية لاحتواء أيّ مُعتدٍ، كما حدّد الإعلان كُلاً من العراق وإيران وكوريا الشّمالية على أنّها "دول مارقة"، وتشكّل محور الشّرّ الرّئيس في العالم. لمزيد من التّفاصيل، يُنظر:

- George W. Bush, the White House, September 17, 2002 [Document], the National Security Strategy of the United States, in Encarta Reference Liberally 2004, CD 1.

(4) Yossi Melman, Iran Lethal Secret How the Rafsanjani Regime is Closing in on Atomic Weaponry , the Washington post, October 18, 1992,p. C. 52.

(5) Ibid.C.53.

- ردع أيّ خصوم إقليميين من قيامهم بأيّ هجوم مُحتمَل، وتحديداً العراق (ربّما في عهد الرّئيس السّابق) وإسرائيل ودول نووية أخرى محتمَلة؛ مثل مصر والمملكة العربية السّعودية وتركيا، وكذلك من الممكن أن تشمل كُلاً من الهند وباكستان[1].

- التّحوُّل إلى قُوَّة ردع عالمية؛ إذْ إن ذلك سيؤهِّلها لأن تحصل على مركز القيادة في منطقة الشّرق الأوسط[2].

إن ما نستنتجه ممَّا تقدَّم أن إحدى الغايات الأساسية التي تدفع بإيران إلى امتلاك السّلاح النّووي أو ما أسميناه بالقُوَّة الكافية هي ما يُمكّنها من خلاله أن تخلق مستوى مهماً من التّخوّف أو التّردّد لدى صُنَّاع القرار لدى أعدائها المحتمَلين[3]، من جهة، وعامل ضغط سياسي على دول الشّرق الأوسط، وبالأخصّ الخليجية منها، وهذا من شأنه أن يمنح إيران مانعاً أو عائقاً فعّالاً لسياسات تلك القوى، والتي قد لا تتوانى عن القيام بأعمال من شأنها أن تهدِّد اهتمامات الأمن القومي الإيراني أو مصالح إيران الاستراتيجية، ومن هنا يبدو أن ثمّة قناعات قد تولّدت لدى صُنَّاع القرار الإيرانيين قوامها أن القُوَّة التّقليدية وأعداد الجيوش الكبيرة لن تشكّل رادعاً عملياً لاعتداءات خارجية مُحتمَلة أو وسيلة ضغط على الآخرين ممَّا يُحتِّم عليها القيام بالبحث عن وسائل فعَّالة بديلة، ليس من أجل منع وقوع مثل هذه الاعتداءات، وإنَّما أيضاً من أجل قيامها بسلطات أكبر خارج حدودها الإقليمية.

3 - الهيبة أو السُّمْعَة الدّولية:

بدءاً؛ لابُدَّ من القول من أن الافتراض القائم على أن سعي إيران للحُصُول على السّلاح النّووي إنَّما يهدف إلى البحث عن الهيبة أو السّمعة الدّولية فإن ذلك لا يعني عدم توافق هذا الأمر أو تقاطعاً مع ما افترضناه سابقاً من أن الرّدع يشكّل أحد مبرّرات امتلاكها لهذه القُوَّة، بل على العكس من ذلك؛ إذْ قد تشكّل الهيبة لدولة مثل إيران ناتجاً مهماً ومتوافقاً مع إمكانية

---

(1) Michael Eisenstadt, Living With a Nuclear Iran? Survial, Vol. 41,No.3, (autumn 1999), p.125.
(2) Chris Qwilen, Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present and Fucter, VoI. 6,No.2, June 2002,P.1.
(3) Muchkund Dubey, "Deterrence Masks Superpower Hegemony," Bulletin of Atomic Scientists, February 1985, 28 - 30.

الرّدع المتأتّية عن امتلاكها لهذا النّوع من السّلاح، وبما ينقلها إلى مستوى أعلى في سُلّم التّدرُّج الهرمي للحاجات الذي رسمه موسلو آنف الذّكر. ومن هنا؛ ربَّما يندرج تعريف موركن ثاو للسّمعة الدّولية في كتابه (السّياسات بين الأمم) بوصفها هدفاً للدّولة "؛ الغاية منه هو اطّلاع الدّول الأخرى على القوَّة الحقيقية التي تمتلكها تلك الدّولة، أو التي يُعتقد أنَّها تمتلكها، أو ما تريده أن تعتقده الدّول الأخرى بأنَّها تمتلكه"[1]، على الرّغم من أن ثمّة مؤشّرات مُباشرة وملفتة للنّظر باتت تظهر في ذلك الوقت لتربط بينها - أيْ السّمعة الدّولية - وبين ظُهُور السّلاح النّووي، فلقد أضاف اكتشاف أوّل سلاح ذرّي للولايات المتَّحدة سُمعة مرموقة لها، بينما أدَّى إطلاق أوَّل قمر صناعي (سبوتنيك) إلى الاتّحاد السّوفييتي سمعة لم يكن يمتلكها في السّابق[2]. وعلى النّحو نفسه نهجت العديد من الدّول النّووية منها على سبيل المثال؛ ما قاله شارل ديغول فيما يتعلّق بامتلاك بلاده للقنبلة النّووية، والذي جاء فيه "بأن قضية السّلاح النّووي الفرنسي لا تهتمّ بالاستراتيجية العسكرية الفرنسية، وإنَّما تتضمَّن أنَّ فرنسا ستبقى فرنسا"[3]، وكذلك ما أعلنه ماو سي تونغ بأن "الصّين قد بنت سلاحها النّووي كجزء مهمّ ممَّا يتعلَّق بمنزلتها الدّولية"[4]، بينما قد توقّع القادة الهنود أن التّفجير النّووي الذي أجروه عام 1974 سيدعم سمعة بلادهم[5]، وربَّما حاولوا تدعيم ذلك أيضاً من خلال تجاربهم النّووية عام 1998. والأمر ينطبق على وفق توافق رؤية الكثير من المحلّلين بأن الرّئيس العراقي السّابق صدام حسين قد باشر برنامجاً نووياً للحُصُول على السّمعة الدّولية التي يتمكّن من خلالها أن يجعل من نفسه قائداً إقليمياً، ويقلّل من تأثير الولايات المتَّحدة في المنطقة، وهي الأهداف نفسها التي يبدو أن كلاً من إيران وكوريا الشّمالية تسعيان إلى تحقيقها[6].

---

(1) Hans. Morgenthau, The struggle for power: policy of prestige. Ch. 6 in Politics among Nations. New York: Konopf., Barry O Neill in Nuclear Weapons and the Pursuit of Prestige, University of California, Los Angeles, Draft, May 2002, p.3

(2) Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry, " The New World of International Relations", Prentice - Hall, Upper Saddel River, New Jersey, 1999,p.233.

(3) Kohl 1971, quoted by Sagan 1996/1997, 79. Thayer 1993 documents the prestige connectionsof the British and French programs., in Barry O neill, Nuclear Weapons and National prestige , October 2003, p.5.

(4) Alastair Iain Johnston, 1995 - 1996. China's New "Old Thinking": The Concept of Limited Deterrence. International Security. 20 (3): 5 - 42.

(5) Chandrasekhara Rao, R.V.R. 1974. Proliferation and the Indian Test. Survival. 16 (5): 210 - 216.

(6) Norman Schindler, 2000. Deputy Director, Director of Central Intelligence, Nonproliferation Center, Statement on Iran s Weapons of Mass Destruction Programs, International Security, Proliferation and Federal Services Subcommittee, Governmental Affairs Committee, US Senate.September 21, 2000.

ولعلّنا لا نُخطئ إذا ما قلنا إن ارتباط سمعة الدّولة بقُوّتها ، على الرّغم من أنّها ليست الهدف الرّئيس ، إنّما يكرّر سُلُوكاً نمطياً قديماً ، ربّما كانت أكثر ملامحه ظُهُوراً واتّضاحاً في أوروبا خلال القرن الخامس عشر عندما كان القصف المدفعي يُعدُّ سلاحاً مركزياً . في البدء ؛ كانت المدافع واسعة الفوهة ، ومهمّتها محدّدة بإطلاق صخور بحجم مناسب لتدكَّ جدران القلاع والحصون ، إلا أن رغبة بعض القوى الأوروبية في زيادة حجم الرّعب لدى أعدائها قد عملت على تطوير قدرات تلك المدافع ، فبنت فرنسا مدفع الـ (Dule Grillet) و اسكتلندا بنت الـ (Mons Meg) اللّذين يستطيعان أن يقذفا كرة قوية لمسافة ميلين ، وهو أمر كان مثير للإعجاب آنذاك[1] . وفي القرن اللاحق أخذ الاتّجاه لدى تلك الدّول يميل نحو امتلاك سفينة بحرية واحدة على أقلّ تقدير ، تكون بمواصفات معينة ، والتي تبدأ - أيْ المواصفات - بالتّسليح المتميّز ، وتنتهي بالرُّسُوم والزّخارف المنقوشة عليها ، مروراً بما تحمله من عناوين أو أسماء ، فهذه اسكتلندا لديها سفينة اسمها (مايكل العظيم) ، وبريطانيا لديها (هاري كرايس ديو) ، وفرنسا (فرانسوا العظيم) ، وهكذا درجت العديد من القوى الأوروبية الأخرى في ذلك الوقت[2] . غير أن التّفوق العسكري لم يعد اليوم يُقاس بمعايير الكمّية العددية ، وإنّما أخذ يتضمّن عاملاً نوعياً مهمّاً ، بعد أن عملت القدرات التّكنولوجية على تضييق الفجوة بين القُوّات العسكرية الصّغيرة والقُوّات العسكرية الكبيرة[3] . بمعنى آخر ؛ إن ما تمتلكه قُوّات صغيرة من أنظمة سلاح متفوّق تقنياً إنّما يعكس فرقاً جوهرياً في عدم التّكافؤ في مواجهة قُوّة تقليدية كبيرة ، ممّا يكسبها زيادة في نسبة التّأثير باتّجاه الهيبة أو السّمعة الدّولية لدى بعض المجتمعات ، ومنها إيران التي نجد أن أحد دوافعها في تحديث قُوّتها العسكرية إنّما ينطلق من محاولتها في أن تتّخذ موقعاً متكافئاً مع عدد من الدّول الرّئيسة في المنطقة[4] .

وهذا الأمر - بحدّ ذاته - يقودنا إلى تصوُّر مفاده بأن الهيبة أو السّمعة الدّولية يجب أن تستند على القدرة و الإبداع والخلق من خلال المناورة البارعة التي يمكن من خلالها جعل

---

(1) Robert.Smith, and Ruth R. Brown. 1989. Bombards: Mons Meg and Her Sisters. London: Trustees of the Royal Armouries.

(2) لمزيد من التّفاصيل التّاريخية حول هذا المُوضُوع ، يُنظر :

- John R. Hale, 1975. Armies, Navies and the Art of War. In The New Cambridge Modern History, Vol. II, edited by G. R. Elton, 481 - 509. Cambridge: Cambridge University Press.

(3) Mahnaz Ispahani, Pakistani Dimension of Insecurity, Adelphi Papers (Winter 1989/1990): 36.

(4) Shahram Chubin, 0p.cit.p.p.34 - 44.

الآخرين يدركون حقيقة تلك القُوَّة. وكما هو الحال بالنّسبة لدول أخرى في المنطقة، فإن إيران ترى في اقتنائها للسّلاح النّووي من النّاحية الوطنية ذروة القدرات العسكرية، ولذلك فهي ذروة السّمعة العسكرية[1].

فضلاً عن ما تقدَّم فإن السّمعة الرّفيعة للدّولة تُؤدّي دوراً مهمّاً على صعيد البناء النّفسي المجتمعي في الدّولة؛ إذْ لا شكَّ أن من شأن ذلك أن يقود إلى تنامي شُعُور المواطن فيها بالفخر والاعتزاز بدولته، وبما يُعزّز من التّماسك الولائي للدّولة، وربَّما لقيادتها أيضاً[2]. أمَّا على الصّعيد الخارجي؛ فإن المَوضُوع يمكن مقارنته نسبياً من خلال كون الدّول تسعى إلى نيل السّمعة عبر وسائل أخرى؛ منها على سبيل المثال، تحقيق إنجازات في الألعاب الرّياضية على مستوى عالمي متقدّم، وبما يعزّز من سمعة الدّولة لدى المجتمع الدّولي، أمَّا ما يقابل ذلك، فيما يتعلّق الأمر بالسّلاح النّووي؛ فإن الدّول على الرّغم من سعيها إلى تحقيق ميزات متقدّمة لقُوَّتها العسكرية أو ما بات يُعرَف بتحديث قُوَّتها العسكرية فإنَّها إلى جانب ذلك ربَّما تُؤشّر لدى شُعُوب الدّول الأخرى، ولا سيما التي تشعر بالمنافسة مع الدّولة التي تقتني مثل هذه القدرة، مدلولاً عن صحّة التّوجّه السّياسي وربَّما الإيديولوجي أيضاً لهذه الدّولة، و ربَّما يكون من المفيد أن نشير هنا إلى مذكّرة وزارة الخارجية الأمريكية حول نتائج التّجربة النّووية الصّينية، والتي تضمَّنت الخشية من أن العديد من الآسيويين قد زاد إعجابهم وتقديرهم للقُوَّة العسكرية الصّينية، وأن الخشية من أن يولّد هذا التّطوُّر في المجال النّووي مستقبلاً قدراً من القناعة لديهم - أيْ لدى الآسيويين - تتمثّل بالنّظر إلى التّجربة الشّيوعية الصّينية بأنّها أسلوب أمثل وأفضل لتنظيم مصادر التّنمية والتّطوُّر للدّول[3].

إن ما نريد أن نخلص إليه من قول فيما يتعلّق بمَوضُوع السّمعة الدّولية التي يمكن أن تحصل عليها إيران في حالة اقتنائها للسّلاح النّووي، أنّها ربَّما تعدُّ ذلك ذي أهمّية بالغة،

---

(1) David Jablonsky, Strategic Rationality Is Not Enough: Hitler and The Concept of Crazy States (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, 1991), 6.

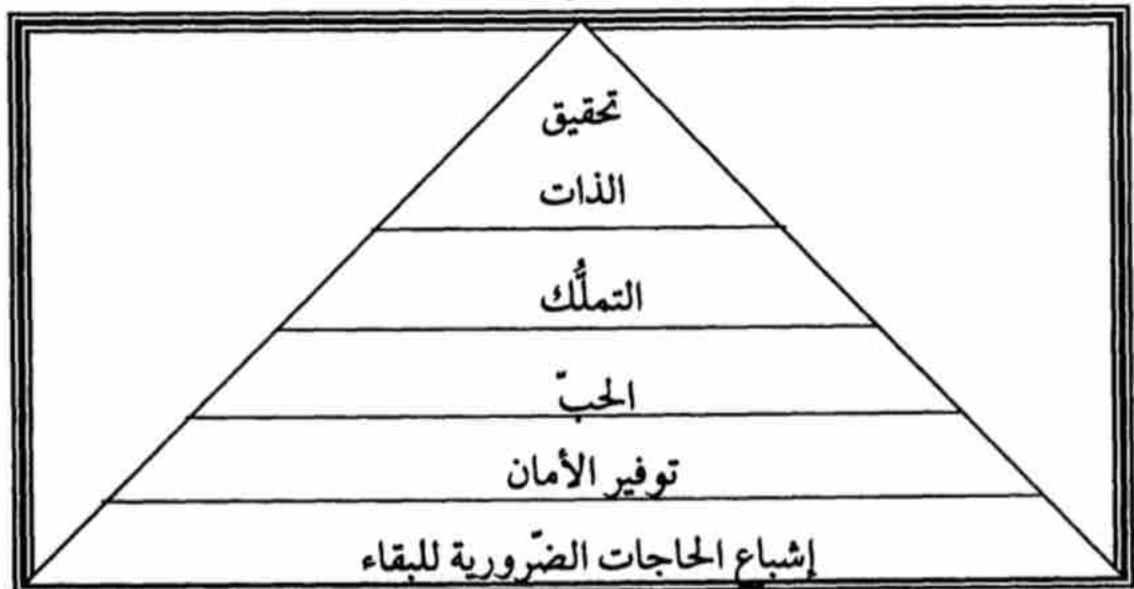
(2) ينظر: مازن إسماعيل الرّمضاني، السّياسة الخارجية - دراسة نظرية، جامعة بغداد، كُلّية العُلُوم السّياسية، دار الشّؤون الثّقافية، (بغداد، 1994).

(3) George McGhee, 1961. Anticipatory Action Pending Chinese Communist Demonstration of a Nuclear Capability. Memo to Secretary of State Dean Rusk. (National Security Archive.) September 13,1961.

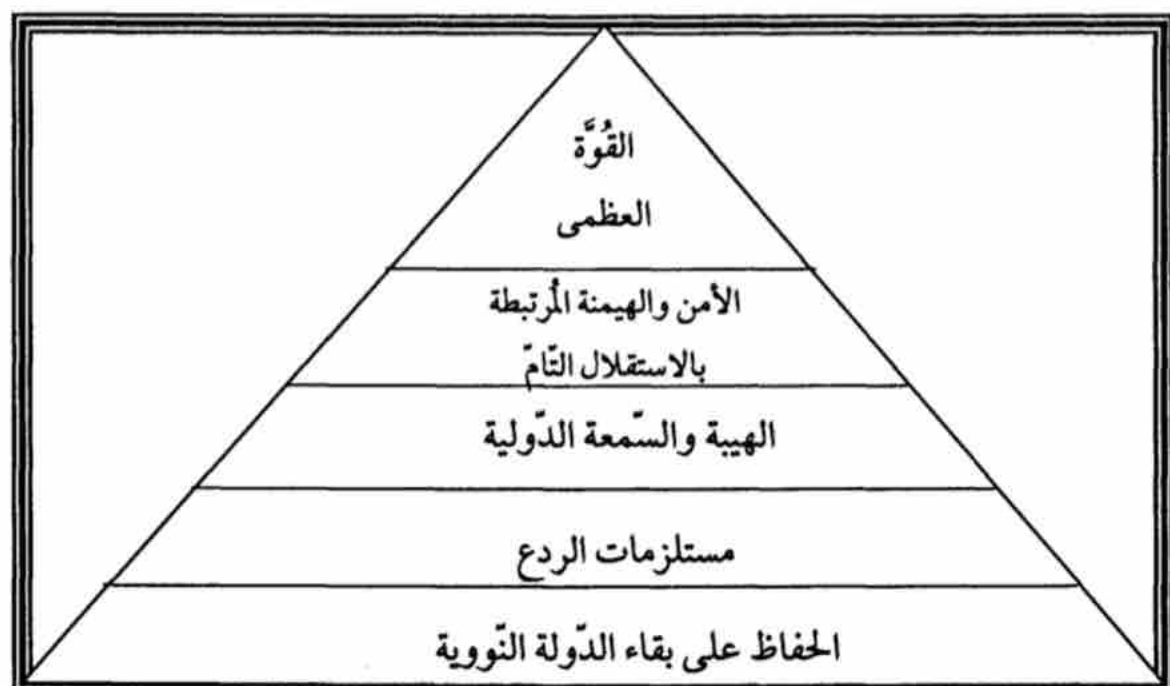
ولكنْ؛ من دون أن تكون هذه الأهمّية هي الغاية الرّئيسة من أهداف اقتناء مثل هذا السّلاح، ويعود ذلك لأسباب منها داخلية بعضها بات واضحاً فيما يتعلّق بالمشاعر الوطنية، وأخرى قد ترتبط بالبناء المجتمعي والتّجربة التّاريخية الإيرانية كما سنأتي على ذكر ذلك في موضع آخر من هذا الفصل، وأيضاً؛ لأسباب خارجية تتعلّق بالرّغبة الإيرانية بأن تكون لاعباً رئيساً في شؤون المنطقة، ولا سيما ما يتعلّق بالصّراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك لتشكّل انعكاساً لاستراتيجيتها السّياسية النّابعة عن إيديولوجية الثّورة الإسلامية ونظام ولاية الفقيه، الذي تنفرد به إيران على المستوى الإسلامي العالمي، مع التّأكيد على الرّغبة الإيرانية المقترنة بكثير من المحاولات لقيادة المجتمع الإسلامي الدّولي، أو أن تكون المعبِّرة عن رأيه في القضايا الدّولية التي تهمُّ المسلمين في العالم، و لاسيما من قبَل التيار الإسلامي المحافظ داخل إيران.

وعودة إلى التّرتيب الهرمي الذي افترضه ماسلو فإن هذا الأمر سينقل إيران إلى مستوى أعلى في ترتيب ذلك الهرم، وهو المستوى الذي يتعلّق بالأمن والهيمنة والاستقلالية. فما الذي يمكننا أن نتوصّل إليه فيما يتعلّق بسؤالنا الذي سبق وأن طرحناه في بداية المبحث المُتعلّق بموقع إيران على هذا الهرم؟.

ربّما يكون من المفيد أن نوضّح ذلك من خلال الشّكلين الهندسيين الآتيين لإجراء المقارنة بينهما، ومن ثَمَّ؛ تحديد الرّتبة أو الدّرجة التي تقف عندها إيران، أو لمحاولة إيجاد موقع للجمهورية الإسلامية الإيرانية على هذا التّدرُّج الهرمي:



الشّكل رَقْم (1) يُبيِّن التّدرُّج الهرمي للحاجات الإنسانية على وفق نظرية أبراهام موسلو.



الشّكل رَقْم (1) وجهة نظر كولن كراي، المستندة ـ أصلاً ـ إلى نظرية أبراهام موسلو.

قبل أن نجيب عن تساؤلنا السّابق نجد أن من المهمّ أن نُذكّر بأن نظرية أبراهام موسلو ـ وعلى الرّغم من أنّها كانت في البدء قد أخذت منحى يختصّ بالتّحليل النّفسي قبل أن يُبادر الاستراتيجيون المختصّون بالتّسلّح النّووي للاستفادة منها، لاسيما أنها كانت قد ظهرت إلى حيّز الوُجود عام 1948 ـ فبالنّتيجة فإن المحلّلين والاستراتيجيين النّوويين جعلوا من هذه النّظرية بمثابة المقياس الذي يتناسب مع البيئة الدّولية، التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثّانية؛ حيث ظُهُور النّظام السّياسي الدّولي ذي القطبية الثّنائية.

غير أن انتهاء الحرب الباردة وتفرُّد الولايات المُتّحدة بهذا النّظام في ظلّ البيئة الدّولية الجديدة التي أعقبت تفكُّك الاتّحاد السّوفييتي من جانب، ومن جانب آخر ظُهُور دول من خارج النّادي النّووي، وربّما لم تكن مصادفة أن أغلب هذه الدّول ـ إن لم تكن جميعها ـ هي من دول الجنوب؛ مثل الهند وباكستان وإسرائيل، مع وُجود اتّهامات لدول أخرى ومن المنطقة نفسها بأنّها تستعجل الخطى لامتلاك هذا النّوع من السّلاح، ومنها كوريا الشّمالية وإيران. وقد تعزّز ذلك من خلال ما يمكن وصفه بعجز الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في تحقيق أهدافها، لا سيما ما يتعلّق بمعاهدة حظر الانتشار النّووي والبروتوكولات الملحقة بها، ولعلّ البرنامج

النّووي العراقي في ظلّ النّظام السّابق كان بمثابة اختبار وتحدّ صارخ وقاس في الوقت نفسه لإجراءات هذه المُنظَّمة الدّولية.

كل هذه الأمور تدعونا إلى إعادة النّظر في هذا التّرتيب الهرمي لإيجاد موقع لهذه الدّول ضمن حدود تدرُّجها لما يتعلّق بهذه الدّول، والتي يهمّنا منها إيران بوصفها موضُوعة البحث.

وإذا ما أعدنا النّظر إلى هذا التّرتيب نجد أن إيران، أو حتَّى الهند و باكستان و كوريا الشّمالية، ربَّما ليس بإمكانهم تحقيق سوى الدّرجات الثّلاث الأولى؛ وهي (البقاء، الحُصُول على مستلزمات الرّدع النّووي، الهيبة والسّمعة الدّولية)؛ إذْ إنه ليس باستطاعة أيّ من هذه الدّول في ظلّ البيئة الدّولية الحالية أو المستقبلية على المدى المنظور أن تصبح قُوَّة مهيمنة تتمتّع بالاستقلالية التّامّة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بما يقودها إلى أن تصبح قُوَّة عظمى ضمن الإمكانات التي تمتلكها هذه الدّول حالياً. وهذا المنطق يقودنا إلى طرح السّؤال التّالي وهو: هل بالضّرورة أن الدّولة التي تمتلك السّلاح النّووي ـ ومازلنا نتحدّث ضمن البيئة الدّولية الحالية ـ يجب أن تتوقّف عند حدود المرتبة الثّالثة كحدّ أقصى في هذا التّرتيب؟

من هنا؛ نعتقد أن موضُوع البحث عن الموقع الإيراني في هذا التّرتيب الهرمي سيجعلنا لا نتعرّف ـ فقط ـ على موقع إيران النّووية عليه، وإنَّما نعتقد أن ذلك سيُؤدِّي بنا إلى وضع تصوّر جديد نعدُّه تطويراً مُستحدَثاً على طبيعة التّدرُّج الهرمي، يصلح لأن يكون معياراً أو مقياساً للدّول التي أشرنا إليها، أو التي ربَّما سيتمُّ الكشف مستقبلاً بأنَّها تسعى للحُصُول عليه.

ومن وجهة نظرنا المتواضعة نرى أن مثل هذه الدّول تسعى بالفعل إلى تحقيق الهيمنة، ولكنْ؛ ليس الهيمنة نفسها التي تسعى إلى تحقيقها الدّول الكبرى مثل روسيا والصّين وفرنسا والمملكة المُتَّحدة إذا ما توفّرت لها البيئة الدّاخلية المُتعلّقة بإمكانات الدّولة الفعلية، والبيئة الخارجية المُرتبطة بالمتغيّرات الدّولية من جهة، ومن جهة أخرى بالنّظام السّياسي الدّولي. ومن هنا؛ فإن حجم مساحة الهيمنة سيختلف بين هذين النّوعين من الدّول بالاستناد إلى ما أشرنا إليه من تباين في البيئتين الدّاخلية والخارجية لكلا النّوعين من هذه الدّول، وهذه الفجوة نفسها هي التي تجعل الدّول النّووية الكبرى تفكّر ربَّما بالهيمنة على المستوى العالمي أو لعب دور

اللاعب الدّولي النّووي المنافس باتّجاه خلق نظام سياسي متعدد الأقطاب أو حتّى ثنائي القطبية، بينما ستسعى الدّول النّووية الصّغيرة بإمكاناتها التّسليحية النّووية والاقتصادية إلى لعب "دور" آخر أقلّ حجماً ومساحة؛ وهو "دور الدّولة المهيمنة إقليمياً".

وقبل أن نأتي إلى محاولة إثبات هذا الافتراض من خلال النّموذج الإيراني في حال امتلاكها للسّلاح النّووي مستقبلاً، وعلى وفق الافتراض نفسه؛ فإن ترتيباً هرمياً جديداً سيتولّد لدينا سيكون مختلفاً عن التّرتيب الذي تمّ توضيحه في الشّكل رَقْم (2) آنف الذّكر بنقطتين جوهريتين هما:

1 ـ أن التّرتيب الهرمي الجديد سيتكوّن من أربعة مراتب، وليس خمس، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن المرتبة الرّابعة في الشّكل الجديد ستتحدّد بالرّغبة بـ "الهيمنة الإقليمية"، لتحلّ محلّ المرتبة الرّابعة التي أشرنا إليها في التّدرُّج الهرمي لطموحات الدّول النّووية الكبرى، وهي الأمن والهيمنة المُرتبطة بالاستقلالية التّامّة. (راجع الشّكل رَقْم 2)، وهذا الاختفاء باعتقادنا المتواضع ينبع من عدم إمكانية هذه الدّول في أن تعتمد على ذاتها كُلّيّاً وبنسبة 100٪ في تلبية حاجتها من النّواحي الفنّية والتّقنية والخبرة والموادّ والمجالات المُتعلّقة بمواكبة التّطوُّرات التي تقوم بها الدّول الكبرى بهدف ديمومة حالة من التّوازن، بمعنى آخر؛ يُفهَم منه دُخُول هذه الدّول ضمن مضمار مجالات سباق التّسلُّح النّووي والتّنافس مع الدّول النّووية الأخرى من داخل النّادي النّووي، وهذا الأمر يتطلّب جهوداً استخبارية وتقنية تجسُّسية فائقة الدّقّة؛ وهو ما نعتقد أن الدّول النّووية من خارج هذا النّادي وبشكل خاصّ في عالم الجنوب، والتي كانت تُعرَف إلى وقت غير بعيد بالدّول النّامية، ليس بإمكانها تحقيقه إلى مستوى يرقى إلى درجة المنافسة مع النّوع الأوّل من الدّول.

2 ـ أن شكل التّرتيب الهرمي وفقاً لما مرّ ذكره في الفقرة السّابقة سيكون منقوصاً في أعلى قمته؛ لأنّه يفتقد في الأصل إلى الرّغبة والقدرة في التّحوُّل إلى قُوّة عظمى، ليس لأسباب ذاتية فقط، وإنّما في ضوء المتغيّرات الدّولية المُرتبطة بطبيعة النّظام السّياسي الدّولي من جهة، وتبعاً لاستراتيجيات الدّول النّووية من داخل النّادي الدّولي من جهة أخرى، فضلاً عن

محدّدات القانون الدّولي التـي فرضتـها بنـود معـاهدة حظـر الانتشـار النّـووي ومعـاهدة الحظر الشّـامل علـى التّجـارب النّوويـة ومعـاهدة الحـدّ مـن القـوى النّوويـة المتوسّـطة المـدى، والبروتوكولات والإجراءات التي تعتمدها الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة.

3 ـ أن "الهيمنة" التي حدّدها كولن كراي إنّما قُصد بها سعي الدّولة التي تحتلّ هـذه المرتبة للهيمنة على العالم وهو ما يتطابق مع الاستراتيجية الأمريكية العالمية في الوقت الحاضر، وهي ذاتها التي لا يمكن أن تسمح على وفق هذه الاستراتيجية ظُهُور قُوّة منافسة لها بعد أن تخلّصت من منافسها القديم، ونقصد به الاتّحاد السّوفييتي لضمان الصّدارة للغرب[1].

وسنحاول أن نوضّح هـذا التّرتيب الهرمي الـذي سنُطلق عليه بـ "الـتّرتيب الـهرمي المنقوص للدّول النّووية" من خلال الشّكل الآتي (شكل رَقْم 3):



و بعد هذا العرض المقترح سنحاول أن نجري محاولة تطبيقية على الجمهوريـة الإسلامية الإيرانية في حالة امتلاكها للسّلاح النّووي، وهو ما يرتّب علينا أن نضيف إلى المبرّرات الثّلاثة التي تدفع بإيران للبحث عن القُوّة (أيْ: المحافظة على البقاء، الرّدع، الهيبة والسّمعة الدّوليـة) مبرّراً آخر؛ وهو الدّور النّووي الإقليمي.

---

(1) أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر، مركز دراسـات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط 2، (بيروت: 2004).

4. الدّور النّووي الإقليمي:

بدءاً؛ علينا أن نعرف ما المقصود بالدّور؟ إنه "محصّلة ما تقوم به الوحدة الدّولية من أفعال وسُلُوكيات في مُمارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السّياسة الخارجية، وبهذا؛ فإن الدّور يُعبِّر عمّا يراه صانع القرار بأنّه مناسب للوحدة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدّولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التّصرُّفات والسُّلُوكيات المختلفة"[(1)].

ومن خلال هذا التّعريف نجد أن أهمّ العناصر التي يتكوّن من خلالها "الدّور" هو الهدف الذي تسعى الدّولة إلى تحقيقه في سياستها الخارجية؛ حيث يُعرف الهدف في هذه الحالة بأنّه "الغايات التي تسعى الوحدة الدّولية إلى تحقيقها في البيئة الدّولية"[(2)].

وهذا يقودنا إلى أن ثمّة علاقة متماسكة تُشكّل ثلاثية مترابطة تتحكّم في مدى وماهية الدّور الذي باستطاعة الدّولة أن تلعبه؛ وهي:

أ ـ طبيعة الهدف الذي تسعى الدّولة إلى تحقيه من خلال الدّور الذي حدّدته لنفسها، وتعمل على الوُصُول إليه.

ب ـ المدى المكاني وسعته، ضمن البيئة الخارجية للدّولة، الذي ترغب أن تلعب دورها فيه.

ج ـ الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدّور، هل هي الوسيلة الدّبلوماسية المستندة إلى القُوّة الكافية؟ أم من خلال التّهديد باستخدام هذه القُوّة أو استخدامها فعلياً؟ وما هي الأسس التي ترتكز عليها هذه الوسائل بحيثُ تكسب القُوّة اللازمة للدّور الذي ترغب الدّولة في لعبه؟ وبما أن أهداف السّياسة الخارجية لكلّ دولة تختلف باختلاف عديد من العناصر الجوهري المُرتبطة بالبيئة الدّاخلية والخارجية للدّولة[(3)]،

---

(1) زايد عبيد الله مصباح، السّياسة الخارجية، كُلّية الاقتصاد والعلُوم السّياسية ـ جامعة الفاتح، ليبيا، (طرابلس: 1994)، ص 68.

(2) فاضل زكي محمد، السّياسة الخارجية وأبعادها في السّياسة الدّولية، مطبعة شفيق، (بغداد، 1975)، ص 61.

(3) نازلي معوّض، "بعض الاتّجاهات الحديثة في دراسة السّياسة الخارجية لدول العالم الثّالث، في: عبد المطلب غالب وآخرون، اتّجاهات حديثة في علم السّياسة، مركز البحوث والدّراسات السّياسية ـ جامعة القاهرة، (القاهرة: 1987)، ص288.

وبالتّالي؛ فإن من الصّعب وضع مقياس محدّد لكافّة الدّول تتحدّد بموجبه أهداف سياستها الخارجية.

وليس بالضّرورة أن يتحدّد الدّور الإقليمي للدّولة بنموذج واحد من نماذج الأدوار العديدة، والتي تريد أن تمارسها في بيئتها الإقليمية؛ إذْ إن من أهمّ هذه النّماذج (الأدوار)؛ "الزّعيم الإقليمي، المدافع الإقليمي، حامي العقيدة، المستقلّ النّشيط (الدّور الحيادي)، مركز انطلاق العمل الثّوري، قائد التّكامل الإقليمي، المؤيّد للثّورة(*)، المثال أو النّموذج، المساعد على التّنمية، الحليف المخلص، الجسر الذي يُعمّق التّفاهم الدّولي مع دول الإقليم، المحبّ للسّلام العالمي"(1).

ولكنْ؛ هل إن امتلاك دولة ما ـ وما نقصده هنا دولة مثل إيران للسّلاح النّووي ـ يكفي ـ وحده ـ لأن تستطيع هذه الدّولة أن تلعب الدّور الإقليمي الذي تهدف إلى تحقيقه؟!

باعتقادنا المتواضع أن ذلك لا يكفي وحده لتحقيق هذه الغايات، وإنّما نرى أن ذلك ـ أي الدّور الإقليمي للدّولة ـ لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال توفّر الظُّرُوف الآتية:

أوّلاً: الظروف الذاتية للدّولة:

وتشمل على العوامل الآتية:

1 ـ الرّغبة الحقيقية في امتلاك السّلاح النّووي على وفق استراتيجية نووية تتأسّس عليها أهداف حيازة هذا النّوع من السّلاح، وغالباً ما تنبع هذه الرّغبة من منطلقات عقائدية وإيديولوجية، أو من انعكاس طريقة تفكير وإدراك صانع القرار السّياسي، وهذا ما يمكن ملاحظته ـ على ما يبدو ـ لدى النُّظُم السّياسية الدّيكتاتورية ذات النّزعة العدوانية أو التّوسّعية.

2 ـ من خلال توفُّر المقوّمات الدّاعمة لهذه الحيازة، وتشمل:

(*) اختلف هذا الدّور عن دور مركز انطلاق العمل الثّوري إذ أنّه يقتصر على تقديم الدّعم المعنوي بينما في الحالة الأولى يلزم صانع القرار نفسه بتحمل دولته مسؤولية قيادة الحركات الثّورية في الخارج ومدها بكل أشكال الدّعم المادّي والمعنوي.

(1) زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 68 ـ 72.

أ ـ اقتصادياً: من ناحية التّكاليف المالية الضّخمة التي تتطلّبها برامج التّسلح النّووي، من موادّ ومعدّات وخبرات وتدريب في كلّ مراحل الإنتاج؛ بحيث لا تُشكّل عامل ضغط على النّفقات العامّة للدّولة في الميادين الأخرى، وكذلك الثّروات الطّبيعية المُتعلّقة بالموادّ الخامّ، التي يمكن ـ من خلالها ـ تحقيق الاعتماد الذّاتي إلى أقصى حدّ ممكن.

ب ـ الجوانب الفنية: وهي المُتعلّقة بتوفير الكفاءات العلمية المتخصصة والكوادر الهندسية والفنية المتدرّبة، والتي يمكن أن يقوموا بعمليات الإنتاج كافة مُنذُ استخراج المادّة الخامّ وحتّى إنتاج السّلاح النّووي بصورته النّهائية، وإجراء التّجارب المطلوبة لاختبار فعاليته على وفق وسائل التّفجير المتّبعة، ومحاولة تقليص الاعتماد على الخبرات الخارجية في هذه المجالات إلى أقصى درجة، وعلى وفق هذا التّحديد؛ فإن على الدّولة المعنية أن تمتلك ذاتياً دورة وطنية متكاملة الحلقات لإنتاج الوقود النّووي، مع ضمان استمرارية عمل هذه الدّورة مستقبلاً من دون الاعتماد على مصادر خارجية، بل إنّه ليس بالضّرورة أنْ تمتلك دورة وطنية متكاملة الحلقات لإنتاج الوقود النّووي؛ إذْ يكفي التّخصيب وحده في بعض الأحيان للحُصُول على السّلاح النّووي.

ج ـ الجوانب العسكرية: وذلك من خلال تبني استراتيجية للأمن القومي أحد مقوّماتها الأساسية الاعتماد على الخيار النّووي في الدّفاع عن المصالح العليا للدّولة، فضلاً عن وسائل التّسلّح التّقليدية الأخرى، وفي الإطار نفسه، على الدّولة أن تمتلك الوسائل الفعّالة التي تتمكّن بواسطتها من إيصال السّلاح النّووي الذي بحوزتها إلى أهدافها في الوقت والمكان المناسبين (طائرات، صواريخ، غوّاصات، مدفعية) وما يرتبط بهذه الوسائل من أنظمة توجيه ومراقبة ومحطّات تحسُّس (محطّات إنذار مُبكّر) للهجمات النّووية المحتملة أو المضادّة للضّربة الثّانية، وإمكانيات تجنُّب الكشف الرّاداري لهذه الوسائل من قبل الخصم، فضلاً عن تهيئة وحدات عسكرية متخصّصة (وحدات صنف) وعلى مستوى عال من التّدريب لكلّ ما يتعلّق باستخدامات هذه الوسائل والأنظمة التي يتطلّبها توجيه "الضّربة النّووية الأولى"، أو للرّدّ عليها من خلال "الضّربة النّووية الثّانية".

د ـ اجتماعياً: وتشمل خلق وعي شعبي عامّ بأهمِّية الدّور الذي تلعبه الدّولة لصالحها ولصالح إقليمها الجغرافي، وما سيترتّب على قيادتها للمنطقة من فوائد استراتيجية تعود عليها، هذا من جانب، أمَّا من جانب آخر؛ فإن الدّولة ستضمن رضا مواطنيها عن سياستها الخارجية، والتي ستشكّل ـ وقتذاك ـ جزءاً مهماً من اهتمامات المواطن في هذه الدّولة.

ثانياً: الظُّرُوف المَوْضُوعية:

وتشمل العوامل الآتية:

1 ـ البيئة الدّولية الملائمة، ونقصد بها وُجود قوى دولية، لاسيما إن كانت من الكبرى، سواء كانت من الدّول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدّولي أو من غيرها تدعم امتلاك هذه الدّولة للسّلاح النّووي، أو تقدم لها المساعدات المُتعلّقة بالبرامج النّووية للدّولة المعنية، حتَّى وإن تمّ ذلك تحت أغطية معيّنة منها الاستخدام السّلمي للذّرَّة، طالما لم يُشكّل ذلك خرقاً للقانون الدّولي.

2 ـ اختفاء أو ضعف يصيب قوى نووية ضمن المحيط الإقليمي للدّولة المعنية ربَّما كانت تعيق ظُهُور هذه الدّولة (المعنية) بوصفها دولة منافسة لها في مجال التّسلح النّووي، ممَّا يُهيِّئ نوعاً من الأرضية اللازمة لامتلاكها لمثل هذا السّلاح دون منافس.

3 ـ على عكس من الفقرة في أعلاه، عندما تجد الدّولة نفسها محاطة بدول نووية أخرى ضمن محيطها الإقليمي ممَّا يشعرها بالضّعف الذي يدفع بها نحو العمل على التّخلُّص من حالة الضّعف هذه، ولتحقيق نوع من توازن القوى في المجال النّووي مع هذه الدّول.

4 ـ شعُور الدّولة بأن أمنها القومي بات معرَّضاً ـ أكثر من أيّ وقت مضى ـ للتّهديد والخطر من قبَل دول نووية معادية لها.

5 ـ في ضوء ما تقدّم؛ ما الذي يمكن تحديده بالنّسبة لإيران؟ سنحاول الإجابة عن هذا السّؤال من خلال المحاور الآتية:

المحور الأوّل: طبيعة الدّور:

إن الأدوار التي يمكن لإيران أن تلعبها إقليمياً وفقاً للنّماذج التي تمّ ذكرها قد تتمثّل ـ بشكل أساس، على الأقل من وجهة نظر إيرانية ـ بما يأتي:

أ ـ يمكن لإيران ـ من خلال نظامها السّياسي ذي الطّابع الإسلامي ـ أن تلعب دوراً قيادياً، ليس في محيطها الإقليمي من خلال "حرصها على قضية السّلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة أكثر من ذي قبل، ويمكن ضمان مصالح دول المنطقة البعيدة المدى باتّخاذ القرارات المدروسة من قبَل الدّول المعنية كافة، وإن من أهداف السّياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية التّعاون والمشاركة مع دول المنطقة كافّة لضمان الأمن الجماعي. وإن مبادئ الانفراج وبناء الثّقة والمشاركة تُعدُّ من المبادئ المحورية في تحرُّك السّياسة الخارجية خلال السّنوات الأخيرة"[1]. يمكن لإيران ومن خلال خصائصها الجيوبوليتيكية أن تلعب دوراً إقليمياً من خلال إدامة نهج الانفتاح على الدّول العربية والإسلامية المجاورة، وهو ـ بالفعل ـ ما بدأته مُنذُ تسعينيات القرن الماضي، وتحديداً مُنذُ وُصُول الإصلاحيين بقيادة خاتمي إلى السّلطة.

ب ـ وعلى وفق ما تقدّم؛ فإن بإمكان إيران أن تلعب دوراً قيادياً على مستوى العالم الإسلامي، فبينما ترفض إيران "سياسة العسكرة والتّسلّط ما وراء الإقليمية من جهة، فإنّها ترفض من جهة أخرى الحركات المتطرّفة التي تحثُّ على العنف، وتنتهج طريقاً مستقلاً يمتاز بالاستقلالية والتّحرُّرية والعدالة والوُصُول إلى التّنمية والتّقدّم، ولهذا السّبب؛ فإن اقتراح الجمهورية الإسلامية الإيرانية المتمثّل في قيام حوار الحضارات التّحالف من أجل السّلام قد رحَّبت به دول العالم"[2]. وكذلك من خلال التّعاون مع الدّول الإسلامية كافة، وعدم التّخندق الطّائفي؛ لأن من شأن ذلك أن يُحقِّق خدمة ليس لإيران وحدها، وإنّما لعامّة المسلمين، وتقويّ موقفهم، لا سيما وأن الإسلام يواجه حملة أمريكية ـ إسرائيلية شرسة تحت مُسمًّى محاربة الإرهاب، وبالتّالي؛ فإنّها ستلعب دور الحامي للعقيدة الإسلامية.

---

(1) محمد علي أبطحي، "إيران والعلاقات الدّولية: التّأثيرات في الاستقرار السّياسي في منطقة الخليج"، في: الخليج: تحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2005)، ص 178.
(2) المصدر السّابق نفسه، ص 179.

ج ـ من الممكن أن تلعب إيران من خلال امتلاكها للسّلاح النّووي دور المؤيّد والدّاعم للثّورة، ونقصد هنا ـ تحديداً ـ مساندة حركات المقاومة الفلسطينية ضدّ العدوّ الإسرائيلي، وهو دور لطالما لعبته إيران، لا سيما مع حزب الله في لبنان، وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وحركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ـ والجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامّة، كما أنّها ستكسب هذه الحركات دعماً معنوياً من خلال كسر مبدأ الاحتكار الإسرائيلي للسّلاح النّووي وتفوّقها العسكري النّوعي عل كلّ دول المنطقة.

د ـ من الممكن أن تلعب إيران دور الحليف المخلص لدول الجوار الإقليمي من خلال الارتباط مع هذه الدّول بعلاقات تعاونية مبنية على الشّفافية والمصداقية والارتباط مع هذه الدّول بترتيبات أمنية وعسكرية، وبالتّالي؛ فإنّها ستُشكّل بالنّسبة للدّول الأخرى اللاعب المدافع والحليف المخلص.

هـ ـ المُحبّ للسّلام العالمي: في الحالة الإيرانية، كما هو الحال لأيّ دولة تحاول أن تتّخذ هذه الدّرجة على سُلّم كولن كراي، لا يمكن أن لا تكون إلا لاعباً دولياً محبّاً للسّلام، وتعمل على تحقيق أهداف المجتمع الدّولي في إحلال السِّلْم والأمن الدّوليين، ليس على المستوى العالمي بشكل عامّ، وإنّما على صعيد منطقة الشّرق الأوسط، وبذلك؛ فإن إيران في هذه الحالة ستكون أحد اللاعبين الرّئيسيين في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق؛ فإن التّلويح في هذا الوقت بأنّها تُسخّر دورها الإقليمي المستند على قُوّتها النّووية سيُوفّر لها المدخل الذي تستطيع من خلاله أن تحقّق أعلى المكاسب لصالح الفلسطينيين وكلّ من سوريا ولبنان في أيّ مفاوضات يُراد منها التّوصّل إلى سلام نهائي بين هذه الأطراف وبين إسرائيل. بمعنى آخر؛ أن تُحوّل إيران إلى دولة قائدة للإقليم، وحامية له، ومدافعة عنه، بعيداً عن التّبعية لأي من القوى الدّولية الأخرى سيمكّنها من لعب الدّور الإقليمي عن جدارة تشهد لها مستقبلاً.

المحور الثّاني: الظُّرُوف الذّاتية:

بدءاً، فإن أحداً لا يستطيع أن يخلص ـ في الوقت الحاضر على الأقلّ ـ إلى نتيجة محدّدة لمدى رغبة القيادة الإيرانية في امتلاك السّلاح النّووي من عدمه، أمّا فيما يتعلّق بالعناصر الأخرى؛ فإنّنا نعتقد أن إيران تمتلك مقوّمات كبيرة تستطيع أن ترتكز عليها في الحُصُول على

السّلاح النّووي لا سيما الثّروة النّفطية والعائدات النّقدية من العملة الصّعبة التي باتت تُشكّل مردوداً مهماً للاقتصاد الإيراني في ظلّ ارتفاع أسعار النّفط في المدّة الأخيرة.

أمّا بالنّسبة إلى السُّكّان؛ فإن إيران الدّولة الخليجية الأكثر سُكّاناً ممّا يمنحها فائدة رئيسة محتملة في تعزيز قدراتها العسكرية، فقد بلغ تعداد السُّكّان في إيران حسب إحصاء 1992 حوالي 2 . 61 مليون نسمة. وتنقسم الفئات العمرية للسُّكّان على النّحو الآتي:

20٪ دون الخمس سنوات.

45٪ دون الخامسة عشر من العمر. وكانت إيران تتوقّع أن يبلغ عدد سُكّانها عام 2000 نحو 87 مليون نسمة، بعدما كان عددهم عند سقوط الشّاه عام 1979 لا يتجاوز 37 مليون نسمة. وبهذا؛ نجد أن عدد الذّكور الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15 ـ 45 سنة يبلغ عددهم 000 . 268 . 13 نسمة تقريباً. وطبقاً لتخمينات المخابرات المركزية الأمريكية فإن عدد الذّكور الذين بإمكانهم الانخراط في الخدمة العسكرية يبلغ نحو 000 . 896 . 7، وأن عدد الأشخاص الذين يصل سنّهم للوُصُول إلى هذه الخدمة يبلغ سنوياً 000 . 552 شخص[1].

ويبين الجدول الآتي وصفاً عاماً للإحصائيات السُّكّانية والنّمو السُّكّاني في إيران:

جدول رَقْم (1) يبين حجم ومعدل النّمو السُّكّان في إيران

							معدّل النّمو
	1970	1980	1990	2000	2001	2002	2002 ـ 1990
عدد السُّكّان	28 . 4	39 . 3	56 . 3	66 . 4	67 . 2	68 . 1	1 . 6
معدّل لكلّ كم	17 . 3	23 . 8	34 . 2	40 . 3	40 . 8	41 . 3	

Source: IAEA Energy and Economic Database.

أمّا فيما يتعلّق بالجانب الاقتصادي؛ فإنّنا يمكن أن نعرض لمحة سريعة لإمكانيات هذه الدّولة وفق الجداول الآتية:

فعلى صعيد النّمو الاقتصادي حقّقت إيران قفزات كبيرة في هذا المجال، لاسيما بعد انتهاء حربها مع العراق، بالرّغم من ما خلّفته تلك الحرب من آثار مدمّرة على مجمل الاقتصاد الإيراني وبنيته التّحتية، والجدول الآتي يبين ذلك:

(1) CIA, World Factbook, 1992, pp. 160 ـ 163.

جدول رَقْم (2) معدّل النّمو الاقتصادي / مليون دولار أمريكي

	1980	1990	2000	2001	2002	معدّل النّمو 1990 ـ 2002
GPD[*] الثّابت	81.274	92.960	787.828	818.454	825.666	20.0
GPD الجاري	93.923	92.959	329.880	412.561	523.902	15.5
GPD لكلّ شخص	2.393	1.651	4.965	6.135	7.696	13.7

Source: IAEA Energy and Economic Database.

وعلى صعيد الطّاقة ؛ فإنّنا سنتناول هذا المَوضُوع بالتّفصيل لاحقاً (راجع المبحث الأوّل من الفصل الثّالث).

فضلاً عن ما تقدّم ؛ فإن التّطوّر الذي حصل في الجانب العسكري فيما يتعلّق بمستوى التّسلُّح التّقليدي وحجم القُوّات المسلّحة وأصنافها ومستوى استعداد القُوّة البشرية الضّخمة للدّفاع عن الأمن القومي الإيراني لاسيما في المدّة التي أعقبت انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية هو ما تؤشّره الأرقام والإحصائيات التي تناولت هذا المَوضُوع ، فقد جاءت إيران في المرتبة التّاسعة من ناحية الإنفاق العسكري لغاية عام 2001 على المستوى العالمي ؛ حيث بلغ نحو 29 مليار دولار أمريكي ، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي :

جدول رَقْم (3) الإنفاق العسكري الإيراني للسّنوات 1993 ـ 2001/ مليار دولار أمريكي

1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
2.3	3.2	2.5	2.7	3.0	3.3	3	3.9	4.8

المصدر : التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي ، الكتاب السّنوي ، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام الدّولي ، إصدار : مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 2004) ، ص 574 .

كما يمكن التّعرُّف إلى مستوى التّسلّح العسكري الذي وصلت إليه إيران في عام 1999 ، وفي مختلف صنوف الأسلحة التّقليدية من خلال الجدول الآتي :

(*) تعني : إجمالي النّاتج القومي .

جدول رَقْم (5) القُوَّة العسكرية الإيرانية لعام 1999

ت	نوع السّلاح وتفاصيله	العدد
	أوّلاً: القُوَّة البشرية	
	المجموع الفعلي في الخدمة	545.600
	الجيش النّظامي	420.600
	الحرس الثّوري	125.000
	الاحتياطي	350.000
	ثانياً: الدّبابات	
	الدّبابات الجيدة التي يمكن إشراكها بصُورة جيِّدة في المعركة	1390
	العدد الكُلّي للدّبابات	1410
	الدّبابات التي يمكن أن تدخل في المعركة كقُوَّة مساندة	555
	ناقلات أشخاص مدرّعة	555
	راجمات قاذفة	420
	ثالثاً: المدفعية	
	مدفعية ذاتية الدّفع	290
	مدفعية مسحوبة	2170
	راجمات قذائف صاروخية محمولة على مركبات	764
	قاذفات هاون	6500
	مدفعية بعيدة المدى	46
	مدفعية متوسّطة المدى	700
	مدفعية خفيفة المدى	1700
	رابعاً: القُوَّة الجويّة	
	القُوَّة البشرية المستخدمة في القُوَّة الجوية	28000
	القُوَّة البشرية المستخدمة في الدّفاع الجوي	18000
	مجموع الطّائرات المقاتلة	307

ت	نوع السّلاح وتفاصيله	العدد
	مجموع الطّائرات الهجومية	150
	= = الاعتراضية (الدّفاعية)	114
	= = الاستطلاعية	8
	مجموع طائرات النّقل	74
	طائرات مخصّصة لتزويد الوقود في الجو	5
	مجموع الطّائرات المروحية	602
	المروحيات العسكرية	100
	الطّائرات المروحية المخصّصة لأغراض أخرى	502
	مجموع قواعد إطلاق الصّواريخ	204
	خامساً: القوّة البحرية	
	مجموع القوّة البشرية	20600
	قواعد الدّفاع الصّاروخي الرّئيسة التّابعة للقوّة البحرية	5
	طائرات الدّورية المزوّدة بالصّواريخ التّابعة للقوّة البحرية	68
	المراكب البحرية تحت استخدام الحرس الثّوري	40
	الغوّاصات	3
	السّفن المختصّة بزرع الألغام البحرية	7
	البرمائيات	9
	سفن الإنزال	17
	سفن الإسناد	25
	جنُود البحرية	5000
	الحرس الثّوري المستخدم ضمن القوّة البحرية	18000
	الطّائرات المروحية المقاتلة التّابعة للقوّة البحرية	9
	= = المخصّصة لزرع الألغام البحرية	2

Source: Anthony H. Cordesman from interviews, International Institute for Strategic Studies, Military Balance (IISS), London.

إن الاستنتاج النّهائي الذي يمكن أنْ نخلص إليه من خلال ما تقدّم ضمن هذا المحور أن إيران ربَّما ترى نفسها ـ على الأرجح ـ بأنّها تمتلك العناصر الأساسية التي من الممكن أن تؤهّلها لتصبح قُوَّة إقليمية تطمح إلى أن تكون لها مطامح للهيمنة الإقليمية، من دون أن نهمل العناصر الأخرى، ومنها المكوّنات التّاريخية للمجتمع الإيراني، وتجاريه، والذي سنتناوله لاحقاً.

المحور الثّالث: الظُرُوف الموضُوعية:

على الرّغم من الهيمنة الأمريكية على النّظام السّياسي الدّولي، فضلاً عن كونها المعارض الرّئيس للبرنامج النّووي الإيراني، إلا أنَّ أحداً لا يمكن أن يُشكّك بأن هذا البرنامج يحظى بدعم خارجي رسمي بعضه دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدّولي وفي مقدّمتهم روسيا والصّين، فضلاً عن دول أخرى مثل كوريا الشّمالية وباكستان، وربَّما يمكن وصف موقف دول الاتّحاد الأوروبي من خلال وساطته بين إيران وبين الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرِّيَّة بصُورة مُباشرة، وبين الولايات المُتَّحدة بصُورة غير مُباشرة، على أنّه موقف غير معارض على الأقلّ للبرنامج النّووي الإيراني، وتنبع هذه المواقف باعتقادنا المتواضع من عوامل عديدة أهمّها العلاقات الاقتصادية التي تربط العديد من هذه الدّول مع إيران، لا سيما في مجال الاعتماد على النّفط الإيراني ومشاريع الصّناعة النّفطية.

وتُعدُّ حالة النّهاية التي وصل إليها البرنامج النّووي العراقي، والذي كان ربَّما الدّافع الرّئيس أمام متابعة إيران لبرنامجها النّووي في الوقت الذي قطع فيه شوطا كبيراً في تقدّمه نحو غاياته على ما يبدو أفسح المجال على ما يبدو أنْ تظهر بوصفها دولة نووية في محيطها الإقليمي، وبشكل خاصّ؛ المُرتبط بالدّول المطلّة على الخليج العربي، في ظلّ غياب وُجود برامج نووية لدى هذه الدّول حالياً، أو في المستقبل المنظور على أقلّ تقدير.

وإذا كان غياب التّهديد النّووي العراقي لإيران ربَّما استفادت من غيابه هذه الأخيرة للبروز كقُوَّة مهيمنة في محيطها الإقليمي، فإن وُجود دولتين نوويتين مجاورتين لها من جهة الشّرق قد يُنظَر إليه إيرانياً بأنّها حالة مُهدِّدة لأمنها القومي، لا سيما في ظلّ العلاقات المتميِّزة

التي باتت تربط بين باكستان والولايات المُتَّحدة الأمريكية بعد الموقف الذي اختارته الأولى والدّاعم للاستراتيجية الأمريكية في حربها ضدّ الإرهاب، بدءاً من عملية الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، واستمراراً في مطاردة عناصر نظام طالبان، وتعقّب قادة تنظيم القاعدة في المنطقة الحدودية بين البلدين، وبمؤازرة القُوّات الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى ما تشعر به إيران من قلق التّهديد المحتمل، الذي يمكن أن يكون مصدره القُوَّة النّووية الهندية في ظلّ العلاقة القوية التي استطاعت إسرائيل إرساءها مع هذه الدّولة، ومن هنا؛ فإن إيران رُبَّما استنتجت أن تحوُّلها إلى قُوَّة مهيمنة إقليمياً رُبَّما يعطيها ميزة التّوازن في القُوَّة النّووية مع هاتين الدّولتين.

وقد تكوَّن الشُّعُور الإيراني اليوم قد بلغ مداه في القلق من مصدر التّهديد الخارجي أكثر من أيّ وقت مضى مع استمرار لغة التّهديد التي تمارسها الولايات المُتَّحدة ضدّها بحجج وذرائع مختلفة؛ من بينها سعيها للحُصُول على السّلاح النّووي، ودعمها للإرهاب، وبوصفها دولة غير ديمقراطية، ولا تحترم حُقُوق الإنسان، وحاجتها إلى التّغيير السّياسي ضمن إطار مشروع الشّرق الأوسط الكبير، كما تتصاعد لغة التّهديد الموجَّهة ضدّ إيران من قبَل إسرائيل التي ترى في إيران وبرنامجها النّووي عاملاً مهدِّداً لأمنها القومي، ويهدِّد وُجودها وهو ما لا تسمح به إسرائيل بوُجوده، وعليها إنهاء مصدر التّهديد هذا رُبَّما على وفق الطّريقة التي تعاملت بها مع مفاعل تموز العراقي في السّابع من حزيران عام 1981، وبالتّالي؛ استمرار احتكارها لهذا النّوع من السّلاح، وعدم السّماح لغيرها من دول المنطقة من الحُصُول عليه.

إن ما نستنتجه من هذا المبحث أن إيران - إذا ما كانت تسعى فعلاً للحُصُول على السّلاح النّووي - فإن ذلك رُبَّما ينبع من خلال مبرّرات لا تتعلّق بوُجودها بوصفها دولة أو أمّة، وإنَّما كأداة للرّدع، ولإحداث توازن في القُوَّة مع القوى النّووية الأخرى في المنطقة وهي (إسرائيل، الهند، وباكستان)، فضلاً عن السّمعة والمكانة الدّولية التي يمكن أن تكتسبها من خلال امتلاكها لهذا السّلاح، ولكنْ؛ رُبَّما كان الهدف الأكبر الذي تسعى إلى تحقيقه هو تحقيق الهيمنة الإقليمية في المنطقة.

المبحث الثّاني:

موقع القُوَّة في المُكوِّن المجتمعي الإيراني

ترتكز الأمم - لا سيما العريقة منها - على إرث تاريخي حضاري وثقافي هو - بالأصل - حصيلة التّجارب التي مرَّت بها مجتمعاتها على مدى العُصُور، بغَضٍّ النّظر عن الأثر الإيجابي أو السّلبي الذي تُخلِّفه تلك التّجارب، لتتناقلها أجيالها اللاحقة عبر معتقدات وتقاليد تُشكِّل جزءاً مهماً من هُويتها الوطنية والقومية.

وقد لا نكون مخطئين إذا قلنا إن من النّادر - إن لم يكن من المحال - أن تكون هناك أُمَّة على امتداد تاريخها لم تُستخدَمْ القُوَّة ضدَّها، أو لم تستخدمها هي نفسها ضدّ آخرين في داخل حدود مجتمعها أو خارجه، ويرتبط هذا الأمر بمقدار أو حجم القُوَّة المستخدمة ومدى تكرار ومبرِّرات استخدامها، وهذه العناصر هي التي نعتقد بأنَّها كفيلة لأن ترسي المدلول الحقيقي للقُوَّة ولموقعها في البناء القيمي لأيّ مجتمع، و ربَّما يقودنا هذا الأمر إلى أن نستوضح في البحث عمَّا يمكن أن نسمِّيه بفلسفة ومنبع استخدام القُوَّة، تاريخياً، لدى الأُمَّة الإيرانية (الفارسية)(*) والتي نرى أنَّها تنبع من منطلقين جوهريين ومترابطين إلى حدّ ما؛ الأوَّل يتعلّق

(*) سمَّى الفُرس بلادهم إيران، وهي تسمية مُشتقَّة من كلمة (آريا) الواردة في (الأفستا) التي تعني بلاد الآريين، والتي تقابلها في اللُّغة الفارسية القديمة معنى السّامي أو الجيد.. وقد ورد استخدام مصطلح بلاد إيران في كتاب الجغرافي اليوناني (اراتوسشيش) - القرن الثّالث ق.م، ولكنْ؛ من المرجّح أن ظُهُور هذه التّسمية قد سبقت ذلك الوقت؛ حيث يمكن تحديد ظُهُورها إلى العهد الفارسي الأخميني؛ أيْ مُنذُ القرن السّادس ق.م... أمَّا عن كلمة فارس وبلاد فارس؛ فإنَّها مشتقَّة من اسم إحدى القبائل الإيرانية الكبيرة التي استوطنت إيران مُنذُ الألف الأوَّل ق.م، ويكاد يكون استخدام هذا المصطلح مقتصراً على المصادر العربية والغربية، وأصلها مأخوذ عن الكلمة الإيرانية القديمة (برسا) (برسيس) (ولاية فارس)، والتي كانت مهد الأسرة الفارسية الأخمينية. ويستعمل الإيرانيون - الآن - مصطلح فارسي لإطلاقه على لغتهم. يُنظر: طه باقر وآخرون، تاريخ إيران القديم، مطبعة جامعة بغداد، بغداد 1980، ص ص 14، 15.

بالإرث التّاريخي الإيراني القديم والحديث والمعاصر، والثّاني هو الذي يرتبط بـالعقيدة الدّينية لدى الإيرانيين أنفسهم، وانعكاسها على الحياة السّياسية فـي إيـران، لا سيما بعـد قيام الثّورة الإسلامية في شباط/ فبراير 1979.

1 ـ موقع القوّة في التّجربة التّاريخية الإيرانية:

لا شكّ أن التّاريخ الطّويل للأُمّة الإيرانية قد ألقى بظلاله على إيران بوصفها دولة، وهي تضع خصائص منظورها للأمن، فهذا التّاريخ الذي يُرجع المؤرخون بدايته إلى سنة 2500ق.م.[1] قد شهد حالات ارتفعت فيها مكانتها بوصفها أُمّة عظيمة وقوية مثلما انتكست خلاله ولمرّات عديدة عندما كانت عرضة للسّقوط تحت الهيمنة الأجنبية، الأمر الذي ولّد لدى الإيرانيين شعُوراً بالفخر بالماضي المجيد، وساعد ـ في الوقت نفسه ـ على تعزيز الشّعُور بالكرامة لديهم، وليترافق ذلك مع محاولات حقيقية لاستعادة ذلك الماضي كلّما نقصت فيها سطوة الأُمّة ومنزلتها[2].

ومن دون الغوص بشكل مُتشعّب في التّفاصيل التّاريخية لنشأة بلاد فارس، فإن ما يهمّنا بالبحث هنا هو ما يتعلّق بحالات القُوّة التي ظهرت بها الأُمّة الإيرانية على امتداد التّاريخ على وفق ما تُجمع عليه أغلب المراجع التّاريخية مقابل حالات الضّعف والوهن التي رافقتها؛ بهدف التّوصّل إلى مدى تأثير ذلك على المجتمع الإيراني المعاصر وصنّاع القرار السّياسي فيه، ولعلّنا نستطيع أن نؤشّر محطّات بارزة في التّجربة التّاريخية الإيرانية يمكن عرضها كما يأتي:

أ ـ استطاع الميديون أن يؤسّسوا دولة مستقلّة في أواخر القرن التّاسع (ق.م.) أخضعت لها شعب فارس الذي كان يقطن الجزء الجنوبي الغربي من هضبة إيران، وقد بلغت تلك الدّولة أوج قُوّتها عندما استطاع القائد الميدي (دياكوس) توحيد القبائل الميدية تحت راية دولة واحدة

---

(1) دونالدّ ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، [ترجمة]: عبد النّعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، ط 2، (القاهرة، 1985)، ص ص22، 26.

(2) المصدر السّابق نفسه، ص109.

تنافس في قوّتها، أقوى دولتين في المنطقة آنذاك وهما الدّولة الآشورية في شمال العراق والدّولة البابلية في وسطه وجنوبه، ولتستمرّ هذه الدّولة من سنة707 إلى 550 ق. م.[1]

ب ـ أسّس الأخمينيون إمبراطورية عظمى على يد القائد سايروس الثّاني العظيم، حكمت بلاد فارس، وجعلتها تعيش عصرها المزدهر الأوّل بعد أن احتلّ العاصمة الميدية عام 550 ق. م.[2]، وقد استطاع هذا القائد مُنذُ ذلك التّاريخ وحتّى سنة 539 ق. م. من أن يوسّع حدود إمبراطوريته؛ حيث استولى على أفغانستان، ووصلت تخومها إلى الحدود الشّمالية الغربية للهند، وسيطر على الدّولة البابلية وأراضي أرمينيا وآسيا الوسطى وأجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت خاضعة للنّفوذ اليوناني على سواحل البحر المتوسط؛ لتكتمل تلك الفتوحات في عام 539 ق. م.[3]، واستطاع ابنه (قمبيز) الذي خلفه في الحكم عام 530 ق. م. من السّيطرة على مصر عام 525 ق. م، ووصل تخوم الحبشة.[4] كما استطاعت هذه الدّولة أن تُبرز بشكل أقوى من الماضي في عهد هذه السّلالة الأخمينيية على يد القائد (دارا)، الذي استطاع أن يرسّخ مكانتها، ويرسي أنظمة إدارية واقتصادية وعسكرية متقدّمة وعالية التّنظيم والمركزية[5].

ج ـ سقوط الإمبراطورية الأخمينية على يد جحافل الإسكندر القوية في عام 331 ق. م، في واقعة (اربيلا)[6]، وبعد وفاة الإسكندر المقدوني وتقاسم إمبراطوريته بين عدد من قادته، كانت الأراضي الإيرانية وبلاد الشّام والعراق من حصّة القائد (سلوقس) لتدخل إيران ـ بذلك ـ تحت الحكم السّلوقي، الذي استمرّ للمدّة من 311 إلى 247ق. م.[7]، ومُنذُ ذلك السّقوط الذي يُعدُّ الأوّل للدّولة الفارسية، فإن إيران ظلّت تكافح من أجل استعادة مجدها المفقود.

---

(1) حسين الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج 1، بيت الحكمة، المطبعة العربية، (بغداد، 2003)، ص ص 21، 22.

(2) جون ليمبرت، الأهرام حرب مع التّاريخ، [ترجمة]: حسين عبد الزّهرة مجيد، مركز الدّراسات الإيرانية، جامعة البصرة، (البصرة، 1992)، ص 71.

(3) دونالد ولبر، مصدر سبق ذكره، ص ص 28، 29.

(4) طه باقر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 51، 52.

(5) المصدر السّابق نفسه، ص ـ ص، 53 ـ 60.

(6) المصدر السّابق نفسه، ص 80.

(7) المصدر السّابق، ص 85.

د ـ استطاعت بعض القبائل الإيرانية ـ التي عُرِفَتْ فيما بعد باسم (الفرثيين) ـ من الانفصال عن الدّولة السّلوقية، وذلك في عام 247ق. م. وليتمكّن لاحقاً من السّيطرة على العراق؛ ليستمرَّ حكمها حتّى عام 226م. وعُرف عن هذه القبائل شغفها بالفروسية والحرب إلى درجة أن الموت فيها كان من أعزِّ أماني المحاربين، وتوسَّعت بتوطُّد أركان هذه الدّولة بين عام 160 ـ 140ق. م؛ حيث بلغت أرجاؤها كلّ بلاد فارس وبلاد ميديا والدّولة الآرامية التي كانت قد قامت في جنوب العراق والبصرة، وكذلك بلاد آشور، و عدَّ حكامها أنفسهم ورثين للإمبراطورية الفارسية الأخمينية[1].

هـ ـ ينظر أغلب المؤرِّخين إلى أن أولى المحاولات الحقيقية والقوية لإعادة مجد الإمبراطورية الأخمينية كانت في عام 224 ميلادي؛ حيث انبعثت الإمبراطورية الفارسية من جديد لتبدأ السّلالة السّاسانية تحت قيادة أردشير السّاساني، والذي يُعدُّ أحد أعظم القادة في التّاريخ الفارسي[2]؛ إذْ استطاع أنْ يُعيد مجد الأخمينيين بعدما خاض صراعاً مريراً مع الإمبراطورية الرّومانية والبيزنطينية غرباً، واتَّخذ من (المدائن) عاصمة لدولته التي أعقبه في حكمها بعد موته ابنه (شابور)، الذي استطاع ـ هو الآخر ـ أن يُعيد للفرس سلطانهم الغابر من أيام الأخمينيين، بعد مرور خمسة قُرُون من أفولها لإقامة دولة مُنظَّمة قوية الأركان، ساوت في عظمتها الدّولة الرّومانية وقتذاك[3].

و ـ انهيار الإمبراطورية السّاسانية على أيدي العرب المسلمين الذين هزموها في معركتَيْ القادسية عام 637، و نهاوند عام 641 ميلادي[4]. و بحُلُول عام 642، أصبحت كلّ أراضي بلاد فارس خاضعة للفاتحين الجدد، الذين استمرَّ حكمهم فيها حتّى العام 1055 م، ويمكن اعتبار هذا العام هو بداية عهد طويل امتدَّ حتّى العام 1500 م، ظلَّت بلاد فارس تُحكَم خلالها من قبَل قوى خارجية اتَّسم حكمها ـ في كثير من الأحيان ـ باستخدام القُوَّة والعنف، ممَّا

(1) المصدر السّابق، ص ـ ص، 93 ـ 95.

(2) آرثر كريستينسن، إيران في عهد السّاسانيين، [ترجمة]: يحيى الخشّاب، مطبعة لجنة للتّأليف والتّرجمة و النّشر، (القاهرة، 1957)، ص ص 82، 84.

(3) حسن الجاف، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(4) جون ليمبرت، مصدر سبق ذكره، ص 84.

انعكس على خلق الشُّعُور بالأسى والقهر لدى الفرس؛ حيث احتلّ الأتراك بلاد فارس، وأنشؤوا الدّولة السّلجوقية بعد احتلالهم بغداد، واستمرّت بحكمها حتّى الاجتياح المغولي لإيران عام 1256، ومن بعدها بسنتين احتلالها بغداد عاصمة الدّولة العباسية[1]، ثُمّ جاء بعد ذلك الاحتلال التّيموري عام 1392، ليبدأ بعد أفولها على يد الشّاه إسماعيل عصر الدّولة الصّفوية، والتي تعود جذورها إلى قبيلة تركية كانت تستوطن أذربيجان[2]، ويمكن القول بأن بداية الانبعاث الثّاني للإمبراطورية الفارسية قد تَرَافق بحُلُول هذا التّاريخ؛ حيث كان أوّل مدعاة لتقوية وترسيخ وحدة الأُمّة الفارسية أمام قُوّة الإمبراطورية العثمانية (السُّنّيّة) المُدّعية بالدِّين مبرِّراً للعرش[3]، بعدما جعل الصّفويون من المذهب الشّيعي مذهبا وطنياً لإيران، وهكذا خُلق وتعزَّز التّرابط بين هذا المذهب والقومية الفارسية.

ز - وصلت السّلالة الصّفوية ذروة ازدهارها في عهد شاه عبّاس(1572 - 1629)، واستمرّت حتّى وقت مُبكّر من القرن الثّامن عشر؛ حيث انهارت بعدما بسط نادر شاه سيطرته على كلّ إيران عام 1736، واستمرّ ورثته بالحكم حتّى عام 1794، عندما أسّست الدّولة القاجارية، والتي دام حكمها حتّى عام 1925[4]، في الوقت ذاته، وخلال القرن التّاسع عشر والقرن العشرين، باتت إيران محطّ صراع بين روسيا والقوى الغربية بهدف السّيطرة على الإقليم، وعبر هذا التّنافس أُقحمت إيران في "اللّعبة العظمى"، ولاسيما في الصّراع بين بريطانيا العظمى وروسيا، والذي كان يمثّل جزءاً من الصّراع بين الطّرفين للسّيطرة على جنوب آسيا[5].

ح - مع ازدياد النّفوذ البريطاني في الهند في أواخر القرن الثّامن عشر وبدايات القرن التّاسع عشر وضُعتْ إيران في قائمة الموضُوعات الاستراتيجية للسّياسة الأوروبية، وأخذت أهمّيّتها تتزايد نتيجة الحُصُول على امتيازات تجارية وصناعية واستخراجية، وهو الأمر الذي

---

(1) المصدر السّابق نفسه، ص - ص، 88 - 92.

(2) دونالدّ ولبر، مصدر سبق ذكره، ص - ص، 76 - 90.

(3) جون ليمبرت، مصدر سبق ذكره، ص 95.

(4) المصدر السّابق نفسه، ص - ص، 96 - 100.

(5) دونالد ولبر، مصدر سبق ذكره، ص 98.

ساعد على إيقاظ الوعي القومي الإيراني، لا سيما وأن التّنافس بين القوى العظمى على إيران أعطاها قدراً من حرية الحركة. وخلال الحرب العالمية الأولى، وعلى الرّغم من بقاء إيران على الحياد نظرياً، إلا أنّها كانت ساحة لكلّ القوى المتحاربة. وفي نهاية الحرب تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية فيها إلى حدٍّ الفوضى الشّاملة، وأدّت إلى وقوع انقلاب عسكري بقيادة رضا خان وزير الحربية عام 1921م، ثُمّ أصبح رئيسا للوزراء عام 1923م، وأخيراً؛ توّج نفسه شاهاً عام 1925، ليحلَّ - بذلك - محلَّ الأسرة القاجارية، التي حكمت إيران مُنذُ نهاية القرن الثّامن عشر؛ إذْ تمَّ في هذه السّنة تنصيب رضا شاه بهلوي على رأس السّلطة في إيران، بعدما خلعت الجمعية التّأسيسية تلك الأسرة من الحكم[1].

ط - استمرت اللّعبة العظمى بعد الحرب العالمية الثّانية وخلال الحرب الباردة؛ إذْ ظلَّ الوُصُول إلى إيران واحداً من الأهداف الرّئيسة للمتنافسين في ذلك الوقت، وكان الاندفاع السّوفييتي الأكثر اقتحاماً لتحقيق هذا الهدف، والذي كان - على ما يبدو - أنّه قد أخفق إلى صُورة أقرب من نهاية وُصُوله إلى تحقيق هدفه عندما هندست كُلٌّ من الولايات المُتّحدة وبريطانيا انقلاباً مضاداً دعمت فيه الشّاه عام 1953، والذي أسفر عن طرد رئيس الوزراء مصدّق، وليعزّز هذا الأمر من قُوّة النّفوذ الغربي، وبشكل خاصّ الولايات المُتّحدة[2] التي استطاعت مُنذُ ذلك الوقت من أن تمارس نوعاً من الغزو الثّقافي على الشّعب الإيراني تحت حكم الشّاه، واستمرَّ تأثيره حتّى بعد قيام الثّورة الإسلامية عام 1979[3].

ويرينا هذا العرض التّاريخي، القديم والحديث، حالتين متناقضتين ومترابطتين في الوقت نفسه؛ الحالة الأولى هي التي شهدت فيها إيران عظمة وتوسّع وهيمنة عندما استطاعت أن تؤسّس لنفسها إمبراطوريات كبيرة، مرّات عدَّة على مرِّ التّاريخ، ارتفع فيها شأنها بين الأمم، بينما ترينا الحالة الثّانية النّكسات التي عاشتها إيران، وخضعت بفعلها إلى الاحتلال والهيمنة الأجنبية، وما يرافق ذلك من قهر واستعباد وظلم، وهذا هو التّناقض بين الحالين، أمّا

---

(1) جون ليمبرت، مصدر سبق ذكره، ص 113.

(2) يُنظر: المصدر السّابق نفسه، ص - ص، 122 - 129.

(3) المصدر السّابق نفسه، ص 152.

التّرابط بينهما؛ فيأتي من خلال ما تُحفِّزه الحالة الأولى في نفوس الإيرانيين، وتجعلهم توّاقين للتّخلُّص من الحالة الثّانية، والعمل على استعادة مجدهم التّليد.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن إيران لم يكن بمقدورها أن تؤسِّس لنفسها إمبراطوريات عظيمة في السّابق من دون أن تكون قد امتلكت أقصى درجات القُوَّة في ذلك الوقت، وبما يمكّنها من قهر أعدائها، وضمّ أراضي الأمصار المجاورة لها، والشّيء نفسه يقال بصدد أنّها ستكون عصيَّة على الهجمات الخارجية وحالات الغزو لو أنّها قد امتلكت القُوَّة المطلوبة، التي تحافظ من خلالها على كيانها ومجتمعها.

ونظراً للسّمة الرّئيسة التي اتّسمت بها القومية الإيرانية وهي النّزعة الإمبراطورية الإيرانية التّوسُّعية، التي تكوَّنت خلال التّاريخ الإيراني كلّه جعلها باستمرار عرضة للتّفكُّك الدّاخلي والنّزاعات بين العنصر الفارسي وباقي القوميات الأقلّيات[*]، وجعلت من القهر عاملاً أساسياً ترافق مع التّطوُّر الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الإيراني.

أمّا في تاريخها المعاصر؛ فاستوعبت إيران تجربة قاسية في حربها مع العراق؛ إذْ شهدت تلك الحرب استخدام الأخير للأسلحة الكيماوية وهجمات الصّواريخ الباليستية ضدّ الأهداف الإيرانية، التي بلغت خلال عام 1983، فقط 33 صاروخاً، وربَّما أنَّه قد استخدم غاز الخردل ضدّ القوّات الإيرانية في شهر تشرين الثّاني / نوفمبر من السّنة نفسها[1]. وفي السّنوات اللاحقة من الحرب، وخلال ما عُرف بـ "حرب المُدُن" التي بدأت في نيسان / إبريل 1988، أطلق العراق حوالي 200 صاروخاً باليستياً خلال مدَّة لا تتجاوز الشّهرين[2]. ولقد أدّى ذلك إلى هرب ما يقدَّر بين ربع إلى نصف سكّان العاصمة الإيرانية خشية سقوط صواريخ عراقية قد تكون تحمل رؤوساً مُحمَّلة بالغازات السّامّة[3].

(*) هذه القوميات و الأقلّيات هي: الآذريون 24٪، و التّركمان 10٪، والأكراد 7٪، والعرب 4٪، والبلوش وقوميات أخرى 4 ٪، يُنظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صناعة القرار السّياسي في إيران، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2001)، ص 22.

(1) Efraim Karsh, "Rational Ruthlessness: Non-Conventional and Missile Warfare in the Iran-Iraq War," Non-Conventional-Weapons Proliferation in the Middle East, ed. by Efraim Karsh, Martin S. Navias, and Philip Sabin (New York: Oxford University Press, 1993), pp. 36, 41.

(2) Ibid., p. 42.

(3) Ibid., p. 40.

لقد تركت الحرب العراقية - الإيرانية انطباعين عميقين لدى صُنَّاع القرار الإيرانيين، الأوّل ؛ مفاده حتمية تحقيق إيران للاكتفاء الذّاتي عسكرياً، أمّا الثّاني ؛ فهو يتعلّق بضرورة تطوير أنظمة أسلحة الدّمار الشّامل، وإذا كان الانطباع الأوّل قد تولّد نتيجة تأثير الحظر الدّولي الذي كان مفروضاً على إيران، فإن الانطباع الثّاني لم يتأتّ من الضّرر الفعلي الذي أصاب إيران (كما تدّعي) نتيجة استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ؛ حيث كان ذلك الضّرر منخفضاً نسبياً قياساً إلى مجالات الأسلحة الأخرى[1]، وإنّما قد جاء نتيجة التّأثير النّفسي لهذه الأسلحة وقدرتها على عرقلة العمليات العسكرية، ومن هنا ؛ جاء اهتمام القيادة السّياسية الإيرانية بضرورة اقتناء هذا النّوع من الأسلحة، فقد جاء في حديث رئيس البرلمان الإيراني السّابق هاشمي رفسنجاني في عام 1988، إلى عدد من المقاتلين الإيرانيين " فيما يتعلّق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية، فقد أصبح واضحاً خلال الحرب أن هذه الأسلحة حاسمة جداً، مثلما أوضحت أن القيَم الأخلاقية للعالم لم تعد فعّالة جداً عندما تصل الحرب إلى مرحلة جدِّية، وإن العالم لا يحترم قراراته الخاصّة، ويغمض عينيه للانتهاكات والاعتداءات التي تحصل في أرض المعركة، نحنُ يجب أن نجهِّز أنفسنا بكلا الاستخدامين الدّفاعي والهجومي لهذه الأنواع من الأسلحة من الآن فصاعداً، وعلينا أن نصنع و نستخدم الفرصة التي تُؤدّي إلى تحقيق هذه المُهمّة "[2].

وإذا كان التّأثير الإيديولوجي الدِّيني قد تأجّج بعد قيام الثّورة، وزادته حماساً الحرب مع العراق، فإن كلّ ذلك قد أخذ يخفت بصُورة تدريجية بعد وفاة آية الله الخميني ؛ ليحلّ محلّه الحنين إلى المشاعر القومية الفارسية، التي اتّسمت - وعلى مرّ التّاريخ - بالسّعي إلى فرض الهيمنة الإيرانية إقليمياً[3].

---

(1) Ibid. pp. 45 - 47.
(2) Leonard S. Spector, "Nuclear Proliferation in the Middle East: The Next Chapter Begins," Non - Conventional - Weapons Proliferation in the Middle East, ed. by Efraim Karsh, Martin S. Navias, and Philip Sabin (New York: Oxford University Press, 1993), p. 143
(3) Willam Rugh, The Foreign Policy of the United Arab Emirates , Middel Est Journal, VoI.50, No.1.Winter 1996. P.2.

لقد أدّت هذه المجريات التّاريخية ـ بالنّتيجة ـ إلى تدعيم الشُّعُور القومي لدى الإيرانيين، بالرّغم من أن الفرس لا يشكّلون سوى ما نسبته 51٪ من مكوِّنات المجتمع الإيراني، وجعلتهم متوحِّدين تجاه الهجمات الخارجية[1]، التي أشرنا إليها آنفاً.

مثلما أدّت هذه المجريات إلى صنع استراتيجية ثقافية مستندة على ركيزة تاريخية قوية تقوم في جوهرها على الاعتقاد بأن إيران تمتلك الأفضلية في قيادة الإقليم، يساعدها في ذلك موقعها الجغرافي وسعة مساحتها وتعداد سُكّانها الكبير[2]، ويبدو أن إيران مازالت متمسّكة بهذا الهدف[3]، الذي لا يمكن تحقيقه من دون أن تكون لإيران القُوَّة "الكافية" القادرة على إنجاز ما تصبوا إليه. وربَّما يتعزّز هذا التّصوّر من خلال المحاولات و المساعي الإيرانية الهادفة إلى إيجاد موقع قيادي لمنظومة إقليمية أمنية، كالمشروع الذي تقدَّم به الشّاه عام 1975، والمُتعلّق بالتّعاون العسكري مع دول الخليج بهدف حماية أطرافه، وفرض الهيمنة على مياه الخليج العربي، والمشروع الذي اقترحته إيران عام 1997، والمتضمّن خلق إطار مُؤسَّسي عسكري يجمعها بدول الخليج العربي عبر ترتيبات أمنية، أو معاهدة للدّفاع المشترك، أو حتّى القيام بمناورات عسكرية مشتركة[4]، أو دعواتها المتكرّرة الهادفة إلى تأسيس جبهة إسلامية تحت هيمنتها، وليس تحت هيمنة العرب[5]. وبالتّوجُّه نفسه؛ فإن لدى إيران الرّغبة في "تأسيس اتّحاد مضادّ للإمبريالية على المستوى الإقليمي من قبَل الدّول التي تُعارض السّياسات الغربية ولاسيما الولايات المُتّحدة"[6]، وهذه الرّغبة التي تعني في فحواها إعداد ترتيبات أمنية جماعية بقيادة إيران، التي ستكون لديها ـ على وفق رؤيتها ـ السّلطة الوحيدة التي لها القدرة على الحفاظ على السّلم والأمن والاستقرار في المنطقة، من دون الحاجة إلى أيّ تدخُّل خارجي[7].

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(2) James Wyllie, Iran Quest for security and influence, Jane,s Intelligence Reniew 5, no. 7 (July 93): 311 - 312.

(3) Graham E. Fuller, the Center of the Universe: The Geopolitics of Iran (Boulder, CO: Westview Press, 1991), 241.

(4) نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(5) Yossef Bodansky, "Iran Acquires Nuclear Weapons and Moves to Provide Cover to Syria," Defense & Foreign Affairs Strategic Policy 20, no. 1 (February 92): 1 4.

(6) Commentary on US, USSR, Turkish Plots , Tehran Abrar, 2 November 1991.

(7) Dailies Say US Involved in Iraqi Defections, Tehran IRNA, 22 August 1995.

ولعلّ ما يعزّز هذا التّصوّر ما قاله السّفير الإيراني لدى ألمانيا حسين موسوي من "أن إيران قُوَّة عظمى في المنطقة، ولها الكلمة الأخيرة اليوم في العالم الإسلامي، وهي قُوَّة عظمى سياسياً وثقافياً، وإن مثل هذه الدّولة لا يمكن أن تُستبعَد"[1].

إذاً، تاريخياً، فإن المنظور الأمني الإيراني وارتباطه بالحُصُول على القُوَّة القصوى ربَّما ينبع من تبريرها بكراهية الأجانب، الأمر الذي كان قد وَلدَّ لديها تصوّراً بأنَّها دولة معزولة ومهمّشة إقليمياً؛ بسبب ثقافتها، فضلاً عن الاختلافات الدِّينية (المذهبية) واللُّغوية مع جيرانها العرب، بعدما كانت قد أرست - ولأكثر من مرَّة - دعائم إمبراطوريات عظمى هيمنت على أجزاء واسعة من الأمصار، وفي مقدّمتها ما بات يُعرَف في التّاريخ المعاصر بالشّرق الأوسط، وقد لا نكون مُغالين في هذا الاستنتاج الذي يمكن أن نُقارنه بما ذهب إليه الخبير الإقليمي (جراهام فولر) عندما لاحظ "أن الثّقافة الفارسية قد عانت من انفصام عميق، نَجَمَ عنه إحساس فطري بالتّفوّق العظيم والرّائع للتّراث الإمبراطوري، والإحساس بالتّذمّر، وعدم الأمان، اشتُقَّت - هي الأخرى - من التّجربة الإيرانية في الخضوع الذّليل للهيمنة الخارجية"[2].

2 - العامل الدِّيني وعلاقته بالقُوَّة في المجتمع الإيراني:

لم يكن يُنظَر إلى الإسلام من قبَل الفرس عندما دخل إيران على أنَّه شبيه بالنّماذج التي اعتادوا عليها من غزوات خارجية، وإن لم يكن الأمر كذلك في بدايته، ليشكِّل الفتح العربي الإسلامي نقطة تحوُّل مُهمَّة في تاريخ إيران اللاحق[3].

إلا أن التّحوّل الأساسي الذي طرأ على أهمِّيَّة الدِّين الإسلامي بوصفه مكوِّناً مؤثِّراً في الشّخصية الإيرانية قد حدث عندما تبنَّت الدّولة الصّفوية مذهب الشّيعة الإمامية (الاثني عشرية) مذهباً وطنياً للبلاد؛ حيث بدأ النّظر من قبَل بعض أتباع هذا المذهب لاسيما في إيران

---

(1) Hoseyn Musavian ,Tehran IRNA, 21 August 1995.

(2) Graham E.Fuller, op.cit, p.8.

(3) جون ليمبرت، مصدر سبق ذكره، ص 83.

إلى عدم شرعية الخلافة الإسلامية، أو أي حكُومة أخرى، ما لم يُجزها أو يُباركها الفقيه الذي يُمثِّل الإمام الغائب المُنتظَر[1].

وظلَّ هذا العامل منعكساً على العلاقة بين الدِّين والسّياسة لدى أغلب أتباع هذا المذهب، والذين يرون وفقاً لقواعده أن القيادة السّياسية والدِّينية تمتدُّ من خلف الرّسول ﷺ - أيْ من خلال نسل ابن عمّه الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام - ولقد استمرَّت الخلافة على وفق هذا النّهج بصُورة لا لبس فيها حتَّى الجيل الثّاني عشر من الأئمّة (الإمام الثّاني عشر)، الذي أخفاه الله عن الأنظار قبل أن يقوم بتعيين خليفته في حكم الأُمَّة[2]. وبات في ظلّ تلك الغيبة ضرورة الاعتماد على رجال الدِّين بوصفهم رموزاً قيادية فاعلة في المجتمع الإسلامي، الذي يتبع أبناؤه هذا المذهب[3].

إلا أن رجال الدِّين الإيرانيين، وبالأخصّ القادة منهم، وجدوا أنفسهم على هامش الحياة السّياسية في بلدهم، وتحديداً في عهد محمد رضا بهلوي، بالرّغم من منزلتهم الاجتماعية والرّوحية؛ إذْ بدا هذا الاستياء يتفاقم لديهم، ممَّا حدا بهم إلى الإعلان عن موقفهم الذي تضمّن رفضهم الفصل بين المجتمع الدِّيني والمجتمع الدّنيوي، مبينين أثر ذلك على وحدة المجتمع الإيراني، وقد ترافق هذا الإعلان مع وقوع مواجهات عديدة لم تخلُ من العنف، لا سيما خلال العقدين السّادس والسّابع من القرن الماضي[4] وتشجيعهم للمعارضة السّياسية

---

(1) "الشّيعة الإمامية هي فرقة من المسلمين الذين تمسكوا بحقّ علي (ع) في وراثة الخلافة بعد النّبي (ص) من دون أبي بكر الصّدّيق وعمر بن الخطّاب وعثمان بن عفّان، وسُمُّوا بالإمامية لأنّهم جعلوا فكرة الإمامة وصفات وواجبات وحُقُوق الإمام محور عقيدتهم، كما سُمُّوا بالاثنَيْ عشرية لأنّهم حصروا الإمامة في اثنَيْ عشر إماماً، يُسمّون بالوصي؛ حيث يوصي كلّ واحد منهم على مَنْ يليه"، يُنظر: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 231.

(2) Anthony C. Cain Iran s straegic Culture and Weapons of Mass Destruction, Air War College, Air University, U.S.A., Maxwell Paper No.26. April 2002, p.2.

(3) Seyyed Hossein Nasr, Hamid Dabashi, and Seyyed Vali Reza Nasr, eds. Expectation of the Millennium: Shi ism in History (Aibany, N.Y.: StateUniversity Press of New York, 1984), p.-p. 2 6.

(4) براء عبد القادر وحيد، مصدر سبق ذكره، ص 10.

التي تتبنّى الأساليب" الجهادية" التي تـهدف إلـى "أن يحكـم الإمام الجوانـب الدِّينيـة والسِّياسية للمجتمع على وفق المفاهيم القُرآنية"[1].

وطبقاً للدِّين الإسـلامي الحنيف؛ فإن الله ـ سبحانه وتعـالى ـ قـد فـرض "الجـهاد" علـى المسلمين من أجل نشر الإسلام وإقامة الحقّ ورفـض الظّلـم وحمايـة الأُمَّـة الإسـلامية[2]، وفـي السّنوات الأولى للدّعوة الإسلامية كان الجهاد ضرورياً من أجل نشـر الدِّيـن الحنيـف، وخـلال حكم الأئمّة المعصومين فإن السّلطة التي كـانوا يتمتّعـون بـها فـي الحكـم باسـم الله ـ عزّ وجـلّ ـ جعلت من حقّهم وحدهم إعـلان الجهاد وفرضـه، أمّـا وقـد انتـهت مـن النّاحيـة العمليـة تلـك السّلطة؛ فإن مسؤولية فرض الجهاد قد انتهت حتَّـى عـودة الإمـام الثّـاني عشـر المُنتظر، غـير أن كون "الإمامة" شرعية لدى رجال الدِّيـن فـي إيـران فإنَّـهم يستمدُّون مـن خلالـها سـلطة إعـلان الجهاد، وعلى المجتمع تلبية ندائهم في شنِّ "الحرب المُقدَّسة"[3]. كما أن "الجهاد" يُعدُّ أحد دعائم الإيمان الرّئيسة لدى المسلمين، بوصفه يبرِّر استخدام القُوَّة عندما يكون ذلك فـي سـبيل حمايـة الأراضي والمعتقدات والمُقدَّسات الإسلامية[4].

كما أن تقليد الاستشهاد، والذي يعني الموت في سبيل الدِّين أو المبدأ لدى أتبـاع المذهـب الشّيعي، قد تولّد نتيجة اغتيال الخليفة الرّاشد الرّابع الإمام علي بن أبي طالب، ومن بعـده ابنـه الحسين (عليه السلام)، وهو ما أعطى الإيرانيين ميزة فريدة في التّضحيـة والقتـال حتَّـى المـوت مـن أجـل تحقيق غاياتهم، وهو ما شهدناه ـ على سبيل المثال ـ مـن الاعتقـاد أثنـاء الحـرب مـع العـراق بـأن

---

(1) Mehran Tamadonfar, Islam Law, and political Control in Contemporary Iran, Journal for the Scientific Study of Religion, no. 2 (2001). P.40.

(2) كقولـه تعـالى: بسـم الله الرّحمـن الرّحيـم: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190)، و ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 244)، ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ﴾ (التوبة: 029)، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ (البقرة: 216)، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ (الأنفال: 065)، كما نصّ القرآن الكريم على الكثير من الآيات المباركة التي تصبُّ في المعنى نفسه.

(3) S. H. Nasr, Dabashi, and S. V. R. Nasr, op. cit. p.62.

(4) Federal Research Division, Library of Congress, Iran: A Country Study (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1989), pp. 115 - 16.

النّصر يتحقّق من خلال موجات الشّباب والفتيان الذين سُلِّحوا بإيمانهم فقط، وبنسخة من القرآن الكريم، قادت بهم إلى نتائج كارثية[1].

وعندما قامت الثّورة الإسلامية في إيران نجح آية الله الخميني (1979 ـ 1989) بفرض سلطته الدِّينية ـ بوصفه نائباً للإمام المُنتظَر ـ والسّياسية ـ بوصفه قائداً للثّورة ـ معطياً بُعداً راديكالياً لثورته، بعد أن اتّحدت أدوات الكاريزما الشّخصية وتركيزه على توسيع التّأثير الإسلامي قد دقّ بشكل سريع على وتر المجموعات الدِّينية الرّاديكالية على طول مساحة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا[2]، لا سيما بعدما قام بتصفية المعارضين له والمنشقّين عنه وإبعاد المعتدلين أمثال الرّئيس الأسبق أبو الحسن بني صدر[3]، وأدّى ذلك النّجاح وتركيزه على توسيع التّأثير الإسلامي في أن تلاقي ثورته اعترافاً إيجابياً من لدن العديد من القوى الرّاديكالية؛ ليتعزّز دور هذه القوى بعدما وجدت في الثّورة الإيرانية منهلاً للدّعم الإيديولوجي واللُّوجستي[4]، وبدأت تظهر بشكل واضح وجلي مجموعات مُنظَّمة تحت اسم الدِّين الإسلامي تعتمد على أسلوب العنف خياراً وحيداً يهدف إلى قلب الواقع القائم في أماكن متفرقة من العالم؛ مثل الجزائر ومصر ولبنان وفلسطين والفليبين وعديد من الدّول الأخرى[5]. وبات يُنظر من الخارج، وبالأخصّ من الغرب، إلى إيران بوصفها دولة تدعم بعض المجموعات الإرهابية، وتؤازر النّشاطات العدائية على المستوى الدّولي[6]، وفي ضوء هذه الرّؤية وضعت الخارجية الأمريكية إيران على قائمة الدّول الإرهابية، وقدّمت إحصائية جاء فيها أن إيران قد تورّطت بـ 45 عملاً إرهابياً خلال المدّة الممتدّة بين الأعوام 1979 و 1987 في أماكن مختلفة من بينها البحرين والمملكة العربية السّعودية ومصر والجزائر وتركيا

---

(1) Power of Islam Said Greater Than Nuclear Weapons," Tehran Jomhuri - Yeaeslami, 7 December 1992, 1.

(2) Anthony C.Cain, op. cit., p.2.

(3) Ibid.p.6.

(4) Rouhallah K.Ramazani Reflection on Iran s Foreign Policy: Defining the National interests , in Iran at the Crossrods, eds. John L. Esposito and Rouhallah K. Ramazani (New York: Palgrave.2001), P.1.

(5) Cyrus Vakili Zad. Continuity and Change: The Structure of Power in Iran s In Modern Capitalismand Islamic Ideology in Iran, eds. (New York: ST. Martin s Press, 1992), 29.

(6) Jack Kelley, "Iran's Terrorism Network Grows In Sophistication," USA Today, August 2, 1996, p. 10A.

والبلقان[1] ، وفي مقابل ذلك؛ فقد أسهمت الصّورة التي ينظر من خلالها آية الله الخميني إلى الغرب، والمبنية على عدم الثّقة المملوءة بالعداء إلى تصاعد الإسلام في إيران، ومن خلالها في العالم الإسلامي، ممّا أدّى إلى تعزيز قيادته ودعم إيديولوجيته ضمن سياق الثّورة الإيرانية[2] . وبات في ضوء ذلك من المستحيل لدى الحكُومة الإيرانية الفصل بين الخيارات السّياسية وبين القواعد الدّينية، فالدّين يحكم مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسّياسية والاقتصادية للمواطنين[3] .

وبوصفها نتيجة حتمية لهذا الرّبط أضحى تعامل حكُومة رجال الدّين مع المجتمع الدّولي مُرتبطاً بإخضاع هذا التّعامل لما يمكن تسميته بـ " القانون القرآني"، وهذا المتطلّب الدّستوري يعني قيام النّخبة من رجال الدّين بوضع السّياسات على وفق أسلوب فطري، حتّى في القضايا المُهمّة، ومنها ما يخصّ مُوضُوع أسلحة الدّمار الشّامل؛ إذْ أفتى آية الله الخميني بتحريم استخدام السّموم، والذي جاء على أثره تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية، وقد جاء هذا التّحريم بعد أن فقدت القُوّات الإيرانية الكثير من أفرادها نتيجة استخدام الجيش العراقي لهذا النّوع من الأسلحة أثناء الحرب التي دارت بينهما على امتداد ثماني سنوات[4] .

ويشكل عامّ؛ أفرزت الثّورة الإيرانية مجموعة من المعطيات المُهمّة على صعيد بلورة وصياغة أسس عقائدية دينية لسياستها الدّاخلية والخارجية، وذلك بهدف إحكام سيطرة رجال

---

(1) Micheal Eisenstadt, Iran s Military Buildup? Threat and Consequences, (Washington D.C.: the Washington Institute for Near East Policy, 1995), P.35.

(2) Graham E. Fuller' ، Islamic Fundamentalism ' ، in Conflict after the Cold War: Arguments on Causes of War and Peace, ed. Richard K.Betts (New York: Macmillan, 1994).

(3) Mehran Tamadonfar, The Islamic Polity and Political Leadership: Fundamentalism, Sectarianism, and Pragmatism, Westview special studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), p. 36.

(4) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):

- Julian Perry Robinson and Jozef Gold-blat, Chemical Warfare in the Iraq-Iran War, Stockholm International Peace Research Institute, 1984, on-line, Internet, 16 January 2002,available from http://projects.sipri.se/cbw/research/factsheet-1984.html.

الدِّين على السّلطتين السّياسية والدِّينية، فضلاً عن استخدام الدِّين مبرّراً لسياساتها تلك[1]، ومن هنا؛ انطلقت الاستراتيجية السّياسية الخارجية الإيرانية الجديدة مستندةً على ما يأتي:

1 ـ مبدأ تصدير الثّورة.

2 ـ حياد الثّورة "لا شرقية ولا غربية".

يقوم مبدأ تصدير الثّورة على مفهوم مفاده "أن المسلمين وغير المسلمين يستطيعون أن يحرّروا أنفسهم من اضطهاد المستبدّين الذين يخدمون المصالح الإمبريالية الدّولية، بقيادة الإمبرياليتين الأمريكية والسّوفيتية، واللّتين تقومان باستغلال دول العالم الثّالث، على غرار التّجربة الإيرانية التي أسقطت الشّاه"[2]. وما يهمّنا هنا التّعرُّف إلى الوسيلة والكيفية التي تُصدَّر بها الثّورة؛ لكي نتوصّل إن كان ثمّة موقع لاستخدام القُوّة في هذه العملية.

وحقيقة الأمر هي أنّه بالرّغم من الإجماع لدى النّخبة السّياسية الإيرانية على مبدأ تصدير الثّورة، إلا أنّه ليس هناك إجماع على وسائل إنجاز هذا الهدف، فهناك اتِّجاه يقوم على أساس أن عملية تصدير الثّورة يجب أن تتمّ من خلال الوسائل الإعلامية والدّعائية التي تقدّمها إيران، و التي يمكن من خلالها للشُّعُوب المضطهدة أن تتمرّد على حكُوماتها على النّحو الذي قامت به الثّورة الإيرانية، و تستفيد من تلك التّجربة في التّحرّر من دون أن يترافق ذلك مع تقديم أيّ نوع من أنواع الدّعم المادّي لهذه الشُّعُوب للإطاحة بنُظُمها المستبدّة، ويستند أصحاب هذا الاتِّجاه على حُجج عدَّة أبرزها أن الإيرانيين لم يتسلّموا أيّ مساعدات خارجية في ثورتهم ضدّ الشّاه، وإنّما كان دافعهم الأوّل مُرتبطاً بالقيَم الإسلامية، والتزامهم بهذه القيَم، مثلما يستندون في وجهة نظرهم هذه على مقولة مأثورة للإمام الخميني وهي "أن إيران ليس لديها أيّ نيّة للتّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدّول الأخرى"[3]. ونتيجة لهذا النّهج في تصدير الثّورة فإن إيران ستحافظ على علاقات دبلوماسية طبيعية مع الدّول الأخرى.

---

(1) فهد مزبان خزار، "مستقبل السّياسة الإيرانية في الخليج العربي في ظلّ حكُومة خاتمي"، نشرة شؤون إيرانية، العدد8، مركز الدّراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2000، ص 5.

(2) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):

- Library of Congress Country Studies, Iran: Concept of Export of Revolution. Data as of December 1987.

(3) Ibid.

أمّا على الجهة المقابلة؛ فثمّة اتّجاه مهمّ يعنينا في أسلوب تصدير الثّورة، وهو مناقض تماماً للتّوجُّه الأوّل؛ إذْ يرى أصحابه أن تصدير الثّورة يجب أن لا يقتصر على الوسائل المعنوية التي أشرنا إليها آنفاً، وإنّما - أيضاً - يجب أن تتضمَّن كلّ أنواع المساعدات المادّية والعسكرية، ولهؤلاء حُجَجهم أيضاً في تبرير وجهة نظرهم، ومنها أن إيران تشكّل طليعة الحركة الثّورية العالمية لتحرير الدّول الإسلامية بشكل خاصّ، ودول العالم الثّالث بشكل عامّ. وعلى غرار الفريق الأوّل فإن أصحاب هذا الرّأي يستشهدون أيضاً بالكثير من مقولات الإمام الخميني، ويقتبسون الكثير من بياناته التي تنصّ على حتمية انتشار الثّورة الإسلامية في أنحاء العالم كافّة[1]. وأمر طبيعي أن تؤثّر مثل هذه السّياسة على طبيعة العلاقات مع الدّول الأخرى، لا سيما بعدما قام بعض من قادة هذا الاتّجاه والذين يمتلكون القدرة على بسط نفوذهم على مساحات معينة في علاقات إيران الخارجية إلى مدّ يد العون للكثير من الحركات الإسلامية الثّورية، والتّأثير في سياسة إيران الخارجية مع عدد من الدّول مثل لبنان ودول الخليج العربي[2]. وهذا يعني أن أصحاب هذا المنهج قد ربطوا بين مبدأ تصدير الثّورة وبين استخدام القُوَّة، ويبدو أنّهم كانوا يستندون في منهجهم هذا على خلفية الدّستور الإيراني نفسه، والذي أقرَّ بأن مسؤولية القُوّات المسلّحة لا تنحصر بمهامّ حماية وحراسة الحدود فحسب، "بل تحمل أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والجهاد من أجل بسط حاكمية القانون

---

(1) رعد عبد الجليل، "الإرهاب الإيراني"، سلسلة الدّراسات الإيرانية، رَقْم 8، معهد الدّراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1985، ص 33.

(2) تجدر الإشارة إلى أن الدّاعين إلى تصدير الثّورة بالوسائل السّلمية قد هيمنوا على وزارة الخارجية، بينما ظلّ يعمل أصحاب التّوجُّه الثّاني تحت غطاء غير رسمي، وكانت أوّل مُنظَّمة أنشئت لتصدير الثّورة بالوسائل المادّية الفعّالة هي الـ (Satja) التي أسّسها آية الله محمد منتظري وزميله مهدي هاشمي في ربيع عام 1979، أيْ بعد أسابيع قليلة من قيام الثّورة، وقد أدّت اتّصالات هذه المُنظّمة مع الكثير من الجماعات غير الرّسمية في كافّة أنحاء الشّرق الأوسط العربية إلى حدوث تنازع بين الحزب الثّوري الإسلامي (IRP) وبين الحُكومة المؤقّتة، أدّت - في النّهاية - إلى حلّ المُنظّمة المذكورة، غير أن محمد منتظري قد ارتبط بـ (الباسدران) قبل أن يُقتَل في حادث انفجار ضخم وقع في مقرّ الـ (IRP) في حزيران/ يونيو 1981، وأدّى أيضاً إلى مصرع أكثر من 70 سياسي بارز في إيران، بينما استمرّ هاشمي وبحماس أكبر في قيادة الاتّجاه الذي يرى في ضرورة تقديم الدّعم المعنوي والمادّي للحركات المعارضة في العديد من الدّول، خاصّة بعدما نجح في تأسيس (مكتب الثّورة العالمية) قبل أن تتمّ إحالته مع عدد من زملائه إلى القضاء بتُهمة "الانحراف عن الإسلام"، وصدور الحكم عليهم بعد إدانتهم. لمزيد من التّفاصيل، يُنظر: Ibid.

الإلهي في العالم "[1]، وهذه القوّات العسكرية لابُدَّ من أن تكون قوية جداً وفعّالة كي تتمكّن من تحقيق هذا الهدف[2].

وإذا كان ما تقدّم قد تناول مبدأ تصدير الثّورة ووسائل تحقيقه في عهد آية الله الخميني (1979 ـ 1989) ممَّا أدّى إلى عزل إيران دولياً فإن التّخلّي عن مبدأ تصدير الثّورة لم يكن وارداً بعد وفاته، بالرّغم من وُصُول قيادات لطالما وُصفت بالاعتدال والبراغماتية إلى قمّة السّلطة، سواء على مستوى الوليّ الفقيه (آية الله على خامنئي) أو على مستوى رئيسَيْ الجمهورية (هاشمي رفسنجاني، أو سيِّد محمد خاتمي على التّوالي)، ولكنْ؛ ربَّما حصل تغيُّر على طبيعة الوسيلة التي يتمّ بها تحقيق هذا المبدأ[3]. وحسب الشّهادة التي قدّمها مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في شباط / فبراير 1997، فإن السّياسة الخارجية الإيرانية ظلّت تُملى من قبَل رجال الدِّين المتنفّذين، والذين سبق وأن اهتمّوا بمَوْضُوع تصدير الثّورة على النّحو الذي سارت عليه في عهد آية الله الخميني، وإن الهدف الرّئيس والأساسي البعيد المدى لإيران هو أن تؤسّس لنفسها زعامَة إسلامية في منطقة الشّرق، وما يجاورها[4].

أمَّا فيما يتعلّق بمسألة حياد الثّورة انطلاقاً من مقولة "أن الثّورة لا شرقية ولا غربية" فهي نابعة من إدانة آية الله الخميني لكُلٍّ من الولايات المُتَّحدة والاتِّحاد السّوفييتي على حدٍّ سواء بوصفهما "حقودين في السّياسة الدّولية"، فضلاً عن أنّهما يُعاديان الإسلام، وفي ضوء ذلك تكرّس الهدف الرّئيس للسّياسة الخارجية الإيرانية على منع كلّ أشكال الاعتماد الثّقافي والاقتصادي والسّياسي على الرّأسمالية الغربية أو الاشتراكية الشّرقية، والاعتماد فقط على الإسلام[5]. ولقد أثّر هذا المبدأ في السّياسة الخارجية الإيرانية على طبيعة العلاقات بين إيران والقوى الدّولية والإقليمية.

---

(1) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، الجيش العقائدي نقلاً عن نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص278.

(2) ظافر ناظم سلمان و أنيس محمد حسن، "التّسلّح العسكري الإيراني في التّسعينات: دراسة في أثر المتغيّرات الإقليمية والدّولية"، مجلّة دراسات استراتيجية، العدد 7، مركز الدّراسات الدّولية، جامعة بغداد، 2000، ص 140.

(3) براء عبد القادر وحيد، مصدر سبق ذكره، ص 16.

(4) Lt. Gen.Patrick Hughes, Director, Defense Intelligence Agency, in: Testimong before Senate Select Committee on Intelligence, February 5, 1997.

(5) الشّبكة الدّولية للمعلومات(الإنترنت):
Library of Congress Country Studies, IranConcept of Neither East nor West, Data as of December 1987.

وقد تكون هذه الصّورة قد اختلفت فيما بعد، فعلى الرّغم من أن الدِّين الإسلامي يُشكِّل القاسم المشترك لعُمُوم الإيرانيين فإن الكثير من حالة التّأجّج الدِّيني الذي ارتبط بالثّورة الإسلامية عام 1979، قد تبدّد بعد وفاة آية الله الخميني[1]. وقد انعكس ذلك على السّياسة الخارجية الإيرانية ليخفت إلى حدّ بعيد تأثير البعد الإيديولوجي، الذي كان قد هيمن على تلك السّياسة في بداية الثّورة، فقد تبنّى الرّئيس هاشمي رافسنجاني (1989 - 1997) سياسة براغماتية أكثر واقعية في حكم إيران خلال السّنوات التي أعقبت حرب بلاده مع العراق، مثلما خفّف الاتِّجاه الإصلاحي الذي اعتمده الرّئيس سيِّد محمد خاتمي عند وُصُوله للحكم عام 1997، من تأثير البعد الإيديولوجي على هذه السّياسة[2]، مع التّذكير بأن اختيار آية الله علي خامنئي مرشداً للجمهورية الإسلامية والتي تعني منصب (الولي الفقيه)، قد قاد باتِّجاه اعتماد سياسات معتدلة إلى حدٍّ ما من خلال الابتعاد عن السّياسات الإسلامية الرّئيسة المحافظة والمتشدّدة، وذلك تحت ضغوط المطالب الشّعبية الدّاعية إلى الإصلاح[3].

بيد أن مهمّة الجناح المعتدل في القيادة الإيرانية ظلّ مقيّداً بمجابهة التّيار المحافظ، ممّا انعكس - ومازال - على طبيعة وربّما أهداف السّياسة الخارجية الإيرانية، وهذه القيود قد تأسّست نتيجة قيام رجال الدِّين بالمحافظة على امتيازاتهم؛ إذْ أنّهم ظلّوا يمثِّلون ما يمكن وصفه بـ "المرجعية" التي يقع على عاتقها تفسير أو ترجمة المفكّرة الثّورية التي أرست قواعدها الثّورة الإسلامية من حيث البناء الحُكُومي، الذي استطاع أن يُنتج - بدوره - نظاماً ثُنائي القيادة، يكون فيه الرّئيس ضعيفاً، ويعمل تحت إشراف المرشد الأعلى للجمهورية (الولي الفقيه)[4]، فضلاً

(1) Gary Sick' ، Iran: the Adolescent Revaluation' Journal of International Affairs, Voi.49, No.2, summer 1995, p.1.

(2) عصام عبد الشّافي، "الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية"، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مُؤسّسة الأهرام، القاهرة، شباط، 2001، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/

(3) Anthony H. Cordesman, Iran s Military Forces in Transition: Con - ventional Threats and Weapons of Mass Destruction (Westport, Conn.: Praeger, 1999), p. 3.

(4) المادّة (113) من دستور جمهورية إيران الإسلامية، المستشارية الثّقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، (بيروت: د. ت.) مع الإشارة إلى أن هذا الدّستور قد صدر عام 1979، وتمّ تعديله عام 1989، من دون أن يمسّ هذا التّعديل المادّة المذكورة آنفاً.

عن خضوع الجيش إلى سلسلة ثنائية من القيادة ؛ إذْ يتولّى المرشد الأعلى مسؤولية القيادة العليا للقُوّات المسلّحة[1]، وليس رئيس الجمهورية، ويشمل ذلك قُوّات الحرس الجمهوري الإيراني، التي مهمّتها حماية الثّورة[2]، والتي تختلف في مهمّتها عن الجيش النّظامي، الذي تقع على عاتقه مسؤولية " الدّفاع عن استقلال البلاد، ووحدة أراضيها، وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها"[3]، كما أن بإمكاننا أن نضيف إلى تلك القيود مؤشّراً سلبياً قاد إلى الاتّجاه نفسه قد رافق النّموذج الإيراني في تجربته الدّيمقراطية، ونقصد بها المخاطر الشّخصية المرافقة لحرية التّعبير، فضلاً عن الدّور الذي يقوم به رجال الدّين في إيران بمراقبة الإعلام والصّحافة للكشف عن أيّ محاولة لولادة فكر ثوري مقابل، وفي مرّات عديدة جُوبهت مظاهرات تلقائية تدعو إلى الإصلاح بحزم لمنع تطوّرها إلى انتفاضة شاملة كتلك التي شهدتها إيران أواخر السّبعينات.[4] غير أن مقارنة بين الواقع السّياسي الإيراني اليوم وبين ما كان عليه في بداية الثّورة يقودنا إلى الاستنتاج بأن الدّين لم يعد مُهيمناً على السّياسة الخارجية الإيرانية، وإنّما أضحت هذه السّياسة تستند أكثر فأكثر على العامل القومي الفارسي[5]. وهذا الأمر يقودنا ـ أيضاً ـ إلى الاستنتاج بأن العقيدة الدّينية في إيران قد أصبحت أقلّ أهمّيّة في استراتيجية الأمن القومي الإيراني. وعلى الرّغم من أن هذا الأمر لم يزل يُجابه بتَصَدٍّ من قبَل العديد من رجال الدّين الأقوياء الذين يقاومون السّياسات المعتدلة في إيران[6]، فإن ما أوجده العامل الدّيني من مكانة "للقُوّة" قد شغل مساحة غير قليلة ليس في مكوّنات الشّخصية الإيرانية التي ليس بمقدورها أن تتخلّى عن معتقداتها الدّينية الإسلامية، وبالتّالي ؛ لدى صُنّاع القرار السّياسي الإيراني إن لم يكن لدى الأغلبية منهم، فهو ـ على الأقلّ ـ لازال المحور الفكري

---

(1) الفقرة الرّابعة من المادّة (110) من الدّستور الإيراني، المصدر السّابق.

(2) المادّة (150) من الدّستور الإيراني، المصدر السّابق.

(3) المادّة (143)، المصدر السّابق.

(4) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):

Richard Hooker, Shi The Iranian Revolution, 1996, N.P. on - line, Inter - net, 18 January 2002, available from: http://www.wsu.edu:8000/~dee/shia/rev.htm.

(5) William Rugh, the Foreign Policy of Uneted Arab Emirates , Middle East Jurnal, Voi.50, No.1, winter 1996, p.2.

(6) براء عبد القادر وحيد، مصدر سبق ذكره، ص 19.

المحافظين، الذين يمثّلون ثقلاً كبيراً في المعادلة السّياسية الإيرانية[1]، لا سيما وأن مَنْ يقود تيّارهم من النّاحية الرّسمية والعملية هو المرشد الأعلى للجمهورية، المنصب الذي لا يمكن أن يُسنَد إلا لرجل دين وفقاً لمواصفات فريدة ليمتلك - بالتّالي - صلاحيات واسعة جداً، بما فيها استخدام القُوّة، أو حتّى الإفتاء بنوعها[2].

---

(1) Smilton Viorst, the Limits of the Revolution, Forign Affairs, VoI.74, No.6, November 1995.P.3.

(2) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، المُقدّمة : ولاية الفقيه العادل، نقلاً عن نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص277 . وكذلك المادّة السّابعة بعد المائة من هذا الدّستور.

المبحث الثّالث:

الأمن القومي الإيراني ومُتطلّبات القُوَّة

بدءاً؛ علينا أن نحدّد مفهوم الأمن القومي للدّول بشكل عامّ فهو "مجموعة القواعد السُّلُوكية التي يتعيَّن على القيادة مراعاتها واحترامها لضمان الحدِّ الأدنى من الحماية الذّاتية والتّعبير عن الإرادة القومية، لأن هذه القواعد هي أدوات المجتمع للدّفاع عن كيانه وإرادته، وعليه؛ فإن كلّ ما تقوم به الدّولة.. من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التّغييرات المحلّية والدّولية يدخل ضمن مفهوم الأمن القومي"[1].

وهو - أيضاً - يعني لدى والتر ليبمان[*] "أن الدّولة تكون آمنة عندما لا تحتاج إلى التّضحية بقيَمها الجوهرية في سبيل تجنُّب الحرب، وأنّها قادرة في حالة التّحدّي على حماية هذه القيَم بشنِّ الحرب.. وأن أمن الدّولة يجب أن يكون مساوياً لقُوّتها العسكرية والأمن العسكري، بالإضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلّح، أو التّغلّب عليه"[2].

وقبل أن نأتي على تحليل هذين التّعريفين نشير إلى حقيقة مُهمّة مفادها أن الأمن القومي لأيّ دولة يعتمد - عادةً - على نوع ومستوى التّكنولوجيا العسكرية المتاحة في وقت معين، وبذلك؛ فإن التّغيير التّكنولوجي في هذه الحالة إنّما يعكس التّغيير في الكيفية التي يجب على الدّولة اتّخاذها لحماية نفسها، ضمن الخطوات التي تتّخذها الدّولة لصيانة حدودها وسيادتها[3].

---

(1) أمين هويدي، الأمن القومي في مواجهة الأمن الإسرائيلي (بيروت: بدون دار طبع، 1975)، ص23.

(*) عُدَّ والتر ليبمان أوّل مَنْ وَضَعَ تعريفاً للأمن القومي الأمريكي عام 1943.

(2) أحمد شوقي حنفي، الأمن القومي - دراسة نظرية في الأُصُول والمفاهيم، مجلّة القاهرة، العدد 39 - 40، أبريل / نيسان، 1988، ص 32.

(3) Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry, " The New World of International Relations", Prentice - Hall, Upper Saddel River, New Jersey, 1999. P.219.

وبالعودة إلى التّعريفين السّابقين نرى أن مكوّنات الأمن القومي لأيّة دولة تقوم على عدّة عناصر[1]، إلا أن ما يهمنا هنا في سياق البحث عنصرين منها هما، الأوّل: وُجود قُوّة عسكرية للرّدع أو الدّفاع أو الهجوم، أمّا العنصر الثّاني؛ فهو: طبيعة العلاقات السّياسية الإقليمية والدّولية التي تؤثّر على اتّجاهات السّياسة الخارجية للدّولة[2].

وإذا ما عُدنا للعنصر الأوّل وهو وُجود قُوّة عسكرية للرّدع أو الدّفاع أو الهجوم، فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي الإيراني فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن لهذا البرنامج دوافع عسكرية[3]، وذلك استناداً إلى الفكر الاستراتيجي الإيراني، الذي ركّز بشدّة علي الدّروس المستفادة من الحرب العراقية - الإيرانية، والتّهديدات الأمريكية والإسرائيلية لإيران[4]، وأبرزها أن إيران لابُدَّ أن تستعدَّ لأية احتمالات في المستقبل، وأن لا تعتمد كثيراً على القيود الذّاتية، التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم، أو على تمسّكهم بالالتزامات الدّولية[5].

أمّا فيما يتعلّق بالعنصر الثّاني، وهو طبيعة العلاقات السّياسية الإقليمية والدّولية المؤثّرة على سياسة الدّولة الخارجية؛ فإن البرنامج النّووي الإيراني إذا ما كانت عملية تطويره تسير باتّجاه امتلاك السّلاح النّووي فإنّها وفقاً لهذه الحالة ستندرج في إطار تصوّر متكامل للسّياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدّولية[6]، كما تندرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القُوّات المسلّحة الإيرانية. وترتكز السّياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميّزة على السّاحة الإقليمية، وتذهب بعض التّقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل

---

(1) وتشمل المكوّنات الأخرى على نسيج اجتماعي داخلي منسجم، اقتصاد متوازن كفيل بتجاوز الصّعاب، يُنظر:
Harold, D. Lasswell, National Security and Individual Freedom, (New York Macmilla 1984) P20.

(2) يُنظر: احمد إبراهيم محمود، "السّياسة العسكرية الإيرانية في التّسعينات"، مجلة السّياسة الدّولية، العدد 111، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993، ص261.

(3) Charles G. Summers, The Threat from Iran, op.cit. p.23

(4) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النّووي الإيراني: بين الدّوافع العسكرية والتّطبيقات السّلمية، - مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية - مؤسّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/.

(5) المصدر السّابق نفسه.

(6) يُنظر: افنر كوهين، "نحو شرق أوسط جديد: إعادة النّظر في المسألة النّووية"، سلسلة دراسات عالمية، العدد 1، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 14.

في إطار هذا التّصوُّر على القيام بادوار متعدِّدة، تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقتَيْ وسط و شمال غرب آسيا؛ إذْ يعتقد الكثير من الإيرانيين أن النّوايا الحقيقية للأمريكيين في أفغانستان إنَّما كانت لتطويق إيران ومهاجمتها، وأن قيام الولايات المُتَّحدة باحتلال العراق إنَّما يهدف إلى تطويق إيران، بوصفها منافساً لها في الشّرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين[1]، كما شهدت العلاقات الهندية ـ الإيرانية خلال السّنوات الأخيرة تحوُّلاً نوعياً مهماً، تُوِّج بتوقيع إعلان نيودلهي في كانون الثّاني / يناير 2003، بالإضافة إلى خريطة طريق التّعاون الاستراتيجي وسبع اتِّفاقيات أخرى، والتي أسَّست لشراكة استراتيجية بين البلدين[2].

وتصل الرّؤى الرّسمية الإيرانية إلى تصوُّر إمكانية الإفادة من التّحوُّلات الهيكلية الجارية في المنظومة الدّولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأوّل ملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثّالث عقب انهيار الاتِّحاد السّوفييتي، والثّاني استمرار المواجهة مع الولايات المُتَّحدة على أساس نظام قِيَمي مُستَمَدّ من الإسلام[3]، ويستوعب الطّاقات والخبرات والتّجارب التي أفرزتها حقبة الثّمانينات والتّسعينات، ولذلك، فإن السّلاح النّووي يمكن أن يقدّم لإيران أداة بالغة الأهمِّيّة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدّولية[4].

وهذان العنصران ربَّما يُشكِّلان مسلكاً لأن نُدرك حقيقة مُهمَّة وهي أن كلّ دولة إنَّما هي جزء من عالم أكبر تحكمه خصائص وطبيعة النّظام السّياسي الدّولي السّائد وأحكام القانون الدّولي، بالإضافة إلى تأثيرات الرّأي العامّ العالمي[5].

---

(1) فوزي رشيد، السّياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية ـ مُؤسَّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/.

(2) محمد فايز فرحات، التّحالف الهندي ـ الإيراني: الأبعاد والانعكاسات الاستراتيجية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية ـ مُؤسَّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/.

(3) R. Jeffery Smith, Gates Warns of Iranian Arms Drive, TheWashington Post, March 28, 1992, p. 1A.

(4) Shahram Chubin, The Persian Gulf: Security, Politics, and Order, in The Global Century: Globalization and National Security, eds.Richard L. Kugler and Ellen L. Frost (Washington, D.C.: NDU Press,2001), 931.

(5) ينظر: مازن إسماعيل الرّمضاني، مصدر سبق ذكره، ص ص 311 ـ 312.

وفي الوقت الذي تُعَدُّ فيه إيران لـدى أغلـب المراقبين بأنّـها احد أكثر الـدّول أهميّة في استقرار المنطقة لما لها من إمكانية في أن تُؤدّي أدواراً مُهمّة، سواء كان تأثير تلـك الأدوار سلبياً أم ايجابياً[1]، فإنّها قـد ظلّت تعيش في حالـة مستمرّة مـن الإحساس بالشُّعُور بأنّـها محاطة بالأعداء، وأن أمنها القومي عرضة للخطر، وهـذا الإحساس لـم يتأتّ مـن فـراغ، وإنّمـا مـن خلال ما تُسفر عنه في كلّ مرّة المتغيّرات الإقليمية والدّولية من تأثير على الحالة الاستراتيجية أو الوضع الاستراتيجي للمنطقة وانعكاسـها علـى الأمـن القومـي الإيرانـي . وأوّل هـذه العوامـل المسبّبة لذلك وأهمّها هو الفرق في مستويات القُوَّة بين دول المنطقة وما ينشأ عن ذلك بالضّرورة من أحداث مُهمّة لها تأثيرها المُباشر على الأمن القومي الإيراني وهو ما سنحاول أن نتعرّف إليه في هذا المبحث، كما نتعرّف إلى الأسباب التي تدفع بإيران للاهتمام بالسّلاح النّووي من أجل الوُصُول إلى العلاقة التي تربط بينـها وبين متطلّبـات صيانـة الأمـن القومـي الإيرانـي فـي ضـوء المتغيّرات الإقليمية والدّولية .

1 ـ المؤثّرات الإقليمية والدّولية في الأمن القومي الإيراني:

أ ـ المؤثرات الإقليمية والدّولية في الأمن القومي الإيراني للمرحلة من 1979 ـ 2000:

شهدت إيران خلال هذه المدّة أحداثاً إقليمية ودولية، كان لـها التّأثير المُباشـر علـى أمنـها القومي من خلال تصاعد استخدام القُوّة أو التّهديد بها ضدّها أو ضدّ دول مجاورة أسهمت بها قوى إقليمية ودولية، أو لكون تلك القُوّة قد استُخدمت على أراض مجاورة لأراضيها، وهـذه الأحداث هي[2]:

أوّلاً : تجربة إيران خلال حربها مع العراق التي دامت ثماني سنوات، والتي كان خلالـها الرّئيس العراقي السّابق يرغب فـي كبـح جمـاح إمكانيـة تطبيـق النّمـوذج الإيرانـي الـذي بـدأت الحُكُومة الإيرانية بالتّرويج لـه مـن خـلال مـا عُـرف بـ (تصديـر الثّـورة)، وخـلال مراحـل مـن الحرب كانت إيران هدفـاً غير نـدّي للصّواريـخ والأسـلحة الكيميائيـة العراقيـة[3] . وكـان أحـد

---

(1) يُنظر: ظافر ناظم سلمان و أنيس محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص 138 .

(2) Charles G. Summers, The Threat from Iran, CSC, USA, 1997, p.6.

(3) Efraim Karsh, op.cit. , pp. 36, 41.

الدّروس التي استخلصتها إيران من تلك الحرب، وما أحدثته من تأثير مادّي ومعنوي، لا سيما في مجال استخدام القُوّات العراقية لأعداد كبيرة من الصّواريخ الباليستية، وبخاصّة؛ خلال السّنة الأخيرة من تلك الحرب، فضلاً عن استخدام الأسلحة الكيمياوية من قبَل تلك القُوّات[1]، تولد انطباعاً عميقاً لدى صنّاع السّياسة الإيرانيين أن على إيران أن تحقّق الاكتفاء الذّاتي في مجال الأسلحة التّقليدية[2]، والسّعي لامتلاك الأسلحة غير التّقليدية[3].

ثانياً: لقد أدّت عملية حماية ناقلات النّفط الكويتية، والتي سُمّيت بعملية (النّوايا الحميدة) من قبَل القُوّات العسكرية الأمريكية، ورفع الأعلام الأميركية على تلك النّاقلات في عامَيْ 1987 و1988، انطباعاً لدى الإيرانيين وبشكل مفاجئ بأن التّصوّر القائل إن القُوّة البحرية الإيرانية هي القُوّة الأقوى في الخليج العربي لم يكن سوى أمان ترسّخت لمدّة طويلة في عقول الإيرانيين أنفسهم، بعبارة أخرى، لقد هيمن الأمريكيون على ما كان يعدّه الإيرانيون "فناءهم الخلفي". والملاحظ أن إيران كانت تعتبر مسألة الهيمنة على مياه الخليج العربي أمراً جوهرياً في استراتيجيتها الخارجية من خلال السّيطرة على مضيق هرمز، ولذلك؛ فقد اهتمّت ببناء قُوّة عسكرية بحرية اعتقدت أنّها الأقوى في المنطقة[4]، وأن لديها الإمكانات والقدرات التي تؤهّلها لتحريم المرور عبر ذلك المضيق، والعمل على عرقلة حركة الشّحن الذي تعبر من خلاله 20٪ من نفط العالم متى ما رأت أن ذلك يخدم مصالحها القومية العليا؛ إذْ أن من شأن ذلك أن يحقّق لإيران أمرين مهمّين، الأوّل؛ أنّه سيزوّد إيران بأداة قوية لإخافة الدّول الخليجية المنتجة للنّفط، والثّاني؛ أن هذه القدرة ستجعل الأمر صعباً للولايات المُتّحدة وحلفائها في شحن المعدّات العسكرية عبر الموانئ الحيوية في منطقة الخليج العربي خلال

---

(1) Ibid. pp. 42 - 42.
(2) Ibid., pp. 45 - 47.
(3) Leonard S. Spector, op.cit. p.143.
(4) كانت تلك القُوّة مكوّنة من نشر صفوف متعدّدة من صواريخ كروز المتطوّرة وسفن وقوارب حربية للحراسة مجهّزة بالصّواريخ بمديات فاعلة وغوّاصات ومواقع لصواريخ مخبّأة تحت الأرض عند السّواحل الإيرانية وصواريخ كروز تُطلق من الجوّ ضدّ الأهداف البحرية، ولا سيما السّفن مع خزين مهمّ من الألغام البحرية المضادّة للسّفن والمستندة إلى قاعدة تصنيعية إيرانية وأجنبية مُهمّة. يُنظر:
Dale R. Davis, "Iran's Strategic Philosophy and Growing Sea - Denial Capabilities, the Marine Corps Gazette, July 1993, p. 21.

الأزمات إذا ما عارضت إيران ذلك العمل[1]. في حين لا تُخفي الولايات المتَّحدة حرصها على دوام تدفُّق النّفط، وعلى ثبات أسعاره، فهو - كما تكرّر دائماً - أحد أبرز وأخطر مصالحها الاستراتيجية في الشّرق الأوسط، بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل[2].

ثالثاً: كانت إيران تراقب بسرور هزيمة عدوّها اللّدود، العراق، في عمليات عاصفة الصّحراء عام 1991. هذا الحدث الذي قد غيّر بالكامل ميزان القوى في منطقة الشّرق الأوسط، وأنعش - في الوقت نفسه - الآمال الإيرانية في أن تكون اللاعب الإقليمي الرّئيس[3]. غير أن إمكانية هزيمة عدوّ إيران التّاريخي في تلك الحرب كانت عاملاً نحو توجُّهها النّشط لتطوير قدراتها العسكرية، وكان الهدف من وراء ذلك على وفق ما يرى مدير المخابرات المركزية (روبرت كيتز) عام 1992، ليس من أجل إصلاح التّوازن العسكري مع العراق، ولكنْ؛ أيضاً، كي تزيد من قدرتها في التّأثيرعلى جيرانها من دول الخليج، وأن القيادة الإيرانية لم تتخلَّ يوماً عن رغبتها في فرض الهيمنة على تلك الدّول[4]، كما أدركت تلك القيادة - في الوقت نفسه - على ما يبدو بأن قُوّاتٍ عسكرية تقليدية لا يمكن أن تكون قادرة - وحدها - على منع أو وقف حُصُول هجوم أمريكي على بلادهم، وبات التّفكير منصباً لدى هؤلاء السّياسيين على كيفية تطوير القدرات الدّفاعية الإيرانية إلى الدّرجة التي يمكن لها أن تردع الولايات المتَّحدة من القيام بعمل عسكري ضدّها على غرار ما حصل في العراق أثناء تلك الحرب[5].

رابعاً: كان تفكُّك الاتِّحاد السّوفييتي عبارة عن حَدٍّ فاصل بالنّسبة لإيران، فقد تبدَّد الخوف من العدوان السّوفييتي، الذي كان قد قاد إيران إلى الاصطفاف إلى جانب الولايات المُتَّحدة في أعقاب الحرب العالمية الثّانية، وتعزّز عندما أسهمت هذه الأخيرة بحكم رئيس الوزراء مصدّق عام 1952. فضلاً عن أن إيران كانت ترقب - باستمرار - مخاطر قيام هذه

---

(1) Implication of Iranian Naval Build Up, intelligence Digest, August 9 - 23, 1996, p. 1.

(2) محمود حيدر، "إيران على شفا منعطف كبير"، الملفّ السّياسي، العدد 631، مُؤسّسة البيان للصّحافة والطّباعة والنّشر، أبو ظبي، 20 حزيران / يونيو، 2003، ص3.

(3) يُنظر: باكينام رشاد الشّرقاوي، "الرّؤية الإيرانية للمصالحة العربية"، بحث مقدّم إلى المؤتمر السّنوي الثّاني للباحثين الشّباب، مركز البحوث والدّراسات السّياسية، القاهرة، 1994، ص 12.

(4) R. Jeffery Smith, op.cit. p. 1A.

(5) Philip Finnegan and Robert Holzer, "Iran Steps Up Mine, Missile Threat," Defense News, November 27 - December 3, 1995, p. 1.

الدّولة بوصفها إحدى القُوّتين العظميين من دُخُول أراضيها واحتلال أجزاء منها[1] ، غير أن تفكُّك الاتّحاد السّوفييتي قد أدّى إلى خلق بيئة دولية جديدة اتّسمت بوجهين ربَّما يمكن عدُّهما متضادَّين هما : الأوّل ؛ أن هذه البيئة قد تبدّدت فيها مخاوف شبح المواجهة النّووية بين القطبين اللّذين هيمنا على النّظام السّياسي الدّولي لما يزيد عن خمسة عقود من الزّمن ، لتظهر هذه المخاوف في منطقة الشّرق الأوسط لأسباب عديدة ، يأتي في مقدّمتها غياب آليات السّيطرة الإيجابية التي ميّزت عالم القطبين عن هذه المنطقة ، فضلاً عن التّنافس والمصالح المترافقة مع وُجود هياكل دول ضعيفة ، أمَّا الثّاني ؛ فهو أن بعض هذه الدّول قد أخذ يسعى إلى امتلاك السّلاح النّووي بهدف خلق حالة من توازن القُوّة مع إسرائيل ، مع تجاهل السّياسات الرّافضة لتهديد هذه الدّولة ، أو لأيّ إخلال في قوى المعادلة غير المتكافئة بين دول المنطقة وإسرائيل[2] .

خامساً : ومن المسائل الأخرى التي تثير رهبة إيران هو ما يتعلّق بمشاكل أمنها القومي من خلال ما يُسمَّى بـ "النّظام العالمي الجديد" ، وهو التّعبير الذي روّجت له الولايات المُتّحدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، بالرّغم من أن انتهاء هذه الحرب قد حقّق نتائج مُهمّة بالنّسبة لإيران لا سيما فيما يتعلّق بولادة دول جديدة (الجمهوريات السّوفيتية السّابقة) ، في الشّمال[3] . إن أكثر ما يقلق الأمن القومي الإيراني فيما يتعلّق بالظّهور المفاجئ لأكثر من دولة عند حدودها الشّمالية ويجوار بحر قزوين هي المخاوف من حدوث نزاعات بين هذه الدّول مثل النّزاع الآذري - الأرمني الذي وقفت فيه إيران إلى جانب الأرمن مخافة نشوء أذربيجان الكبرى تجذب إليها القومية الآذرية الموجودة داخل إيران[4] ، وتحسُّباً من تطوُّر أكبر في العلاقات الأمريكية - الآذرية التي تُقلق إيران بلا شك[5] .

---

(1) Sohrab Shahabi and Farideh Farhi, Scurity Considerations and Iranian Foregin Policy , the Iranian Journal of International Affairs, Vol.VII, No.1, Spring1995, p. 92.
(2) Geoffrey Kemp' ، Assessing the Iranian Threat ' ، in Fighting Proliferation: New Concerns for the Nineties, ed. Henry Sokolski (Maxwell Air Force Base] AFB], Ala.: Air University Press, 1996), 217.
(3) Charles G. Summers, op.cit, CSC, USA, 1997, p.8.
(4) بعد أن تمّت عملية الإطاحة بنظام الشّاه وقيام الثّورة الإسلامية في إيران تنامى الشّعُور القومي لدى الأقلّيات الموجودة داخل إيران ، وفي مقدّمتها الأقلّية الأذربيجانية ، وهي التي تُشكّل ما يقارب من ربع مجموع سُكّان إيران (يبلغ تعدداها 13 مليون نسمة) ؛ حيث طالبوا بالحكم الذّاتي الفيدرالي مع البقاء ضمن إطار الأُمّة الإيرانية . يُنظر : أدور سابليه ، إيران مستودع البارود ، [ترجمة] : عزّ الدّين محمود السّرّاج ، دار الحُرّيّة للطّبع ، (بغداد ، 1983) ، ص 210 .
(5) يُنظر : طلال عتريسي ، "إيران . . الى أين" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 288 ، شباط 2003 ، ص 23 .

ومن خلال ما تقدّم يمكننا أن نستنتج بأن إيران خلال هذه المرحلة قد شهدت أحداثاً غير اعتيادية، كان لها تأثير مُباشر على أمنها القومي، فبعد أن خرجت من حرب استمرّت ثماني سنوات، استنزفتها عسكرياً واقتصادياً، وجدت نفسها بعد مدّة قصيرة أمام بيئة دولية وإقليمية جديدة، جعلتها تنظر في إمكانية استغلالهما للبحث عن دور إقليمي جديد في ظلّ غياب القُوّة العراقية، التي شلّت حرب الخليج الثّانية من قدراتها من جهة، ووجدت إيران أن الكثير من دول المنطقة قد ارتبطت باتّفاقيات أمنية وعسكرية مع عدوّها التّاريخي، ونقصد به الولايات المُتّحدة، ما جعل من القُوّة الأعظم عالمياً قائدة لكلّ التّرتيبات الأمنية التي تجري في منطقة الخليج العربي، مستبعدةً إيران عن الارتباط بأيّ من هذه التّرتيبات، والعمل على تهميش دورها الإقليمي، من جهة أخرى.

ب ـ المؤثرات الإقليمية والدّولية في الأمن القومي الإيراني للمرحلة من 2001 ـ صيف 2004:

أمّا فيما يتعلّق بالسّنوات القليلة التي خلت؛ فإنّه يمكن القول بأن الأمن القومي الإيراني قد بدأ يواجه حالة استثنائية غير مسبوقة ناجمة عن عدد من العوامل تزامنت نسبياً في ظُهُورها معاً، الأمر الذي جعلها تنعكس على بعضها البعض، أو ترتبط معه، ممّا أدّى إلى خلق ضغوط على الأمن القومي الإيراني، وبالتّالي؛ على السّياسة الخارجية الإيرانية نفسها، وهذه العوامل هي [1]:

أوّلاً: لقد أدّت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر عام 2001، إلى إحداث تغيير جوهري، ليس على صعيد البيئة السّياسية الدّولية فقط، وإنّما ـ أيضاً ـ على منطقة الشّرق الأوسط بشكل خاصّ، ألقت بتبعات ثقيلة على العديد من دول المنطقة، وفي مقدّمتها إيران، وهذا المَوضُوع سنناقشه بشكل مفصّل ومستقلّ في إطار البحث عند تناولنا لوجهة النّظر الأمريكية فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي الإيراني.

---

(1) Ephraim Kam, Iran under Pressure, Strategic Assessment, Jaffee Center for Strategic Studies Vol.6, No.2, September 2003.p.5.

ثانياً : التغيّرات التي شهدتها البيئة الاستراتيجية الإيرانية بسبب العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق، والتي أدّت إلى احتلالهما، وإن كان بعض هذه التّغيُّرات قد كان لها الأثر الإيجابي على تلك الاستراتيجية، إلا أن أغلبها كان له تأثير سلبي عليها[1] . ففي غضون ما يزيد عن السّنة، وجدت إيران نفسها بين حربين قادتهما الولايات المُتّحدة، التي تتّسم علاقتها معها بالتّوتّر والاتّهام والتّهديد، ضدّ دولتين ليس بين نظاميها السّياسيين وبين إيران علاقات حميمة، أو على الأقلّ؛ علاقة حُسن جوار، بل على العكس من ذلك تماماً، فإذا أوشكت العلاقة بين إيران ونظام طالبان في أفغانستان جارها الشّرقي، أن تصل إلى مرحلة الاشتباك العسكري[2] ، فهي قد تجاوزت تلك الحالة في العلاقة بين إيران وجارها الغربي، العراق، لتأتي على حرب مدمّرة استمرّت ثماني سنوات هي الأطول في تاريخ الحُرُوب الحديثة[3] . بيد أن إزالة نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق كان من المفترض أن يشعر إيران بتحسّن ملموس من ناحية زوال تهديدين كانا محيطين بها، ممّا يتطلّب منها خفض اهتمامها باكتساب القدرات التّسليحية النّووية، وهو الأمر الذي لم يحصل لسبب جوهري يكمن في أن إيران باتت تواجه الجيش الأقوى في العالم وبقيادة سياسية ذات إيديولوجية متطرّفة على حدودها الشّرقية والغربية[4] .

---

(1) يُنظر: محمد أبو الفضل، مكاسب وخسائر إيران من التّوتّر الإقليمي، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية ـ مُؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع :
http://www.ahram.org.eg/.

(2) بلغ التّوتّر بين إيران وبين أفغانستان التي كانت تحكمها حركة طالبان ذروته عام ،1998 على أثر قيام هذه الحركة بقتل تسعة دبلوماسيين إيرانيين بعد توجيه التّهمة إليهم بتزويد الفصائل الأفغانية المعارضة بالأسلحة والمعدّات، الأمر الذي ولّد رد فعل إيراني تحذيري لأفغانستان تمثّل بإجراء مناورات عسكرية بالقرب من الحدود المشتركة بين هذين البلدين، يُنظر: أكرم الجميلي، "أزمة العلاقات بين إيران وحركة طالبان والتّفاعلات الإقليمية والدّولية"، نشرة أوراق آسيوية، العدد 6، مركز الدّراسات الدّولية، جامعة بغداد، ،1999، ص 3. وكذلك يُنظر:
Ronald B .Mitchell, Case One: Iran Acquires Nuclear Weapons, Center for Environmental Science and Policy, Stanford, 2000, p.1.
S35: International Politic.

(3) يُنظر: طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(4) George Perkovich, Iran's Security Dilemma - Washington is primed for more than a nuclear deal, Center for the Study of Globalization, Washington, YaleGlobal, 27 October 2003.

ثالثاً : التّقدّم الذي أحرزته إيران في مجال برنامجها النّووي والمؤشّرات المُهمّة على التّوجّه العسكري لهذا البرنامج، الأمر الذي أثار الكثير من الضّغوط الدّولية على إيران. وهذه الضّغوط مردّها الخشية من أن تقوم إيران باستخدام أسلحتها هذه ضدّ جيرانها أو ضدّ إسرائيل، بعدما تزايدت الجهود الإيرانية للحُصُول على التّكنولوجيا النّووية، والتي يشكّك المحلّلون الغربيون بأن يكون هدفها هو الحُصُول على الطّاقة الكهربائية وهي البلد التي تمتلك احتياطات هائلة من النّفط والغاز الطّبيعي الذي يمنحنها هذه الطّاقة بكلفة زهيدة، قياساً لإنتاجها عن طريق المفاعلات النّووية في بلد يعاني - أصلاً - من مشاكل اقتصادية تجعل من الصّعب لدى هؤلاء المحلّلين التّصديق بأن التّوسُّع النّووي الإيراني يمكن أن يختصّ بهذه الغاية وحدها[1].

رابعاً : الضّغوط الدّاخلية المعارضة داخل إيران، والتي تميّزت باحتجاجات الطّلبة على السّياسة والقيادة التي تدير النّظام. وقد يبدو الأمر لأوّل وهلة وكأنّه لا يرتبط بمتطلّبات القُوّة التي تسعى إلى تحقيقها القيادة الإيرانية، ولاسيما من قبَل التّيّار المتشدّد، ولكنّ الحقيقة هي عكس هذا التّصوّر؛ إذْ إن من أهمّ المشاكل إثارة للجدل داخل المجتمع الإيراني اليوم هي المعضلة الاقتصادية، والتي أحد أسبابها الرّئيسة هو الإنفاق المتزايد على القدرات التّسليحية[2]، ممّا أثّر على المستوى المعاشي لشرائح كبيرة من المواطنين الإيرانيين أدّت - بالتّالي - إلى حُصُول أعمال شغب واسعة النّطاق في مدن عديدة ومُهمّة مثل طهران وشيراز واراك ومناطق إيرانية أخرى[3]. وهذا ما يمكن قراءته من خلال فوز الرّئيس الإيراني الإصلاحي سيّد محمد خاتمي بنسبة 77٪ في الانتخابات التي مكّنته من تولّي الحكم لولاية ثانية عام 2001، غير أن الشُّعُور بالاستياء لدى نسبة كبيرة من الإيرانيين تجاه مُمارسات رجال الدِّين المتشدّدين، والذين يمثّلون التّيّار المحافظ ورغبتهم في كبح جماح وعرقلة التّوجّهات الإصلاحية، كما مُنع العديد من الإصلاحيين من التّرشيح للانتخابات القادمة، فضلاً عن مُمارسة الضّغوط على الصّحافة للحدّ من دعم التّوجّه الإصلاحي[1]. وهو ما ولّد ردود فعل لدى الكثير من المواطنين

(1) Michael Eisenstadt, op.cit., p.13.
(2) Robin Wright, "Dateline Tehran: A Revolution Implodes," Foreign Policy, No. 103, summer 1996, p. 2.
(3) Ibid. p. 3.

للحَدّ من دعم التّوجّه الإصلاحي[1]. وهو ما ولّد ردود فعل لدى الكثير من المواطنين الإيرانيين الذين لم يُخفوا امتعاضهم من تلك الإجراءات، آخذين بالمطالبة بإجراءات ديمقراطية صحيحة، ممّا ولّد فجوة غير قليلة بينهم وبين المؤسّسات الدّستورية الرّافضة لهذا التّوجّه[2]، ولكنْ؛ دون أن يُفهم من أن هذه الفجوة من الممكن أن تُؤدّي إلى قيام ثورة شعبية[3]. وهناك اتّجاه يؤمن به كثير من الإيرانيين بضرورة البدء بعلاقات جيّدة مع الولايات المتّحدة تقوم على أساس التّحاور ورفض روح العداء، بما يجنّبهم النّتائج غير الحميدة التي يمكن أن تفضي إليها سياسة التّشدّد والعداء مع هذه الدّولة، ويخدم التّقدّم والتّطوّر الذي تحتاجه إيران[4]. وبينما يتشكّل النّظام السّياسي في إيران من رجال الدّين (المحافظين) والمعتدلين (الإصلاحيين)، فإن هذه الأغلبية باتت تعلن - بوضوح - مطالبتها تجاوز حالة الإصلاح من خلال النّظام نفسه، والعمل على تغيير النّظام نفسه، بصُورة سلمية، والتّحوّل إلى جمهورية ديمقراطية علمانية[5].

وإذا ما تفحّصنا البيئة الدّولية والإقليمية المحيطة بإيران خلال هذه المرحلة سنجد أنفسنا أمام عدد من الحقائق التي لا يمكن إغفالها؛ وهي:

- *الحقيقة الأولى*: أن الولايات المتّحدة تقف اليوم على قمّة هرم النّظام الدّولي، قُوّة عظمى مهيمنة من دون منافس (عسكرياً على الأقلّ)، في حين تقف إيران بوصفها قُوّة إقليمية هامّة في الشّرق الأوسط من بين قوى رئيسة أخرى، والولايات المتّحدة قد أصبحت القوّة

---

(1) President Khatami, Remarks to tehran Students Day. December 2000.,on: http://www.president.ir/khatami/speeches/790916.htm.

(2) Ibid.

(3) Kenneth M. Pollack. Securing the Gulf, Foreign Affairs, July/August 2003.p.9.

(4) يُنظر: طلال عتريس، مصدر سبق ذكره، ص ص 27، 28.

(5) Carothers, Thomas promoting Democracy and Fighting Terrorism , Foreign Affairs. Jan/Feb 2003. On: http://www.foreignaffairs.org/20030101faessay10224/thomas - carothers/promoting democracy - and - fighting - terror.html; and see: Raymond Tanter, Classifying Evil: Bush administration Rhetoric and Policy toward Rogue Regimes: The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus Number 44, February 2003. https://campus.georgetown.edu/courses/1/GOVT46301.Spring2004/content/_203193_1/Raymond_Tanter_Classifying_Evil_23_JAN_03.doc, and see: President Khatami. Remarks to Tehran Students on Students Day. December 2000 on line: http://www.president.ir/khatami/speeches/790916.htm.

المهيمنة عالمياً، دون منافس حقيقي لها، لا سيما في أعقاب انهيار وتفكّك القوّة المنافسة؛ وهي الاتّحاد السّوفيتي السّابق. وفي ظلّ غياب خصم جديد وعدوّ واضح توجّه الولايات المتّحدة طاقتها الضّخمة ضدّه، ويساعدها في حفز قواها، انتبهت إلى وُجود مجموعة من الدّول الإقليمية المُهمَّة والمهيمنة نسبياً في الأقاليم التي تُوجد لها فيها مصالح حيوية، ومن ضمنها إيران، في منطقة الشّرق الأوسط، ترفض السّياسات الأمريكية، وتعارضها[1].

-*الحقيقة الثّانية*: أن البيئة الاستراتيجية للمنطقة قد بدأت تشهد واقعاً جديداً، تأسّس -بشكل خاصٍّ- بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأن أهمّ متغيّرات هذه البيئة هي تلك التي تتعلّق بمستويات استخدام القُوَّة أو التّهديد باستخدامها، فضلاً عن ذلك؛ فإنَّها قد أفرزت واقعاً جديداً تضمَّن اتّجاهين مهمّين ورئيسين في الوقت نفسه: وهما؛ الأوّل تضمَّن اختلالاً إلى أقصى المديات في توازن القوى في المنطقة، والاتّجاه الثّاني هو أن الشُّعُور بالتّهديد باستخدام القُوَّة لدى بعض الدّول في هذه المنطقة قد تصاعد بوتائر عالية كما هو الحال بالنّسبة إلى إيران، بينما انخفض لدى دول أخرى إلى مستويات متدنّية جداً[2].

ومن المعروف أن البيئة الاستراتيجية لمنطقة معيّنة تعبّر -بشكل مُباشر- عن المستوى الصّراعي بين العناصر والقوى الأساسية المكوِّنة لهذه المنطقة، وهي في حالتنا دول منطقة الشّرق الأوسط، وتتغيّر قيمة مستوى الصّراع المعبّر عن البيئة الاستراتيجية أو الوضع الاستراتيجي في منطقة معيّنة بين درجه السّلام والتّعاون من ناحية إلى الحرب والعنف والشُّعُور بالتّهديد بهما من النّاحية الأخرى من مقياس المُستوى الصّراعي. وفي هذا السّياق تجدر الإشارة إلى أن كلمة "استراتيجية أو استراتيجي" لها معان واستخدامات كثيرة، لكنَّ معظمها

---

(1) يُنظر: أسامة مخيمر، التّطوّرات في السّياسة الإيرانية: إطار للتّحليل في ظلّ هيمنة القطب الواحد، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/.

(2) يُنظر: محمد قدري سعيد، كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوَّة والقيَم، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: /http://www.ahram.org.eg.

يدور حول تفاعل صراعي أو مباراة يحاول كلّ طرف فيها تحقيق النّصر على الطّرف الآخر[1]، إمَّا بشكل كامل، أو بمُجرَّد تعظيم مكاسبه، أو تقليل خسائره. من هنا؛ نرى أن أوَّل العوامل التي تفرض أو تتوقّف عليها البيئة الاستراتيجية لمنطقة معيّنة هو الفرق في مستويات القوّة بين دولها، وما ينشأ عن ذلك بالضّرورة من استشعار بعض الدّول للتّهديد والخطر نتيجة الاختلال في مستويات القُوَّة ممثّلة في التّسليح ونوعيته وحجم القُوّات، وما يرتبط بها من دعم[2].

ولقد بات واضحاً أن وصفاً للحالة الإيرانية الجيوستراتيجية وارتباطها بالاختلال الحاصل في القُوَّة، نجده حاصلاً من خلال الفرق بين القدرات العسكرية الإيرانية وبين القُوَّة الأعظم في العالم ممثّلة بالقُوَّات الأمريكية، وإن خطر هذا الاختلال يكمن في مسألتين تُشكّلان الأساس الذي يمكن أن يخلق علاقة تصارعية نتيجة الاختلاف والتّعارض بين الاستراتيجيتين، الأمريكية والإيرانية، في المنطقة، وهاتان المسألتان هما:

المسألة الأولى: التّهديدات الأمريكية المستمرّة والمتصاعدة على إيران، والتي تأتي على خلفية علاقات متوتّرة أصلاً بين الطّرفين، لم يكن الدّعم الأمريكي للشّاه السّبب الوحيد لذلك، وإنَّما لأن جوهر الخلاف الحقيقي يكمن في الصّراع بينهما على حقول النّفط الخليجية ومناطق النّفوذ الإقليمي والدّولي[3].

كما أن إيران تدرك أنَّها تقع في منطقة تتّسم بالخطر وعدم الاستقرار، كما تدرك بأنَّها محاطة - بصُورة جدِّية - بالعديد من التّهديدات العسكرية المحتملة، فضلاً عن وُجود دول مجاورة لها، هي نفسها تعاني من عدم الاستقرار، ففي العراق وتحديداً في عهد الرّئيس السّابق صدام حسين كانت إيران حتّى بعد انتهاء الحرب تعاني من مسألة عدم الثّقة بنظامه وبنواياه الحقيقية، فضلاً عن المعاناة التي خلّفتها حرب الثماني سنوات معه[4].

---

(1) يُنظر: أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(2) يُنظر: محمد قدري سعيد، مصدر سبق ذكره، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://www.ahram.org.eg/.

(3) يُنظر: جمال سند السّويدي، إيران والخليج - البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية - 1996 ص 473.

(4) Ronald B. Mitchell, op.cit. p.3.

كذلك ترى إيران أن الخطر الآخر يتمثّل بإسرائيل، وكذلك الاتّفاقات الأمنية الموقّعة بين الولايات المتّحدة ودول مجلس التّعاون الخليجي، والتي ترافقت مع وُجود مكثّف للقُوّات الأمريكية على أراضي هذه الدّول، وفي مياه الخليج العربي، فضلاً عن عدم الاستقرار في أفغانستان ودول آسيا الوسطى.

وعلى الرّغم من أن إيران كانت في عهد الرّئيس العراقي السّابق تنظر إلى العراق بأنّه مصدر التّهديد الإقليمي الأساسي للجمهورية الإسلامية، حتّى في الحقبة التي أعقبت حرب الخليج الثّانية، وما ألحق من ضرر بالقُوّة العسكرية العراقية أثناء تلك الحرب وبعدها، فإن إيران لم تكن مقتنعة بأن برامج أسلحة الدّمار الشّامل العراقية قد تمّ القضاء عليها، أو تقييدها من قبَل العقوبات التي فرضتها الأمم المتّحدة، أو إجراءات المراقبة المستمرّة. بل بدلاً من ذلك فإن إيران كانت تتوقّع بأنّها ستُواجه في المستقبل تحدّياً آخر من عدوّها التّاريخي هذا[1].

المسألة الثّانية: التّواجد الأمريكي المحيط بإيران. الواقع أن تمسُّك إيران بالخيار النّووي هو جزء من سياسة خارجية تتعاطي مع عناصر جديدة ومختلفة علي مستوى الواقع الإقليمي لإيران، بالإضافة إلى الواقع الدّولي. بعبارة أخرى، فإن مطلع القرن الواحد والعشرين شهد تحوُّلات على أرض منطقة الخليج، بالإضافة إلى أن منطقة الشّرق الأوسط فرضت إعادة تقييم لكلّ من الأدوات والموارد والسّياسات لدول المنطقة بأكملها. فقد قامت الولايات المتّحدة الأمريكية باستغلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تحقيق فرض سيطرتها وانفرادها بموقع القُوّة العظمى الوحيدة. وأعلن الرّئيس بوش الابن حملة بلاده على ما أسماه بقوى الإرهاب في العالم. هذه الحرب بدأت بعدوان عسكري على نظام طالبان في أفغانستان، واستمرّت بعدوان علي العراق، ولم تنته حتّى اليوم مع التّهديد بمدّ آلة الحرب الأمريكية يدها لتطول دولاً أخرى كإيران وسوريا ولبنان. وأولى تداعيات هذه الحملة الأمريكية على إيران هي الوُجود الأمريكي العسكري على كلّ من الحدود الشّرقية (أفغانستان) والحدود الغربية (العراق). هذا الوُجود العسكري الأمريكي بطبيعة الحال يهدّد الأمن القومي الإيراني، ويشكّل تهديداً جدّياً

---

(1) Shahram Chubin, "Iran's National Security Policy: Intentions, Capabilities, and Impac_t, op.cit. p.65.

بتوجيه ضربة عسكرية من ضمن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تؤمن بالضّربات الاستباقية لتخطّي أيّ تهديدات للمصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية والغربية المُرتبطة بها[1]، والرّسالة التي أرسلتها الولايات المُتّحدة إلى إيران كانت غاية في الأهمّيّة: وهي أن الولايات المُتّحدة قد اتّخذت عملاً عسكرياً لكي تسقط النّظام الإسلامي في أفغانستان لأنّه وفّر الحماية لمُنظّمة إرهابية، والحقيقة أن إدارة الرّئيس الأمريكي جورج بوش هي التي أصرّت على محاربة الإرهاب، وجعلت من إيران هدفاً محتملاً لعمل عسكري أمريكي[2].

كما تشعر إيران بالقلق من مستوى التّسلّح المتطوّر الذي وصلت إليه دول مجلس التّعاون الخليجي من خلال حُصُولها على كمّيات كبيرة من الأسلحة التّقليدية الغربية الحديثة، فضلاً عن أن الضّمانات الأمنية التي توصّلت إليها هذه الدّول بموجب الاتّفاقيات الأمنية مع الولايات المُتّحدة قلّلت من إمكانية قيام إيران بتوجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الدّول[3].

وواحد من الأخطار المُهمّة المهدّدة للأمن وللاستقرار الإقليمي على وفق وجهة النّظر الأمريكية هو المتأتّي من ما بات يُعرَف إعلامياً بـ "خطر الإرهاب النّووي"، والذي يتلخّص في إمكانية القيام بعمليات تهريب مغرية لبيع التّكنولوجيا والموادّ النّووية إلى بعض المُنظّمات الإرهابية أو الدّول التي تدعم الإرهاب وللابتزاز السّياسي أو تتبنّى منهج "الجهاد المُقدّس"[4].

و يُثير البرنامج النّووي الإيراني ردود أفعال قوية في العديد من الدّول الغربية، وبالذّات الولايات المُتّحدة، وكذلك لدى إسرائيل خوفاً من أن يُؤدّي تطوير القدرة النّووية الإيرانية إلى تمكين إيران من امتلاك السّلاح النّووي[5]. ومع ذلك، فإن كثيراً من الدّول الغربية الأخرى

---

(1) أمل حمادة، الملفّ النّووي والسّياسة الخارجية الإيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية - مُؤسّسه الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/.

(2) Ephraim Kam, op.cit. p.6.

(3) The Middle East and North Africa Goals and Intereste, on: www.defens link.mil/pubs/ prolif97.

(4) Paul Leventhal, Brahma Chellaney, Nuclear Terrorism Threat, Perception and Response in South Asia, New Delhi, October 10, 1988.

(5) National Council of Resistance in Iran. Statements of the Secretariat. March - April 2004.

تأخذ بتقارير الوكالة الدّولية للطّاقة الذّريّة التي تشير إلى أن جولات التّفتيش التي قام بها مفتّشو الوكالة لم تكشف عن وُجود أيّ انتهاك من جانب إيران لمعاهدة حظر الانتشار النّووي أو إنتاج إيران للأسلحة النّووية. وفي الوقت نفسه؛ برزت العديد من المؤشّرات حول إمكانية إقدام الولايات المتّحدة أو إسرائيل أو كليهما معاً على توجيه ضربة عسكرية ضدّ المنشآت النّووية الإيرانية[1]. وبدأت هذه التّوقّعات تترسّخ لدى إيران مُنذُ التّدمير الذي لحق بالقدرات العسكرية العراقية عام 1991؛ إذْ بدأ الإيرانيون مُنذُ ذلك الوقت يعتقدون أنّهم الهدف الثّاني بعد العراق[2]، هذا التّوقّع أخذ يترسّخ بصُورة متصاعدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، نتيجة تصاعد وتيرة التّهديد الأمريكي لإيران، التي ما فتئت تُتّهم بأنّها دولة تمارس الإرهاب، وترعاه، وأنّها تمتلك صلات مع تنظيم القاعدة وحزب الله، وتشجيعها المتزايد للمُنظّمات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، التي أُدرجت تحت عنوان المُنظّمات الإرهابية. وكلّ هذه الأسباب قد أدّت إلى وضع إيران ضمن ما سُمّي بـ "محور الشرّ" الثّلاثي الأقطاب.

كما ولّدت العملية العسكرية في أواخر عام 2001، على أفغانستان ضغطاً متزايداً على إيران، بالرّغم من أن تلك العملية قد أدّت إلى إسقاط نظام حكم طالبان، الذي تناصبه إيران العداء، فضلاً عن أن هذه الحرب قد قدّمت لإيران فرصة لم تكن متوفّرة في السّابق لتقوية تأثيرها لدى الأقلّيّة الشّيعية في غرب أفغانستان[3].

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما تقدّم أن إيران باتت تدرك أكثر من أيّ وقت مضى بأنّها ربّما تكون الهدف القادم بعد احتلال العراق في ظلّ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، والتي تأسّست على خلفية أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، ليس من خلال عَدّها إحدى الدّول "المارقة" فحسب، وإنّما ـ أيضاً ـ من خلال وضعها الجيوستراتيجي الحالي

---

http://www.iranncrfac.org/.

(1) Erich Marquardt, Why Nuclear Weapons May Be In Iran's National Interests, 20 August 2003, on line : http://www.nuclearno.com/.

(2) أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، الشّبكة الدّولية. .

(3) Ephraim Kam, op.cit. p.12.

في بيئتها الإقليمية؛ حيث أصبحت بين فكّي كماشة تحكم قبضتها القُوّات الأمريكية الكثيفة الانتشار والتّسلّح في كلّ من أفغانستان والعراق بعد احتلالهما، فضلاً عن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في قطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السّعودية وفي مياه الخليج العربي، وكذلك في القواعد الأمريكية الموجودة في عدد من دول آسيا الوسطى، ومن هنا؛ فقد بات واضحاً أن استخدام القُوّة العسكرية من قبَل الولايات المُتّحدة ضدّ إيران أصبح خياراً غير مستبعَد الوقوع، كما أن القيادة الإيرانية لا يمكن - على وفق اعتقادنا المتواضع - قد أغفلت انعكاسات المشروع السّياسي الأمريكي في المنطقة؛ والذي عُرف تحت مُسمًّى "مشروع الشّرق الأوسط الكبير"، والذي يُركّز على نشر الدّيمقراطية وحُقُوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وإنهاء تسلُّط القوى السّياسية الدّكتاتورية فيها، وإيجاد بدائل عن تلك الأنظمة تكون موالية للسّياسات الأمريكية في المنطقة، ويدخل في ضمن ذلك - بالطّبع - التّعايش السّلمي مع إسرائيل، وهو ما ترفضه هذه القيادة.

2 - توازن القوى:

يجمع أغلب المهتمّين بالشّأن الإيراني على أن هناك مجموعة من المسلّمات و الغايات المشتركة الواضحة، التي تشكّل جوهر العلاقة بين الأسباب التي تدفع بإيران نحو امتلاك السّلاح النّووي وبين أهدافها الاستراتيجية المُرتبطة بالأمن القومي، وهي الرّغبة الإيرانية بالمشاركة في التّطلّعات السّياسية الإقليمية التي ترى أن تحقيقها يتمّ من خلال وُصُولها إلى الدّرجة التي تصبح فيها إيران القُوّة المهيمنة في منطقة الخليج والشّرق الأوسط؛ حيث البحث عن دور مؤثّر في القضية الفلسطينية، والرّغبة في زعامة العالم الإسلامي وقيادته، وهو لا يمكن أن يتحقّق لها إلا من خلال ديمومة نظام الحكم الإسلامي فيها، ومواجهة التّهديدات المحتملة على أقلّ تقدير، من خلال تقليل النّفوذ الأمريكي السّياسي والعسكري في المنطقة[1]، وبالتّالي؛ إذا ما تطلّعنا إلى كلّ هذه العوامل نرى أن سعي إيران لامتلاك السّلاح النّووي يتحدّد بالرّغبة، كحَدٍّ أدنى، في خلق حالة من التّوازن النّووي بينها وبين القوى النّووية

---

(1) The Middle East and North Africa Goals and Interest, on line: www.defens link.mil/pubs/ prolif.- 97.

الموجودة في محيطها الإقليمي، وفي مُقدِّمة تلك الدّول إسرائيل، التي تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النّووية تقدَّر بنحو 200 رأس نووي[1]، ممَّا منحها تفوُّقاً استراتيجياً ومعنوياً في منطقة الشّرق الأوسط، وهذا الرّأي ينبع من تصوُّر مبني على حقيقة تاريخية بأنّه في حالة أيّ صراع بين دولتين تمتلك فيه إحداهما سلاحاً نووياً، فإن الدّولة الأخرى تسعى بكُلّ جهودها من أجل تطوير وتصنيع سلاح مُماثل يوازن معادلة القُوَّة بينهما، ولا يجعلها ترضخ، أو أن تقبل بفكرة الاستسلام للاستفزاز النّووي[2]. وبالنّسبة لإيران فإن القوى التي ربَّما تهتمّ بتحقيق التّوازن معها في مجال القدرات النّووية في منطقة الشّرق الأوسط هي تلك الدّول التي تمتلك السّلاح النّووي من جهة، ويتعزّز هذا الاهتمام إذا ما كانت العلاقة بين إيران وبين أيّ من هذه القوى هي علاقة عدائية كما هو الحال بالنّسبة لإسرائيل والعراق في عهد النّظام السّابق، وهذا الأمر يقودنا إلى التّعرُّف إلى البرامج النّووية العسكرية لدى مثل هذه الدّول.

أ ـ البرنامج النّووي الإسرائيلي:

على الرّغم من أن الحُكُومات الإسرائيلية المتعاقبة تحاول أن تعطي صُورة تتّسم بالغموض والضّبابية حول موقف بلادهم من امتلاك الأسلحة النّووية، فإن الكثير من الخبراء والمختصّين يعتقدون أن إسرائيل تمتلك السّلاح النّووي فعلياً، وهذا ما يمكن أن نناقشه من خلال البنية التّحتية النّووية الإسرائيلية من جهة ومن خلال علاقة هذه الأسلحة بالأمن وعملية السّلام في منطقة الشّرق الأوسط. وإحدى أكثر العبارات غموضاً، هي تلك العبارة التي قالها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين ذات يوم عندما كان يشغل منصب سفير بلاده لدى الولايات المُتّحدة؛ وهي "أن إسرائيل لن تكون الدّولة النّووية الأولى في منطقة الشّرق

(1) التّسلُّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي ـ الكتاب السّنوي 2003، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام الدّولي، [ترجمة]: فادي حمّود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص 960.

(2) على سبيل المثال؛ فإن الاتّحاد السّوفييتي السّابق قد وجّه كلّ اهتمامه من أجل اكتساب وتطوير السّلاح النّووي، وهو ما حصل عليه بالفعل عام 1949 رداً على إعلان الولايات المُتّحدة لامتلاكها وتجريبها لهذا النّوع من السّلاح عام 1945، والمثال الآخر عندما أعلنت الهند عن امتلاكها للسّلاح النّووي عام 1972، سعت باكستان عدوّها اللّدود إلى اكتساب القنبلة النّووية بعد عام واحد فقط، يُنظر: تميم هاني خلاف، "القدرات النّووية الإيرانية: المنظور الدّولي والإقليمي" مجلّة السّياسة الدّولية، العدد 142، تشرين أوّل / أكتوبر، 2000، ص 151.

الأوسط"، وقد فُسِّرَتْ هذه العبارة في حينه أن إسرائيل سوف لن تكون أولى الدّول في المنطقة التي تتخلّى عن سلاحها النّووي"[1].

ويدءاً؛ فإن الكثير من التّصريحات الرّسمية الإسرائيلية تُؤكّد أن التّخلُّص من الأسلحة النّووية في منطقة الشّرق الأوسط هو هدف لن يكون فوري المنال، وإنّما هو هدف بعيد المدى سيتمٌ إدراكه متى ما ضمنت إسرائيل قيام علاقات سليمة مع جيرانها العرب والمسلمين، أمّا في حالة غياب هذا الضّمان؛ فإنّها ستعتمد على أسلحتها النّووية كخيار أخير، ولقد أدّى امتلاك إسرائيل للسّلاح النّووي أن يكون هذا الأمر عاملاً مهمّاً لتحفيز الدّول الأخرى المعادية لها لامتلاك هذا النّوع من السّلاح في محاولة لمنعها من احتكاره، وهو ما من شأنه أن يُؤدّي - بدوره - إلى نتائج سلبية على الأمن والاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط[2].

وإذا كان هذا التّفسير صحيحاً فإنّه يُدلّل على مدى التّكامل الذي بلغته إسرائيل في مجال إنتاج وامتلاك مثل هذه الأسلحة. ومن الواضح أن هذه الأسلحة لحدّ الآن ليس لها دور عسكري مُباشر، ولكنْ؛ لاشكّ أنّها تخدم مصالح الأمن القومي الإسرائيلي بصُورة غير مُباشرة، وتحديداً كعامل تهديد وردع لأعدائها[3].

فمُنذُ بدايات إنشاء الدّولة الإسرائيلية كان بن غوريون مفتوناً بامتلاك قنبلة نووية، وفي الأعوام التّالية لتولية منصب وزير الدّفاع 1955، تعزّزت لديه هذه الرّغبة التي كشف عن أسبابها في يونيو 1963، بعد استقالته من رئاسة الحُكومة بقوله: "لا أعرف أُمّة مهدّدة بالتّدمير التّامّ غيرنا - من قبَل جيرانها - لذلك يجب أخذ حقيقة ما يُعلَن يومياً في القاهرة ودمشق وبغداد على محمل الجَدّ، إنّه الفكر الذي يقود العرب، نحن دولة صغيرة، ولكنّنا متفوّقون في شيء واحد هو العقل اليهودي، والعلم يبدأ من العقل، علمُنا يجب أن يزوّدنا بالأسلحة التي نحتاجها لردع أعدائنا من شنّ حرب ضدّنا، وضمان استقلالنا"[4].

---

(1) William Quandt, Peace Process, Brookings Institution, Washington, DC, 1993, p.57.
(2) Giuseppe Nardulli,Nuclear Weapons in the Middle East, Union of Scientists for Disarmament - USPID, Italy, September, 1998.p.1.
(3) C.Atterling Wedar, S. Hellman, (Eds.), Towards a Nuclear Weapon Free World, Swedish Initiatives, Stockholm 1993. p 181.

(4) "إسرائيل والقنبلة"، أفنيركوهين، مجلّة الإصدار الدّولي، العدد 52، السّنة الأولى، صحيفة الجزيرة، العدد (11752)، 1 - 12 - 2004.

من المعروف أن إسرائيل قد رفضت الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النّووي أو التّوقيع عليها مُنذُ إعلانها في عام 1968، ومازالت ترفض ذلك، مُعلِّلة رفضها بأسباب عدَّة، لعلَّ أبرزها أنَّها دولة تُوجد في منطقة غير مستقرَّة؛ وأن هناك أعداء متعدِّدين ومستترين لإسرائيل، ومن ثمَّ؛ فإن توقيع المعاهدة سيُؤدِّي إلى التّقليل من مصداقية الرّادع الإسرائيلي، ممَّا يضخِّم التّهديد الموجَّه إلى إسرائيل؛ وأن إجراءات التّفتيش التي تتبعها الاتِّفاقية لا تمنع الدّول من الانتقال من المجال السّلمي إلى المجال العسكري في استغلال النّشاط النّووي، ولا تستطيع إسرائيل رهن أمنها القومي على الضّمانات الضّعيفة التي وردت في المعاهدة؛ وأن المعاهدة تسمح للموقِّعين عليها الانسحاب منها بعد ستّة شُهُور من الإبلاغ عن الرّغبة في الانسحاب[1].

وما إن أعلنت إسرائيل رسمياً عن قيام كيانها المحتلّ في مايو 1948م، حتَّى انصبَّت جهودها على إنشاء المراكز العلمية والعملية المتخصِّصة في المجال النّووي لتأهيل النّخبة الإسرائيلية التي ستضطلع بهذا الأمر، "ولم يمض على قيام الكيان المغتصب في فلسطين المحتلَّة ثلاثة أشهر، حتَّى أصبحت (مُؤسَّسة الطّاقة الذَّرِّيّة الإسرائيلية) حقيقة واقعية، ففي 15 آب أغسطس 1948م، بدأت هذه اللّجنة تباشر نشاطها تحت إشراف وزارة الدّفاع، ثُمَّ استقلّت فيما بعد؛ حيثُ أُقيمت منشآتها ومختبراتها في مدينة ناحال سوريك[2].

ومالبث هذا المركز العلمي أن أُلحق بآخر "فقد أنشئ قسم لبحوث النّظائر المشعَّة في معهد وايزمان[3]، للعُلُوم في رحبوت مُنذُ عام 1949م، وقد ذكر أنَّه يتضمَّن أربعة مختبرات تتناول:

---

(1) محمد عبدالسّلام، "الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النّووية"، (مقالة) منشورة في مجلّة (السّياسة الدّولية)، العدد (120)، أبريل، 1995م، ص 71.

(2) محمود شيت خطاب: "العسكرية الإسرائيلية"، النّاشر: دار الطّليعة، بيروت، ط1، أبريل، 1968م، ص 254.

(3) أنشئ معهد "وايزمان" عام 1928 م، كجزء من النّشاط الإسرائيلي في فلسطين قبل إنهاء الانتداب البريطاني عليها، ويتألَّف من عدَّة أقسام منها: الأبحاث النّووية، والإلكترونيات، والرّياضة التّطبيقية، والأشعَّة دون الحمراء، والكيمياء التّصويرية، والكيمياء العضوية، والتّجارب البيولوجية؛ هذا؛ بالإضافة إلى قسم النّظائر المشعَّة المشار إليه. راجع: العميد الركن - هيثم الكيلاني "المذهب العسكري الإسرائيلي"، مُنظَّمة التّحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ط1، 1969م، ص 197م.

الفيزياء النّووية التّطبيقية، وعلم الطّيف، والإلكترونيات، والرّنين النّووي المغناطيسي[1]، وفضلاً عن المراكز البحثية النّظرية سالفة الذّكر، قامت إسرائيل - وفي وقت مُبكّر أيضاً - بجلب مفاعلين نوويين أمريكيين إلى فلسطين المحتلّة ليكونا بمثابة مراكز للتّدريب العملي للبحوث النّووية النّظرية، وقد بُني أحد هذين المفاعلين عام 1954م، في شمال مدينة (ريشون ليزيون)، ومنها أُخذ اسمه ليكون أوّل مفاعل نووي إسرائيلي يُستخدَم في البحث العلمي وإنتاج النّظائر المشعّة، وبمُجرّد افتتاح هذا المفاعل رسمياً في 2 ـ 11 ـ 1957، توافد عليه طلاب الكيمياء الذّرّيّة والفيزياء النّووية والنّظائر المشعّة للتّدريب العملي على تخصّصاتهم؛ فيما بُني المفاعل الثّاني في قرية (ناحال سوريك) الواقعة غربي يافن ورحبوت بالقرب من شاطئ البحر، وقد انتهى بناؤه عام 1958، [2] وتمّ افتتاحه رسمياً في 18 يناير 1959، واستُعمل في الأغراض العلمية التّطبيقية التي استُخدم فيها (مفاعل ريشون ليزيون). وقد عزّزت إسرائيل مفاعليها التّدريبيين سالفي الذّكر بثالث أنشئ بمعهد "التّخنيون" بحيفا، ويساعد هذا المفاعل في أبحاث المعهد المذكور، التي يقوم بها طلبة "الدّكتوراه" في مواضيع الفيزياء والكيمياء النّووية[3]، وتخضع هذه المراكز البحثية - نظرية وعملية - إلى (مُؤسّسة الطّاقة الذّرّيّة الإسرائيلية)، والتي تُعتبر اليوم "من أهمّ المراكز الذّرّيّة في إسرائيل، فهي تشرف على جميع الأبحاث الذّرّيّة في الجامعات والمعاهد الهندسية، كما أنّها تُشرف على إدارة جميع المفاعلات والمسرّعات النّووية، ولها مختبرات ذرّيّة هامّة في ناحال سوريك مجهّزة بأحدث أنواع الأجهزة والمعدّات"[4]، كما تقوم إسرائيل باستقطاب العلماء والمتخصّصين وبخاصّة اليهود في المجال النّووي إليها؛ للمساهمة في تطوير البحوث والدّراسات الخاصّة بالسّلاح النّووي من جهة، ولتأسيس جيل إسرائيلي علمي من جهة أخرى؛ ولتحقيق ذلك توجّه قادة إسرائيل بالدّعوة إلى كُلّ العلماء اليهود بأن

---

(1) "التّسليح النّووي الإسرائيلي" دراسة قام بإعدادها خمسة خبراء بتكليف من الأمين العامّ للأمم المتّحدة عام 1979 م، ترجمها وأعدّها: د. عبدالقادر ياسين، المجلّة العسكرية الفلسطينية، العدد الثّامن، في أغسطس 1984م، ص 19، وما بعدها.

(2) محمود شيت خطاب: مرجع سابق، ص ص 258، 259.

(3) هيثم الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص199.

(4) فؤاد جابر: "الأسلحة النّووية واستراتيجية إسرائيل"، ترجمة: زهدي جار الله، النّاشر: مُنظّمة التّحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ط1، 1971م، ص 41.

يُهرَعُوا إلى الوطن؛ ليُضيفوا علمهم إلى عوامل أمنه، بل وبقائه. وكان أبرز الذين ذهبوا سراً إلى إسرائيل في ذلك الوقت العالم الأمريكي (روبرت أوبنهايمر) الملقّب بأبي القنبلة النّووية؛ حيثُ أشرف بنفسه عام 1965م، على تجارب الانشطار النّووي بالذّرّات الثّقيلة، وكذا الاندماج النّووي للذّرّات الخفيفة[1]، والدّكتور "إدوار تيللر" وهو عالم أمريكي من أصل هنغاري شارك في صُنع القنبلة الهيدروجينية، وقد بقي "تيللر" سنتين كاملتين وراء جدران معهد وايزمان[2].

ولم يقتصر الأمر في استقطاب العلماء إلى إسرائيل على الدّعوة المُجرّدة أو المثيرة للعاطفة فقط، بل غالباً ما كانت تُصحب هذه الدّعوات بالإغراءات المادّية والأدبية المشجّعة على الهجرة؛ فقد برزت الإغراءات المادّية في استقطاب العلماء والخبراء النّوويين السّوفييت الذين ضاقت بهم السّبل بعد تفكّك الاتّحاد السّوفيتي، أمّا الإغراءات الأدبية؛ فتجسّد في الدّعوة التي وُجّهت إلى العالم اليهودي الأصل (ألبرت إينشتاين) صاحب نظرية "النّسبية" التي أثبتت إمكانية تكسير الذّرّة، ومن ثمّ؛ إمكان صُنع القنبلة؛ حيث جاءت دعوتهم إليه من خلال عرض بتوليته منصب رئيس "الدّولة" بعد موت "وايزمان"، بعدما وافق الكنّيست الإسرائيلي على ذلك. وقد فهم "أينشتاين" أن ما يُعرض عليه من منصب لم يكن لذاته، وإنّما للحصُول على ما في جُعبته من نظريات علمية تُساهم في تصنيع وتطوير السّلاح النّووي المرتَقَب؛ حيثُ عقَّب (أينشتاين) على تلك الدّعوة المغرية بقوله: "إنّني فوجئتُ عندما وجدتهم يعرضون عليّ رئاسة الدّولة بعد وايزمان. . أعرف طبعاً أنّهم يريدون اسمي، وليس جسمي"[3]، بل إن "حاييم وايزمان" أوّل رئيس لإسرائيل كان من كبار علماء الكيمياء

---

(1) ممدوح حامد عطية: "البرنامج النّووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي"، النّاشر: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1996م، ص 39.

(2) محمد حسنين هيكل: "سنوات الغليان"، كتاب وثائقي، نشرته في حلقات صُحُفية: "الأهرام" المصرية و"القبس" الكويتية، الأهرام، العدد (37298)، بتاريخ 2 ـ 10 ـ 1988م، الحلقة السّادسة.

(3) محمد حسنين هيكل: "زيارة جديدة للتّاريخ"، شركة المطبوعات للنّشر والتّوزيع، ط 2، لبنان، (بيروت، 1985)، ص 227.

العضوية، وله صلات وثيقة بكبار علماء الذّرّة في العالم[1]، وتمكّنت إسرائيل بوسائلها المختلفة الأساليب من عقد اتّفاق سرّي مع الفرنسيين عام 1957م، قامت فرنسا بمقتضاه بإنشاء مفاعل (ديمونا) الواقع على منتصف الطّريق الصّحراوي بين "بئر السّبع" و "سدوم" على البحر الميّت، قرب بلدة "ديمونا" في أسفل الجبل المعروف باسمها.[2] وقد ظلّ هذا المفاعل النّووي بلا جدوى عسكرية، حتّى النّصف الثّاني من عام 1959م، حينما انتقلت إحدى الشّركات الفرنسية إلى إسرائيل لتقوم بتأسيس ورشة تتبع المفاعل النّووي، وتشتمل على:[3]

1 ـ معمل لصُنع المحروقات التي ستعمل في المفاعل.

2 ـ مختبرات للتّسخين، وفيها يتمُّ تحليل الموادّ المشعّة.

3 ـ قاعدة تخزين الموادّ التي تخرج من المفاعل.

4 ـ معمل لمعالجة المحروقات المشعّة والغاز المتدفّق.

وكان هذا المعمل الأخير هو أهمّها على الإطلاق، فمنه كان يُستخرج البلوتونيوم اللازم لصُنع القنبلة. وقد طوّرت إسرائيل هذا المعمل ـ فيما بعد ـ ليصبح بإمكانه إنتاج مكوّنات القنابل النّووية الحرارية (الهيدروجينية).[4]

أمّا إذا ما أردنا أن نبحث عن الأدلّة التي تُؤكّد امتلاك إسرائيل للسّلاح النّووي؛ فهناك العديد من المصادر التي تؤكّد ذلك، ومنها الصّور التي التُقطت من قبَل الطّائرات الأمريكية U2 عام 1958، ومن الأقمار الصّناعية[5]، وكذلك المعلومات التي أكّدها الخبير النّووي الإسرائيلي ميخائيل فعنونو الذي كان قد عمل لسنوات عديدة في منشأة ديمونا النّووية الإسرائيلية؛ إذْ قام عام 1986، بفضح البرنامج النّووي الإسرائيلي من خلال التّوثيق و الصّور للبناء التّحتي

---

(1) محمود عزمي: دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، المؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، لبنان، (بيروت، 1979)، ص 139.

(2) المصدر السّابق نفسه، ص 140.

(3) "صناعة الأسلحة النّووية في إسرائيل"، (تقرير) نشرته صحيفة (الصّنداي تايمز) البريطانية عن أقوال الفنّي النّووي الإسرائيلي (مردخاي فانونو) في 5 ـ 10 ـ 1986م.

(4) المصدر السّابق نفسه.

(5) Some images are available on the website http://www.fas.org/irp/imint/is_nuclear.htm.

الدّاخلي لهذا البرنامج، وحتّى إنّه قد عمل نماذج تصميمية مُصغَّرة لتلك البنى، وعندما قُدِّمت تلك المعلومات إلى مختبرات ومُصمِّمي السّلاح في الولايات المُتَّحدة، أثبتوا قدرة إسرائيل على تصنيع أسلحة نووية متطوِّرة، فضلاً عن حُصُولها على قنبلة نيوترونية، وقد نُشرت تلك المعلومات في صحيفة الصّنداي تايمز اللّندنية عام 1986، وكان مصيره بعد ذلك أن قام الموساد الإسرائيلي باختطافه من روما في آذار / مارس 1988، ونقله إلى إسرائيل؛ حيث قضى حكماً بالسّجن لمدَّة 18 سنة، كما أشارت تقارير استخباراتية عديدة إلى تأكيدات حول امتلاك إسرائيل للأسلحة النّووية[1].

بينما نجد أن من الدّلائل الأخرى التي يمكن اعتمادها فيما يتعلّق بامتلاك إسرائيل هي التّصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون على مدى العقود الماضي، والتي نورد منها على سبيل المثال لا الحصر، ما ذكره وزير الدّفاع الإسرائيلي الأسبق (موشيه ديان) في خطاب له في عام 1976م، من قوله: "يجب أن نحاول الوُصُول إلي خيار نووي، حتّى يعرف العرب أنّنا نستطيع - أيضاً - تدميرهم إذا نشأ وضع أصبح وُجود الدّولة في خطر شديد"[2]، "؛ وما ذكره رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (إسحاق رابين) في محاضرة ألقاها بجامعة حيفا في 5 - 6 - 1991م من: "أن لدى إسرائيل أسلحة نووية وأسلحة تدمير شامل قادرة على إبادة أيّ دولة تعتدي على إسرائيل"[3].

ولكنْ؛ على الأرجح أن البرنامج النّووي الإسرائيلي قد بدأ خطواته الأولى بحدود عام 1957، في أعقاب حرب السّويس عام 1956، بالتّعاون مع فرنسا؛ إذْ بدأ العمل بصُورة سرّية في بناء مفاعل ديمونا، وبدأ المفاعل بالعمل خلال عامي 1963 - 1964، وتمّ تحديثه في سبعينيات القرن الماضي[4].

---

(1) Israel, The nuclear potential of individual countries - Treaty on Nonproliferation of Nuclear Weapons. Problems of Extension, Appendix2 Russian Federation Foreign Intelligence Service 6 April 1995, at the Federation of American Scientists website http://www.fas.org/nuke.

(2) محمود عزمي، مصدر سبق ذكره، ص 149.

(3) مراد إبراهيم الدّسوقي، "الغموض بين السّلاح النّووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النّووي"، (مقالة منشورة في مجلّة (السّياسة الدّولية)، العدد (120)، أبريل، 1995م، ص61.

(4) Giuseppe Nardulli, op.cit. p.3.

وعندما اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية في 6 تشرين أوّل / أكتوبر 1973، كان لدى إسرائيل نحو 25 قنبلة نووية جاهزة للاستخدام، وبالرّغم من ذلك؛ فإن إسرائيل واصلت تطوير قدراتها النّووية؛ حيث قامت في عام 1984، ببناء مفاعل نووي لأغراض توليد الطّاقة الكهربائية بقدرة 250 ميغاواط، بينما تشير تقارير عديدة إلى أنّها باتت تملك اليوم نحو 200 رأس حربي نووي[1].

وفي هذا الإطار قد يكون من الضّروري أن نُلقي الضّوء على المنشآت النّووية الإسرائيلية النّووية، وهي:

1 ـ المنشآت النّووية في ديمونا: وتقع في صحراء النّقب، وتتضمّن على مفاعل يعمل بالماء الثّقيل، ومعمل للمعالجة الكيمياوية، وعدد من المباني الأخرى، يبلغ قُطر قبّة الاحتواء للمفاعل ستّين قَدَمَاً، وتُستخدَم فيه قضبان وقود اليورانيوم التي تبقى لبضعة أشهر في المفاعل، أمّا الماء الثّقيل؛ فيُستخدم كوسيط في عملية التّبادل الحراري لأغراض التّبري؛ إذْ يمكن رؤية البخار المتصاعد من المفاعل، أمّا معمل المعالجة الكيمياوية؛ فيُستخدَم لفصل البلوتونيوم من الوقود المستهلك النّاتج عن المفاعل، بينما يتمّ إعادة معالجة اليورانيوم المتبقّي لعمل قضبان الوقود الجديدة، والتي يتمّ تبريدها في أحواض واسعة من الماء من أجل خفض نشاطه الإشعائي، وطبقاً لمعلومات فعنونو؛ فإن معدّل الإنتاج الأسبوعي يبلغ 2 . 1 كيلو من البلوتونيوم، وهو ما يُمكّن مفاعل ديمونا من إنتاج عدد من القنابل النّووية يتراوح عددها من 4 ـ 12 سنوياً، وهذا يشير ـ ضمناً ـ إلى أن المفاعل يعمل بطاقة تراوح بين 120 ـ 150 ميغاواط، كما تتضمّن منشآت ديمونا النّووية على معمل لتحويل اليورانيوم والّليثيوم إلى كتلة صلبة بمواصفات محدّدة يتمّ التّمكّن من خلالها من إدخال هذه الموادّ في الرّؤوس الحربية النّووية، كما تتضمّن على وحدة خاصّة بمعالجة النّفايات النّووية[2].

---

(1) The Military Balance 1997 - 98, [Report], by the International Institute for Strategic Studies, Oxford University Press, 1999. P.12.
(2) Giuseppe Nardulli, op.cit.,p.5.

2 ـ سوريك ، وهو عبارة عن مركز للبحوث النّووية[1] .

3 ـ يوديفات ؛ وهو مركز لتجميع وتفكيك الأسلحة النّووية[2] .

4 ـ كفار زكريا ؛ وهو يقع إلى الجنوب من مدينة تل أبيب بعدّة أميال في تلال جيوديان ، وقد نشرت حوله حوالي 50 صاروخاً من نوع أريحا[3] .

5 ـ ايلابون ؛ ويقع إلى الشّرق من مدينة الجليل ، ويعتقد أنّه يتضمّن مواقع تخزين لأسلحة نووية تكتيكية .

6 ـ بئر يعقوب ؛ ويتضمّن على مصانع مُخبّأة تحت الأرض لإنتاج صواريخ بعيدة المدى .

7 ـ نافاتيم ؛ وهو موقع استراتيجي مُخبّأ تحت الأرض ضمن أراضي قاعدة نافاتيم الجوية في صحراء النّقب ، وهو مخصّص للقيادة الجوّية للعمليات الاستراتيجية .

8 ـ بلامشيم ؛ وهو موقع لاختبار إطلاق الصّواريخ بعيدة المدى ، يقع بالقرب من قاعدة بلامكيم الجوّية على السّواحل الإسرائيلية .

9 ـ رافائيل ؛ ويقع بالقرب من مدينة حيفا ، ويعتقد أنّه يتضمّن على مختبر لتصميم الأسلحة النّووية ، ومختبر آخر لتصميم ولتطوير الصّواريخ[4] .

10 ـ سيدوت ميخا ؛ وهي قاعدة جويّة إسرائيلية مُجهّزة بثلاثة أسراب من الطّائرات المجهّزة بصواريخ أريحا مزوّدة برؤوس نووية على استعداد للانطلاق نحو أهدافها المحتملة .

وكان لابُدّ لإسرائيل من أن تمتلك وسائل تستطيع من خلالها إيصال سلاحها النّووي إلى أهدافها المحدّدة ، وإذا ما استعرضنا جهودها في هذا المال ، فإنّنا نجد أنّها كانت في البدء تُعاني من إشكالية في وسائط النّقل بالنّسبة للقنابل النّووية الإسرائيلية تعود إلى حجم هذه القنابل ؛ حيث تشير أغلب الدّراسات التي تناولت هذا المَوضُوع إلى أن القنابل النّووية الأوّلية

(1) Israel, The nuclear potential of individual countries . Treaty on Nonproliferation of Nuclear Weapons. Problems of Extension,0p.cit.at : http://www.fas.org/nuke.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) http://www.fas.org/irp/imint/is . nuclear.htm.

التي أنتجتها إسرائيل تعتبر من النّوع البدائي (السّمين) المستخدم في هيروشيما وناجازاكي[1]، إلاّ أن إسرائيل قد حلّت هذه المشكلة بحصُولها على طائرات "الفانتوم"، التي تبلغ حمولتها القصوى (7200) كيلوجرام، وطائرات "أف 15" التي تبلغ حمولتها القصوى (6800) كيلوجرام. وقد أشارت صحيفة "النّيوزويك" الأمريكية إلى هذه الإشكالية وإمكانية حلّها؛ حيث جاء فيها: "إنَّه يعتقد أن وزن القنبلة الذّريَّة الإسرائيلية يصل إلى (4535) كيلوجراماً، ممَّا يجعلها أثقل من أن تحملها صواريخ بيرشينج أولانس، فصاروخ بيرشينج يحمل رأساً نووياً وزنه (453) كيلوجراماً، إلا أن إسرائيل تستطيع حالياً نقل قنابلها بواسطة الفانتوم"[2].

وعلى الرّغم من حلٍّ إشكالية وزن القنابل في ظلٍّ ما تملكه من القاذفات الحديثة مثل: طائرات "الفانتوم" و "أف 15 إيجل"، و "أف 16 فالكون" فإن إسرائيل لم تهمل شأن الوسائط الأخرى نظراً لارتفاع ثمن الطّائرات من ناحية، وتعرُّضها مع طيّاريها للإصابة، فضلاً عن تكاليف إعدادهم وتدريبيهم من ناحية أخرى، إضافة إلى مشكلة التّزوُّد بالوقود في الجوّ في حالة الأهداف البعيدة من ناحية ثالثة. ومن هنا؛ توجّهت إسرائيل إلى "الصّواريخ"، فهي فضلاً عن كونها سلاحاً مدمّراً ينشر الرّعب والدّمار أينما حلّ، فإن تكاليفها إذا ما قُورنت بالطّائرات تبدو قليلة، إضافة إلى تعدُّد منصّات إطلاقها بريَّة كانت أم بحرية أم جوية، فضلاً عن المدى البعيد الذي يمكّنها الوُصُول إليه. لذلك؛ بذلت إسرائيل جهودها للحُصُول على الصّواريخ باعتبارها أحد الأسلحة الفعّالة، ونوَّعت مخزونها منها، وعملت ـ في الوقت ذاته ـ على تطوير هذه الصّواريخ؛ بحيث تصلح لحمل رؤوس نووية، وذلك كصاروخ "لانس"، وصواريخ "أريحا 1و2" الذي يُشكّل في الوقت الحاضر أساس قُوَّة الصّواريخ البالسّتية الإسرائيلية المجهَّزة برؤوس نووية. كما عملت ـ في الوقت ذاته ـ على تطوير قنابلها النّووية؛ بحيث يسهل تركيبها على تلك الصّواريخ، وقد نشرت (إيروسبايس ديلي) تقريراً يُؤكّد هذا التّطوير؛ حيث جاء فيه: "إن مصادر أمريكية أشارت إلى أن لدى إسرائيل مئتَيْ قنبلة نووية، وإنَّه بات من المُؤكّد مُنذُ عام 1981م، أن باستطاعة صواريخ من نوع "أريحا 2" أن تحمل رؤوساً

---

(1) محمد حسنين هيكل: "عند مفترق الطُّرُق"، شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر، ط5، لبنان، (بيروت، 1985)، ص 230.

(2) رياض الأشقر: "الإدارة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية العربية المقبلة"، منشورات مُنظّمة التّحرير الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 239.

نووية، ويراوح مداها (640) كيلومتراً و (1600) كيلومتر". وقد قابلت صحيفة "الوطن العربي" (ريتشارد سيل) الذي نشر هذا التّقرير "فأكّد أن بعض الأمريكيين الذين قاموا بزيارة معهد وايزمان قرب تلّ أبيب شاهدوا الرّؤوس النّووية التّابعة لصواريخ "أريحا 2"، ووصفوا هذه الرّؤوس بأن طولها يبلغ حوالي نصف متر، وعرضها (40) سم، وتزن (110) كيلوجرامات"[1].

ولم تقتصر جهود الإسرائيليين على إنتاج الأسلحة النّووية وتطويرها خلال نصف القرن المنصرم، بل إنّها تسعى (حالياً) إلى تحديث إمكاناتها النّووية؛ حيث أعلنت في شهر نوفمبر من عام 2002م، عن عزمها على البدء في بناء محطّة نووية جديدة في صحراء النّقب جنوب إسرائيل بتكلفة تصل إلى ملياري دولار، وتستمرّ مرحلة إنشائها إلى ما يقارب سبع سنوات بهدف توفير تقانة متقدّمة لتحسين مواصفات الأمن والسّلامة في هذه المحطّة التي سيبدأ تشغيلها عام 2020م، ورغم ما أعلنه وزير البنية الأساسية الإسرائيلي (إيفي إيتام) من أن هذا المشروع يندرج ضمن الاستخدامات السّلمية للطّاقة النّووية، إلاّ أن صحيفة (يديعوت أحرونوت) ذكرت لاحقاً أن المحطّة الجديدة بما تشتمل عليه من مفاعل ذي طاقة عالية سوف يندرج ضمن الاستخدامات العسكرية؛ حيث إن المشروع يخضع بالكامل لإشراف وزارة الدّفاع الإسرائيلية، فضلاً عن أن جميع العاملين فيه يتبعون تلك الوزارة[2].

وتدعم هذه التّرسانة النّووية وسائط إيصال السّلاح النّووي إلى أهدافها منظومة متطوّرة من الصّواريخ الباليستية بعيدة المدى، وبشكل خاصّ؛ صواريخ (أريحا 1 وأريحا 2) اللّذان يتّصفان بالخصائص الآتية:

1 - أريحا 1: (Luz YA-1) وكان قد نشر لأوّل مرّة في عام 1973، وهو يتكوّن من مرحلة احتراق واحدة، ومزوّد برأس حربي تقليدي، وبإمكانه أن يحمل رأساً حربياً نووياً، أو كيمياوياً، أو بايولوجياً، ويبلغ مداه 500كم، وهو مستند في تصميمه على الصّاروخ الفرنسي (Dassault MD - 600).

---

(1) "انقلاب استراتيجي في الشّرق الأوسط"، (مقالة) نشرتها مجلّة (الوطن العربي) في عددها (58256) بتاريخ 8 - 4 - 1988م، ص 23.

(2) أحمد إبراهيم محمود، "تعاظم التّهديد النّووي الإسرائيلي"، صحيفة (الأهرام)، العدد (42382)، بتاريخ 20 - 10 - 2003م.

أريحا: (Luz YA-3) وقد نشر لأوّل مرّةً في عام 1990، ويبلغ مداه 1500كم، ووزنه الصّافي 100كغم، وهو بإمكانه أن يحمل رأساً حربياً واحداً تقليدياً أو نووياً أو كيمياوياً أو بيولوجياً، وهو نسخة مُطوَّرة لصاروخ أريحا، وبمداه هذا يستطيع أريحا 2 أن يصل إلى أيّ هدف في منطقة الشّرق الأوسط. وهو نسخة مشابهة لصاروخ (Shavit) الذي تمّ استخدامه في إطلاق القمر الصّناعي الإسرائيلي الأوّل (Ofeq ـ 1) في أيلول / سبتمبر 1988. ولكي نستشفَّ أهمّيّة هذا النّوع من الصّواريخ نُذكّر أنّه عندما قامت إسرائيل في يوليو عام 1987، بإجراء تجربة إطلاق لصاروخها (أريحا 2) الذي كان قادراً على الوُصُول بالرّؤوس النّووية بمداه الجديد إلى جنوب الاتّحاد السّوفيتي، نجد أن السّوفييت قد وجّهوا في حينها تحذيرين صوتيين إلى إسرائيل عن طريق الإذاعة السّوفيتية النّاطقة باللّغة العبرية أحدهما في منتصف يوليو والآخر في سبتمبر من العام نفسه، جاء في الأوّل: "إن هذا السّلاح يُشكّل تهديداً للمراكز الاستراتيجية والاقتصادية السّوفيتية مثل حقول النّفط، وأن إسرائيل لا تستطيع مواجهة الآثار المترتّبة على تطوير مثل تلك الأسلحة"؛ وجاء في الثّاني: "إن الاتّحاد السّوفيتي لا يمكنه أن يتسامح إزاء تطوير إسرائيل لصاروخ نووي"، وحذّر من: "أن إسرائيل سوف تُواجه مخاطر كبيرة للغاية باستمرارها في تطوير الصّاروخ أريحا 2"[1].

2 ـ كما تتضمّن وسائل إطلاق السّلاح النّووي الإسرائيلي أيضاً مجموعة من طائرات فانتوم 2000 - F - 4E يبلغ عددها حوالي 50 طائرة، ويبلغ مداها 1600كم وطائرات F-16 المعروفة باسم "الشّبح"، ويبلغ عدد هذا النّوع من الطّائرات لدى إسرائيل 205 طائرة، وقد أثبت هذا النّوع من الطّائرات نجاحه بشكل كبير. كما تمتلك إسرائيل إلى كتائب مدفعية ذات الدّفع الذّاتي عيار 175ملم، تمّ تأسيسها في أعقاب حرب عام 1973، وهي تمتلك القدرة على إطلاق القذائف النّووية إلى أهداف تقع ضمن مديات تغطّي مساحة غير قليلة من دول الجوار، أو ما يُسمّى بـ "دول الطّوق"، وقد تمّ تهيئة أكثر من 100 رأس حربي نووي مخصّص للاستخدام في هذا النّوع من المدفعية[2].

---

(1) عن: "التّقرير الاستراتيجي العربي عام 1987م"، ص 123.

(2) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Faber&Faber, London and Random House, NY, 1991, p.276.

فضلاً عن ذلك، فإن الأسلحة النّووية الإسرائيلية الأكثر تطوّراً تشتمل على أسلحة مُوجَّهة بواسطة أشعَّة أكس وأجهزة اللّيزر الكيميائية؛ فضلاً عن القذائف النّووية المدفعية (التّكتيكية) التي طوّرتها إسرائيل في أواخر السّبعينيات من القرن الماضي لتستخدمها بواسطة المدافع بعيدة المدى من عيار (175 ملم) و (203 ملم)، التي حصلت عليها من الولايات المُتّحدة الأمريكية[1].

ومن الواضح أن الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1973، قد عزّزت من اعتماد إسرائيل على الخيار النّووي، وبالرّغم من أن هدف إسرائيل من امتلاك السّلاح النّووي كان لغرض ردع جيرانها العرب والمسلمين، إلا أنّها أثناء تلك الحرب ربّما حاولت إدخال هذا السّلاح كأداة محتملة الاستخدام ضدّ القُوّات العربية، عندما أجبرت القُوّاتُ المصرية القُوّات الإسرائيلية على التّراجع عبر سيناء بعد تدمير خطّ بارليف، وبعدما أصبحت مرتفعات الجولان مهدّدة من قبل القُوّات السّورية، فإنّه وطبقاً لمصادر إسرائيلية فقد تمّ وضع القُوّة النّووية وبشكل خاصّ، سرب طائرات الفانتوم المخصّص لاستخدام السّلاح النّووي في حالة إنذار قصوى. وإذا كانت تلك هي حالة الإنذار الأولى من هذا النّوع لدى إسرائيل فإن الحالة الثّانية التي وُضعت فيها هذه القُوّة تحت الإنذار كانت أثناء حرب الخليج الثّانية عام 1991، إذْ أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي - آنذاك - إسحق شامير بنشر صواريخ مزوّدة برؤوس نووية في مواجهة العراق من أجل الرّدّ على وابل الصّواريخ العراقية التي هاجمت إسرائيل في تلك الحرب[2]. وتبدو الحالة الثّانية جاءت نتيجة توقُّع القيادة السّياسية والعسكرية الإسرائيلية بأن العراق قد لا يتوانى عن تزويد صواريخ سكود التي كان يطلقها على إسرائيل إبان تلك الحرب برؤوس حربية غير تقليدية، ولا سيما تلك التي يمكن أن تحتوي على غاز الأعصاب[3].

وبالرّغم من أن إسرائيل قد وقّعت على معاهدة حظر الانتشار الجزئي (PTBT) في 8 آب / أغسطس 1963، أيْ بعد ثلاثة أيام فقط من توقيع كُلٍّ من الولايات المُتّحدة وبريطانيا

---

(1) محمد عبد السّلام: حدود القُوّة: استخدامات الأسلحة النّووية الإسرائيلية، مركز الدّراسات الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 1996)، ص ص 66 - 67.

(2) Ibid.p.318.

(3) Giuseppe Nardulli, op.cit.,p.7.

والاتّحاد السّوفيتي عليها، فإن هناك تقارير موثوقة تفيد بأنّها قد أجرت اختباراً نووياً في الجوّ بالتّعاون مع جنوب أفريقيا، وذلك في 22 أيلول/ سبتمبر 1979 [1]. وأخيراً؛ فإن الاستنتاج الأهمّ في هذه المسالة هو أن امتلاك إيران للسّلاح النّووي، فيما يتعلّق بإسرائيل سيُنهي احتكار هذه الدّولة لهذا النّوع من السّلاح في المنطقة، ويمنحها القدرة على توجيه ضربات إلى أهداف إسرائيلية ممّا يُشكّل عامل ردع مُهمّ لأيّ نيّات إسرائيلية تستهدف النّيل من الجمهورية الإسلامية[2].

ب ـ البرنامج النّووي العراقي:

لم تكن إسرائيل ـ حتّى الماضي القريب ـ تُشكّل العدوّ الأوّل لإيران، ذلك لأن الخطر الذي كانت تتوقّعه إيران دائماً أنّه سيأتّى من خلال نظام صدام حسين، ومن هنا؛ فإن إيران لم تكن مُرتبطة بمشكلة أمنية مع إسرائيل بشكل مُباشر بالرّغم من معارضة إيران لعملية السّلام، ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية، مقابل هذا؛ فإن الإيرانيين باتوا على قناعة تامّة أن أسلحتهم التّقليدية لا يمكن لها أن تتصدّى، أو حتّى أن تواجه القوّات الأمريكية والبريطانية الموجودة في شمال مياه الخليج العربي[3].

في عام 1991، أعلنت الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة ـ لأوّل مرّة ـ بأن هناك دولة طرفاً في معاهدة حظر الانتشار النّووي قد قامت بخرق تلك المعاهدة، وطبقاً لمصادر هذه الوكالة؛ فإن العراق قد نفّذ برنامجاً نووياً ضخماً بصورة سرّيّة للأغراض العسكرية في منشآت لم يُصرّح بها سابقاً للوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة[4].

في الأعوام 1991 و1992، قامت فرق التّفتيش التّابعة للوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة وبموجب القرارات الصّادرة عن مجلس الأمن الدّولي، وبالأخصّ القرار رَقْم 687 في 3 نيسان

---

(1) Ibid.p.8.

(2) Erich Marquardt, op.cit., on line : http://www.nuclearno.com/.

(3) Anthony H. Cordesman, Proliferation in Iran and Iraq, March 28, 2000.

(4) M. Zifferero, The LAEA: Neutralizing Iraq's Nuclear Weapons Potential, Arms Control, Today, April 1993, p.7.

1991، وشكّل لهذا الغرض لجنة خاصّة أسماها (UNSCOM)، بالتّحرّي عن كافّة البنى التّحتية النّووية العراقية، وقامت بتدميرها بالكامل[1].

ومهما كثر الحديث عن واقعية أو عدم واقعية البرنامج النّووي العراقي، فإن الحديث عنه في سياق وُجوده اليوم على أرض الواقع لم يعد ذا مغزى أو أهمّية، ليس بسبب سقوط نظام صدام حسين الذي أرسى قواعد ذلك البرنامج، وطوّره، أو من خلال التّقارير التي نُشرت مؤخّراً في واشنطن، والتي اعتبرت وُجود أسلحة الدّمار الشّامل كمبرّر لشنّ الحرب عليه واحتلاله من قبَل الولايات المُتّحدة وبريطانيا لا أساس لها من الصّحّة، وإنّما ـ أيضاً ـ بسبب أن العراق نفسه بات يقبع تحت نير الاحتلال الأمريكي الذي جاء تحت هذه الحجّة، ألا وهي تخليص العالم من تهديدات أسلحة الدّمار الشّامل العراقية، ولذلك يجد الباحث أن الحديث عن البرنامج النّووي العراقي اليوم بوصفه عاملاً مهدّداً للأمن القومي الإيراني في الوقت الحاضر لم يعد موجوداً، بسبب انتهاء هذا البرنامج من النّاحية العملية، ولا نعتقد أن العراق سيلج ثانية مثل هذا المضمار، حتّى ولو على مدى المستقبل البعيد. ولكنْ؛ علينا أن لا نتصوّر أن امتلاك إيران للسّلاح النّووي لن يكون له تأثير على العراق، فهو إن لم يكن هو المستهدف بعينه، فإن إيران بامتلاكها له سيكون بإمكانها أن تهدّد أهدافاً أمريكية محدّدة ليس في العراق فحسب، وإنّما لأهداف مُماثلة في أفغانستان، فضلاً عن أن هذا السّلاح سيُشكّل عامل ضغط سياسي بالرّغم من أن أغلب الاعتقاد أن إيران لن تُقدم على استخدام السّلاح النّووي بوصفها أداة هجومية، وإنّما لأغراض تتعلّق بعامل الرّدع[2].

ج ـ الأسلحة النّووية لدى الهند وباكستان:

من الواضح أن التّجارب النّووية الهندية والباكستانية في أيّار/ مايو 1998، قد أضافت بُعْدَاً جديداً للأخطار النّووية، بما قد يُنذر ـ ربّما ـ بوقوع حرب يُستخدم فيه هذا النّوع من السّلاح بين العدوّين اللّدودين الجارين لبعضهما ولإيران في الوقت نفسه، وهو الأمر الذي

---

(1) ينظر: جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدّين النّعيمي، "أسلحة الدّمار الشّامل: الاتّهامات والحقائق"، مجلّة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 306، 8/ 2004، ص 55.

(2) Erich Marquardt, op.cit., on line : http://www.nuclearno.com/.

يُعدُّ عاملاً لسباق التّسلُّح بينهما، والذي بلا شكّ ستكون له انعكاساته على منطقة الشّرق الأوسط والعالم، ومن المعروف أيضاً أن هاتين الدّولتين لم تُوقِّعا على معاهدة حظر الانتشار النّووي[1]، ولذلك؛ فإن مُنشآتهما النّووية غير خاضعة لرقابة الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرِّيّة.

وتأتي هذه المخاوف من أن البلدين سبق وأن تقاتلا في ثلاثة حُرُوب مُنذُ إعلان استقلالهما، في الأعوام 1947 ـ 1948، 1965، 1971، وهما مازالتا في حالة حرب حول قضية كشمير، والتي يشهد الجزء الهندي منها حالة تمرّد مستمرّ، وإن البلدين قد استخدما البرامج النّووية السّلمية كغطاء للحُصُول على الأسلحة النّووية. فعلى سبيل المثال؛ حصلت الهند على كمِّيَّة كبيرة من البلوتونيوم من خلال المفاعل البحثي الذي حصلت عليه من كندا، ويعمل بالماء الثّقيل من خلال الولايات المُتَّحدة ضمن برنامج الذّرّة من أجل السّلام.

بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال ضياء الحقّ، وأُقصي بموجبه ذو الفقار علي بوتو، استطاع ضياء الحقّ الحُصُول على المساعدات العسكرية المتزايدة، ولا سيما في أعقاب الاحتلال السّوفييتي لأفغانستان، ونجح من خلال سياسته الموالية للولايات المُتَّحدة من جعل هذه الأخيرة تغضُّ النّظر عن برنامج باكستان النّووي، والذي كانت تُطالب بوقف العمل به، وقد تقدَّم البلدان بطلب للانضمام إلى معاهدة الحظر الشّامل على التّجارب النّووية (CTBT)، وهذا يعني الاعتراف بهما كدولتين نوويتين، وبالتّالي؛ يجعلهما في منأى من الرّقابة الدّولية على انتشار الأسلحة النّووية، وسيُعدّ بمثابة مكافأة لهما؛ ممَّا سيشجع دولاً أخرى في المنطقة، أو من خارجها، للاقتداء بهما في هذا المجال.

ولكنَّ حُصُول دولة إسلامية على السّلاح النّووي سيكون له تأثير على أمن إسرائيل والاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط، وذلك من وجهة نظر إسرائيلية وأمريكية، حتّى وإن كان هذا السّلاح قد صُمِّم من قبَل باكستان لخلق حالة من التّوازن النّووي مع عدوّه المجاور، الهند. ولكنْ؛ يبقى هذا الخطر مهدِّداً للمحيط الإقليمي لهاتين الدّولتين، ممَّا قد يحفِّز دولاً

(1) جيفري كيمب، "تأثير البرنامج النّووي الإيراني في أمن الخليج"، في: الخليج: تحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2005)، ص 235.

أخرى في المنطقة - مثل إيران - للدُّخُول في سباق التّسلّح هـذا، لا سيما إذا كـان هنـاك توتّـر أو شكوك بين دول الإقليم نفسه، ومثالنـا بالنّسبة لإيـران، ربَّمـا كـان يـهتمّ فـي السّـابق - أيْ قبـل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان - من خلال العلاقة المتوتّرة بينـهـا وبـين باكـستان، عندمـا كـانت هذه الأخيرة تقدم الدّعم والإسناد لحُكُومة طالبان، وتنظيم القاعدة، وهما الطّرفان اللّذان كانا يشكِّلان ندَّين لسياسة الجمهورية الإيرانية الإسلامية، في ضوء المُمارسـات التي كـانت تمـارس ضدَّ المسلمين من المذهب الشّيعي المقيمين في أفغانستان.

ففي الدّاخل الباكستاني ثمّة حُرُوب متنقّلة بين تنظيمات شيعيَّة وسُنِّيَّة، لم تنـأ إيـران مـن تداعياتها، على الرّغم من دبلوماسية امتصاص الأزمات التي اتَّبعتها مع الحُكُومات الباكستانية المتعاقبـة، ثُـمّ إن باكستان دولـة نوويـة، وذات علاقـات وُدِّيَّة وعميقـة مـع الولايـات المُتَّحـدة الأميركيـة، مـع مـا لـهذا الوجـه مـن اعتبـارات سـلبية تتحسَّسـها إيـران نتيجة التّنسيق الأمنـي والاستخباري بين هذين البلدين بعد احتلال أفغانستان[1]. فضلاً عن ذلك؛ فإن مخاوف إيران لا تتجسَّـد مـن القـوَّة النّوويـة الإسـرائيلية - وإنَّمـا - أيضـاً - متأتِّيـة مـن القلـق النّـاتج عـن انتشـار الأسلحة النّووية على شبه القارّة الهندية[2].

غير أن أهمّ ما يقلق إيران حيال البرامج النّووية لهذين البلدين، ويدفع بها نحو الحُصُول على السّلاح النّووي لتحقيق نوع من توازن القوى معهما هو نظـرة الولايـات المُتَّحـدة وموقفـها من هذين البرنامجين؛ إذ إن الإدارة الأمريكية الحالية كانت - ومُنْذُ أيامها الأولى في الحكـم - قـد أوضحت بأنَّها لن تُعاقب الهند فيما يتعلّق بالشّأن النّووي، على الرّغم من السّياسة التي كـانت تنتهجها الإدارة الأمريكية السّابقة، والتي كانت قد وضعت منع انتشار الأسـلحة النّوويـة علـى رأس أجندتها الخاصَّة بشبه القارَّة الهندية، كما أن الحال قد اختلفت مـع النّظرة الأمريكيـة إلـى البرنامج النّووي الباكستاني، مُنْذُ أن أعلن الرّئيس الباكستاني برويز مشرّف الوقوف إلى جانب الولايات المُتَّحدة ضدّ حليفه السّابق، وهو نظام طالبان، وهو الموقف الذي ضمنت - من خلاله

---

(1) محمود حيدر، مصدر سبق ذكره، ص1.

(2) Geoffrey Kemp, "Iranian Nuclear Weapons and U.S. Policy،"the Nixon Center, Washington, DC , January 2000.

الولايات المتّحدة ـ ضمان تعاون هذه الدّولة معها ضدّ الإرهاب وملاحقة واعتقال أنصار تنظيم القاعدة وحركة طالبان المختبئين في كُلٍّ من باكستان وأفغانستان.

أمَّا فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي الهندي؛ فإنَّه لم يكن ـ باعتقادنا المتواضع ـ يشكّل تهديداً مُباشراً أو قريباً للأمن القومي الإيراني إلا في أعقاب الزّيارة التي قام بها شمعون بيريز، وزير خارجية إسرائيل إلى الهند في الأسبوع الثّاني من يناير 2002م، عندما أعلن أن بلاده تريد إقامة تحالف ضدّ الإرهاب مع الهند، يستهدف ـ بصُورة خاصّة ـ إيران. وأضاف بيريز "لقد حان الوقت كي تشعر إيران بالقلق من التّقارب بين الهند وإسرائيل، لأن هذا البلد ـ إيران ـ متورّط في الإرهاب، ويقدّم المال والسّلاح لحزب الله اللّبناني ومُنظّمات إرهابية أخرى"[1]. تنطلق الرّؤية السّياسية الإسرائيلية للشّراكة الاستراتيجية مع الهند من فرضية تقول بأن أية دولة غير عربية وغير إسلامية تمتلك قدرات عسكرية متفوّقة ببُعديها التّقليدي وفوق التّقليدي يمكن أن تكون حليفاً استراتيجياً وقُوّة داعمة معزّزة لقُوّة إسرائيل الشّاملة في صراعها ضدّ العرب. وفي هذا يقول البروفوسير (يحزقيل درور) في كتابه (استراتيجية عظمى لإسرائيل): "إن الهند تُعتبر فناءً استراتيجياً مهمّاً لإسرائيل، ومن ثمّ؛ ينبغي أن تحاول استثماره جيّداً، وذلك عن طريق تطوير شبكة من العلاقات الاستراتيجية والسّياسية والاقتصادية معها"[2].

ومن الواضح والمُؤكّد ـ أيضاً ـ أن ما تُطلق عليه الهند وإسرائيل "تهديدات القنبلة النّووية الإسلامية، والإرهاب الإسلامي"، هو مُجرّد دعاية تستهدفان من ورائها تبرير تعاونهما الاستراتيجي المناهض للمصالح العربية والإسلامية.

3. مواجهة التّهديدات الأمريكية والوُجود العسكري الأمريكي في المنطقة:

ترتكز حمله التّصعيد الأمريكية ضدّ إيران علي تقديرات استخبارية تزعم أن إيران زادت وسرّعت من عمليات البناء والتّطوير في برنامجها النّووي؛ سعياً إلى امتلاك السّلاح النّووي

---

(1) "نافذة على الفكر العسكري ـ التّعاون العسكري الإسرائيلي الهندي: أبعاده وآفاقه الاستراتيجية"، مجلّة الحرس الوطني السّعودية، العدد 238 ـ في 1/ 3/ 2002.

(2) المصدر السّابق نفسه.

في أقرب مدة ممكنة، وخلصت أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى أن البرنامج النّووي الإيراني أكثر تقدُّماً بكثير ممَّا كان مُتصوَّراً من قبل، وإن هذا البرنامج قد تجاوز ما كان قد تحقّق في البرنامج النّووي العراقي في النّصف الثّاني من الثّمانينات[1]، فقد نشرت مجلة "تايم" الأمريكية تقريراً أشارت فيه إلى أن البرنامج النّووي الإيراني هو أكثر تطوُّراً ممَّا هو معروف عنه، وقال التّقرير: إن إيران قد تُشكّل أزمة نووية قريباً[2]. ومن هنا؛ نجد أن بعض المهتمّين بالبرنامج النّووي الإيراني يرون أنَّ أحد الدّوافع الإيرانية باتّجاه الحُصُول على السّلاح النّووي قد يتجاوز حالة الرّدع إلى كونه سلاحاً هجومياً، لا سيما بعد الاحتلال العسكري الأمريكي لأفغانستان والعراق، واستمرار التّهديدات الإسرائيلية التي لا تُخفي قلقها من البرنامج النّووي الإيراني[3]. وربَّما كان هذا القلق والتّخوّف الإيراني الدّافع الذي أصرّت من خلاله إيران في اجتماعها مع وفد التّرويكا الأوروبي في21 تشرين أوّل / أكتوبر2003، على إدخال بند في الاتّفاقية الموقّعة بين الجانبين ينصُّ على "أمن واستقرار منطقة الشّرق الأوسط، وجعلها منطقة خالية من أسلحة الدّمار الشّامل"[4].

كما يأتي القلق الإيراني من الولايات المتّحدة في احتمال قيام الأخيرة بهجوم انتقامي تحت ذريعة ضلوع إيران في عمليات إرهابية ضدّ مواطنين أمريكيين أو ضد المصالح الأمريكية في العالم، لا سيما وأنّها سبق وأن وجّهت الاتّهام إلى إيران بضلوعها في تفجيرات الخُبر في المملكة العربية السّعودية عام 1996، والتي أدّت إلى مصرع 19 طياراً أمريكياً[5]. كما أن الميل الكبير والدّعم الذي تقدّمه الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل - والتي تُعدُّ من أكثر المعارضين للبرنامج النّووي الإيراني - يشكّل - هو الآخر - مصدر قلق لإيران[6].

---

(1) يُنظر: أحمد إبراهيم محمود، إشكاليات البرنامج النّووي الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية - مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:

- http: //www.ahram.org.eg/.

(2) George Perkovich, op.cit. p.2.

(3) Ibid.p.3.

(4) Ibid.p.2.

(5) Ibid.p.1.

(6) Ibid.p.4.

فإسرائيل ترتبط مع الولايات المُتّحدة بعلاقات تحالف استراتيجي قوي، في الوقت الذي تناصب كلا الدّولتين العداء إلى إيران على وفق الاتّهامات التي سبق الإشارة إليها، وفي مقدّمتها توجيه الاتّهام إلى إيران بأنّها دولة تمارس الإرهاب، وترعاه، ومعارضتها لعملية السّلام بين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين، وتقديمها العون لعديد من مُنظّمات المقاومة الفلسطينية، التي وضعتها الولايات المُتّحدة على لائحة المُنظّمات الإرهابية[1].

وبأيّ شكل من الأشكال لا يمكن لإيران إلا أن تأخذ بعين الجدّيّة التّهديدات الأمريكية الموجّهة ضدّها، على الأقلّ من منظورها وتجربتها التّاريخية مع السّياسات الأمريكية، لا سيما خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين، والتي من أبرز محطّاتها، الدّور الذي قامت به الولايات المُتّحدة في إعادة الشّاه محمد رضا بهلوي إلى عرش إيران عام 1953، ودورها في تقديم الدّعم اللّوجستي والاستخباري إلى العراق خلال حربه مع إيران، وعملية توفير الحماية لناقلات النّفط الكويتية، التي اعتبرتها إيران عملاً عدائياً موجّهاً ضدّها، فضلاً عن نيّتها العلنية لاستخدام القُوّة إذا لزمها الأمر لضمان حُصُولها على نفط منطقة الخليج[2].

4. الطّموح الإقليمي:

يبدو أن السّمة الغالبة التي تواجهها المنظومة الحالية للأمن القومي الإيراني هي قلق إيران من محيطها الإقليمي، وتحديداً بعض دول الجوار، وإذا ما عرفنا أن هناك خمس عشرة دولة تحيط بإيران من كلّ الجهات، ولا يجمع بينها نظام أمني إقليمي مُتّسق وواضح، تظهر لنا ملامح هذا القلق أو الخطر وأبعاده. والمسألة بالنّسبة للإيرانيين لم تعد ـ اليوم ـ مُجرّد حسابات نظرية يتمّ على أساسها رسم مشهد إجمالي لمصادر التّهديد، فالوقائع والتّحوّلات التي جرت خلال العقد المنصرم، كشفت عن أن المجال الجيوبوليتكي والأمني لإيران مُثقَل بعوامل التّوتّر والأزمات والحُرُوب المفتوحة[3]. وواحدة من نتائج هذه الحُرُوب قد أدّت إلى أن وجدت

---

(1) أسامه مخيمر، مصدر سبق ذكره.

(2) يُنظر: جمال سند السّويدي، مصدر سبق ذكره، ص 473.

(3) محمود حيدر، مصدر سبق ذكره، ص1.

القيادة الإيرانية نفسها مُطوَّقة ليس بالقُوَّات الأمريكية، وإنَّما من قبَل حكُومتين في العراق وأفغانستان تدينان بعلاقات راسخة وقوية مع الولايات المُتَّحدة، وهو ما سيجعل هاتين الحكُومتين مواليتين للسّياسة الأمريكية في المنطقة[1].

كما تخشى إيران أن تقوم الولايات المُتَّحدة بتقديم الدّعم إلى المجموعات الإيرانية المعارضة للنّظام الحالي في إيران، لا سيما وأن إيران ستجد من الصُّعُوبة القيام بتوجيه ضربات إلى مواقع هذه المجموعات داخل الأراضي العراقية على غرار الهجمات الجوّية عام 1997[2].

ولكنْ؛ إذا ما حاول خصوم إيران أن يقوموا بضربة هائلة ضدَّ المواقع النّووية والصّاروخية الإيرانية، فإن هذه الضّربة يجب أن تتمّ بنجاح بنسبة 100٪، وأن يتمّ التّأكّد عند ذاك بأن حجم التّدمير لهذه البنى والمواقع قد دُمِّرت بشكل تامّ، وهذا الأمر يرتبط بسبب غاية في الأهمِّيَّة يكمن في تفادي النّتائج التي يمكن أن تترتّب على فشل مثل هذه المحاولة، إذ ستقوم إيران بتوجيه ضربة انتقامية من جهة، ولأن القيام بتوجيه ضربة ثانية ستُؤدِّي إلى نتائج غير مقبولة عسكرياً ومعنوياً، كما يجب الأخذ بالحسبان أن بإمكان الولايات المُتَّحدة تجنّب وُصُول السّلاح النّووي إلى أراضيها بسبب بُعْد المسافة الفاصلة بينها وبين إيران، فإن ذلك لا يعفي الاستنتاج بأن إيران ستكون لها المقدرة على ضرب القُوَّات الأمريكية المتواجدة في العراق وأفغانستان من خلال هجوم بالأسلحة التّقليدية أو النّووية، وهذا مؤشّر آخر يمكن أن تسير إيران على هَدْيه في سعيها لامتلاك السّلاح النّووي، وتجد منه هدفاً وطنياً[3].

ففي شباط / فبراير 1987، وجَّه الرّئيس الإيراني ـ آنذاك آية الله علي خامنئي ـ رسالة إلى مُنظَّمة الطّاقة الذَّرِّيَّة الإيرانية جاء فيها ". . فيما يتعلّق بالطّاقة الذَّرِّيَّة، نحن نحتاجها الآن. . أمتنا ـ كما هي العادة ـ مُهدَّدة من الخارج، الشّيء الأخير الذي يمكننا فعله لمواجهة هذا الخطر هو أن ندع أعداءنا يعرفون بأنّنا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا، وعليه؛ فإن أي خطوة تتّخذونها هنا هي من أجل الدّفاع عن بلدكم وتقدُّمكم، ولأجل ذلك عليكم العمل بقُوَّة وبأقصى

---

(1) Erich Marquardt, op.cit., on line : http://www.nuclearno.com/.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

سرعة."[1] وهنا نلاحظ أن خامنئي لم يخطئ - البتَّة - عندما ساوى بين القُوَّة النّووية لبلده وبين طموحاتها النّووية، وبالتّالي؛ فإنّه ربط بين هذه الطّموحات وبين القُوَّة "الكافية" لمواجهة خطر العدوان الخارجي، وهذه المواجهة غير محدَّدة زماناً ومكاناً ولا أسلوباً، أي بالتّهديد أو الاستخدام، ولكنَّها كانت محدَّدة نوعاً من خلال اعتمادها على القُوَّة النّووية، والتي لاشك أنَّها السّلاح النّووي.

وهذا المنهج في رسالة خامنئي دأبت عليه الكثير من القيادات الإيرانية؛ بحيث يُصار إلى خلق نوع من الدّمج بين الاستخدام السّلمي للطّاقة الذّرِّيَّة وبين اعتبارها استراتيجية عسكرية قادمة، وربَّما كان هذا العامل هو الأكثر إثارة للشّكوك بالأهداف الحقيقة للبرنامج النّووي الإيراني؛ إذ يتّضح بصُورة جلية التّناقض، بل إن هذا التّناقض نفسه يمتدّ حتّى على صعيد الاستخدام العسكري الواحد، وهذا ما تشير إليه الرّسالة التي بعثها هاشمي رفسنجاني إلى قيادة الحرس الثّوري (الباسدران)، وقال فيها: "إن الحرب مع العراق قد أقنعت القادة الإيرانيين بأن علينا أن نجهِّز أنفسنا بالأسلحة الكيمياوية والبايولوجيوية والنّووية ليكون استخدامها من قبلنا متساو في حالات الهجوم والدّفاع"[2].

---

(1) Kenneth R. Timmerman, op.cit. p.4.
(2) Iran News, October 6, 1988.


@Ahmedyassin90

الفصل الثّاني:

مكوِّنات البرنامج النّووي الإيراني

يحتاج النّشاط النّووي للدّول - بشكل عامّ - إلى ركائز أساسية؛ لكي تتمكَّن من القيام به، وفي مُقدّمة ذلك العنصر البشري، الذي يتضمَّن علماء وتكنولوجيين على مستوى عال من التّخصص في العُلُوم والتّكنولوجيا النّووية، ولاسيما الفيزياء النّووية، والهندسة النّووية، وتكنولوجيا الذَّرَّة، وتكنولوجيا التّعدين، كما تحتاج إلى عُمَّال مَهَرَة من تخصُّصات عديدة، ويحتاج هذا النّشاط - أيضاً - إلى الموادّ الخام والوقود النّووي، وأهمّ هذه الخامات هو خام اليورانيوم(*)، الذي تُستخرج من المناجم بالطُّرُق التّقليدية(1)، فضلاً عن ذلك؛ فإنَّه يحتاج إلى تكاليف ونفقات مالية عالية، والى الوقت اللازم للتّشغيل والإنتاج(2)، ومن هنا؛ إذا ما أردنا دراسة البرنامج النّووي الإيراني علينا أن نتحرَّى عن الجهود الإيرانية وإمكانياتها في المجالات التي أشرنا إليها آنفاً، وعملاً كهذا يتطلّب التّعرُّف إلى الجهود التي بذلها الإيرانيون للحُصُول على الموادّ والمعدات والخبرات النّووية طيلة المدّة السّابقة، وهو - بلا شكٍّ - نشاط دؤوب

(*) اليورانيوم مادَّة خامّ طبيعية، تُستخرَج من المناجم، كما يمكن استخلاصها من الفوسفات والذّهب، إلا أن ما يصلح منها للدُّخُول مُباشرة في صُنع القنبلة النّووية (اليورانيوم الذي يحتوي على النّظير المشعّ (235) القابل للانشطار) لا يتوفّر في الطّبيعة إلا بنسب ضئيلة جداً تصل إلى 7٪ فقط من إجمالي اليورانيوم المُستخرَج من المناجم، أمَّا النّسبة الباقية (93٪) من مادَّة اليورانيوم الطّبيعي؛ فتحتوي على النّظير المشعّ (238)، وتكون غير قابلة للانشطار، ومن ثمّ؛ لا تُستخدَم مُباشرة في صُنع القنبلة النّووية، ولكنْ؛ منها تُستخلَص مادَّة (البلوتونيوم) المُستخدمة في صُنع القنبلة، وذلك بعد عملية مُعقَّدة تتمّ داخل معامل فصل البلوتونيوم التّابعة للمفاعلات النّووية، والتي أنشأت إسرائيل واحداً منها بمساعدة فرنسا كما سبقت الإشارة. راجعْ في هذا الموضُوع: رياض الأشقر: "الإدارة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية العربية المقبلة"، منشورات مُنظَّمة التّحرير الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 224 وما بعدها.

(1) يُنظر: محمود خيري بنونة، السّياسة النّووية لإسرائيل، مطبعة الشّعب (القاهرة، 1970) ص - ص، 9 - 17.

(2) يُنظر: كمال عفت، الطّاقة النّووية لتوليد الطّاقة، معهد الإنماء العربي، برنامج العلم والتّكنولوجيا، (بيروت، 1982) ص 134.

وواسع، رأينا أن من الأفضل عرضه ضمن سياق تطوّره الزّمني في المبحث الأوّل من هذا الفصل، من خلال دراسة نشأة وتطوّر البرنامج النّووي الإيراني، ولأنّ هذا النّشاط لابُدّ أن يكون قد ترك واقعاً على الأرض، وإن اتّسم بالسّرّية في أغلب الأحيان، فإن متطلّبات البحث تدعونا إلى ضرورة التّعرّف إلى هذا الواقع، والاقتراب من حقيقته قدر الإمكان، ويشمل هذا الواقع المُنشآت النّووية الإيرانية القائمة، فضلاً عن الإمكانيات التي توفّرت لدورة الوقود النّووي، كما يتطلّب منّا أن نبحث في الوسائل التي يمكن لإيران أن تُوصل من خلالها أسلحتها النّووية إلى أهدافها، ونعني هنا ـ تحديداً ـ أنظمة الصّواريخ الباليستية التي ترافق تأسيس بُناها التّحتية بصُورة تبدو مترافقة مع استئناف البرنامج النّووي في النّصف الأوّل من عقد الثّمانينات من القرن الماضي.

المبحث الأوّل:

مراحل بناء وتطوّر البرنامج النّووي الإيراني

إن إلقاء نظرة شاملة على البرنامج النّووي الإيراني تُرينا أن هذا البرنامج قد مرَّ - مُنذُ بداية تأسيسه، والى اليوم - بعدد من المراحل بدت وكأنّها تعكس طبيعة النّظام السّياسي الإيراني وتفكيره وسياساته الدّاخلية والخارجية، سواء كان ذلك في العهد الإمبراطوري أو بعد الإطاحة به ومجيء النّظام الجمهوري الإسلامي عام 1979، وعلى هذا الأساس؛ وجدنا أن بالإمكان تقسيم المدّة الزّمنية الماضية من عمر البرنامج النّووي الإيراني إلى ثلاثة مراحل، الأولى؛ وتغطّي الحقبة التي تبدأ مُنذُ أن شرعت إيران بتأسيس برنامجها النّووي في أواسط ستّينات القرن الماضي وحتّى سقوط النّظام الإمبراطوري، أمّا المرحلة الثّانية؛ فتغطي العقد الأوّل من عمر الثّورة الإسلامية الإيرانية، والتي قد شهدت تأرجحاً في نظرتها وتعاملها مع برامج الشّاه النّووية، فضلاً عن ما أفرزته الحرب العراقية الإيرانية من ضغوط على النّظام السّياسي الجديد، بينما عالجت المرحلة الثّالثة تطوّرات البرنامج النّووي الإيراني في الحقبة الممتدّة بين انتهاء حرب الخليج الثّانية وتفكّك الاتّحاد السّوفييتي وحتّى نهاية عام 2004.

المرحلة الأولى: مرحلة التّأسيس والنّشأة 1967 - 1979:

يرجع تاريخ ولوج إيران للميدان النّووي إلى عهد الشّاه محمد رضا بهلوي، وتحديداً إلى أواسط العقد السّادس من القرن الماضي، إذْ كانت خططه تقوم على أساس إنشاء 23 مفاعلاً نووياً، وتغطّي عموم السّاحة الإيرانية، ولتكون جاهزة للعمل - بشكل كامل - في منتصف التّسعينات من ذلك القرن[1]. وبكلفة تبلغ نحو 30 مليار دولار أمريكي، وهي

---

(1) ينظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):
Mark D. Skootsky, U.S. Nuclear Policy toward Iran, June 1, 1995.

مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم، الذي يشكّل العنصر المهمّ والأساسي في صناعة الأسلحة النّووية[1]. كما قام في عام 1974، بتأسيس مُنظَّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية، والتي تُعرَف اختصاراً بـ (AEOI)؛ لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطّة برنامجه النّووي[2]. لقد كان الشّاه متحمّساً للعمل باتّجاه زجّ بلده في هذا الميدان، مبرِّراً ذلك بحاجة بلاده إلى الطّاقة النّووية لتوليد الطّاقة الكهربائية، الأمر الذي أثار تساؤلات مُهمَّة في حينه حول مدى حاجة إيران إلى مثل هذه الطّاقة، في الوقت الذي تمتلك فيه احتياطياً ضخماً من النّفط والغاز الطّبيعي من جهة، مقابل اهتمامه ببناء قُوَّة عسكرية كانت هي الأكثر تسلُّحاً كمّاً ونوعاً وتحديثاً من كلّ تلك التي كانت سائدة في منطقة الشّرق الأوسط، من جهة أخرى[3]. ففي عام 1967، اشترى الشّاه مفاعلاً نووياً بحثياً صغيراً بقدرة 5 ميغاواط من الولايات المُتَّحدة، وُضِعَ في مركز أمير آباد في طهران[4]، وحصل الشّاه ـ وضمن الصّفقة نفسها ـ على عدد من الخلايا السّاخنة[*][5]، ويمكن القول بأن العقد الذي أبرمته إيران مع مُؤسَّسة كرافت ويرك (KWU) الألمانية كان من أهمّ تلك العقود، وذلك في عام 1974، والذي تضمَّن بناء مفاعلين نوويين: أحدهما بقدرة1300 ميغاواط وآخر بقدرة1200 ميغاواط يعملان بالماء المضغوط على السّاحل الشّرقي للخليج

---

(1) ينظر: وليم بوردوس و روبرت ويندرم، أسلحة الدّمار الشّامل، دار الجليل للنّشر والدّراسات و الأبحاث الفلسطينية [ترجمة]: دار الجليل، عمّان، 1994، ص 291.

(2) Anthony H. Cordesman, Iran and Nuclear Weapons, Center for Strategic and International Studies, Washington, February 7, 2000, p. 5.

(3) ينظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت): Iranian – Russian Nuclear Trade.

(4) See: Chris Quillen, op.cit. P.13.

(*) الخلايا السّاخنة" عبارة عن وحدات تكنولوجية تُستخدَم في البرامج النّووية، تتلخَّص وظيفتها في فصل البلوتونيوم 239 عن اليورانيوم الطّبيعي، وتحويله إلى معدن عن طريق عمليات كيميائية تجري باستخدام هذه الخلايا، وتُعدُّ هذه الوسيلة من أسهل الوسائل المستخدمة في التّخصيب النّووي، ولذلك تفرض الدّول المحتكرة لها مراقبة صارمة تقترن بالعقوبات على الشّركات التي تبيع أجزاء أو أجهزة منها للدّول النّامية؛ للحيلولة دون استخدامها في فصل البلوتونيوم عن اليورانيوم، وكذلك يمكن استخدامها في فصل (البلوتونيوم) من الوقود الخفيف، لمزيد من التّفاصيل: يُنظر: سلمان رشيد سلمان، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(5) See: Albright & Hibbs, 'Spotlight to Iran. The Bulletin of Atomic Scientists, March 1992, pp 9 - 11.

العربي[1]، وتحديداً في موقع يبعد حوالي 17 كيلومتر إلى جنوب مدينة بوشهر[2]. وقام مُنذُ أواسط السّتينات بإرسال مئات من الطّلبة إلى الغرب؛ حيث أوفد في عام 1975، أوّل دفعة من المهندسين النّوويين الإيرانيين للتّدريب هناك، وطبقاً للمصدر نفسه؛ فإن ممثّل وزارة الخارجية الأمريكية (سوبير سدني) قال في حلقة دراسية عُقدت في بلاده خلال تشرين أوّل / أكتوبر 1977، تحت عنوان "الولايات المُتَّحدة وإيران، شراكة متزايدة"، قال: "إن الشّاه ينوي شراء 8 مفاعلات نووية من الولايات المُتَّحدة لبلاده لغرض توليد الطّاقة الكهربائية"[3]. غير أن التّعاون الإيراني في ذلك الوقت في المجال النّووي لم يكن مقتصراً على ألمانيا الغربية والولايات المُتَّحدة فقط، بل تعدّاهما إلى دول غربية أخرى[4]؛ إذْ قام الشّاه بتوقيع عقد مع مُؤسَّسة (ALSTHOM) الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية[5]. فضلاً عن قيامه بتقديم قرض بقيمة مليار دولار أمريكي إلى مفوضية الطّاقة الذّرّيّة الفرنسية (CEA) لغرض بناء منشأة لـ (gaseous diffusion enrichment) في منطقة (Tricastin) في فرنسا، وهي مُؤسَّسة نووية تساهم فيها كلّ من بلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، فضلاً عن فرنسا نفسها، مقابل حُصُول بلاده على 10٪ من اليورانيوم منخفض التّخصيب؛ ممَّا ستُنتجه هذه المُنشأة[6]، كما قام بالتّوقيع على اتّفاقية أخرى مع شركة (Framato) الفرنسية لإنشاء محطة نووية أخرى في

---

(1) وبالرّغم من أن من الثّابت أن هذه المنشآت التي تُعرَف بـ (مفاعلات بوشهر) باعتبارها تقع في مدينة بوشهر، إلا أن الحقيقة هي غير ذلك تماماً؛ إذ إنّها تقع بالقرب من منطقة الواقعة على خط عرض (49، 28ْ) شمالاً وخط طول (44، 50ْ) شرقاً، بينما تقع مدينة بوشهر على خط عرض (51، 28ْ) شمالاً وخط طول (53، 50ْ) شرقاً، وهذا يعني أن الموقع الفعلي لهذه المفاعلات يبعد عن ما هو متعارف عليه بنحو 18 كيلو متر باتّجاه الجنوب الغربي، يُنظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.fas.org /nuke/guide/iran/facility/busher.htm.

(2) Washington Times, April 22, 1987, page 6.

(3) See: A. Etemad and N. Meshkati, "The US-Iran Nuclear Dispute: Dr Mohamed El Baradei's Mission Possible to Iran," Iran News, July 13, 2003.

(4) See : in Calvin J. Cottrell and James EDougherty' ،Iran's Quest for Security: U.Sarms Transfers and the Nuclear Option," Institute for Foreign Policy Analysis Foreign Policy Report, May 1977, p. 3.in: Chris Quillen, Middle East Review of International Affairs, Vol. 6, No. 2 (June 2002), P.22.

(5) See: Kenneth R. Timmerman, Iran's Nuclear Program Myth and Reality. Italy, Milano, Sept.1996, P.3.

(6) See': German-Built Power Plant, Pakistani Uranium May Equal Iranian Bomb' ، Worldwide Report, 15 June 1984, pp. 1 - 3.

منطقة (دار خوين) على ضفة نهر الكارون في منطقة الأهواز بقدرة 935 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف، وتستهلك يورانيوم واطئ التّخصيب، إلا أن انتصار الثّورة الإسلامية قد حال دون البدء بالتّنفيذ[1]، بينما تشير بعض المصادر إلى أن ذلك العقد قد ألغي - أصلاً - من قبَل الجانب الإيراني قبل مدّة قصيرة من قيام الثّورة الإيرانية؛ بسبب إصرار رئيس الوزراء الإيراني - آنذاك (شاهبور بختيار) - على معارضة ذلك المشروع بعدما رأى أن الفرنسيين بعيدون كلّ البعد عن الإيفاء بالتّنفيذ وفقاً لشروط العقد[2]. وإذا ما رجّحنا هذا الرّأي فقد يكون السّبب في ذلك يعود إلى أن الفرنسيين ربَّما قد استشعروا - مُنذُ ذلك الوقت - أن حُكْم الشّاه يسير نحو حتفه، وأن ثمة قوى معارضة صاعدة جديدة ستستولي على مقاليد الحكم في إيران، وإن هذه القوى - ربَّما - تحمل في ثناياها توجُّهاً راديكالياً عنيفاً، أو ربَّما من الصّعب التّكهّن بنواياها السّياسية الحقيقية على أقلّ تقدير. كما تضمَّن التّعاون النّووي الإيراني مع فرنسا على عقد تقوم بموجبه الأخيرة ببناء مركز للبحوث النّووية في أصفهان، و يلحق به مفاعلان نوويان بحثيان[3]، وكان مُخطَّطاً لهذا المركز أن يأخذ على عاتقه مهمَّة تدريب الأشخاص الذين سيعملون على تشغيل مفاعل بوشهر[4]. ولم يكن توجُّه الشّاه والسّعي للحُصُول على التّقنية النّووية وبما يؤمّن تنفيذه لبرنامجه النّووي مقتصراً على الدّعم الذي حَظيَ به من قبَل الغرب فقط، وإنَّما - أيضاً - قد شَملَ دول أخرى في آسيا وأفريقيا مثل الهند التي قامت - ومُنذُ وقت مُبكِّر - بتقديم الدّعم إلى البرنامج النّووي الإيراني، وبشكل ملفت للنّظر، لا سيما في مجال تدريب العلماء الإيرانيين والمستشارين، وبلغ مستوى ذلك التّعاون إلى الحدّ الذي قيل عنه إن رئيسة وزراء الهند - آنذاك - أنديرا غاندي قد أخبرت شاه إيران في أيّار عام 1974، عن عزم بلادها إجراء تجربة نووية في

---

(1) See: Jalil Roshandel & Saeedeh Lotfian, Iran s Atomic Programs and Foregign Propaganda, Hamsharhri (Morning Daily), August 22,1996.

(2) ينظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/facility/bushehr - intro.htm.

(3) See: Kenneth R.Timmerman, op.cit. , P.3.

(4) يتبع هذا المركز إلى جامعة أصفهان، ويقع في منطقة تبعد نحو 4 كم خارج مدينة أصفهان، وتحديداً في منطقة غير مُسمَّاة تقع بين قريتي (شاهردا) و (فولاشانز)، ينظر:
www.fas.org /nuke/guide/iran/facility/busher.htm.

ذلك الوقت [1]، كما أن إيران قد وقّعت عقداً سرّياً عام 1976، مع جنوب أفريقيا بقيمة 700 مليون دولار أمريكي لشراء مادّة (الكيك الأصفر)[*]، وتبين أيضاً أنّهما قد توصلا إلى اتّفاق تحصل بموجبه إيران على 1000طن متري من هذه المادّة سنوياً[2]. كما حاولت إيران شراء 2ر26 كيلو غرام من اليورانيوم عالي التّخصيب من الولايات المُتّحدة الأمريكية، بيد أن تلك المحاولة لم تتمّ بسبب سقوط نظام الشّاه[3].

إن تقيمياً عاماً لطبيعة البرنامج النّووي الذي أراده الشّاه، وأرسي قواعده، على الرّغم ممّا أعلن عن أهدافه الرّامية إلى الحُصُول على الطّاقة الكهربائية، فإن أغلب الظّن أنّه كان يحمل في ثناياه نوايا مغايرة تتعلّق بالسّعي للحُصُول على السّلاح النّووي، وهو ما لم يخفه الشّاه نفسه عندما قال في أيلول عام 1974: "نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية، ولذلك؛ فإن الصّداقة لدولة مثل الولايات المُتّحدة مع ما تمتلكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جداً"[4].

ولكي يكون استنتاجنا مبنياً على مزيد من الحقائق، فيما يتعلّق بهذه المرحلة، نذكر ما قاله الدّكتور أكبر اعتماد، وهو المؤسّس والرّئيس الأوّل لمُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية للمدّة من 1974 وحتّى عام 1978، والذي جاء فيه "أن مركز بحوث طهران النّووي قد أجرى تجارب على البلوتونيوم المُنتزَع من الوقود المُستهلَك باستخدام العوامل الكيماوية"[5]، ومن المعروف

---

(1) James F.Clarity, Information Abstract , The New York Times, May 27,1974, P.2.

(*) هي عبارة عن خام اليورانيوم الذي تجرى عليه بعض العمليات الكيميائية والميكانيكية من أجل أن يكون النّاتج محتوياً على 80٪ من أو كسيد اليورانيوم، بعد أن كان الخام منه لا يحتوي على أكثر من 1، 0٪ من هذا الأوكسيد الذي له أهمّية قصوى في عمل المفاعلات النّووي؛ حيث يتمّ تحويله في المرحلة اللاحقة إلى غاز هكسافلوريد اليورانيوم، الذي يُستخدَم في عملية تخصيب اليورانيوم. لمزيد من التّفاصيل، يُنظر: كمال عفّت، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(2) bserver. May17, 1987.

(3) See : Anthony H. Cordesman, Iran and Nuclear Weaponsop.cit., P.6.

(4) Alvin J.Cottrell and James E. Dougherty, Iran s Quest for Security U.S Arms Trasfers and The Nuclear Option , Institute for Foreign Policy Analysis, Foreign Policy Report, May 1977, P. 3.

(5) See, A. Etemad, "Iran," in, "European Non - Proliferation Policy," edited by H. Mueller, Oxford University Press, 1987, page 9.

أن الاستخدام الوحيد للبلوتونيوم هو في صُنع القنبلة النّووية[1] . كما أن أسد الله علم، والذي ظلّ وزيراً للعدل لمدّة طويلة جداً في عهد الشّاه، قد كتب في مذكّراته "أن الشّاه كان يتنبّأ بحُصُول بلاده على السّلاح النّووي"[2] .

2 ـ المرحلة الثّانية: مرحلة التّوقّف والعودة: 1979 ـ 1990:

يذهب الكثير من الباحثين إلى وُجود حالة من الفصل بين مرحلتين في التّاريخ السّياسي الإيراني المعاصر قوامها الإطاحة بالنّظام السّياسي الإمبراطوري وقيام النّظام الجمهوري الإسلامي ذي الطّبيعة الثّورية، وما أفرزته الثّورة الإسلامية التي جاءت برجال الدّين إلى سدّة الحكم في شباط عام 1979، من تغيُّرات، وعلى هذا الأساس؛ نرى أن الكثير من المختصّين في متابعة البرنامج النّووي الإيراني يرون ـ وفقاً لذلك ـ أن سياسة إيران النّووية عند قيام الثّورة قد شملها التّغيير هي الأخرى، وباتت مغايرة لما كانت عليه في عهد الشّاه، وظلّت كذلك خلال عدّة سنوات لاحقة. والسّؤال المهمّ هنا؛ هل كان هناك تغيير حقيقي في تلك السّياسة؟

نستطيع تلمُّس الإجابة عن هذا التّساؤل بالإيجاب بصُورة قد تبدو مطلقة لدى الكثير ممَّنْ يرى أن الثّورة الإسلامية ـ التي أمسكت بقُوَّة بمقاليد الحكم في إيران ـ قد أخذت تنظر بازدراء إلى البرنامج النّووي للشّاه، وقامت بإلغاء صفقات الأسلحة الضّخمة مع الولايات المُتّحدة والمشاريع الصّناعية مع فرنسا وألمانيا واليابان، كما أن آية الله الخميني قد ازدرى علانية عُلُوم الغرب وتكنولوجيته؛ معلناً بأن إيران ستعود إلى قيمها الإسلامية[3]، وانهارت الاتّفاقيات التي كان قد عقدها الشّاه مع الغرب في مجال تدريب الكوادر النّووية الإيرانية وتجهيز اليورانيوم من مُؤسَّسة Eurodif[4]، وتوقُّف العمل ببناء المفاعلات النّووية، بينما اعتبر آية الله الخميني مفاعلات بوشهر عبارة عن مشروع يقف "ضدّ الإسلام"، وفي ضوء ذلك قامت حكُومة مهدي بازركان، وهي أوّل حكُومة في العهد الجمهوري، بالتّخلّي عنه مُباشرة

---

(1) يُنظر: كمال عفّت، مصدر سبق ذكره، ص 116.

(2) Mohammad Sahimi , Iran's Nuclear Program. Part I: Its History, 0/2/03.online: www.payvand.com/news/o3/oct/1015.

(3) Kenneth R. Timmerman ، op., cit., p. 3.

(4) Mark D. Skootsky, Ibid.

في ذلك الوقت[1]، كما ألغيت مشاريع مدنية كبرى بقيمة 34 مليار دولار من ضمنها بناء أربعة مفاعلات للطّاقة النّووية[2]. وفي آذار/ مارس 1979، رفضت إيران طلباً تقدّمت به شركة كرافت ويرك الألمانية لمواصلة بناء المشروع، وقوبل هذا الطّلب بالرّفض، وفي أواخر آب/ أغسطس من السّنة نفسها ألغت إيران العقود كافة مع هذه الشّركة[3].

ومع أهمّية هذه المعطيات وكثرة مناصري الرّأي القائل بأن إيران ـ وبشكل خاص في السّنوات الأوّل من الحكم الجمهوري الإسلامي ـ قد استغنت عن برنامجها النّووي الذي ابتدأه الشّاه، إلا أنّنا نجد أنفسنا أمام حقائق أخرى أضحت ماثلة خلال السّنوات الخمس الأولى من عمر هذه الثّورة، ربّما تُولّد لنا قناعات مغايرة لهذا الرّأي[4]، وهذه الحقائق هي:

1 ـ أن نظام الحُكْم الجديد لم يوقف ـ فعلياً ـ الجهود البحثية النّووية[5]، بدليل أنّه قد أبقى على المفاعل البحثي الصّغير الذي سبق أن وضعه الشّاه في كُلّية أمير آباد التّكنولوجية، واستمر هذا المفاعل يعمل لأغراض البحث النّووي، وتحت رقابة الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة[6]، واستمرّ تدريب الاختصاصيين الإيرانيين على هذا المفاعل البحثي، كما استمرت نشاطات البحث النّووية فيه[7].

2 ـ أدّى وقوع حريق في داخل محطة توليد الطّاقة النّووية في بوشهر عام 1982، إلى توقُّف العمل في تلك المحطة[8]. ممّا يوحي بأن الحريق قد نتج من جرّاء وُجود أعمال داخل المحطة، لا سيما وأن المصادر لم تشر إلى أسباب اندلاع الحريق، هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى؛ فإن حجم الضّرر النّاتج كان كبيراً؛ بحيث إنّه قد أدّى إلى توقُّف العمل في المحطة

(1) www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/facility/ bushehr_intro.htm.
(2) William Branigin, Iran Set to Scrap $34 Billion Worth of Civilian Projects, The Washington Post, May30, 1979, P.22.
(3) Ibid. p.
(4) David Segal, Atomic Ayatollahs: Just What the Mideast Needs An Iranian Bomb, the Washington Post, April 12, 1987, p. D1.
(5) Mark D. Skootsky, op.cit..,.
(6) William Branigin, Ibid.P22.
(7) Iran s Nuclear Complex, Form Tracking Nuclear Proliferation, 1998, Carnegie Endowment for International Peace.
(8) See : www.globalsecurty. org/wmd/.. Ibid.

كُلّياً، وهذا دليل أخر على أن الحادث قد حصل في الأجزاء الأساسية للمحطة، أيْ في البنية التّحتية للمفاعلات، في ظلّ غياب الخبرة الأجنبية، وما توفّره تلك الخبرة من إجراءات السّلامة المطلوبة، والتي ربّما لم تكن ترقى إليها الخبرات الإيرانية وقت ذاك.

3 - أن السّلطات الإيرانية - ومُنذُ السّنوات الأولى للحرب العراقية - الإيرانية - قد قامت بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيداً عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناؤها آنذاك، تحسّباً لأي هجوم عراقي مُحتمَل على الموقع[1]، وهذا يعني أن السّلطات الإيرانية كانت مهتمّة بتلك المادّة الحيوية في عمل المفاعلات النّووية، وترغب في المحافظة عليها لوقت لاحق.

4 - أن السّلطات الإيرانية الجديدة - على الرّغم من إعلانها أنّها ضدّ البرنامج النّووي للشّاه، و إعلان حكُومة بازركان عن التّخلّي عن مفاعلي بوشهر - إلا أنه من الملاحظ أنّها لم تُنفّذ تلك السّياسة فعلياً، بدليل أن حوالي 300 - 400 فنّي إيراني استمرّوا في مُمارسة أعمالهم في الموقع المذكور بعد مغادرة الفنّيين الأجانب إبّان وقوع الثّورة[2]، فضلاً عن قيام السّلطات الإيرانية بالإبقاء على 13 خبيراً نووياً من كادرها العلمي النّووي الإيراني للعمل في محطة بوشهر النّووية، وذلك في أواخر تشرين الثّاني/ نوفمبر 1979[3]. بمعنى آخر؛ أنّها لم تقم بإغلاق المشروع وتسريح العاملين فيه بصُورة نهائية.

5 - أن السّلطات الإيرانية قد أسندت مسؤولية إدارة برنامجها النّووي في عام 1981، إلى آية الله محمد حسين بهشتي، وهذا يعني أن النّظام الجديد قد أعطى أهمّية لهذا البرنامج[4]، إذا ما تذكّرنا المنزلة الرّفيعة الدّينية والرّسمية التي كان يتمتّع بها بهشتي؛ إذ كان يشغل مناصب رفيعة عديدة قبل أن يُقتَل في حزيران 1981، وهي؛ منصب سكرتير عامّ الحزب الجمهوري الإسلامي، ومنصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، فضلاً عن كونه النّاطق الرّسمي لمجلس الخبراء الأوّل، في ذلك الوقت[5]. وكان آية الله بهشتي قد صرّح أمام الباحثين في أوّل لقاء له

---

(1) Ibid.

(2) New York Times, February 23, 1995, and May 18,1995.

(3) See: Atomic Energy Organization of Iran, Tehran, AEOI, August 1997.

(4) Jane s Intelligence Review, Special Report No.6, May 1995,P.14.

(5) يُنظر: جون ليمبرت، إيران حرب مع التّاريخ، مصدر سبق ذكره، ص 191.

مع الكوادر العليا في مُنظَّمة الطّاقة الذَّرِّيَّة الإيرانية عام 1981، أن هدف إيران من دعم المُنظَّمة إنَّما يأتي في إطار برنامجها لتطوير الأسلحة النّووية[1].

6 ـ أن السّلطات الإيرانية الجديدة قد رفضت عرضاً لتصميم مقترح يستبدل المفاعلات بـ (تورببنات) تعمل بالغاز الطّبيعي قدّمته شركة (KWU) لغرض توليد الطّاقة الكهربائية، وهذه الشّركة، كما مرّ بنا، هي الشّركة الألمانية نفسها التي تعاقدت مع الشّاه على بناء مفاعلات بوشهر، واستمرّ عملها فيه حتّى سقوطه عام 1979، بعدما بذلت السّلطات الجديدة في إيران ضغوطاً و جهوداً حثيثة على الشّركة المذكورة لدفعها على مواصلة عملها وفقاً للعقد الأولي، وهو الأمر الذي قوبل بالرّفض من قبَلها[2].

7 ـ أن الحُكُومة الإيرانية قد قدّمت شكوى ضدّ شركة سيمنس الألمانية في عام 1982، لدى لجنة التّجارة الدّولية (ICC) تطالب فيها الشّركة المذكورة بالالتزام بتسليم الموادّ ومكوّنات المفاعل كافّة التي خُزِّنت خارج إيران إلى الجهات الإيرانية المختصّة[3]. ولم تبدأ بالمطالبة بدفع التّعويضات المالية حتّى آب / أغسطس 1996؛ حيث طالبت الشّركة المذكورة بدفع 4ر5 مليار دولار كتعويض عن فشل ألمانيا في الامتثال إلى القرار الذي صدر عن اللّجنة نفسها، وهذه القضية لم تزل عالقة بدون أيّ حسم[4]. وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن الإيرانيين ـ مُنذُ ذلك الوقت ـ كانت لديهم النّيّة والرّغبة لإكمال المفاعلات النّووية في بوشهر، لو كان الأمر على العكس من ذلك، لكانت قد طالبت ـ مُنذُ البداية ـ بالتّعويض المادّي، وربَّما أنّها قد بدأت المطالبة بذلك بعدما توصّل الإيرانيون إلى قناعات راسخة بأنّه لا تُوجد نيّة لدى شركة سيمنس الألمانية في إكمال المشروع فحسب، أو في تسليم إيران أيّ أجهزة أو موادّ لها صلة ببرنامجها النّووي، وسبق التّعاقد عليها.

---

(1) يُنظر: "البرنامج النّووي الإيراني واحتمالات الضّربة الأميركية"، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مُؤسَّسة الأهرام، الملفّ السّياسي، العدد 631، في 20 يوليو، 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://www.ahram.org.eg/.

(2) www.globalseccurty.org/wmd/..op.cit.

(3) Mohammad Sahimi , Iran's Nuclear Program. Part I: It's History ,.op.cit. 0/2/03.online: www.payvand.com/news/o3/oct/1015.

(4) Ibid.

هذه الحقائق تقودنا إلى الاستنتاج بأن الإيرانيين لم يصرفوا اهتمامهم عن متابعة البرنامج النّووي الذي أرسى دعائمه الشّاه كُلّيّاً، أو أنّهم قد ألغوه فعلاً، وإنّما يمكن القول بأنّهم قد علّقوا العمل به، وربّما يعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

1 - عدم قدرة النّظام الجديد على تحمُّل التّكاليف المالية العالية لإكمال العمل في مفاعلات بوشهر، في الوقت الذي أظهر فيه عدم رغبته في الحُصُول على المساعدات الضّرورية من الخارج، واستمرّت تلك المعاناة إلي عام 1983، عندما بدأ يرى ضرورة الحاجة إلى وضع خطط اقتصادية بعيدة المدى؛ إذ تمّ وضع أوّل خطة خمسية وطنية إيرانية في العهد الجديد في تلك السّنة[1].

2 - هروب أغلب الخبرات النّووية الوطنية الإيرانية إلى الخارج بعد قيام الثّورة الإيرانية، إذ إن أفضل العلماء النّوويين الإيرانيين الذين كانوا ينضوون تحت مظلة مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية قد فرّوا إلى خارج البلاد بعد ثورة عام 1979، بينما لم يكن أغلب العاملين الذين بقوا تحت تلك المظلة "من الدّرجة الأولى"[2].

3 - الموقف الدّولي - وخاصّة الغربي - من النّظام الجديد، وانعكاسه على البرنامج النّووي الإيراني، إذ رفضت كلٌّ من الولايات المُتّحدة وألمانيا والدّول الغربية الأخرى التّعاون مع إيران في المجال النّووي، وفرضت حظراً شاملاً ضدّ إيران في مجالات التّسليح كافة[3].

4 - لم تكن لدى الإيرانيين في ذلك الوقت خطط جاهزة لبناء أو لإعطاء أهمّية للحُصُول على المواد والتّجهيزات النّووية الأساسية، ولا لبناء عدد محدد من المفاعلات النّووية، حتّى وإن كانت لأغراض الطّاقة الكهربائية[4].

---

(1) See: Massive Investment Planned to Spur Self - Sufficiency ' ، Middle East Executive Reports, Volume 6, Number 3, March 1983, p.17.
(2) See: The Risk Report, Volume 1,Number 7(September1995), p.3.
(3) يُنظر: أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النّووي الإيراني: بين الدّوافع العسكرية والتّطبيقات السّلمية" مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على موقع المركز:
http://www.ahram.org.eg/acpss.
http://www.ahram.org.eg/acpss.
(4) See : Kenneth R. Timmerman,op.cit.,p.9.

وأياً كان الرّأي الرّاجح في هذه المسألة فإن ما يمكن أن نتوصّل إليه في هذا السّياق هو أن الثّورة الإسلامية قد علّقت إن كان بإرادتها أو بإرادة خارجية أو بالاثنتين معاً البرنامج النّووي الذي أرسى قواعده وخطّط له الشّاه، ولم تُلغه بشكل نهائي، وبات وكأنّه قد مر بمرحلة من السّبات ليستيقظ من جديد عندما بدأ النّظام الجديد في عام **1984** العمل الجدّي من أجل مواصلة وتحديث ذلك البرنامج، ولم تُخف إيران نيّتها في استئناف برنامجها النّووي، إذ إنّها وحسب ما جاء في مجلّة (**Jane's Defense Weekly**)، قد بدأت تتحرّك بسرعة شديدة باتّجاه الحُصُول على السّلاح النّووي، الذي كانت تأمل بامتلاكه في عام **1986** [(1)]؛ إذ أيقظتْ طموحاتها النّووية من جديد في تلك السّنة ـ أيْ عام **1984** ـ ويبدو أن تطوّرات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثّمانينات قد أدّت إلى إحداث تحوُّلات جذرية في التّفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النّووي خُصُوصاً، عندما وجدت القيادة الإيرانية أن من الحيوي بالنّسبة لها أن تهتمّ بإعادة إحياء البرنامج النّووي، ونفّذت إيران ـ وقتذاك ـ الكثير من الأنشطة المُتعلّقة بتطوير برنامجها النّووي ودورة الوقود النّووي اللازمة لهذا، كما قامت الحُكُومة الإيرانية بتعزيز ودعم مُنظّمه الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية[(2)]. واتّخذت قراراً بالاستمرار في بناء محطات بوشهر[(3)]، وبالفعل؛ فقد استأنف العمل فيها عام **1984**[(4)].

وكان الرّئيس الإيراني السّابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان يشغل في حينه منصب رئيس البرلمان الإيراني هو الذي قاد ـ شخصياً، وبصُورة عملية ـ إعادة بعث الحياة إلى تلك البرامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النّووية[(5)]، وفي هذه السّنة، افتتحت إيران مركز أصفهان للبحوث النّووية[(6)]، وأُتبع بجامعة أصفهان، وذلك بمساعدة فرنسية[(7)].

---

(1) See:Cathy Booth' ، Ayatollah, Bomb in Production for Iran ' United Press International, April 24, 1984.

(2) يُنظر: أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره.

(3) See : Washington Times, April 22, 1987, page 6.

(4) See : Leonard S. Spector, Nuclear Ambitions (Boulder: Westview Press, 1990), p. 204.

(5) Leonard S. Spector, Nuclear Ambitions (Boulder: Westview Press, 1990), P.2o4.

(6) Ibid., p. 204.

(7) كان الهدف الرّئيس من إنشاء هذا المركز هو أن يأخذ على عاتقه مهمّة تدريب الأشخاص الذين سيعملون على تشغيل مفاعل بوشهر، ينظر:

وقد تكون إيران حصلت في أواسط الثّمانينات على عدّة آلاف من الباوندات من مادّة (ديوكسيد اليورانيوم Uranium Dioxide) من الأرجنتين من خلال الجزائر، وهذه المادّة أفضل نقاوة وأسهل استخداماً في مفاعلات إنتاج البلوتونيوم[1]. في الوقت ذاته؛ فإنَّها كانت تسعى للحُصُول على هذه المادّة عن طريق كوريا الشّمالية[2].

وإذا ما وصفنا المدّة الواقعة بين الأعوام 1984 ـ 1990، بأنَّها كانت المدّة المناسبة للدّراسة بالنّسبة للواقع النّووي الإيراني من قبَل الإيرانيين أنفسهم، فإنَّه يمكن القول ـ أيضاً ـ بأن القادة الإيرانيين كانوا قد اتَّخذوا قرارهم في مواصلة الخيار النّووي حالما تنتهي حربهم مع العراق، ذلك لأن انتهاء تلك الحرب على وفق اعتقادهم ستمنحهم حرية أكبر فيما يتعلّق بالحُصُول على الموارد المالية ومجالات استثمارها من جهة، ولأنَّهم كانوا يأملون بأن انتهائها ـ أيضاً ـ سيتمّ رفع الحظر المفروض عليها من قبَل الغرب فيما يتعلّق بالحُصُول على التّكنولوجيا العالية من جهة أخرى[3].

إلا أن هذا لا يعني ـ بأي شكل من الأشكال ـ بأن إيران ظلّت تراوح في مكانها فيما يتعلّق بالخطوات العملية المُرتبطة بهذا المجال، أو أنَّها قد ألجمت طموحاتها بهذا الخُصُوص لحين انتهاء الحرب، بل على العكس من ذلك، فقد تابعت إيران خطواتها الحثيثة، و بالقدر الذي يمكن أن تتحرّك من خلاله لتحقيق تلك الطّموحات، لا سيما بعد أن أدرك الإيرانيون ـ ومُنذُ وقت مُبكّر ـ أن المصدر الأفضل الذي يمكن يحصلوا منه على التّكنولوجيا المُتعلّقة ببرنامجهم النّووي السّرّي لم يعد الغرب بالدّرجة الأولى أو من خلاله مجهّزين خارج نطاق الممكن، وإنَّما من خلال البحث عن مصادر أخرى غير غربية مثل الصّين، التي آثرت على توقيع بروتوكول للتّعاون النّووي كجزء من صفقة أسلحة كبيرة وقّعها الرّئيس الإيراني ـ آنذاك ـ هاشمي رفسنجاني أثناء زيارته إلى الصّين في حزيران/ يوليو1985[4]، وكان من النّتائج التي

See: Jane's Intelligence Review, Special Report NO.6, May 1995, P. 14. In addition, see - www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/facility/ bushehr - intro.htm.

(1) لقد قامت الأرجنتين ببيع ثلاثة أطنان مترية من هذه المادّة إلى الجزائر، وذلك في كانون الثّاني / يناير عام 1986، ينظر: Nucleonies Week, May 7, 1987,p.6.

(2) See: Kennth R. Timmerman,op.cit.,p. 4.

(3) Ibid.p.5.

(4) See: Jane s Intelligence Review, Op.cit.,,p.14.

ترتّبت على تنفيذ ذلك البروتوكول، استلام إيران لمفاعل تدريبي في نهاية نفس السّنة، بالإضافة إلى جهاز (كاليوترون)(*) تسلّمته إيران منها في عام 1987.[1]

وفي عددها الصّادر يوم 6 تشرين الثّاني / نوفمبر1985 (الطّبعة الخارجية التي تُطبع في لندن) نشرت صحيفة كيهان الإيرانية إعلاناً باسم الحُكُومة الإيرانية دعت فيه العلماء الإيرانيين للعودة إلى الوطن، وأنّها - أيْ الحُكُومة - ستقوم بتحمُّل النّفقات المترتّبة كافة على حضورهم لـ (مؤتمر العلم والتّكنولوجيا)، الذي ستعقده للفترة من14 - 15 آذار/ مارس 1986، في بوشهر بتوجيه ورعاية مُباشرة من رفسنجاني، وهو ما حصل - أيضاً - لمؤتمر مُماثل عُقد في السّنة التّالية[2]. ومُنذُ أواسط الثّمانينات كانت إيران تقوم بمحاولات فصل نظائر اللّيزر المشعّة(LIS)، وعقدت لهذا الغرض مؤتمراً علمياً في أيلول / سبتمبر 1987[3].

وفي سعيها المتواصل من أجل الحُصُول على الدّعم الخارجي في المجال النّووي وقّعت إيران اتّفاقية للتّعاون بهذا الخُصُوص مع باكستان في عام 1987، تضمّنت تدريب خبراء مختصّين من مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية في بعض المنشآت النّووية الباكستانية، ومنها مُؤسّسة التّكنولوجيا والعُلُوم النّووية في إسلام آباد، وفي مُؤسّسة الدّراسات النّووية في (ناولور)[4]. كما قام العالم الباكستاني عبد القدير خان، الذي تولّى أكثر الجهود لتطوير السّلاح النّووي في بلاده، بزيارة إلى مفاعلات بوشهر في شباط / فبراير 1986، وعاد إليها في كانون الثّاني / يناير 1987[5]، واتّخذت تلك الزّيارات طابعاً سرّياً وبدا فيها أن عبد القدير خان كان يقوم بمهمّة استشارية، فضلاً عن قيامه بدراسات تتعلّق بإمكانية استخدام مفاعلات بوشهر في إنتاج البلوتونيوم، بينما أعلنت إيران رسمياً في هذه السّنة نفسها - أيْ

(*) وهو جهاز يُستخدَم في فصل نظائر اليورانيوم، فضلاً عن كونه يُعدُّ وسيلة سهلة نسبياً لإمكانية تطبيقات اليورانيوم المخصّب لأغراض تتعلّق بإنتاج الأسلحة النّووي، كما يمكن لهذا الجهاز أن يساعد العلماء النّوويين الإيرانيين في التّغلّب على العديد من العمليات المعقّدة التي تواجههم في مجال اختصاصهم، يُنظر:
Kenneth R.Timmerman,op. , cit. ,p.5.

(1) See: Anthony H. Cordesman , Iran and Nuclear Weapons , op.cit.,p.9.

(2) See: Kenneth R.Timmerman,op.cit.p.4.

(3) See: Anthony H. Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Gulfand Greater Middle EastForce Trends, Strategy, Tactics, and Damage Effects, Center for Strategic and International Studies, Washington, November 9, 1998, P.30.

(4) See: Kenneth R.Timmerman.op.cit., p4.

(5) See: Leonard Spector, Working papers, Observer, June12, 1988.

1987 ـ أنها توصّلت إلى اكتشاف منجم لليورانيوم يبلغ احتياطه من هذه المادّة بـ 5000 طن في منطقة (صفند) بإقليم (أزاد)[1].

وأعلنت الحُكُومة الإيرانية ـ آنذاك ـ عن خطّة لإنشاء مصنع لإنتاج ومعالجة اليورانيوم الخامّ في هذا الموقع[2]، وكان الإعلان الأكثر تفصيلاً بهذا الشّأن هو التّصريح الذي أدلى به رئيس مُنظَّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية (رضا أمر الله) في آذار/ مارس 1989، والذي جاء فيه أن منجم (صفند) في إقليم (أزاد) يحتوي على 3000 طن من اليورانيوم الخام و 4000 طن من مادّة (الموليبدنوم)، وأن بلاده قد خصّصت أربعة ملايين دولار لاستثمارها في تهيئة واستغلال اليورانيوم في هذا المنجم، وما يُوجد ـ ولو بدرجة أقلّ ـ من هذه المادّة من ناحية الكمّية في مواقع أخرى تقع في أصفهان وأذربيجان وخورسان ولوجوستان[3].

وفي عام 1987، وافقت الأرجنتين على تدريب فنّيّين نوويّين إيرانيّين لديها، وتحديداً في معهد (Jose Balaseiro Nuclear)، كما حصلت منها على يورانيوم بقيمة 5،5 مليون دولار من أجل استخدامه في مركز أمير أباد للبحث النّووي[4]، وفي نهاية السّنة نفسها وفي مطلع عام 1988 أيضاً، قام فريق من شركة (CENA) الألمانية بزيارة إلى إيران، وافق خلالها على بيعها تكنولوجيا ضرورية لتشغيل مفاعلها البحثي في مركز أمير آباد بيورانيوم مخصّب بنسبة 20٪ كبديل لليورانيوم عالي التّخصيب، الذي يتطلّبه تشغيل هذا المفاعل، ومن المحتمل أن تكون تلك التّكنولوجيا قد تضمّنت تقنيات لمعالجة البلوتونيوم[5].

وإذا كانت الطّائرات العراقية إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية قد بدأت بالإغارة على المنشآت النّووية الإيرانية في بوشهر بدءاً من 24 آذار/ مارس 1984، وتكرّر ذلك في 12 شباط/ فبراير1985 و 4 آذار/ مارس من السّنة نفسها، وفي 12 تموز/ يوليو1986، فإن الأثر الأكبر لتلك الغارات هي التي شنّتها تلك الطّائرات في 17 و 19 تشرين الثّاني / نوفمبر من عام

---

(1) Washington Post, April 12, 1987,p. D - 1.
(2) See: Spector, op.cit., p.p.206,21.
(3) See: Iran Plans Exploitation of Uranium Deposits , Nuclear Engineering International (March 1989), p.6.
(4) See: Anthony H. Cordesman, Iran and Nuclear Weapons, op.cit. p.10.
(5) See: Observer, March 6, 1988.

1987 والضّربة الأخيرة في 19 تموز/ يوليو 1988، و التي كان من نتيجتها إلحاق أضرار جسيمة بأحد المفاعلين، و لا سيما في البناء المغلق وقبّة الاحتواء، وكان مهندسون من شـركة سيمنس وشركة ألمانية أخرى تُدعى شركة: (German Technischer Uberwachungsverein TUV) قد أجروا الفحوصات الموقعية على المفاعلات بعد عمليات القصـف[1]، وقُدِّرت قيمة تلك الأضرار بنحو(9، 2 ـ 6، 4) مليار دولار أمريكـي[2]، وطبقاً لأحد المختصين الألمان فإن غارة جوية عراقية على الموقع في عام 1987، قد دمّرت كُلّياً قلب المفاعلين والمساحة المحيطة بهما[3]. وتشير التّقديرات إلى أن نسبة الإنجاز في المفاعلين قبل تلك الغارات كانت تصل إلى 60٪، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن ما كان قد تحقّق من إنجاز يصل إلى 85٪ من أعمال الإنشاء، و65٪ من الأعمال الكهربائية والميكانيكية[4].

في عام 1987 أيضاً، أجرت إيران مفاوضات مع شركة أرجنتينية ـ إسبانية لإكمال بناء محطة توليد الطّاقة النّووية في بوشـهر[5]، إلا أن تلك المفاوضات لم تسفر عن نتيجة، وهو المآل نفسه الذي آلت إليه الدّعوة الإيرانية إلى شركة سيمنس الألمانية لاستئناف عملها في تلك المنشآت، التي ـ بدورها، وأمام الضّغوط الأمريكية ـ قد اقترحت تصميماً جديداً تستبدل فيه المفاعلات النّووية بـ (توربينات) تعمل بالغاز الطّبيعي، وهو العرض الذي لم يلقَ قبولاً لدى إيران، الأمر الذي أسفر عن نزاع قانوني بين الطّرفين، طالبت إيران ـ من خلاله ـ بمليارات الدّولارات كتعويض من الشّركة المذكورة، وحجّتها في ذلك أنّها قد دفعت مبالغ لمفاعلات لم تكتمل بعد[6].

وحينما انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1988، بدأت إيران ببرنامج ضخم لإعادة بناء جيشها؛ لتُعوِّض ما فُقد منه أثناء تلك الحرب، وقد شمل ذلك البرنامج توجُّهاً قوياً لتفعيل

---

(1) See: Mark Hibbs, Bonn Will Decline Teheran Bid to Resuscitatr Bushehr Project, Nucleonics Week, May 2, 1991, pp. 17 - 18.

(2) See: Russian German Hybrid for Bushehr? Nuclear Engineering Interntional 39 (November 1994), p.10. And See: Elaine Sciolino , Iran s Nuclear Goals Lie in Half Built Plant , The New York Times, May 19,1995, pp. A1, A4.

(3) See: Mark Hibbs, Oun Will Decline Tehran Bid to Resucitate Bushehr Projict , Nucleonics Week, May2, 1991,pp.17 18.

(4) See: Washington Times, April 22, 1987.p 7.

(5) See: www. Globalsecurity.org/wmd/world/iran/facility/bushehr _ intro.htm

(6) See: www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/facility..Lbid.

برامج أسلحة الدّمار الشّامل، مع إعطاء الأولوية لما يتعلّق بالسّلاح النّووي، و الذي ترافق سعي إيران في الحُصُول عليه مع مخاوفها من البرنامج النّووي الإسرائيلي والبرنامج النّووي العراقي، ممّا حدا بها إلى الاندفاع باتّجاه الصّين، الهند، الأرجنتين، باكستان، وألمانيا للحُصُول على التّكنولوجيا النّووية اللازمة[1].

وفي عام 1989، وقّعت المُؤسَّسة الوطنية الأرجنتينية للبحوث التّطبيقية (INVAP) عقداً بقيمة 18 مليون دولار أمريكي مع مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية تضمّن بناء مصنع لفصل البلوتونيوم من الوقود النّاتج عن المفاعل البحثي الصّغير الموجود في مركز أصفهان للبحوث النّووية، والذي سبق أن حصلت عليه إيران من الصّين وبقدرة 27 ميغاواط خلال السّنة نفسها[2].

وفي 7 آذار/ مارس من السّنة نفسها وقّع وزير المالية الإيراني (محسن نوربكاش) ووزير السّكك الحديدية الرّوسي (نيكولاي كوناريف) بروتوكولاً للتّعاون الاقتصادي، تضمّن إيجازاً لاتّفاقية تقوم بموجبها روسيا بإكمال مفاعلات بوشهر، فضلاً عن إنشاء مفاعلين آخرين بقدرة 440 ميغاواط في إيران[3]. وكان الموقع الذي تمّ اختياره لبناء هذين المفاعلين هو في منطقة (غورجان)، غير أن هذا الموقع لم يكن ملائماً وفقاً لنتائج المسح الجيولوجي، وعلى الأرجح وقوعها ضمن منطقة الخطّ الزّلزالي، وعليه؛ فقد تقرر بناءهما في موقع بوشهر بدلاً منها، كما تردّد فيما بعد بأن الاتّفاقية الأصلية الموقّعة عام 1990، قد ألغيت بسبب عجز الحُكُومة الإيرانية في تمويل المشروع[4].

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما تقدّم عرضه أن البرنامج النّووي الإيراني في هذه المرحلة قد عانى من توقّف شبه تامّ خلال السّنوات الخمس الأولى من عمر الثّورة الإسلامية، وعلى ما يبدو أن هذا الأمر قد حصل نتيجة عوامل داخلية وخارجية، وهذه العوامل كانت بالدّرجة الأولى عوامل سياسية وأيدلوجية، ولكنّنا لا نعتقد أن ما ذهبت إليه أغلب المصادر من

(1) See: Elaire Sciolino, Report says Iran Seeks Atomic Arms , The New York Times, October 31, 1991,p.7.
(2) See: Kenneth R. Timmerman,op.cit.,p.5.
(3) See: Iran May Get Reactors Form The Soviet Union , Nuclear News, April 1990, p. 19.
(4) See: Mark Hibbs' ‹Bonn Will Decline Tehran Bid to Resuscitate Bushehr Project, op.cit., pp. 17 - 18.

أن البرنامج النّووي الإيراني في بداية الثّورة قد ألغي؛ إذ يرى الباحث أن هـذا البرنـامج قـد مـرّ بفترة يمكن تشبيهها بحالة تجميد بسبب من تلك العوامل، وأن انطلاقتـه الجدّية كـانت فـي عـام 1984، برغم الظُّرُوف الصّعبة التي كانت تعيشها إيران بسبب حربـها مـع العـراق، فـي الوقـت الذي ربَّما كانت تلك الحرب سبباً فعّالاً في إيقاظه من سباته. كمـا لاحظنـا أن إيـران أخـذت تتحرّك في مختلف الاتّجاهات من أجل إكمال وتطويـر برنامجـها النّـووي الـذي تعـود خططـه أصلاً إلى العهد الإمبراطوري، غير أن ذلك التّحرّك لم يرتـق إلـى المستوى الـذي تقـدّم بـه فـي السّنوات اللاحقة.

المرحلة الثّالثة: مرحلة الاندفاع المكثّف: 1991 ـ 2004:

يبدو أن هذه المرحلة هي الأهمّ في إرساء وتعزيز وتطوير البرنامج النّووي الإيراني، وقد لا يكون بدء هذه المرحلة قد ترافق مع انتهاء حرب الخليج الثّانية مصادفة، لا سيما مع ما أفرزته تلك الحرب من معطيات جديدة على الصّعيد الإقليمي والدّولي، فضلاً عن ما آل إليه البرنامج النّووي العراقي في ضوء القرارات الصّادرة عن مجلس الأمن الدّولي والمُتعلّقة بأسلحة الدّمـار الشّامل العراقي، والإجـراءات التـي قـامت بـها لجان التّفتيـش الدّوليـة عـن تلـك الأسـلحة، وبالأخصّ فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي العراقي.

ولعل أبرز ما تتّسم بـه هـذه المرحلـة بالنّسبة للبرنـامج النّـووي الإيرانـي هـو أن إيـران قـد كثّفت وبعزيمة قوية جهودها، وكثّفت مـن مسـاعيها مـن أجـل أن تمسـك بخطـوات مُهمَّـة فيمـا يتعلّق بالبنية النّووية التّحتية الأساسية في إجراء البحوث النّووية المتقدّمة[(1)].

لقـد حصلـت إيـران مـن الصّين عـام 1991 علـى 1000 كغـم مـن غـاز هكسـافلوريد اليورانيوم[(*)]، و 400 كغم مـن مـادّة (تـترافلوريد اليورانيـوم)، فضـلاً عـن 400 كغـم مـن مـادّة

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره.

(*) يُعتبر استخراج اليورانيوم الطّبيعي وعملية طحنه لغرض فصل أكسيد اليورانيوم U3A8 ثُمّ تحويله إلى النّـووي، إذْ تحوّل الكتلة الصّفراء إلـى غـاز هكسـافلوريد اليورانيـوم ورمـزه الكيميـائي UF6 ، وتختلـف هـذه العمليـة عـن عمليـة التّحويل إلى هذا الغاز عند معالجة الوقود المستهلك النّاتج عن المفـاعلات، لمزيـد مـن التّفـاصيل يُنظـر: كمـال عفّـت، مصدر سبق ذكره، ص ص 119، 120.

(ديوكسيداليورانيوم)، من دون أن تقوم بإبلاغ الوكالة الدّولية بذلك[1]. ويذهب بعض المسؤولين الأمريكان إلى الاعتقاد بأن الصّين قد باعت في تلك السّنة معملاً لإنتاج غاز هكسا فلوريد اليورانيوم كجزء من اتّفاقية سرّية للتّعاون النّووي وُقّعت بينهما خلال زيارة رئيس الوزراء الصّيني (لي بينغ) إلى إيران، وقام خلالها بجولة في عدد من المنشآت النّووية الإيرانية في 7-6 تموز / يونيو 1991[2].

وفي 26 كانون أوّل/ ديسمبر من السّنة نفسها كشفت مصادر الكنيست الإسرائيلي أنّها قد حصلت على وثيقة مُوقّعة من قبَل مساعد رئيس الحرس الثّوري الإيراني يُخبر فيها رئيس مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية رضا أمر الله بـ "أن هناك جهازَيْن حربيّين ذوي طبيعة نووية قد وصلت من روسيا إلى إيران، وهي الآن بحوزة الحرس الثّوري"، وقد دُوِّنت عبارة توبيخ مكتوبة بخطّ اليد من قبَل مدير المخابرات الإيرانية منتقداً كلا المسؤولَيْن، وحاثّاً إياهما بعدم تكرار كتابة أو إرسال مثل هذه الوثائق مستقبلاً منعاً لتسرُّبها[3].

وكانت إيران قد أجرت في عام 1991، تجارب تتعلّق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطّاردات المركزية في جامعة الشّريف، والتي سعت - من جانب آخر - للحصُول على أسطوانات الفلورين والمغانط اللّتين تستخدمان في الطّاردات المركزية، وذلك عن طريق شركة (تايسين) الألمانية[4]. في الوقت ذاته؛ اتّخذت إيران إجراءات أخرى من أجل دفع وتعزيز برنامجها النّووي مُنذُ مطلع التّسعينات من القرن الماضي، ومنها مثلاً أنّها قد ركّبت جهاز (كاليوترون) حصلت عليه من بلجيكا عام 1991، في منشأة خرج النّووية[5].

وشهد شهر آب / أغسطس من عام 1992، وصُول أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع بوشهر[6].

---

(1) See: Mohammad Sahimi ,op.cit.
(2) See: Kenneth R. Timmerman, op.cit.p7.
(3) See: Steve Rodan, Iran has Nuclear Capability Jerusalem Post, April 9, 1998.
(4) See: Anthony H. Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Gulfand Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics, and DamageEffects, op.cit. p.32.
(5) Ibid. p.31.
(6) See: David Albright ، op.cit. p.21.

فضلاً عن تخرُّج نحو 160 فنّي إيراني من كُلّيَّة الطّاقة النّووية في بوشهر [1] .

كما نجحت إيران في السّنة نفسها فـي استخدام مفـاعل بحثـي صغير بقـدرة 5 ميغـاواط ومفاعل آخر (مصدر للنّيوترون) بقدرة 27 ميغاواط ، غير أن ذلك بقي من دون تطورٌ مـهم [2] . في ذات الوقت الذي وقّعت فيه كلّ من إيران والصّين على اتّفاقية تقـوم بموجبها الأخيرة ببنـاء مفاعلين في منطقة (دارخوين) ، غير أن العقد لم يُنفَّذ ، وكان المبرّر لذلك هـو قـرب الموقـع من الحدود العراقية [3] .

وفي 13 كانون أوّل / ديسمبر من العام نفسه اعترضت السّلطات الأرجنتينيـة شـحنة مـن المعدّات مرسلة إلى مُنظّمة الطّاقة الذّريَّة الإيرانية على ظهر الباخرة الإيرانيـة (فتـح القـهار) قبـل انطلاقها من أحد أحواض السّفن الأرجنتينية ، وتلك التّجهيزات كانت قـد صُنعـت فـي مصنـع (Invap) النّووي الأرجنتيني ، وفي كل الأحوال ؛ فإن الصّادرات النّووية الأرجنتينية إلى إيران قد توقّفت مع مطلع عام 1992 [4] .

وفي عام 1993 ، وقّعت وزارة الطّاقة الذّريَّة الرّوسية ومُنظّمة الطّاقة الإيرانية عقـداً لبنـاء مفاعلَيْن روسيَّيْن في بوشهر ، بيد أن الصُّعُوبات المالية التي كانت تواجـه إيـران قـد حـالت دون تنفيذ العقد ، كما لم تنجح المحاولات الإيرانية التي تمّت خـلال السّنة نفسـها للحُصُـول علـى 8 مكثّفات للبخار أنجزت من قبَل شـركة (انسـالدّو) الإيطاليـة تحت العقـد نفسـه شـركة (كرافـت ويرك) الأولى ؛ ليتمّ فيما بعد مصادرة هذه الأجهزة من قبَل الحُكُومة الإيطالية [5] .

وفي العام ذاته ؛ وافقت الصّين على تجهيز إيران بمفاعلَيْن كهربائيَّيْن بقـدرة 300ميغـاواط بالقرب من بوشهر على ساحل الخليج العربـي ، وتحديـداً في منطقـة (استي جـلال) ، وقـامت

---

(1) Voice of the Islamic Republic of Iran (Tehran), August 13, 1992. in JPRS - TND - 92 - 030 (27 August 1992), pp. 13 - 15.

(2) Leonard Specter and Mark McDonough's, authoritative work Tracking Nuclear Proliferation (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1995), pp. 119 - 124.

(3) See: Mohammad Sahimi ,op.cit.

(4) See: Kenneth R. Timmerman, op.cit. p6.

(5) See: Mohammad Sahimi ,op.cit.

بإجراء المسح الزّلزالي للمنطقة المذكورة، واستلمت جزءاً من المستحقّات المالية للمشروع[1] غير أن ضغوط الولايات المُتّحدة على الصّين أدّت إلى إلغاء المشروع[2].

وفي عام 1994، أدّت الضّغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودا بليزن) التّشيكية للحُصُول على مكوّنات لمفاعل بوشهر كانت جزءاً من العقد الأولي مع شركة (كرافت ويرك)، مثلما فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا[3].

غير أن الإنجاز الأهمّ في تاريخ البرنامج النّووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثّاني 1995، عندما توصّلت إيران وروسيا إلى اتّفاقية حول تزويد إيران بمفاعلَيْن نوويّيْن بقدرة 1000ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار[4]. وهذا المفاعل مشابه في التّركيب والنّظام مع أحد أربعة مفاعلات نووية موجودة في منطقة (بالاكوفسكايا) الرّوسية، ويختلف هذا النّوع من المفاعلات عن التّصميم الذي سبق لشركة (كرافت ويرك) أن باشرت ببنائه، وأنجزت جزءاً كبيراً منه قبل أن تُدمّره الطّائرات الحربية العراقية إبان حرب الثماني سنوات، وهذا الاختلاف في التّصميم يتطلّب من الجانب الرّوسي إجراء تعديلات كبيرة ومعقّدة لكي يصبح موائماً لنموذج شركة (كرافت ويرك) الألمانية[5]. وتم الاتّفاق على أن يُنجز هذا المفاعل خلال أربعة سنوات[6].

وفي أيار / مايو من السّنة نفسه؛ نشر "مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعية" في واشنطن النّصّ الكامل للاتّفاق الذي وقّعه وزير الطّاقة الرّوسي (فيكتور ميخائيلوف) ورئيس مُنظّمة

---

(1) See: Leonard Specter and Mark McDonough's, Iranian nuclear facilities in authoritative work Tracking Nuclear Proliferation ,op.cit.,p.119.
(2) See: What Islamic Bomb? Post Cold War Proliferation; Interview , New Perspectives Quarterly, Volume 12, No. 3, June 22, 1995, p. 17.
(3) See: Mohammad Sahimi ,op.cit.
(4) See: What Islamic Bomb? Post Cold War proliferation; Interview , op.cit., p119.
(5) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
- www. Globalsecurity.org/wmd/world/iran/facility/bushehr - intro.htm.
(6) See: R. Jeffrey Smith, "Administration Concerned about Russia's Nuclear Cooperation with Iran," Washington Post, 3 July 1997, p. 3.

الطّاقة الإيرانية (رضا أمرالله) في 8 كانون الثّاني / يناير والذي تضمّنت الفقرة رَقْم 6 منه ما يأتي[1]:

"يُفوِّض الجانبان مُنظَّماتهما المختصّة لصياغة وتوقيع الاتّفاق:

1. في غضون ثلاثة أشهر، عقد لتسليم مفاعل يعمل بالماء الخفيف للبحوث بقدرة 30 - 50 ميغاواط من روسيا.

2. في غضون الرّبع الأوّل من عام 1995، عقد لتسليم 2000طن من اليورانيوم الطّبيعي من روسيا.

3. في غضون الرّبع الأوّل من عام 1995، عقد لتهيئة وتدريب10 - 20 شخصاً من علماء مُنظَّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية (طلاب بمراحل مختلفة ودكتوراه) سنوياً في المؤسّسات الأكاديمية الرّوسية.

4. خلال مدّة 6 أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتّفاق، يُوقَّع عقد لبناء منجم لليورانيوم، بعدما تتوصّل المفاوضات في التّوقيع على عقد لبناء معمل للطّاردات المركزية لتخصيب اليورانيوم، وفقاً للشّروط؛ أيْ بالمقارنة مع شروط عقود تمّ توقيعها بين المؤسّسات الرّوسية مع مُؤسّسات دول أخرى.

كما نصّت الاتّفاقية في إحدى فقراتها أن على إيران إعادة الوقود المستهلك النّاتج من المفاعلات إلى روسيا لإعادة معالجته، ولينتزع منه البلوتونيوم الذي بإمكان إيران أن تستخدمه في إنتاج السّلاح النّووي[2]. وتضمّنت الصّفقة تجهيز إيران بمفاعلَيْن جديدَيْن بقدرة 465 ميغاواط و 440 ميغاواط على التّوالي[3].

---

(1) See: Kenneth R. Timmerman, op.cit.,p.8.and see : Natural Resources Defense Council, News Release, Russia Iran Protocol Provides Evidence of Discussions, But No Firm Agreement, On Sale Of Centrifuge Plant For Uranium Enrichmenr , May 10, 1995.and see : David Albright , An Iranian Bomb?, Bulletin of the Atomic Scientists, July 1995 - 8/95, p. 21.

(2) See: R. Jeffrey Smith,op.cit.,p.3.

(3) Ibid.p.4. and see: David Albright et al., Plutonium and Highly Enriched Uranium 1996: World Inventories, Capabilities, and Policies (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 355 - 361.

ولقد تحركت إيران مرّة أخرى صوب جنوب أفريقيا للحُصُول على موادّ لبرنامجها النّووي في طلب قدّمه رئيس مُنظّمة الطّاقة الذّريّة الإيرانية رضا أمر الله أثناء اجتماعه في آذار/ مارس 1995 مع المدير التّنفيذي للجنة الطّاقة الذّريّة الدّولية في جنوب أفريقيا (والدو ستيومبف) [1].

وفي الأوّل من حزيران / يوليو 1995، أعلنت الإذاعة الإيرانية الرّسمية عن (أمر الله) قوله إن بلاده قد دشّنت أكثر من ثلاث منشآت لطحن اليورانيوم (الكيك الأصفر) لتدخل الخدمة إلى جانب المنشأة الموجودة أصلاً في منطقة (صفند)، ويُعتقَد أن اثنتَيْن من هذه المنشآت موجود في منطقة (بندر عباس). [2] وكانت تقارير قد أفادت في آذار/ مارس من السّنة نفسها بأن إيران قد أصبحت قادرة على إنتاج مادّة (غاز هكسافلوريد اليورانيوم) من خلال بحوث توصلت إليها مُنظّمة الطّاقة الذّريّة الإيرانية[3].

في شهر آب / أغسطس 1995، وقّعت روسيا وإيران عقداً يمتدُّ إلى عشر سنوات تقوم بموجبه روسيا بتزويد إيران بوقود نووي مُصنّع في شركة (Novosibirsk Chemical Concentrate Plant) الرّوسية[4].

واعتباراً من أواخر أيلول / سبتمبر 1995، قد بدأ الصّينيون العمل في مجمع (خرج) إلى الشّمال من طهران بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصيّة يعتقد الخبراء النّوويون أنّه سيُمكّن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصُورة تدريجية[5]. وأدّى حادث نووي وقع في تموز / يوليو بمنشأة (رشت) والتي تبعد نحو ستة أميال إلى الشّمال من مدينة (كيلان) إلى تعرّض حوالي خمسين شخصاً إلى الإشعاع النّووي[6]، ويبدو أن هذا الموقع لم يكن معروفاً قبل وقوع هذه الحادثة.

---

(1) Anthony H. Cordesman,Iran and Nuclear Weapons, op.cit. ,p.3.
(2) Ibid.,p.30 .
(3) Ibid.p.29.
(4) ITAR - TASS, 7 February 1996
News, No.38,October 1995,p.47.
(5) See: Con Coughlin, Sunday Telegraph, 24 September 1995, "Chinese Sell Iran Vital Link To Build Bomb." In: David Albright, An Iranian Bomb?, Bulletin of the Atomic Scientists, July 1995 - 8/95, p.24.
(6) See: Anthony H. Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Gulfand Greater Middle EastForce Trends, Strategy, Tactics, and DamageEffects, op. cit.,p.32.

وفي آب / أغسطس 1996، استولى مُفتّشو الجمارك البريطانيّون على شحنة من الفولاذ الذي يُستعمَل في صنع الطّاردات المركزية كانت في طريقها إلى جامعة الشّريف التّكنولوجية في طهران[1]. ويبدأ 200 مهندس روسي في كانون الثّاني / يناير 1997 العمل في إيران لبناء مفاعل نووي بقدرة 1000ميغاواط يعمل بالماء الخفيف في منطقة بوشهر.[2] بينما أفادت معلومات روسيّة في نيسان / أبريل من العام نفسه عن بدء شركة (ازورسيكي زافود) المتخصِّصة في بناء المكائن في بطرسبيرغ بإنتاج معدّات تتعلّق بجهاز(الدّورة الابتدائية) لمفاعل بوشهر، وتتضمّن وعاء المفاعل وغلاف مولّد البخار، فضلاً عن معدّات نووية أخرى.[3]

وفي أيلول/ سبتمبر 2001، ترددّت تقارير أفادت بأن الرّوس سيقدّمون خططاً لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر، وأن مفاوضات قد جرت بهذا الخُصُوص بين الطّرفين، وربّما كان المقصود بهذه الخطط هو تلبية الطّلب الذي تقدّمت به إيران إلى روسيا، والمتضمّن بناء ثلاث مفاعلات قد تُركّب في بوشهر أو أماكن أخرى من إيران، وتُقدّر قيمتها بنحو 2، 3 مليار دولار أمريكي[4]، وكان طلب هذه المفاعلات أحد المحاور الرّئيسة التي بحثها الرّئيس الإيراني محمد خاتمي في زيارته إلى روسيا في آذار/ مارس2001[5]، والتي جاءت في أعقاب قيام وزارة الطّاقة الذّرّيّة الرّوسية بإلغاء صفقة تبيع بموجبها أجهزة تخصيب نووي بالّليزر في ضوء ضغوط وانتقادات أمريكية وُجّهت لها بهذا الخُصُوص[6].

---

(1) op.cit.,p.31.
(2) See: Iran Nuclear Milestones The Risk Report Volume 6 Number 4 (July - August 2000) p.1.
(3) Ibid.p.2.
(4) Moscow Times, September 5, 2001.
(5) Interfax, March 15, 2001.
(6) See: Michael Knapik, "Russia tells U.S. officials it will not export lasers to Iran," Nucleonics Week, Vol. 42, No. 10, March 8, 2001.


@Ahmedyassin90

المبحث الثّاني:

وضع البنية الإيرانية التّحتيّة النّووية

1. المنشآت النّووية الإيرانية:

أ ـ مركز أصفهان التّكنولوجي النّووي:

يقع بالقرب من مدينة أصفهان، وهو مركز بحثي تمّ افتتاحه في عام 1984، بمساعدة صينية، ويتبع من النّاحية الإدارية جامعة أصفهان، وهو بنظر الكثير من المهتمّين بالبرنامج النّووي الإيراني العصب الأساس لبرنامج الأسلحة النّووية الإيرانية[1]، بالرّغم من التّأكيدات الإيرانية على أنّه مُجرّد مركز صغير للبحوث النّووية[2].

يحتوي المركز على مفاعلَيْن نوويّين، الأوّل؛ مفاعل بحثي صغير أكملت الصّين بناءه في عام 1992 [3]. يُستخدم كمصدر للنّيوترون بقدرة 27 ميغاواط[4]، جُهّز معه 900غم من اليورانيوم عالي التّخصيب وكمّيّة من الماء الثّقيل[5]. أمّا المفاعل الثّاني؛ فقد تمّ افتتاحه في

(1) See:Kenneth R. Timmerman, op.cit.p.4.and see: International Atomic Energy Agency, Press Release 92/11 of 14 February 1992, INFCIRC/406, Annex 2; LAEA Inspection Team Finds Nothing Suspicious , Nuclear News (April 1992), p. 67; Dimona et al , The Economist, March 14, 1992, p. 46.

(2) Divid Albright, World Inventory of Plutonium and Highly Enriched Uranium, (Oxford University Press), 1993. P.171.

(3) See: Nuclear Engineering International, World Nuclear Handbook 1996 (Surrey, U.K.: Reed Business Publishing, 1995), p. 105.

(4) See: Mark Hibbs, U.S. Warned Not to Try Using LAEA To Isolate or Destabilize Iran , Nucleonics Week, October 8, 1992, pp. 9 - 10.

(5) See: David Schwarzbach, Iran s Nuclear Program: Energy or Weapons? (Washington, D.C.: Natural Resources Defense Council, 7 September 1995), p.19
Mednews, 8 June 1992, p. 3. And see: David Albright and Mark Hibbs, op.cit. pp. 9 - 11.

حزيران/ يونيو 1994 ، ويُستخدَم بصُورة رئيسية للأغراض البحثية[1] ، والمعلومات المتوفرة عنه لا تُبيِّن نوعه وقدرته . كما يحتوي المركز على جهازَيْن أحدهما مُركّب لتغذية الوقود النّووي بصُورة عمودية ، مع قدرة على توليد النّيوترون كحدّ أعلى بمعدّل 9ر0٪ ، والآخر مُركّب للغرض نفسه بصُورة أفقية ، مع قدرة على توليد النّيوترون كحدّ أعلى بمعدّل 8ر0٪ [2] .

في عام 1996 ، أخبرتْ إيران الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة أنّها تخطّط لبناء معمل لتحويل اليورانيوم إلى غاز هكسافلوريد اليورانيوم ، وبمساعدة صينية ، وأنّها تطمح باشتغاله في عام 2000 ، وبالرّغم من وُجود معلومات تفيد بأن الصّين قد ألغت تعاقدها على بناء هذا المعمل ، إلا أن من الواضح أنّها قد زوّدت الإيرانيين بالمخطّطات الرّئيسة لبناء المعمل[3] .

أمّا عن تصميم أبنية المركز ومنشآته ؛ فإنّها جاءت مُماثلة لأبنية المدينة وغير متميّزة عنها ، وهي على شكل مساكن عادية ، و قد تمّ تمويهها من الخارج ، بينما بُنيت أجزاء منها تحت الأرض[4] . كما يحتوي المركز على جهاز (كاليوترون) حصلت عليه إيران من الصّين ، قالت عنه الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في أعقاب زيارة قام بها فريق منها إلى المركز في شباط / فبراير 1992 بأنّه لا يمتلك القدرة على تخصيب أو معالجة الموادّ المشعّة ، وإن استخدامه سيقتصر على إنتاج نظائر الخارصين التي تُستخدَم للأغراض الطّبّيّة[5] .

ب - مركز طهران للبحوث النّووية(TNRC) :

يقع في ضاحية أمير آباد في العاصمة طهران ، وهو يتبع لمُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية ، ويهتمّ المركز بالفيزياء النّظرية ، ومنها الفيزياء التي تتعلّق بالطّاقة العالية والإشعاعية ، ويضمنها

---

(1) See: Chis Hedgese, Iran May Be Able To Build An Atomic Bomb In 5 Years, U.S. and Israeli Officials Fear , The New York Times, January 5, 1995, p. A5
(2) Mark Hibbs, U.S. Warned Not to Try Using IAEA to isolate or Destabilize Iran, op. cit., pp. 9 - 10.
(3) See: Mark Hibbs, "Iran Told IAEA It Will Build a UF6 Plant at Isfahan," NuclearFuel, December 16, 1996, p. 1, AND SEE: John Pomfret, "U.S. May Certify China on Curbing Nuclear Exports," Washington Post, September 18, 1997, p. A28.
(4) See: Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, An Assessment of Iran, s Nuclear Facilities, Report, Center for Nonproliferation Studies, (CNS), the Monterey, Institute of International Studies.p.4.
(5) See: Michael Z. Wise, Atomic Team Roports on Iran Probe , The Washington Post, February 15, 1992, pp. A29 - A30.8.

فيزياء الجزيئات، والفيزياء الفلكية والفيزياء النّووية والرّياضيات والإحصاء والفيزياء النّظرية للبلازما[1]، أمّا من النّاحية العملية؛ فهو يحتوي على مفاعل بحثي حراري بقدرة 5 ميغاواط حصلت عليه إيران من الولايات المُتّحدة في عهد الشّاه، ودخل الخدمة عام 1967[2]، وبذلك؛ فهو - بلا شكٍّ - مفاعل قديم، وهو ما تُؤكّده طبيعة اشتغال المفاعل؛ حيث يعمل بشكل متقطّع زمناً لا يتجاوز 6 - 8 ساعات في الأسبوع الواحد، وبقدرة تتراوح بين 1 - 2 ميغاواط، فضلاً عن مشاكل في تجهيز الوقود[3].

وكانت لدى إيران نيّة لاستبدال قلب المفاعل وفقاً لاتّفاقية وقّعتها مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية وإحدى الشّركات الأرجنتينية في 5 أيار/ مايو 1987، بقيمة 5ر5 مليون دولار أمريكي، ويعمل التّصميم الجديد بوقود مخصّب بنسبة 20٪[4]. وفي ضوء هذه الاتّفاقية فقد صادقت الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة على عقد لتسليم 8ر115 كغم من مادّة اليورانيوم المخصّب بالنّسبة المذكورة آنفاً من الأرجنتين إلى إيران، وذلك في أواخر أيلول / سبتمبر 1988[5]. ويُوجد في المركز نفسه عدد من خلايا التّسخين التي حصلت عليها إيران من الولايات المُتّحدة في ستّينات القرن الماضي[6]، كما يحتوي هذا المركز على مختبر لفصل البلوتونيوم[7]، وبالرّغم من المعلومات التي تفيد بأن المركز يقوم بإنتاج نظائر مشعّة، فإنّها ليست بالدّرجة التي يمكن استخدامها في صناعة الأسلحة النّووية[8]. وفي أغلب الاحتمالات فإن هذا المركز لم يعد مستمراً بمهامّه لأسباب لا تتعلّق بتقادمه فقط، وإنّما لأن هناك معلومات قد أفادت في عام 1992، بأنّ معمل معالجة اليورانيوم في المركز قد توقّف عن العمل بسبب

(1) See: www.fas.org/nuke/guide/iran/facility/tehran.htm, Updated Wednesday, April 12, 2000 6:11:15 PM.
(2) See: Leonard S. Spector, Nuclear Ambitions (Boulder: Westview Press, 1990), p. 218.
(3) Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, P.211.
(4) See: 'Argentina Confirms Deal for Work on Bushehr', Nuclear News (July 1987), p. 54.
(5) Gamini Seneviratne, op.cit. p. 13; Mark Hibbs, 'sensitive Iran Reactor Deal May Hinge on MFN for China', Nucleonics Week, October 1, 1992, pp. 5 - 6.
(6) See: Frank Barnaby, How Nuclear Weapons Spread: Nuclear Weapons Proliferation in the 1990s (London and New York: 1993), p. 114.
(7) See: Clarin (Buenos Aires), April 4, 1989, p. 12.
(8) See: Leonard S. Spector, op.cit. P.206.

عطل فنّي[1]، فضلاً عن ما تُؤكّده معلومات أخرى حول نقل أجهزة ومعدّات نووية من هذا المركز إلى مركز أصفهان التّكنولوجي النّووي في عام 1987[2].

ج - مركز خرج للبحوث الطّبية والزّراعية:

ويبعد نحو 160 كم إلى الشّمال الشّرقي من طهران. ويحتوي على مختبر لقياس الجرعات ومختبر آخر للإشعاعات الكيميائية في المجال الزّراعي[3]، وهو مخصص - كما هو معلن - للأغراض الطّبّية والزّراعية[4]. ويحتوي على جهاز (كاليوترون) صيني الصّنع بطاقة 1 ملم/ أمبير[5]، وجهاز (سايكلوترون)، بلجيكي الصّنع بقدرة 30 ميغا واط[6]، وقد تمّ وضع هذا الجهاز في مبنى مخصص مع نظام تهوية محكم يتناسب وإنتاج النّظائر المشعّة للبحوث البيولوجية[7]. وفي عام 1997، أنهت شركة نمساوية بناء جهاز سيكلوترون في الموقع[8].

د - موقع دارخوين النّووي (الكارون):

ويقع على ضفّة نهر الكارون إلى الجنوب من مدينة الأهواز[9]، كانت أوّل خطة قد وُضعت للموقع هي لبناء مفاعلَيْن فرنسيّيْن[10]، أو حسب بعض المصادر الإيرانية مفاعل واحد بقدرة 935 ميغاواط[11]. وفي أيلول 1992، جرت مفاوضات بين إيران وشركة (كيو شان) ومعهد شنغهاي للبحوث والتّصاميم النّووية الصّينيين لبناء مفاعلَيْن بقدرة 300 ميغا واط في هذا

---

(1) See: Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, op.cit.p.211.

(2) See:
Journal of International Affairs, VoI.VIII, No.1, spring 1996, p. 153.

(3) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.fas.org/nuke/guide/iran/facility/karaj.htm , Updated Wednesday, April 12, 2000 6:00:31 PM.

(4) See: International Atomic Energy Agency, Press Release 92/11 of 14 February 1992,op.cit.

(5) See: Mark Hibbs, "U.S. Warned Not to Try Using IAEA to Isolate or Destabilize Iran, op.cit., p. 10.

(6) Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad,op.cit.,p.210.and see : Het Belang van Limburg, February 12, 1992, pp. 1, 4.

(7) Ibid.p.211.

(8) See: Dan Coughlin, "US Sounds Alarm over Iran Nuclear Threat," Electronic Telegraph, February 23, 1997, (http://www.telegraph.co.uk.

(9) Ibid.p.209.

(10) See: Leonard S . Spector, op. cit, p. 204.

(11) See: Jalil Roshandel.op.cit., p.154.

الموقع[1]. وفي الأوّل من تشرين أوّل / أكتوبر 1992، أعلنت الصّين أن مدّة بناء المفاعلَيْن ستستغرق 10 سنوات، وأن هناك صُعُوبات ستواجه تجهيزهما بمعدّات السّيطرة والمضخّات الأساسية وأجهزة القياس[2]. وفي 21 شباط فبراير 1993، تمّ التّوقيع على العقد الخاصّ ببنائهما[3].

هـ ـ مركز كورجان الكبير:

هذا الموقع تضاربت المعلومات حوله، إذ لم يكن قد أعلن عنه من قبل أن يكشف عنه مدير المخابرات الألمانية (بيرند تشميند باور) في بيان له خلال أيلول/ سبتمبر 1994، جاء فيه أن 14 عالماً نووياً من الاتّحاد السّوفييتي السّابق يتواجدون في الموقع المذكور مُنذُ مطلع عام 1992[4]. وهو موقع من المحتمل أن تكون إيران قد أنفقت نحو 80 مليون دولار لإجراء المسوحات الجيولوجية اللازمة[5]. وكان قد تمّ اختيار الموقع عام 1990، بهدف بناء مفاعلَيْن نوويَّيْن نوع V ـ 213WER وبطاقة 440 ميغا واط يُشترى من الاتّحاد السّوفييتي على أساس المقايضة بالغاز الطّبيعي[6]. ولكنْ؛ وطبقاً لنائب وزير الطّاقة الرّوسي (يفغييني ريشتينكوف) فإن الموقع لم يكن ملائماً لبناء المفاعلَيْن، ولذلك؛ قد تمّ تغيير موقعهما إلى بوشهر[7].

و ـ مُعلم كلاية (كازفان):

يقع بالقرب من بحر قزوين في منطقة جبلية إلى الشّمال من طهران، وهو كان حتّى عام 2000 تحت الإنشاء. والموقع خاضع لسيطرة الحرس الثّوري الإيراني، ومن الممكن أن يكون قد اتُّخذ كموقع لنشاط نووي يرتبط بالأسلحة النّووية، لا سيما بعد أن قدّم فريق من الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة تقريراً بعد زيارة قام بها إلى الموقع في شباط/ فبراير 1992، جاء فيه عدم وُجود أيّ نشاطات نووية، ومن هنا؛ باتت تتردّد أنباء عن وُصُول أجهزة ذات طبيعة نووية

---

(1) See: 'A Bomb for the Ayatollahs?' The Middle East (October 1992), p. 23.
(2) See : Mark Hibbs and Margaret L. Ryan 'Official Says China Developing Ability to Supply Entire Pwrs' Nucleonics Week, October 1, 1992, pp. 4 - 5.
(3) See : Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, op.cit. p.209.
(4) Ibid.p.210.
(5) See: 'China Sells Reactor to Iran', Mednews, September 14, 1992, p. 2.
(6) See: Mark Hibbs, 'IAEA Ex – PloresIran's Intentions, Minus Evidence of Weapons drive', NucleonicsWeek, February 13, 1992, pp. 12 - 13.
(7) See : Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, op.cit. p.210.

ومنها طاردات الغاز المركزية التي تمّ الحُصُول عليها من الهند وباكستان في المدّة التي أعقبت تلك الزّيارة[1] .

وكان من المقرّر أن تقوم الهند بإنشاء مفاعل نووي في هذا الموقع بطاقة 10 ميغاواط، وبالفعل؛ فقد باشر الهنود العمل فيه، إلا أنَّهم قد توقّفوا عن إكماله لأسباب غير واضحة[2] . وعلى الرّغم من أن المعلومات التي يُصدرها الإيرانيون حول هذا الموقع على أنّه عبارة عن مركز لتدريب واستجمام الموظّفين العاملين في مُنظَّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية وهو ما أكّده نائب وزير الطّاقة الذّرّيّة الرّوسي[3] ، فإن هناك الكثير ممَّنْ يرى بأن الموقع يضمّ معملاً للطّاردات المركزية لغرض تخصيب اليورانيوم قد تمّ تركيبه من قبَل خبراء صينيين وباكستانيين[4] .

ز ـ منجم صفند (ساكند):

يقع في محافظة (يازد)، ويُسمَّى ـ أحياناً ـ باسمها، وهو عبارة عن منجم لليورانيوم من المزمع تشغيله في عام 2005[5] ، يحتوي على كمّيّات من ترسبات لخام اليورانيوم تغطي مساحة تتراوح سعتها بين 150 ـ200كم مربع، وكان يُعتقد ـ في البداية ـ أنّه يحتوي على كمية من اليورانيوم الخامّ تتراوح بين 3000 ـ5000 طن[6] . في عام، 1987 توصّل معهد البحوث التّطبيقية الأرجنتيني (INVAP) إلى اتّفاقية لتزويد إيران بمعمل تجريبي لطحن اليورانيوم يبنى بالقرب من هذا المنجم، إلا أن الصّفقة قد أُلغيت في عام 1992، من قبَل الرّئيس الأرجنتيني كارلوس منعم بسبب ضغوط أمريكية مُورست على بلاده[7] .

في شهر تموز / يونيو 1997، أشارت تقارير للمخابرات الأمريكية أن روسيا تقوم بتقديم المساعدة إلى إيران في مجال تعدين خامّ اليورانيوم في هذا المنجم، إلا أن روسيا قد أنكرت

---

(1) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
- www.fas.org/nuke/guide/iran/facility/moallem-kalaych.htm.
(2) Jalil Roshandel.op.cit., p154.
(3) Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, op.cit. p212.
(4) Mark Hibbs' ‹Bonn Rules Out Work on Bushehr; Iran will get Gas-
pp. 7 - 8.
(5) Jalil Roshandel.op.cit., p.145.
(6) www.fas.org/nuke/guide/iran/facility/saghand.htm, Updated Wednesday, April 12, 2000 12:36:54 PM.
(7) See: Richard Kessler, "General Atomic, INVAP Explore Research Reactor, Nuclear Ties," Nucleonics Week, April 4, 1992, p. 15.

صحّة هذه التّقارير[1] . وسبق لروسيا أن وافقت على طلب إيراني تقدّمت به في شهر كانون الثّاني / يناير 1995 ، على مناقشة موضُوع بناء وتأهيل منجم اليورانيوم في صفند[2] .

وكان معهد بكّين لجيولوجيا اليورانيوم قد قام بتقديم مساعدته إلى إيران في مجال التّحرّي عن اليورانيوم ، واستكشافه في هذا الموقع ومواقع أخرى[3] .

وإذا ما عدنا إلى الاتّفاقية النّووية الموقّعة بين إيران وروسيا في كانون الثّاني 1995 ، نرى أن البلدَيْن قد اتّفقا على أن تقوم روسيا بتزويد إيران بـ 2000 طن من اليورانيوم الطّبيعي[4] ، كما يذكر مسؤولون أوروبيون أن إيران قد تسلّمت كمّيّة كبيرة من مادّة "الكيك الأصفر" من جنوب أفريقيا خلال عامي 1988 و1989[5] . و كانت جنوب أفريقيا قد وقّعت في سبعينات القرن الماضي اتّفاقا سرّياً لتجهيز هذه المادّة إلى إيران ، غير أنّه لا يُعرَف إن كانت إيران قد تسلّمت الكمّيّة المتعاقد عليها أم لا بعد سقوط النّظام الإمبراطوري[6] . إن ما نريد أن نتوصّل إليه في هذا الخُصُوص هو أنه من الطّبيعي ستكون إيران بحاجة إلى معمل يقوم بطحن هذه الخامات ومعالجتها .

ح ـ مركز بوناب لبحوث الطّاقة النّووية :

يقع إلى جنوب مدينة تبريز بمسافة 80 كم[7] . وهو مركز نووي متخصص بالبحوث الطّبّيّة والزّراعية ، ويحتوي على مفاعل نووي بحثي منخفض القدرة روسي الصّنع[8] . وكانت إيران قد بدأت العمل ببناء المرحلة الأولى منه في أيلول / سبتمبر 1994 ، وقد خُطّط لتلك المرحلة أن تبدأ بالعمل في عام 1995 ، على وفق ما أعلنه رئيس مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة

(1) See: R. Jeffery Smith, "Administration Concerned about Russia's Nuclear Cooperation with Iran," Washington Post, July 3, 1997, p. A3.
(2) See: Michael Eisenstadt, Iranian Military Power: Capabilities and Intentions, op.cit. p. 106.
(3) See: U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, Testimony of Gary Milholin before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs, May 6, 1997.
(4) See: Michael Eisenstadt, Iranian Military Power: Capabilities and Intentions (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1996), p.106;
(5) Mark Hibbs, "Bonn Will Decline Teheran Bid to Resuscitate Bushehr Project,"op.cit., p. 17.
(6) Leonard S. Spector, Nuclear Ambitions, op.cit. p. 205.
(7) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع :
www.fas.org/nuke/guide/iran/facility/bonab.htm, Updated Wednesday, April 12, 2000 6:00:31 PM.
(8) See: Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, op.cit, p.209.

المرحلة أن تبدأ بالعمل في عام 1995، على وفق ما أعلنه رئيس مُنظَّمة الطّاقة الذَّرِّيَّة الإيرانية (رضا أمر الله)[1].

ط ـ استي جلال:

يقع هذا الموقع بالقرب من بوشهر، ولم يكن معروفاً من قبل، حتَّى تمَّت الإشارة إليه من قبَل رئيس مُنظَّمة الطّاقة الذَّرِّيَّة الإيرانية (رضا أمر الله) في منتصف أيلول / سبتمبر 1994[2]. وكان في الأصل مشروعاً تمَّ التّعاقد على بنائه مع الصّين عام 1992، كجزء من صفقة تجارية بلغت كلفتها 2، 1 مليار دولار، ويتضمَّن المشروع بناء مفاعلَيْن نوويَّيْن بقدرة 300 ميغاواط نوع (كوين شان)، ومخطّط لها العمل في عام 2005[3]. وقد أكّد السّفير الصّيني لدى إيران (هيو لمنغ) في 18 تشرين الثّاني/ نوفمبر 1994، مساهمة بلاده في هذا المشروع[4]، فضلاً عن تأكيدات قدَّمها خبراء نوويون صينيون بعد شهر واحد من ذلك بهذا الصّدد[5].

ي ـ مركز ابن الهيثم:

وهو عبارة عن مركز بحثي يقع في جامعة طهران، ويتبع إلى مركز بحوث اللّيزر في مُنظَّمة الطّاقة الذَّرِّيَّة الإيرانية، تمَّ افتتاحه في تشرين أوَّل / أكتوبر 1991. وهو لا يمتلك القدرة على فصل اليورانيوم ليزرياً[6].

ك ـ مركز جامعة الشّريف:

وهو مركز متخصِّص بالبحوث التّكنولوجيا النّووية، في عام 1993، شحنت شركتان سويسريتان متخصِّصتان في صناعة المعدّات الكهربائية مكائن تفريغ كهربائية إلى هذه الجامعة

---

(1) See: Konstantin Eggert, Smolensk Square Surprised at the Reaction , Izvestiya, February 15, 1995, p.3.
(2) See: Mark Hibbs, Minatom Says it Can Complete one Siemens PWR In Iranian Five Years , Nucleonics Week, February 29, 1994, pp. 3 - 4.
(3) See: Mark Hibbs, Iran May Withdraw from NPT over Westren Trade Barriers , op.cit., pp. 1, 8, 9; Agreement Signed On Bushehr , loc.cit.,pp. 4 - 5.
(4) See: United Press International, China Goes Ahead With Nuclear Plants in Iran , 11/21/94; in Executive News Service, November 21, 1994.
(5) Reactor Tourists, Far East Economic Review, December 1, 1994.
(6) See: Mark Hibbs, Minatom Says It Can Complete One Siemens PWR in Iranian Five years , op.cit., p.212.

لها علاقة بالتّكنولوجيا النّووية[1] ، في الوقت الذي كانت فيه شركة كارل تشينك الألمانية قد زوّدتها بماكينة واحدة على الأقلّ تُستخدَم في عملية تخصيب اليورانيوم، وفي عام 1991، باعت شركة ليبلود الألمانية - أيضاً - مضخّات تدخل في الاستخدام للعملية نفسها إلى جامعة الشّريف، كما فاتحت الجامعة - وفي العام نفسه - شركة تايسن الألمانية بطلب شراء مجموعة من المغانط للغرض نفسه، بيد أن طلبها قُوبل بالرّفض[2] .

ل - مجمع بوشهر النّووي:

وهو موقع لمفاعلَيْن نوويّيْن بقدرة 1000 و 1300 ميغا واط على التّوالي، أُسِّسا في العهد الإمبراطوري، ولم يكتملا إلا جزئياً عند قيام الثّورة الإسلامية الإيرانية، التي علّقت العمل به حتّى عام1984[3] ، ويضمُّ الموقع - أيضاً - "كُلِّية الطّاقة النّووية"، وقد تدرّب فيها بحُلُول آب 1992 أكثر من 160 فنّياً نووياً[4] ، وقد ألحقت الغارات الجوية العراقية دماراً شاملاً بمنشآت المحطة النّووية إبان الحرب العراقية الإيرانية[5] . وبسبب تعرّضه لدرجات حرارة الجوّ المرتفعة والرّطوبة العالية المشبعة بالملح، فقد أصبح من الضّروري إجراء عمليات إصلاح شاملة لكلّ مرافقه، بما فيها الأجزاء الدّاخلية منها[6] . كما يتضمّن الموقع بناء مفاعلَيْن اثنَيْن بقدرة 350 ميغاواط كانا في الأصل قد خُطِّط لبنائهما في منطقة كورجان، وفي عام 1995، أبلغت إيران الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة عن رغبتها في إكمال بناء أحد المفاعلَيْن الرّئيسَيْن، والذي بات يُعرَف بـ (بوشهر 1)[7] . وترى إيران أن إكمال هذا المفاعل سيوفِّر لها من 10 - 20٪ من حاجتها إلى الطّاقة الكهربائية[8] . وكان ممثِّل إيران في الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة محمد

---

(1) See: Michael Eisenstadt, Iranian Military Power: Capabilities and Intentionsop.cit., p. 109.
(2) See: Herbert Krosney, Deadly Business (New York: Four Walls Eight Windows, 1993), p. 265.
(3) See : Leonard S. Spector, op.cit. , p. 204.
(4) Voice of the Islamic Republic of Iran (Tehran), August 13, 1992.
(5) Mark Hibbs, Bonn Will Decline Teheran Bide to Resuscitate Bushehr Project , Nucleonics Week, May 2, 1991, pp. 17 - 18.
(6) See: Russian German Hybrid for Bushehr , Nuclear Engineering International 39 (November 1994), p. 10.
(7) See: Reza Amrollahi is Chairman of AEOI and, since 1994, the assistant for nuclear affairs to President Rafsanjani Al-Sharq Al-Awsat, February 12, 1994, pp.1,4.
(8) See: Iran May Get Reactors from the Soviet Union , loc. Cit., p67.

صادق قد أعلن في كانون الثّاني / يناير 1995 أن 80٪ من أعمال البناء في بوشهر 1 قد أُكملت، وأن أكثر من نصف المعدّات والأجهزة الخاصّة به قد رُكِّبت في مواقعها[1]. وفي النّصف الثّاني من عام 2001، أظهرت صور التقطتها الأقمار الصّناعية لصالح جمعية العلماء الأمريكية (ASA) أن إيران قد شارفت على الانتهاء من بناء واحة نووية عند ساحل منطقة جرداء محصّنة بصواريخ متطوِّرة وأنظمة دفاع مموَّهة وراقية قرب مدينة بوشهر على سواحل الخليج العربي، وتحديداً في قرية تُسمَّى (هليلة)، وتبعد بنحو 17 كم إلى الجنوب من مدينة بوشهر، وهي منطقة يحظر على أيّ طائرة التّحليق في مجال يقترب ما يقلّ عن 190 كم من أجوائها[2].

وفي أواسط عام 2003، نُشر تقرير في روسيا جاء فيه أن 80٪ من مفاعل بوشهر 1 قد أصبحت جاهزة[3]. وخلال القمّة التي جمعت بين الرّئيس الإيراني سيِّد محمد خاتمي وفلاديمير بوتين في موسكو في آذار/ مارس 2003، وقّعت إيران وروسيا على اتّفاق بينهما، تقوم من خلاله روسيا ببناء مفاعل ثالث ضمن منشآت بوشهر بقيمة مليار دولار، بعد أن يتمّ تسليم المفاعل الأوّل مُباشرة في عام 2004[4].

م ـ موقعَيْ ناتاز واراك:

أظهرت صور الأقمار الصّناعية وُجود منشآت نووية كبيرة بالقرب من مدينة ناتاز، والأخرى بالقرب من مدينة اراك، قال عنها المسؤولون الأمريكيون إنَّها من المحتمل أن تُستخدَم لصناعة الأسلحة النّووية، بالرّغم من أن النّاطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حامد رضا اصفي قد وصفها "بأنَّها منشآت نووية ذات طبيعة سلمية"، وإن إيران لم تنتهك القواعد الدّولية المُتعلّقة بالمجال النّووي، وإن هذه المنشآت تخضع لتفتيش الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، وإن أحداً لا يستطيع منع بلاده من تحقيق أهدافها السّياسية الخاصّة[5]. بينما ناقض تصريح النّاطق

(1) See: Senthil Ratnasabapathy, "No Evidence' Of Iranian Nuclear Bomb Plan Says IAEA," IPS Daily Journal, January 11, 1995, p. 3.

(2) جريدة الشّرق الأوسط، في 7 تشرين أوّل / أكتوبر، 2003.

(3) Moscow Times, June 17, 2003.

(4) جريدة الشّرق الأوسط، 7 تشرين أوّل / أكتوبر، 2003، مصدر سبق ذكره.

(5) See: Tahran Times, December 14, 2002.

باسم الوكالة الدّولية الموقف الرّسمي الإيراني بقوله إن الوكالة ترغب بالوُصُول إلى المنشآت النّووية في ناتاز و اراك، إلا أن السّلطات الإيرانية تُؤجِّل البتَّ بطلبها[1] . ويستدلُّ الخبراء الأمريكيون من خلال الصّور أن هذا الحجم من المنشآت والسّرّية التي تحيط ببرامجها توحي بأنّها تُستخدم لأغراض تتعلّق بصنع الأسلحة النّووية[2] .

وما تظهره هذه الصّور، في اراك ؛ وُجود منشأة تشابه في مظهرها معمل الماء الثّقيل الذي تمتلكه باكستان، أمَّا المنشأة الموجودة في ناتاز؛ فهي - على ما يبدو - عبارة عن معمل لتخصيب اليورانيوم[3] .

وقد وصف المسؤولون الإيرانيون التّقديرات حول المنشآت الموجودة في ناتاز واراك بأنّها "عديمة الأساس وغير منطقية"، وأن إيران لم تحاول إخفاء معمل إنتاج الماء الثّقيل[4] . في الوقت الذي لم تكن تعترف إيران بوُجود مثل هذه المنشآت عندما أُعلن عنها لأوّل مرّة من قبل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في النّصف الأوّل من عام 2002، حتّى اضطُرَّت في نهاية الأمر بإبلاغ الوكالة الدّولية عنها، والتي كشفت - بدورها - عن نشاطات مُهمّة غير معلنة لتخصيب اليورانيوم عن طريق الطّاردات المركزية وبطريقة اللّيزر، فضلاً عن معدّات نووية مُهمّة، حصلت عليها إيران من دول أجنبية، وفي مقدّمتها باكستان[5] .

وبعد اضطرار إيران لقبول عمليات التّفتيش لهذين الموقعَيْن، أظهرت عملية التّفتيش التي قام بها فريق من الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيَّة في حزيران / يونيو 2003 وُجود كمّيّة من اليورانيوم لم يُبلّغ عنه، كانت إيران قد استوردته عام 1991، وادّعت أنّها فُقدت في حينه[6] ، إلا أن أهمّ ما كشفته عملية التّفتيش هو وُجود معمل للطّاردات المركزية في موقع ناتاز[7] .

---

(1) See: David Ensor,CNN, Friday, December 13, 2002 Posted: 8:32 AM EST (1332 GMT).
(2) See: Mohsen Asgari & Mark Huband, The Financial Times, 21 October 2003.
(3) Ibid.
(4) See: Sharon Squassoni, op.cit.p.2.
(5) Ibid.p.3.
(6) See: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, Report bythe Director General of IAEA, GOV/2003/40, June 6, 2003.
(7) See: http://www.isis - online.org.

وهذا المعمل المشيَّد تحت الأرض يحتوي على حوالي 1000 جهاز طاردة مركزي، جزء منها لم يُركَّب بعد، وهذا العدد يأتي ضمن خطّة للحصُول على 5000 جهاز من هذا النّوع[1].

2 ـ دورة وقود البرنامج النّووي الإيراني:

لا يمكن معرفة الموقف الحقيقي لأي برنامج نووي مهما كانت أهدافه أو حجمه ما لم يتمّ التّعرّف إلى مدى اكتمال دورة الوقود النّووي التي ترتبط به ومتانتها، ومنها البرنامج النّووي الإيراني، فبالرّغم ممَّا قدَّمنا إليه من عرض حول نشأة وتطوُّر هذا البرنامج، وما ارتبط به من منشآت، فإن ذلك العرض يبقى غير مكتمل ما لم نتعرّف إلى دورة الوقود النّووي للبرنامج النّووي الإيراني، وهو ما نعتقد أنَّه سيقودنا إلى وضع تصوُّر حقيقي لهذا البرنامج.

ولكنْ؛ قبل كلّ هذا علينا أن نعطي تصوُّراً مبسَّطاً لما تعنيه "دورة الوقود النّووي"، والتي يُقصد بها: "مجموعة العمليات التي تمرّ بها الموادّ، حتَّى تُستعمَل كوقود للمفاعلات النّووية"[2]، وتُعدُّ من أهمّ حلقات التّكنولوجيا النّووية[3]. ويمكن إيجاز عمليات دورة الوقود النّووي بالخطوات الآتية[4]:

أ. تبدأ دورة الوقود النّووي باستخراج وطحن اليورانيوم 235، وهو خامّ اليورانيوم الموجود في الطّبيعة، والذي يُستمدّ منه اليورانيوم 238، وهو العنصر الأساسي لإنتاج البلوتونيوم 239، ذي الطّبيعة العالية للانشطار النّووي، الميزة التي منحته خاصيَّة الاستخدام الفريد في صنع السّلاح النّووي، ومن خلال عملية الطّحن هذه يتمّ تكوين ما يُسمَّى بـ "الكيك الأصفر"، أو "العجينة الصّفراء".

ب. يتمُّ تحويل العجينة الصّفراء إلى سادس فلوريد اليورانيوم (هكسافلوريد اليورانيوم) ـ UF6 ـ وهذه العملية تُعدُّ الخطوة الأساسية لتحويل العجينة الصّفراء إلى مُركَّب من اليورانيوم

---

(1) See: Sharon Squassoni, op.cit, p.3.

(2) كمال عفّت، مصدر سبق ذكره، ص 105.

(3) خضر عبد العبّاس حمزة وغسان هاشم الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(4) يُنظر: كمال عفّت، مصدر سبق ذكره، ص ـ ص 105 ـ 118. وكذلك يُنظر: خضر عبد العبّاس وغسان هاشم الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص ـ ص 151 ـ 175. وكذلك يُنظر: عدنان مصطفى، الطّاقة النّووية العربية ـ عامل بقاء جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، (بيروت، 1985)، ص ـ ص، 119 ـ 138.

في الحالة الغازية، وتُعتَبَر التّكنولوجيا المُستخدَمَة فيها من الأسرار البالغة الخطر؛ لأنَّها تُؤدِّي إلى طريق مُباشر لإنتاج الأسلحة النّووية، وهناك عدَّة طُرُق تجري بها هذه العملية هي طريقة الانتشار الغازي وطريقة الطّرد المركزي والطّريقة الدِّيناميكية الهوائية وطريقة اللّيزر.

ج. عملية تصنيع وحدات الوقود، وتُعدُّ هذه العملية واحدة من أرسخ طُرُق التّكنولوجيا في الصّناعة النّووية، إذ يتمّ من خلالها الوُصُول إلى الوقود المغذّي للمفاعلات النّووية من خلال طُرُق متعدّدة؛ منها تحويل سادس فلوريد اليورانيوم **UF6** أو اليورانيوم الطّبيعي **U3A8** إلى ثاني أو كسيد اليورانيوم **UA2** الذي يضغط حتّى تصل كثافته إلى 95٪ ويوضع داخل أنابيب ذات سمك رقيق مصنوعة على الأغلب من عنصر الزّركيوم لتكوين قضبان الوقود النّووي، والتي تُعدُّ وحدات الوقود لقلب المفاعل.

د. تخزين الوقود المُشعّ؛ حيثُ يتمّ تخزين الوقود النّاتج عن عملية الاحتراق في قلب المفاعل في برك مُبرَّدة من الماء على عمق لا يقلّ عن ثلاثة أمتار لمدّة لا تقلّ عن سنة واحدة؛ حيث يتمّ بعدها التّخلّص منه، أو إعادة معالجته.

هـ. إعادة معالجة الوقود المستهلك، وتشمل هذه العملية مجموعة من الخطوات الميكانيكية والكيميائية في معدّات خاصّة داخل "خلايا ساخنة"، ويكون نتيجة هذه العملية هي فصل اليورانيوم 235 والذي يكون بنسبة 1٪ أو أكثر؛ ليُعاد تحويله من جديد إلى سادس فلوري، وليُستخدَم ثانية في عملية تغذية المفاعل بالوقود، وكذلك يتمّ فصل البلوتونيوم 239 الذي يُكوِّن أحد النّواتج المُهمَّة عن عملية الاحتراق والأكثر حساسية في البرامج النّووية، باعتباره العنصر الرّئيس في صنع الأسلحة النّووية.

و. الخطوة الأخيرة في دورة الوقود النّووي هي التّخلّص من النّفايات المشعّة، وهي الفضلات التي تنتج بعد عملية فصل اليورانيوم والبلوتونيوم عن الوقود المستهلك، ونظراً لاحتواء هذه الفضلات على موادّ مشعّة قد يصل عمرها الإشعاعي إلى عدَّة آلاف من السِّنين، فإن الدّول تواجه معاناة كبيرة للتّخلّص من هذه النّفايات.

بعد هذا الاستعراض السّريع لمراحل ومُكوِّنات دورة الوقود النّووي بشكل عامّ، علينا أن نجيب عن تساؤل مُحدَّد؛ وهو: هل تمتلك إيران دورة وقود متكاملة لبرنامجها النّووي؟

للإجابة عن هذا التّساؤل علينا أن نتبع الحلقات المُكوِّنة لهذه الدّورة، وكما يأتي:

أولاً - مناجم اليورانيوم:

لقد بات واضحاً أن إيران افتتحت أوّل منجم لليورانيوم في ساجند (صفند) عام 1985، وكان يُعتقَد في السّابق أنّه يُغطّي مساحة تتراوح بين 150 - 200كم مربع، وأنه يحتوي على نحو5000 طن من خام اليورانيوم، ونسبة تركيز اليورانيوم فيه هي 0.1 ٪، غير أن هذه المعلومات لم تكن مطابقة للحقيقة إطلاقاً، فطبقاً إلى بيانات مُنظَّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية في عام 2002 يتضح أن كمية الاحتياطات المُخمَّنة أقلّ بكثير عمّا هو مُعلَن فهي لا تتجاوز 850 طناً فقط في موقع صفند، وأن نسبة اليورانيوم فيها هو 0.05 ٪ (بمعنى أن كلّ 100كغم من هذا الخام يحتوي على 50 غم فقط من اليورانيوم الخام)، أمّا تقديرات الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في عام 2002؛ فإن الاحتياطي المُثبت هو 500 طن، والمحتمل 900 طن، ويجري العمل حالياً - وفقاً لمُنظَّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية - استكشاف اليورانيوم في منجمَيْن آخرَيْن؛ الأوّل يُتوقَّع أن يحتوي على 785 طناً، بينما يُتوقَّع أن يحتوي الثّاني على 70طناً فقط. والمنجم الأوّل على عمق يتراوح بين 300 - 400 م، ونسبة تركيز اليورانيوم في هذَيْن المنجمَيْن منخفضة. وهي ستؤثّر على كلفة إنتاج الوقود النّووي للمفاعلات النّووية. وستكون قيمتها - وفقاً لتصوُّر الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة - أكثر من أسواق السّوق السّائدة بأكثر من 3 - 5 أضعاف. أمّا كلفة اليورانيوم المُستخرَج من الموقع الثّاني - بالرّغم من ضحالة عمقه نسبياً - فهو لن يكون أقلّ سعراً على وفق معايير الهندسة النّووية عن الأوّل، وذلك بسبب الكمّيّة القليلة للاحتياطي. وإذا ما قرَّرت إيران استخدام احتياطها المُثبت، فإن هذا الاحتياطي سوف لن يكفي سوى لتشغيل مفاعل نووي(NPP) واحد بقدرة 1000 ميغا واط ولمدّة 6 سنوات فقط.

وهذا الأمر لطالما دفع إيران في أوقات سابقة للاستعانة باختصاصيّين من الأرجنتين، ألمانيا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، أمّا بالنّسبة إلى روسيا؛ فقد عملت على استكشاف خامات اليورانيوم في مناطق عدّة من إيران، بيد أن المساعدة الأهمّ في هذا المجال قد قدّمتها الصّين في مطلع التّسعينات، أمّا في الوقت الحاضر؛ فهناك 23 خبيراً إيرانياً و77 مهندساً وعُمّالاً يُجرون

أعمالاً تحضيرية في مواقع يُخمَّن احتواؤها على احتياطات اليورانيوم لغرض استكشافها، وهناك خطة لزيادة عدد العاملين في هذا المجال إلى 233 شخصاً[1].

ثانياً: معمل معالجة خام اليورانيوم:

لقد بدأت الدّراسات الواسعة النّطاق لعملية فصل الخامات التي تحتوي على اليورانيوم من الشّوائب عن طريق المعالجة الميكانيكية بعد توقُّف الحرب العراقية الإيرانية، ففي عام 1989، وقَّعت إيران عقداً لهذا الغرض مع الأرجنتين بقيمة 18 مليون دولار لبناء سلسلة من المنشآت قرب منجم اليورانيوم في صفند، تتضمَّن معملاً لمعالجة اليورانيوم الخام، غير أن العمل فيه قد توقَّف بعد ثلاث سنوات نتيجة ضغوط أمريكية على الأرجنتين، وفي منتصف التّسعينات أعدَّ الرّوس تصاميم لبناء معمل للغرض نفسه بقدرة 100 ـ 200طن سنوياً إلا أن ليس هناك ما يشير إلى تنفيذ تلك التّصاميم، لا سيما بعدما بدأ الخبراء الصّينيون ببناء معمل لمعالجة اليورانيوم يقع بالقرب من مدينة (اردكان)، وقد حُدِّد له أن يعمل في عام 2005.

وبعملية حسابية بسيطة، إذا أخذنا بالحسبان حجم الاحتياطي الإيراني على وفق ما هو مثبت من قبَل الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، مضافاً إليه تخمينات مُنظَّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية، وكذلك دُخُول معمل المعالجة العمل في عام 2005، في الوقت الذي يبدو أن الطّاقة الإنتاجية للمعمل قد صُمِّمت لإنتاج 50 طن في السّنة الواحدة، فإن ذلك يعني أن العملية الصّناعية ستستغرق 17 سنة لاستنزاف هذا الاحتياطي. فضلاً عن ذلك، فإن ما يستهلكه تشغيل مفاعل نووي واحد بطاقة 1000 ميغا واط هو ثلاثة أضعاف ما يُنتجه مثل هذا المعمل سنوياً[2].

ثالثاً: معمل إنتاج الكيك الأصفر:

في عام 1992، بدأ تشغيل معمل الطّحن التّجريبي لإنتاج اليورانيوم المركّز "الكيك الأصفر"، والذي كان قد بني في مركز بحوث التّعدين اللامائي في جامعة صفند الواقعة في محافظة (يازد)؛ حيث يُوجد منجم اليورانيوم، والغرض من المعمل التّجريبي هو من أجل

(1) Official Atomic Energy Organization of Iran website, http://www.aeoi.org.ir.
(2) See : http://www.aeoi.org.ir.

تقرير تصاميم وخصائص التّكنولوجيا المُتعلّقة بالإنتاج الصّناعي لمادّة "الكيك الأصفر". وقد أجريت في عام 1995، توسيعات كبيرة على المعمل الذي يقع بالقرب من مدينة اردكان بمساعدة روسية، يبدو أن الغرض منها كان لتحويل المعمل من معمل تجريبي إلى معمل إنتاج فعلي وبطاقة أكبر، وهو ما أفاد به ممثّل إيران لدى الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة (على أكبر صلاحي) في شباط / فبراير 2003، مضيفاً بأن هذا المعمل يقع بالقرب من منجم اليورانيوم في محافظة (يازد)، وهو موقع ليس بعيداً عن مدينة (اردكان)[1].

رابعاً: معمل تحويل اليورانيوم:

أخبرت إيران الوكالة عن خططها لبناء معمل لتحويل اليورانيوم في المركز نفسه أثناء قيام فريق من مفتّشي الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في تشرين الثّاني / نوفمبر 1996 بزيارة مركز البحوث النّووية في أصفهان، وتضمّنت هذه الخطط قيام الخبراء الصّينيين بتزويد إيران بمعمل لتحويل أوكسيد اليورانيوم إلى هكسا فلوريد اليورانيوم. بيد أن الصّين اضطُرّت إلى إلغاء الصّفقة بسبب الضّغوط الأمريكية التي مورست عليها، ففي 30 تشرين أوّل / أكتوبر 1997، بعثت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت برسالة إلى نظيرها الصّيني (كيون كويشن) لإيقاف بناء المعمل المذكور، وقد وعد الوزير الصّيني الالتزام بذلك. ويبدو أن الإيرانيين قد استطاعوا القيام ببناء المعمل بشكل مستقلّ، بعد أن زوّدتهم الصّين بالمخططات التّصميمية الكاملة طبقاً لتصريحات نائب الرّئيس الإيراني ورئيس مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية (غلام رضا أغا زاده)، والتي جاء فيها بأن المعمل قد بدأ العمل التّجريبي في صيف 2003. وكانت إيران قد أجرت في عام 1998 مفاوضات مع الصّين تتعلّق بقيام الأخيرة بتجهيز مركز البحوث النّووية في أصفهان بمادّة حامض الهيدرو فلوريك (HF)، الذي يُستخدَم في تحويل عملية اليورانيوم. ولدى إيران خطط من أجل بناء معمل مشابه في (ناتاز) التي تقع وسط إيران، وتبعد نحو 150كم عن مدينة أصفهان.

---

(1) See: Achieving Nuclear Fuel Production Technology in Iran, a Great Scientific Achhievement: Official , Iran, February 11, 2003.

خامساً: معمل تخصيب اليورانيوم:

لوحظ اهتمام إيران بعملية تخصيب اليورانيوم بصُورة واضحة لأوّل مرّة في عام 1995عندما طلبت إيران إمكانية تسلُّم تكنولوجيا التّخصيب النّووي من خلال فقرة تضمّنها بروتوكول المفاوضات بين وزير الطّاقة الذّرّيّة الرّوسي فيكتور ميخائيلوف ورئيس مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية رضا أمر الله. ومن الواضح ـ في ذلك الوقت ـ أن الاختصاصيين الإيرانيين قد استدلّوا بالاتّفاقية الرّوسية ـ الصّينية لبناء مصنع تخصيب اليورانيوم عن طريق "الطّاردة المركزية"، التي وُقِّعَتْ قبل ثلاث سنوات.

ولا يُستبعَد قيام الخبراء الصّينيين بتقديم معلومات حول تكنولوجيا الطّاردات المركزية الرّوسية، التي بدأ العمل ببنائها في الصّين عام 1996 ، بينما تفترض معلومات أخرى أن التّطوير التّكنولوجي لطاردات الغاز المركزية في إيران قد أنجزت من خلال مساعدة الخبراء الباكستانيين في النّصف الأوّل من التّسعينات، وبمساعدة خبراء من كوريا الشّمالية خلال النّصف الثّاني من ذلك العقد[1]. وفي الحالة الأخيرة، ربّما تمّ التّوصل إلى تكنولوجيا الطّاردات المركزية في كوريا الشّمالية بالتّعاون مع خبراء إيرانيين وبتمويل إيراني، إذ إن البلدين كانا قد استخدما في الماضي الأسلوب نفسه في العمل في مجال الصّواريخ؛ إذ قامت إيران بتمويل التّصميم الجديد لصاروخ سكود B المعدّل في كوريا الشّمالية على شرط مُهمّ، وهو عدد الصّواريخ التي ستستلمها إيران[2].

ولعلّ ما يُؤكّد هذا التّصوُّر هو أن الكشف عن وُجود برامج التّخصيب بواسطة الطّاردات المركزية في كوريا الشّمالية وإيران برزت ـ بصُورة غير مُباشرة ـ في وقت واحد تقريباً، وهو تشرين أوّل / أكتوبر و كانون أوّل / ديسمبر 2002، على التّوالي، و طبقاً لمدير الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة الدّكتور محمد البرادعي، الذي زار معمل تخصيب اليورانيوم في (ناتاز)، فإن العمل التّجريبي في المعمل تقريباً أصبح جاهزا للعمل[3]. وأن حوالي 160 من الطّاردات

---

(1) Michel Eisenstadt, 'Iran's Nuclear Program: Gathering Dust or Gaining Steam?' Policy Watch February 3, 2003.
(2) See: Vladimir Dvorkin and Aleksandr Shcherbakov, 'North Korean Missile Dreams', Voprosy Bezopasnosti, No. 2 (March 2003).
(3) See: Iran Traynor, 'UN Alarm at Iran's Nuclear Programme', Guardian, March 18,2003.

المركزية كانت تعمل في الموقع، فضلاً عن وُجود مكوّنات لـ 1000 وحدة أخرى. وبشكل إجمالي؛ فإنَّه قد تمَّ التّخطيط لبناء 5000 طاردة مركزية بحلُول عام 2005[1].

وفي الوقت نفسه؛ وطبقاً لبعض التّقديرات، فإن إنتاج الوقود النّووي الذي يكفي لسبعة وحدات طاقة بقدرة 1000 ميغاواط، وهي ما تخطط إيران لإنشائها لتكون جاهزة بحلُول عام 2021، تتطلّب أكثر من عشرة أضعاف هذا العدد من الطّاردات المركزية[2]. ولذلك؛ فإن عدد الطّاردات المركزية الموجودة في الموقع، والمخطط لها مستقبلاً سوف لن يكون كافياً لعمل حتّى ولو مفاعل روسي واحد بهذه القدرة.

سادساً: معمل صناعة الوقود:

يُوجد في الوقت الحاضر سلسلة من المختبرات لدراسة وإنتاج الوقود النّووي في مركز أصفهان للبحوث النّووية. وأحد هذه المختبرات ينتج تجريبياً الوقود اللازم لمفاعلات نوع (WWER) حسب مصادر مُنظَّمة الطّاقة الذّرِّيّة الإيرانية[3]. أمّا بالنّسبة لإنتاج مادّة تبطين قلب المفاعل؛ ففي منتصف التّسعينات اتّفقت كلّ من إيران والصّين على قيام الأخيرة ببناء معمل لصنع أنابيب الزّركونيوم، والتي تُستخدَم في تبطين قضبان الوقود النّووي في إيران. وعلى الرّغم من الوعد الذي قطعته الصّين للولايات المُتَّحدة بعدم التّعاون مع إيران في المجالات النّووية، إلا أن اختصاصيّيها قالوا إنَّهم مستمرُّون على إكمال بناء المعمل في أصفهان[4]. وكان مقرَّراً للمعمل في الأصل أن يكتمل بناؤه في أواخر 1999، بيد أنَّه حتّى أيار / مايو 2003 كان العمل مستمراً، وفي مراحله النّهائية[5].

---

(1) See: Joby Warrick and Glenn Kessler, Iran s Nuclear Program Speeds Ahead , Washington Post, March 10, 2003.

(2) See: David Albright and Corey Hinderstein, The Iranian Gas Centrfuge Uranium Enrichment Plant at Natanz: Drawing from Commerical Satellite Images , Paper published by the Institute for Scienceand International Security (ISIS), March 14, 2003.

(3) See : Official Atomic Energy Organization of Iran website, http://www.aeoi.org.ir.

(4) See: Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of MassDestruction and Advanced Conventional Munitions, 1 January through 30 June 1999 , HTTP://www,nti.org/db/china/engdocs/cia0200.html.

(5) See: Paul Hughes, Iran Says Its Enriched Uranium Plant Under Way , Reuters, February 10,2003.

من خلال ما تقدّم نجد أن أغلب حلقات دورة الوقود للبرنامج النّووي الإيراني قد أنجزت أو في طريقها إلى الإنجاز، وأنَّها قد قطعت شوطاً بعيداً باتّجاه التّكامل الكُلّي، وربَّما تكون إيران قادرة على تحقيق ذلك خلال عام 2005، ويمكن وضع تصوُّر مُحدَّد لدورة الوقود للبرنامج النّووي الإيراني من خلال الجدول آلاتي:

جدول رَقْم(6) يُوضِّح مشاريع دورة وقود إيران النّووي

المنشأة	الموقع	المرحلة
منجم اليورانيوم	صفند	مُخطَّط له أن يبدأ بالعمل بداية عام 2005
معمل معالجة اليورانيوم	صفند	مُخطَّط له أن يبدأ العمل عام 2005
معمل إنتاج الكيك الأصفر	صفند	جاهز للعمل
معمل تحويل اليورانيوم	أصفهان	بدأ العمل مُنذُ صيف 2003
معمل تخصيب اليورانيوم	ناتاز	العمل التّجريبي يبدأ في المستقبل القريب
معمل صناعة الوقود	أصفهان	جاهز للعمل
معمل إنتاج المعدن المُبطَّن لأنابيب الوقود	أصفهان	تحت الإنشاء، وفي مراحله الأخيرة

المصدر:

Challenge: A conundrum for Russia, p.5.

إنَّ ما يمكننا استنتاجه عند تفحُّص هذه المعطيات هو أنَّنا سنجد أن هناك العديد من التّناقضات من النّاحية التّكنولوجية بين المنشآت التي أكملت إيران بناءها، أو التي في طريقها للإنجاز، وبين الأهداف التي تعلنها إيران لتطوير طاقتها النّووية، وهذه التّناقضات هي:

1. فيما يتعلّق بمنجم اليورانيوم و معمل معالجة خامات اليورانيوم فإنّه سيكون قادراً على تجهيز ثلث حاجة مفاعل واحد بقدرة 1000 ميغاواط لا أكثر.

2. إذا كانت مشكلة عدم القدرة على معالجة خام اليورانيوم لم تُحَلّ، وقرَّرت إيران استخدام ما مُتوفِّر لديها من هذه المادَّة، فإن مفاعل واحد بقدرة 1000 ميغاواط حد سيستهلك احتياطها المثبت في غضون 6 سنوات.

3. أن ما هو مُخطَّط لمعمل تخصيب اليورانيوم عن طريق الطّاردات المركزية غير كاف حتّى لإنتاج وقود لمفاعل واحد بقدرة 1000 ميغاواط.

وفضلاً عن هذه التّناقضات فإن هناك إصراراً إيرانياً على متابعة وتطوير المنشآت النّووية، بغضّ النّظر عن طبيعة أهدافها، وهذا الإصرار ظلّ مستمراً حتّى عندما تغيّر فيها النّظام السّياسي، مُتحوّلاً من حكْم الشّاه الإمبراطوري ذي التّوجُّهات الغربية المعروفة إلى النّظام الجمهوري المُتميّز بخصائصه الإسلامية، بل حتّى داخل المختلفين داخل النّظام السّياسي الواحد، ونقصد بين التّيّار المحافظ والتّيّار المُتشدّد في ظلّ النّظام الجمهوري الإسلامي.

كما يمكننا الاستنتاج - أيضاً - بأن إيران ظلّت تعتمد على المصادر الخارجية للحُصُول على المساعدة الفنّيّة والتّقنية والعلمية بكلّ ما يتعلّق ببرنامجها النّووي، ففي عهد الشّاه كان الاعتماد - بصُورة رئيسة - على الولايات المُتّحدة وكُلّ من فرنسا و ألمانيا الغربية، آنذاك، بشكل خاصّ، وأوروبا بشكل عامّ. أمّا في عهد الثّورة الإسلامية - مُنذُ أن قرّرت إيران استئناف برنامجها النّووي عام 1983 - فإنّها قد تحرّكت في كلّ الاتّجاهات الخارجية بهدف الحُصُول على المساعدات النّووية، غير أنّها - و بعدما رفضت أوروبا مواصلة تقديم المساعدات للثّورة الإسلامية في هذا المجال على وجه التّحديد - فإن جهدها قد توجّه إلى دول أخرى؛ في مقدّمتها الصّين وروسيا وعدد من الدّول المستقلّة عن الاتّحاد السّوفييتي، غير أن ما قدّمته الصّين هو أقلّ بكثير ممّا قدّمته روسيا، التي مازالت تُقدّم المساعدات التّقنية والبشرية، وتُخطّط للاستمرار في هذا النّهج، بالرّغم من الضّغوط الأمريكية، والتي يبدو أنّها قد آتت ثمارها في كبح الخطط الصّينية في تعاونها النّووي مع إيران، كما يبدو أن إيران قد حصلت على المساعدات بصُورة سرية من بعض الدّول التي استقلّت عن الاتّحاد السّوفييتي، وكذلك من السّوق السّوداء، وربّما تمّ ذلك من خلال واجهات حملت عناوين تمويهية.

ومن هنا؛ فإن أحداً لا يستطيع أن يجزم - على وجه الدّقّة - عن مدى صحّة التّصريح الذي أدلى به مستشار وزير الخارجية ورئيس الوفد الإيراني إلى اجتماع الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في كلمة ألقاها في جلسة مجلس الحُكّام في تشرين أوّل / نوفمبر 2004، والتي أكّد فيها في كلمته أن إيران توصّلت إلى تقنية دورة الوقود النّووي[1].

---

(1) وكالة مهر الإيرانية للأنباء، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.mehrnews.com.

وفي ضوء ما تقدَّم فإنَّه يمكن القول إن إنتاجية المنشآت النّووية الإيرانية ليست - فقط - عاجزة عن تلبية الحاجة للوقود النّووي على المدى البعيد (حيث مُخطّط لبناء 7 مفاعلات بقدرة 1000 ميغاواط لكلّ منها بحلُول عام 2021)، وإنَّما - أيضاً - حتَّى على المدى القريب، عندما يبدأ بتشغيل مفاعل بوشهر. وهذا يثير تساؤلات بخُصُوص أهداف صنع معامل لدورة الوقود النّووي إذا لم تُستخدَم لإنتاج الطّاقة، فضلاً عن أن الوقود الذي ستُنتجه إيران سترتفع تكلفته من ثلاثة إلى خمسة أضعاف معدّلات السّعر العالمي. وإذا كان هذا يمثّل استنتاجنا للحالة التي تكون فيها إيران قد قرّرت فيها الاعتماد على نفسها في إكمال الحلقات المُكوِّنة لدورة الوقود النّووي إلى الحدّ الذي يمكن القول عنده إن إيران تمتلك دورة وطنية للوقود النّووي كافّة تخدم من خلالها برنامجها النّووي، فإن الأمر سيكون مكلفاً، وربَّما غير كاف للاستخدام على المدى البعيد، أو حتَّى لاستمرارية البرنامج النّووي، وبالتّالي؛ فإن هذا الأمر لا يعدو أبعد من أحد احتمالَيْن؛ الاحتمال الأوَّل هو أن هذا المَوْضُوع قد تمَّ تهويله من قبَل وسائل الإعلام، ليس الغربية فحسب، بل حتَّى الإيرانية نفسها، فالإعلام الغربي - وبخاصَّة الأمريكي منه - يحاول أن يُظهر مخاطر البرنامج النّووي الإيراني، ويحاول - بشتَّى وسائله الضّخمة - فبركة أيّ معلومة حول هذا البرنامج؛ لتحقيق أهداف السّياسة الأمريكية في المنطقة، وربَّما سيكون ذلك مستقبلاً بالصّورة نفسها التي تمَّ التّعامل بها مع البرنامج النّووي العراقي إبّان اجتياح القُوّات العراقية للكويت عام 1990، والفترة التي أعقبت ذلك، وحتَّى الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس 2003، أمَّا فيما يتعلّق بالإعلام الإيراني فربَّما كان - هو الآخر - يتعمَّد إلى تقديم صُورة ضبابية لا تعكس الحجم الحقيقي للبرنامج النّووي الإيراني وطبيعته، بما في ذلك ما يتعلّق بدورة الوقود النّووي، أمَّا الاحتمال الثّاني؛ فإن الهدف الإيراني ربَّما يكون من وراء ذلك كلّه هو إنتاج سلاح نووي ذي فعالية محدودة التّأثير، وذلك بسبب اعتماد هذا النّوع من السّلاح على التّقنية الواطئة.

أمَّا إذا اعتمدت في ذلك على المساعدات الخارجية؛ فيبدو أن الأمر سيكون أيسر، وسيختزل الكثير من الوقت والجهد، فضلاً عن الدّقّة التّقنية، وبالتّالي؛ فإن من شأن ذلك أن يُسرِّع من الحُصُول على السّلاح النّووي، وفي ضوء هذا، فإن كلا الخيارَيْن في استكمال هذه الدّورة يعني - بشكل مهمّ - أن إيران تتّجه نحو الصّناعة العسكرية النّووية.

غير أن ثمة تساؤلات تطرح نفسها فيما يتعلّق بطبيعة البرنامج النّووي الإيراني، ومنها ما يتعلّق بمعمل إنتاج الماء الثّقيل، الذي هو - الآن - تحت الإنشاء في منطقة (اراك)؛ إذ إن إيران كانت تمتلك مفاعلاً بحثياً واحداً من هذا النّوع، يقع في مركز أصفهان للبحوث النّووية، وهنا يأتي تساؤلنا حول توجُّهات إيران ومحاولاتها خلال العقدَيْن الأخيرَيْن في أن تحصل على مفاعل يعمل بالماء الثّقيل، والمعروف أن هذا النّوع من المفاعلات هو أكثر ملائمة لإنتاج البلوتونيوم، الذي يدخل في صنع السّلاح النّووي.

وثمة تساؤلات أخرى تتطلّب الإجابة، منها: أين سيُستخدم اليورانيوم الذي سيُنقَّب عنه بالقرب من اردكان؟ وما هي أغراض استخدامه؟ فإذا كان سيُستخدَم لغرض إنتاج الوقود النّووي فهو من النّاحية العملية غير اقتصادي جداً، في ضوء الكمّيّات والمواصفات التي تمّ الإشارة إليها آنفاً.

أمَّا السّؤال الآخر؛ فهو لأيّ المفاعلات سيذهب الوقود الذي يُنتجه معمل أصفهان؟ وكما أشرنا سابقاً فإن منشآت دورة الوقود النّووي المُخطَّط لبنائها لا يمكنها من إنتاج كمّيّة تكفي حتّى لمفاعل طاقة واحد من تلك الموجودة في بوشهر. فضلاً عن ذلك، فإن ممثّلي إيران أنفسهم قد شدّدوا - وبأكثر من مناسبة - بأن روسيا ستقوم بتجهيز الوقود إلى مفاعل بوشهر[1].

والسّؤال الذي قد يكون الأخير هو: أين سيُستخدَم الماء الثّقيل الذي سيُنتجه معمل آراك؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستبقى لدى الإيرانيين وحدهم.

ولكنْ؛ كيف يمكننا أن نفسّر كلّ هذه التّناقضات التّكنولوجية من منظور سياسي إيراني؟.

هناك عدّة تفسيرات محتملة لهذا النّوع من التّناقض بين ما تعلنه إيران من أهداف لبرنامجها النّووي وبين واقع منشآتها النّووية الحالية، أو تلك التي لم تزل قيد الإنشاء، وهذه التّفسيرات هي:

أوّلاً: أن إيران لا تُخطِّط لإنشاء دورة وقود نووي متكاملة واسعة النّطاق، وبالشّكل الذي يُحقِّق لها الاكتفاء الذّاتي لمفاعلات بقدرة 7000ميغاواط. في هذه الحالة يكون الهدف

---

(1) Iran Seeks Nuclear Know how, not Atomic Weapons , Iran, February 10, 2003.

من التّطوير النّشيط للصّناعة النّووية هو الحُصُول على أجهزة تكنولوجية متطوّرة جداً، من دون إنشاء معامل تتعلّق بالإنتاج الصّناعي لليورانيوم، معالجة اليورانيوم، وصناعة الفولاذ الذي يتطلّبه وقود المفاعل النّووي، وهو ما سيُوفّر لإيران ـ مستقبلاً ـ ورقة مساومة، ولا سيما مع الولايات المُتّحدة، على غرار "نموذج كوريا الشّمالية". فعلى سبيل المثال، فإن ورقة كهذه يمكن أن تُؤدّي إلى تقديم تعويضات مالية إلى إيران عوضاً عن منشآت التّخصيب لديها تتناسب مع قيمة هذه المنشآت، سواء من خلال الولايات المُتّحدة وحدها، أو من خلال تبنّي هذه الأخيرة للفكرة عن طريق مؤتمر دولي، تدعو إليه الدّول الصّناعية للإسهام في هذه التّعويضات بصُورة مشابهة لمؤتمرات إعادة الإعمار في أفغانستان والعراق، و إن أمراً كهذا ربّما سيُؤدّي إلى رفع العقوبات الأمريكية أحادية الجانب على إيران، وهو ما سيُحدث تطوّراً ثميناً في التّجارة والتّعاون الاقتصادي بين الطّرفَيْن، من الممكن أن تضمّن الولايات المُتّحدة من خلاله استثمارات كبيرة في الاقتصاد الإيراني، ليس هذا فقط، وإنّما الأهمّ من كلّ ذلك أن إيران ستحصل بموجبه على التّكنولوجيا النّووية السّلمية لأغراض الطّاقة.

كما أنّه من خلال عملية محاكاة أو تقليد صنع دورة متكاملة للوقود النّووي، تستطيع الحُكُومة الحالية للإصلاحيين ـ وبشكل آني ـ من مواصلة أهداف سياستها الدّاخلية. وربّما أعطى التّوازن الهشّ الحالي بين القوى المحافظة والإصلاحيين، القادة الإصلاحيين في إيران القدرة على استعمال نجاحاتهم في هذا الفرع العالي من التّقنية لتقوية مراكزهم بين المواطنين بصُورة كبيرة. ولهذا؛ فليس من الصّدفة أن يعلن الرّئيس الإيراني محمد خاتمي النّتائج التي تحقّقت في المجال النّووي في مناسبة ذكرى الثّورة الإسلامية، أمّا من الجانب الآخر؛ فإن إيران ربّما تهدف إلى استغلال موضُوع برنامجها النّووي لأهداف سياسية داخلية وخارجية في آن معا، ولعلّ ما يُؤكّد ذلك هو ما قاله نائب وزير الطّاقة الذّرّيّة الرّوسي فاليري كوفوروكين، من "أن الإعلان الإيراني بخُصُوص بدء استغلال احتياطي اليورانيوم، على الأغلب لم يكن سوى تصريح سياسي في طبيعته، لأنّه لا يمكن أن يُدعَم من خلال قدرات إيران التّكنولوجية والمالية". [1]

(1) German Solomatin, Russia s Minatom: Iran Dose Not Have the Capability to Produce Its Own Uranium Fuel Cycle , ITAR TASS, 11 February 2003.

كما يمكن أن يُفسَّر ذلك بأن إيران تقوم بتطوير التّكنولوجيا النّووية بهدف الحُصُول على القدرات اللازمة لبناء أسلحة نووية. في مثل هذه الحالة يمكن لإيران أن تذهب بعيداً في هذا المجال من دون أن تنتهك الالتزامات الدّولية. وبشكل خاص أن إيران تمتلك حقّ إنتاج يورانيوم عالي التّخصيب وتوليد وخزن مادّة البلوتونيوم تحت إشراف الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة. ومن خلال هذا الوضع تستطيع إيران الحُصُول على التّكنولوجيا النّووية اللازمة لصنع السّلاح النّووي فقط بعد عدّة شهُور من الحُصُول على الكميات الكافية من تراكم المعدّات والموادّ التي تدخل في هذه الصّناعة. وعند ذاك ستكون إيران - فقط - بحاجة إلى القرار السّياسي باستخدام الاحتياطي المتراكم للموادّ النّووية لصنع السّلاح النّووي، وهذا قد يُؤدّي إلى تدهور العلاقات الإيرانية - الأمريكية، ويضعها أمام احتمالات مفتوحة النّهايات.

ومن المهمّ أن نشير هنا إلى مسألة مُهمَّة ربّما قد غفلت كلّ المصادر التي تمّ تناولها في البحث، وهي أن إيران لم تقم - لحدّ الآن - بإجراء أيّ اختبار نووي، بل إنّها لم تقم بالإشارة أو التّلميح عن نيّتها للقيام بذلك، سواء في الجوّ أو في البرّ أو في البحر، في داخل إيران، أو في خارجها، وباعتقادنا المتواضع أن تجربة كهذه مهما كان مستواها سيتمّ تحسُّسها واكتشافها من قبَل الجهات المهتمَّة بالبرنامج النّووي الإيراني، وفي مقدّمتهم الولايات المُتَّحدة وإسرائيل، وهذا يعني - بديهياً - أن إيران لا تمتلك - في الوقت الحاضر - أيّ سلاح نووي من جهة، كما أن أحداً لم يشر إلى أن إيران قد امتلكت مستلزمات التّفجير النّووي، والذي يُعدُّ أداة مُهمَّة في استخدام القنابل النّووية، وهذا الأمر يقودنا إلى أن إيران غير عازمة - على الأقلّ في المستقبل المنظور - في إجراء أيّ تجارب نووية.

المبحث الثّالث:

الوسائط الإيرانية لإيصال السّلاح النّووي
(أنظمة الصّواريخ الباليستية الإيرانية)

يعود أصل برنامج الصّواريخ الباليستية الإيراني إلى منتصف الثّمانينات، أيْ خلال الحرب مع العراق، وربَّما يمكن القول بأن الاهتمام الإيراني بهذا الأمر كان نتيجة أساسية لتطوّرات تلك الحرب وكردّ فعل على قيام العراق في تلك الحقبة بتطوير صواريخ (سكود SCUD) كمياً، إذ أصبح متفوّقاً في ما يمتلكه من أعداد تلك الصّواريخ، ونوعياً، في قدرته على زيادة مدياتها، ممَّا دفع إيران بالتّوجُّه إلى كوريا الشّمالية للحُصُول على الصّواريخ الباليستية؛ إذ قامت بالفعل بتزويدها بـ (77) صاروخاً من نوع (SCUD B S) قامت إيران بإطلاقها على أهداف عراقية، و تبيّن أنَّها بمواصفات تختلف عن تلك التي حصلت عليها إيران من مصر مطلع الثّمانينات[1].

و من المعروف أن أقصر مسافة تفصل بغداد عن الحدود العراقية - الإيرانية تبلغ 130كم، فقد أدَّى ذلك - في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، وبدءاً من عام 1985 - إلى أن يتبادل الطّرفان الهجمات بصواريخ من هذا النّوع، مزوّدة برؤوس حربية تقليدية، تصاعدت وتائرها بشكل خاص مع مطلع عام 1988، لتأخذ تلك الحرب منحى جديداً مهماً من خلال ما عُرف بـ "حرب المدن"؛ حيث أطلقت فيها إيران على بغداد وبعض المدن العراقية الأخرى عدداً غير قليل من الصّواريخ نوع سكود B الذي يبلغ مداه 300 كم ويزنة 1000 كغم[2].

---

(1) يُنظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www. Fas.org/nuke/guide/iran/missile/overview.htm.

(2) the British Centre for Defence and International Security Studies, <www.cdiss.org>.

وبعد انتهاء تلك الحرب استمرّت المساعي الإيرانية للحُصُول على صواريخ متباينة المديات، ففي أواخر عام 1989، استوردت إيران 200 صاروخ من نوع CSS - 8 من الصّين، وهذا النّوع من الصّواريخ يبلغ مداه 150كم وبحمولة 190 كغم[1]. وترافقت تلك المساعي مع جهود إيرانية حثيثة لبناء قاعدة تصنيعية لصواريخ باليستية بعيدة المدى بالتّعاون مع دول أخرى في المُقدِّمة منها كوريا الشّمالية وروسيا والصّين[2]. وسنحاول أن نستعرض مسيرة برنامج الصّواريخ الإيرانية الباليستية، وكما يأتي:

1. صاروخ شهاب 1:

يُعتَقَد أن إيران قد طلبت في عهد السّوفييت أربعة أنواع لقاذفات إطلاق لصواريخ سكود B (R - 17) مع 54 صاروخاً من النّوع نفسه من ليبيا وسوريا في عامي 1985 - 1986، والتي يتراوح مداها بين 280 - 330 كم استُخدمت لضرب مواقع في بغداد، وقد تصاعد الطّلب الإيراني على هذا النّوع من الصّواريخ قبيل بدء حرب المدن، فوفقاً لمعلومات نشرتها إحدى الصّحف الواسعة الانتشار في كوريا الجنوبية، أن إيران قد وقّعت عقداً مع كوريا الشّمالية بقيمة 5 مليون دولار، وذلك في أيار / مايو 1987، تقوم بموجبها الأخيرة ببيع إيران بنحو 100 صاروخ من النّوع نفسه، وبالفعل؛ فقد استُكمل تسليم كامل الصّفقة في السّنة التّالية[3]، بينما أوضح تقرير آخر أن إيران استلمت في عام 1987 أكثر من 200 صاروخ بشكل مُباشر من الاتّحاد السّوفييتي بمواصفات تقنية وتسليحية مشابهة للصّاروخ الكوري الشّمالي[4]، وفي عام 1995 ووفقاً لتقرير لـ "Jane's Intelligence Review" أفاد بأن إيران تمتلك نحو 200 - 300 صاروخ من هذا النّوع و 15 قاعدة إطلاق متنقلة خاصّة بها[5]. وقد سبق ذلك نشر معلومات

---

(1) Richard Speier, IRANIAN MISSILES AND PAYLOADS,in: Geoffrey Kemp Geoffrey Kemb and athors, Iran's Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, the Nixon Center January 2001.

(2) Ibid.

(3) Kugbanggwa Kisule, September, 1989,No.127.

(4) Charles p.vick,IranianMissiles,October15, 2001 ,on line: www.fas.org/nuke/guide/iran/missile/shahab - 1.

(5) Jane's Intelligence Review, No.6, 1995.

حول قيام كوريا الشّمالية بتقديم المساعدة إلى إيران لبناء مصنع لإنتاج هذا النّوع من الصّواريخ، وبما يمكّنها من تحقيق الاكتفاء الذّاتي منها في مصانع بُنيت لهذا الغرض في شيراز وخرم آباد وبارشين وسيمنان[1].

2. شهاب 2:

هذا النّوع من الصّواريخ لا يختلف كثيراً عن صاروخ شهاب 1، سوى في مداه الذي يتراوح بين 500 700 كم، وبرأسه الحربي التّقليدي؛ حيث تبلغ زنته بين 700 1000 كغم، وبتوجيه مُحسَّن يفتقر إليه النّوع السّابق.

في عام 1990 أشارت تقارير أن هناك صفقة عُقدت بين إيران وكوريا الشّمالية تحصل بموجبها إيران بدءاً من نيسان 1991 على شحنات من هذه الصّواريخ، مع قواعد لإطلاقها، وبالفعل؛ فقد توالى وُصُولها إلى ميناء بندر عباس الإيراني بعدما شُحنت إليها من ميناء (Dae - Ho - Hung) الكوري الشّمالي، كما تمّ شحن أجزاء من تلك الصّواريخ في الوقت نفسه[2]. ويبدو أن الشّحنة الأولى قد تسلّمتها إيران في أيار / مايو 1991 تمّ نصبها في مراكز إطلاق بالقرب من مدينة قُم في جنوب شرق طهران[3].

3. صاروخ شهاب 3:

يُعدُّ صاروخ شهاب 3 الصّاروخ الأكثر تهديداً إلى دول في منطقة الشّرق الأوسط من بينها إسرائيل[4]، و هذا النّوع الملغي في الأصل نسخة معدّلة من الصّاروخ الكوري الشّمالي Dong - No، ويبلغ مداه بين 1300 - 1500 كم، وباستطاعته حمل رأس حربي بزنة تتراوح بين 760 1000 كغم، ويبدو أن إيران قد استفادت في هذا المجال ليس من كوريا الشّمالية فقط التي كانت التّعديلات تتمّ على أراضيها بناءً على اتّفاقٍ مع الجانب الإيراني،

---

(1) Flight International ,Nov.20.1994.

(2) Iran Bound Mystery Freighter Carried Parts for Missiles, the Washington Times, 16 July, 1992,p. A3.

(3) Bill Gertz- U.S.; Iran Fired Ballistic Missile , The Washington Times, 24, May 1991, P.A5.

(4) the Commission to Assess the Ballistic Missile Threat to the United States,[Report] by Rumsfeld Commission , Summary, July 15, 1998, pp.21 22.

خلال الاتّحاد السّوفييتي في عهد الرّئيس غورباتشوف، وترافق ذلك مع مساعدات صينية، إذ جاءت المساهمة السّوفييتية نتيجة مُباشرة لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية مع الولايات المُتّحدة، والتي أدّت - بدورها - إلى خلق بطالة كبيرة في الكوادر السّوفييتية المؤهّلة تقنياً، و لا سيما في مجال برامج الدّفع بالوقود السّائل، وكذلك في تصاميم لمحرّكات الصّواريخ، ويشكل رئيس في مُؤسّسة (Makeyev Okb)، ممّا انعكس بقُوّة على وضع تحسينات على أصل الصّاروخ الكوري الشّمالي آنف الذّكر.[1] بينما كان التّطوير الصّيني قد جاء لصالح كوريا الشّمالية بين الأعوام 1976 - 1978 بديلاً عن الصّاروخ الكوري الشّمالي الملغي نوع Df - 61 والذي كان في الأصل بمدى 600كم وبرأس حربي يزن 1000كغم[2].

وطبقاً لتقارير أمريكية وإسرائيلية نُشرت في عامَيْ 1995 و1996 فإن إيران قد فشلت في تسلُّم أيّ شحنة من هذه الصّواريخ لأسباب مالية[3]، لكنّها تسلّمت وفقاً لتقارير الاستخبارات الأمريكية التي تسرّبت عام 1997 من شركة (Great Wall Industries Corporation) الصّينية معدّات توجيه وتكنولوجيا محرّكات صاروخية تعمل بالوقود الصّلب، بالإضافة إلى تكنولوجيا تجارب عامّة للصّواريخ[4]. وبعد نشر تلك المعلومات بفترة وجيزة نشرت صحيفة الواشنطن تايمز تقريراً أشارت فيه إلى أن إيران بحاجة إلى ثلاث سنوات فقط - أيْ عام 2000 - لكي تكتسب تلك الصّواريخ، بينما أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن ذلك سيحصل مع نهاية عام 1999[5].

وفي 15 كانون أوّل / ديسمبر 1997 التقط قمر صناعي أمريكي صُورة مميّزة لتجربة ساكنة لإطلاق هذا النّوع من الصّواريخ، وذلك في منشأة "مجموعة الشّهيد (Hemat)" للبحوث الصّناعية في جنوب طهران، وربطت الاستخبارات الأمريكية بين تلك الصّور والمعلومات المتوفّرة لديها لتخلص إلى أن تلك التّجربة كانت إمّا السّابعة أو الثّامنة التي تمّ

(1) Charlesp.vick,IranianMissiles,Octobe 15, 2001, on line: www.fas.org/nuke/guide/iran/missile/shahab - 3.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) Washington Times,Sept 11,1997.
(5) Washington Times , 18 Oct.1997.

إجراؤها في تلك السّنة نفسها، وإن إيران قد اشترت نحو 10 صواريخ من نوع Dong - No من كوريا الشّمالية استُخدمت لهذا الغرض[1].

وفي عام 1998 اشترت إيران من الصّين مجموعة مُهمَّة من معدّات تُستخدَم في مراقبة تجارب الصّواريخ، فضلاً عن أجهزة أخرى تُشكّل حلقات مُهمَّة من البنى التّحتية لمصانع لها القدرة على إنتاج هذا النّوع من الصّواريخ، في الوقت الذي لم تُخف فيه الصّين مساعدتها هذه لإيران، وإنَّما - أيضاً - مساعدتها لها في بناء مشروع الصّاروخ الإيراني التّكتيكي نوع Np - 110 قصير المدى يعمل بالوقود الصّلب، ويبلغ مداه نحو 168كم[2].

في 22 تموز / يوليو 1998 قامت إيران بأوّل تجربة طيران لصاروخ شهاب 3، بيد أن الصّاروخ على ما يبدو قد انفجر وفقاً لمعلومات الاستخبارات الأمريكية بعد 100 ثانية من إطلاقه، بعدما قطع مسافة 997 كم، وقد أجريت التّجربة في موقع يقع شمال إيران، غير أنّه ليس من المُؤكّد إن كان الانفجار عرضياً أو أنّه قد تمّ تفجيره عمداً، بعد أن تمّ التّحقّق من إنجاز شيء محدّد في التّجربة، أو لأيّ أسباب أخرى[3]، وهذا يشير إلى أن الطّيران لم يكن فاشلاً بالكامل، ولكنَّه - على الأقلّ - نجاح جزئي. وفي ضوء تلك التّجربة خمّنت الاستخبارات الأمريكية أن إيران ستحتاج إلى سنة واحدة أو سنتين في أقصى الأحوال لتنشر بنجاح صاروخ شهاب 3، في الوقت الذي وصف أحد الخبراء الرّسميين الأمريكان أن التّجربة كانت تجربة طيران لأغراض تقنية من خلال تزويد الصّاروخ الذي أجريت التّجربة عليه برأس حربي وهمي انفجر قبل أن يرتطم جسم الصّاروخ بالأرض[4].

وفي 7 شباط / فبراير 1999 أعلن وزير الدّفاع الإيراني علي شمخاني "أن الصّاروخ الإيراني شهاب 3 هو الآن في طور الإنتاج، ولا حاجة لإجراء المزيد من التّجارب عليه"[5].

(1) Charlesp.vick,IranianMissiles,October15,2001 ,on line: www.fas.org/nuke/guide/iran/missile/shahab - 3.
(2) Washington Times ,June 16,1998.
(3) Washington TimesJuly 24, 1998.
(4) Washington Post, July 24,1998.
(5) Washington Times, March 2, 1999.

بينما نقلت صحيفة أمريكية أخرى عن شمخاني قوله: "إن صاروخ شهاب 3 هو الصّاروخ العسكري الإيراني الأخير.. وليس لدينا خطط لإنتاج صواريخ حربية أخرى"[1].

في آذار / مارس 1999 واستناداً إلى تصريحات شمخاني وتجارب الإطلاق التي أجرتها إيران على هذا النّوع من الصّواريخ، فإن إيران - حسب الاستخبارات الأمريكية - قد أنتجت محلّياً نحو 15 صاروخاً منها[2]. بينما تواردت مُنذُ ذلك الوقت معلومات عن قيام إيران بتطوير نوعين من الصّواريخ بمديات متوسّطة هي شهاب 3 وشهاب 4[3].

وفي 9 شباط / فبراير 2000 نُشرت معلومات مفادها أن إيران قد اشترت من كوريا الشّمالية في تشرين الثّاني / نوفمبر 1999 محرّكات صواريخ باليستية متوسّطة المدى وعددها 12 محركاً، وصلت إيران في 21 من الشّهر نفسه عن طريق الجوّ على متن طائرة بوينغ 747 أقلعت من مطار (Suinan) الدّولي، والذي يبعد نحو 12 ميل شمال بيونغ يانغ، وهذه المحرّكات هي من ذات النّوع المُستخدَم في صواريخ Dong - No[4]. وفي شهادته أمام الكونغرس حول المُوضُوع نفسه، أفاد رويرت وال باور، وهو ضابط في الاستخبارات الوطنية الأمريكية للبرامج النّووية والاستراتيجية، أن تلك المحرّكات هي - بشكل حاسم - للصّاروخ الكوري الشّمالي بعيد المدى من نوع (Dong - Taepo) جازما بأن إيران قد اشترته لبرنامج صواريخ شهاب 3 أو لأيّ تحسينات على هذا النّوع من الصّواريخ[5].

وطبقاً لـ (Jane s Defense Weekly) فإن إيران قد أجرت في 20 شباط / فبراير 2000 تجربة على صاروخ شهاب 3 داخل الأراضي الإيرانية، وتحديداً في منطقة مشهد استخدم فيه ولأوّل مرّة نظام توجيه يُقلّل نسبة خطأ الصّاروخ لهدفه بـ 3 كم فقط[6].

ويبدو أن التّعديلات التي أجرتها إيران على هذا الصّاروخ نسبة إلى النّسخة الأصلية من الصّاروخ الكوري الشّمالي (Dong - Taepo) لم تقتصر على الصّاروخ نفسه، وإنّما على

---

(1) Florida Today , February 8, 1999.
(2) Reuters, Sept 19, 1999.
(3) Washington Times, Sept 22 ,1999.
(4) Washington Times, Feb. 9,2000.
(5) Washington Times, Feb.10, 2000.
(6) Jane s Defence Weekly, March 22, 2000.

قواعد الإطلاق أيضاً؛ بحيث لم تعد تُطلق هذه الصّواريخ من خلال منصّات إطلاق ثابتة، وإنّما ظهر أن إيران قد توصّلت إلى إمكانية استخدام منصّات إطلاق مُركّبة على عربات - أيْ منصّات إطلاق مُتنقّلة - بعدما استطاعت أن تقوم بتركيب منصّة إطلاق عمودية ثابتة خلال أسبوع واحد امتدّ من 26 حزيران / يونيو - 2 تموز / يوليو 2001 [(1)].

في 15 تموز / يوليو 2000 أجرت إيران اختبار الطّيران الثّاني لصاروخ شهاب 3، وتمّ خلالها تحقيق سرعة جديدة للصّاروخ قدرها 4320 ميل / ساعة مع رأس متفجّر بزنة 1000 كغم [(2)]، وفي تجربة طيران أخرى للصّاروخ نفسه تمّ إجراؤها في أيلول 2000 تمت بنجاح [(3)].

في 21 أيلول / سبتمبر 2000 أعلنت إيران - بشكل رسمي - أنّها " قد أجرت بنجاح تجربة إطلاق أوّل صاروخ نوع شهاب 3، وذلك في اليوم الأوّل من أسبوع الدّفاع المُقدّس " كما ورد في تعقيب على هذا التّصريح عن وزير الدّفاع الإيراني قوله: " إن الصّاروخ قد بُني واختُبر من أجل اكتساب التّكنولوجيا الضّرورية للدُّخُول في مرحلة تصميم وإنتاج أنظمة توجيه القمر الصّناعي وإن صاروخ شهاب 3 ليس له استخدام عسكري فقط، وإنّما - أيضاً - للوُصُول إلى المرحلة الأوّلية من العمليات غير العسكرية الحديثة " [(4)]، بينما أكّدت تقارير أجنبية أن إيران أطلقت بنجاح تجربتها في أوّل استخدام للوقود السّائل والصّلب للصّواريخ، مشيرة إلى تصريح وزير الدّفاع الإيراني بشأن كونها جزءاً من برنامج لإطلاق أقمار صناعية [(5)].

وعلى الرّغم من هذه الأنباء إلا أن بعض المصادر الأمريكية أكّدت أن الصّاروخ الذي تتحدّث عنه إيران قد انفجر بعد قليل من إطلاقه [(6)].

وفي شهادته الثّانية أمام الكونغرس اعترف رويرت وال باور " أن وزير الدّفاع الإيراني قد أعلن عن صاروخ شهاب 4 وهو بشكل أصلي عبارة عن صاروخ باليستي أكثر قدرة من

---

(1)Charlesp.vick,IranianMissiles,October15,2001,on line : www.fas.org/nuke/guide/iran /missile/shahab - 3.

(2) Washington Times, July 16,2000.

(3) Washington Times, Sept 8,2000.

(4) راديو صوت الجمهورية الإسلامية من إيران، 21 أيلول / سبتمبر 2000.

(5) Reuters, Sept 22,2000.

(6) Janes Intelligence Review, Nov. 2000,p.5. and see: Washington Times,Sept 22,2000.

صاروخ شهاب 3 ، ولكنّه صُنّف بوصفه وسيلة إطلاق للفضاء، وليس للأغراض العسكرية . . وأن إيران قد حصلت على صواريخ من نوع Dong ـ No ، ومن ثمّ؛ طلبت المساعدة من روسيا لإجراء التّعديل عليه، وبالتّالي؛ فهو لا يختلف إلا قليلاً عن الصّاروخ الباكستاني (Ghauri)[1] . وبالرّغم من كلّ هذه التّناقضات فإن ثمّة أمر ملفت للنّظر، وهو أن التّصريحات الإيرانية قد ميّزت هذا الصّاروخ باستخدامه للوقود السّائل والصّلب، بينما من المعروف أن صاروخ شهاب 3 يعمل بالوقود السّائل فقط، وهذا يعني أن الإيرانيين استطاعوا أن يضيفوا مرحلة أخرى أصغر هي المرحلة الثّانية، وربّما كان هدفهم هو تعزيز حمولة الرّأس المتفجّر، أو إطالة مدى الصّاروخ، وهذا ـ بدوره ـ يقودنا إلى الاستنتاج بأن الصّاروخ الذي أجريت تجربته إنّما ترافق مع أوّل استخدام لمنصّة إطلاق متنقّلة من النّوع المعروف بـ (IRIS) تتعلّق ببرنامج الفضاء الإيراني، وهي وسيلة مثالية لصاروخ يمكن أن يحمل قمراً صناعياً في حالة مرحلة ثانية وثالثة مع منصّة إطلاق أكبر، ولكنْ؛ في كلّ الأحوال، فإن الصّاروخ الذي تمّت تجربته بإمكانه أن يغطّي كل مساحة إسرائيل[2] .

في وقت مُبكّر من عام 2001، ظهر أن إيران كانت تتهيّأ لإجراء اختبار آخر لصاروخ شهاب 3 [3] ، وبدت وكأنّها مصرّة على تحقيق النّجاح في مشروعها من خلال إبداء إيران رغبتها في شراء أكثر محركات صواريخ (Dong ـ No) من كوريا الشّمالية، وقد تحقّق لها ذلك، بالرّغم من بعض التّأخير لأسباب مالية[4] .

وتسلم سلاح الطّيران التّابع للحرس الثّوري الإيراني في مطلع عام 2003، صواريخ شهاب التي تمّ تطويرها محلّياً، ويبلغ مداها ما بين 1300 إلى 1500 كيلومتر، وهو ما يعني قدرتها على الوُصُول إلى أهداف بعيدة نسبياً في منطقة الشّرق الأوسط [5] . وفي أيلول /

---

(1) Iran s Ballistic Missile and Weapons of Mass Destruction Program , Proliferation and Fedeeral Services Subcommittee of the Committee on Governmental Affairs, United State Senate, Sept.21,2000.

(2) Charlesp.vick,IranianMissiles, October15,2001 ,on line : www.fas.org/nuke/guide/iran/missile/shahab - 3.

(3) Washington Times, Junu.12, 2001.

(4) Washington Times, April 27, 2001.

(5) إيران تحذّر إسرائيل مجدّداً من استهداف المنشآت النّووية، 2 كانون أوّل / ديسمبر 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : www.B.B.C.arbic.com .

سبتمبر 2004، نُظِّم استعراض عسكري بالقرب من ضريح آية الله الخميني، تمَّ ـ خلاله ـ استعراض نماذج لما تحويه الترسانة الإيرانية من صواريخ شهاب 3 متعدِّدة المدى [1].

4. صاروخ شهاب 4:

هذا الصّاروخ، ويُدعى ـ أيضاً ـ باسم (زلزال)، يُعتقد ـ أيضاً ـ أنَّه من نوع الصّاروخ الكوري الشّمالي No ـ Dong ذي المدى 1350 ـ 1500 كم، مزوّد برأس حربي، ويتراوح وزنه بين 760 ـ 1000كغم، تلحق به عربات إطلاق كتلك التي تُستخدَم في إطلاق الصّاروخ الكوري الشّمالي نوع (Dong 1 ـ Taepo)، وقد تمَّ تطويره بمساعدة روسية وصينية [2]. وقد يكون هذا الصّاروخ مشتقاً ـ في الوقت نفسه ـ من الصّاروخ الرّوسي نوع SS ـ MRBM 4 وبذلك؛ فإن شهاب 4، إمَّا أن يكون مشتقاً ـ بالفعل ـ من أحد النّوعين، أو قد يكون تمَّ الدّمج في تصميمه بين النّوعين الكوري الشّمالي والرّوسي [3].

غير أن مصادر أخرى تعتقد أن مدى هذا الصّاروخ يبلغ نحو 1995 كم، وكان متوقّعاً أن يتم تجربته بين عامي 1999 و2000 حسب تصريح أحد الدّبلوماسيين الإيرانيين أثناء اعتقاله على خلفية التقاطه لصور فوتوغرافية لصواريخ روسية ضمن مواقع محظور التّصوير فيها وذلك عام 1997 [4]، بينما أفادت مصادر أمريكية وإسرائيلية خلال كانون الثّاني / يناير 1997 عن توقّعات أن تكون محرّكات صواريخ (SS ـ 4) و / أو هياكلها جزءاً من برنامج صاروخ شهاب 4 [5]. بينما أشارت تقارير أخرى إلى أنَّه قد جرى اختبار هذا النّوع من الصّواريخ في كوريا الشّمالية عام 1998، من خلال قاعدة إطلاق فضائية نوع(SLV) [6].

أمَّا عن الجوانب الفنّية المُتعلّقة بمشروع صاروخ شهاب 4، فإنَّه يتضمَّن مكوّنات التّوجيه المُحسنة بمدى يتراوح بين 2000 ـ 2200 كم عندما يكون بمرحلتين، أو بمدى يتراوح بين 2672

---

(1) خاتمي: سنستمرّ في برنامجنا النّووي، 21 أيلول / سبتمبر 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.B.B.C.arbic.com.

(2) Washington Times,September 11,1997.

(3) Richard Speier, Iranian Missiles and Payloads,op.ci.mp.23.

(4) Washington Times, Feb.13,1997.

(5) Ibid.

(6) Reuters, Iran Test Fires Controversial Shahab Missile , 2:35 PM ET, July 15, 2000.

2896 كم، إذا ما كان بثلاث مراحل، وهو المشروع الذي لم تُخف إيران وعلى لسان وزير دفاعها علي شمخاني في مؤتمر صحفي عقده في 7 شباط / فبراير 1999 قوله بأن هذا الصّاروخ سيُستخدم لحمل أقمار صناعية إلى الفضاء، وليس لأغراض عسكرية، مُؤكِّداً - في الوقت نفسه - بأن صاروخ شهاب 3 هو - فقط - الصّاروخ الأخير الذي يُطوَّر لغايات عسكرية[1].

وفي نيسان / أبريل من العام نفسه رصدت الاستخبارات الأمريكية اختباراً لصاروخ جديد في منطقة (شاه رود)، وطبقاً إلى رئيس مشروع معلومات الشّرق الأوسط (كينث . آر) فإن إيران قد قامت طيلة شهر نيسان / أبريل وشهر أيار/ مايو 1999 بتجميع هذا النّوع من الصّاروخ بمراحله المتعدّدة لغرض إجراء التّجربة عليه[2]. إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن إيران - وبعد مرور نحو أكثر من خمس سنوات على تلك الوقائع - فإن إيران لم تُعلن عن أيّ نجاح أو عن أيّ تجربة تتعلّق بهذا الصّاروخ، ممّا يعني أنّها ربّما تواجه عقبات معينة ربّما تعزى أسبابها، ليس لأسباب تتعلّق بالنّقص الواضح في الحُصُول على تكنولوجيا الإنتاج، لا سيما إذا ما تمّ الاعتماد على محرّكات أو هيكل صاروخ SS - 4 الرّوسي الذي قد ألغيَ إنتاجه أصلاً وفقاً لمعاهدة خفض الصّواريخ الباليستية بين الولايات المُتّحدة والاتّحاد السّوفييتي، وإنّما - أيضاً - لأسباب تتعلّق بإيران، ومنها ضرورة توفّر وسائل أو بُنية تحتية واقتصاد جيِّد له القدرة على تمويل هذا المشروع، فضلاً عن الخبراء والعلماء والموظّفين المدرّبين لتدعم - من خلاله - هذا الجهد الكبير.

وكان من المفترض وفق التّقديرات الأمريكية أن يظهر صاروخ شهاب 4 إلى الوجود بين الأعوام 2000 - 2002 [3]، غير أن هذه التّقديرات لم تكن دقيقة؛ إذ ليس هناك من دليل على صحّتها.

5. شهاب 5:

بدأ الحديث عن هذا النّوع من الصّواريخ لأوّل مرّة، والذي يُسمّى - أحياناً - بـ (كوسار) في تقارير نُشرت في كانون أوّل / ديسمبر 1996 مفادها أن إيران تُطوِّر صاروخاً باليستياً بعيد

(1) Florida Today , Feb. 8, 1999; and see: Washington Times, March 2, 1999.
(2) Washington Times,July, 1999.
(3) Washington Times,July 29, 1998.

المدى، يبلغ مداه 5632 كم، وأن تكنولوجيا هذه الصّواريخ تمّ الحُصُول عليها بمساعدة روسيا و كوريا الشّمالية، وأنه سيصبح جاهزا للعمل في عام 2000، بينما ذهبت تقارير أخرى للقول إن إيران بحاجة إلى مدّة زمنية تتراوح بين 5 ـ 10 سنوات لتتمكّن من تحقيق ذلك[1]. ويبلغ مداه أكثر من 4000 كم، ويستطيع حمل رأس حربي زنة 1000كغم، وهو يتكوّن من مرحلتين، وهذا يعني أن لهذا الصّاروخ القدرة على الوُصُول لأجزاء بعيدة من أوروبا، ومنها على سبيل المثال الوُصُول إلى لندن، حيث إن المسافة التي تفصل الدّولتين عند أقرب نقطتين بينهما تبلغ 3700كم، غير أن هذا الصّاروخ ـ على ما يبدو ـ ليس بمقدور إيران اختباره قبل عام 2010[2].

وحظي هذا الموُضُوع باهتمام كُلٌ من إسرائيل والولايات المُتَّحدة، ففي الأولى قال رئيس وزرائها الأسبق بنيامين نتنياهو: "إن إيران تجري تطويرات على صاروخ شهاب 4 لإنتاج صاروخ جديد يكون بمقدوره الوُصُول إلى السّاحل الشّرقي للولايات المُتَّحدة"[3]، وهو ما حاول رونالد رامسفيلد تأكيده في تقرير قدّمته لجنة كان يرأسها إلى الكونغرس عام 1998، وكان ـ في حينه ـ يشغل منصب سكرتير وزير الدّفاع الأمريكي، وجاء فيه أن إيران تسعى لتطوير صواريخ باليستية لها القدرة للوُصُول إلى الولايات المُتَّحدة[4].

هذا الصّاروخ يُعتقَد أنَّه يجري اشتقاقه من الصّاروخ الكوري الشّمالي (2 -) الذي يتراوح مداه بين 4247 ـ 4263 كم مع رأس حربي يزن 1000 كغم[5]. ولكنْ؛ على ما يبدو أن المشروع لم يُنفَّذ، ربَّما للأسباب نفسها التي حالت دون تنفيذ صاروخ شهاب 4، وأن الإسرائيليين والأمريكان حاولوا التّرويج لذلك في إطار عدائهما المشترك للجمهورية الإسلامية، وخلق الذّعر لدى شُعُوبهما، ولدى الأوروبيين أيضاً، حول هذا المَوُضُوع.

---

(1)Charlesp.vick,IranianMissiles,October15,2001 ,on line : www.fas.org/nuke/guide/iran/missile/shahab - 5.

(2) Robert D. Walpole, "Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile Threat to the United States Through 2015",16 September 1999, at <www.cia.gov /cia/public_affairs/speeches/archives/1999/walpole.htm>.

(3) Washington Times , Oct.1, 1998.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

وبعد هذا العرض لبرنامج الصّواريخ الباليستية الإيراني نستنتج بأن أي اهتمام إذا ما أريد أن يعطى لوسائل إيصال السّلاح النّووي من قبَل إيران في حالة امتلاكها له إنَّما سينصبّ على التّركيز على صاروخ شهاب 3، وقد يكون الوسيلة الوحيدة - فعلاً - في ظلّ عدم وُجود دليل على امتلاكها لصواريخ شهاب 4 وشهاب 5 ، حتَّى وإن جرى الحديث عنهما إعلامياً، إذ إن من شأن ذلك أن يضع صانع القرار الإيراني الذي يمتلك صلاحية الأمر باستخدام هذا السّلاح أمام بديل واحد بالنّسبة للطّريقة التي يمكن استخدامها، ممَّا يُقلّل من إمكانية المناورة لديه، في الوقت الذي يزيد في المقابل من قدرة الجهات المستهدفة من التّعامل ومعالجة هذا النّوع من الوسائط في اختيار المنظومات الدّفاعية التي باستطاعتها اكتشاف ومعالجة أهدافها في الوقت والمكان المناسبين.

الفصل الثّالث:

محاور التّباين الدّولي حول البرنامج النّووي الإيراني

سنحاول في هذا الفصل أنْ نسلّط الضّوء على نقاط الاختلاف التي تدور حول حقيقة أهداف البرنامج النّووي الإيراني، وهذا يحتّم علينا أن نطّلع على آراء ثلاث جهات، اثنتين منهما يرتبطان بصلة مُباشرة بهذا البرنامج، وهما؛ إيران باعتبارها الجهة التي تمتلك البرنامج، وتُنفّذه، والوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، باعتبارها الجهة التي منحها المجتمع الدّولي تخويلاً لتنفيذ معاهدة حظر الانتشار النّووي، والتي يُفترض بها أن تكون جهة فنّية محايدة، وليست سياسية، أمّا الطّرف الثّالث؛ فهو الذي يثير الشّكوك حول البرنامج النّووي الإيراني، ويقف موقف المعارض لاستمراره، وتمثّله وتقوده الولايات المُتّحدة الأمريكية، ولأنّنا نعتقد - بتواضع - أن الموقف الأمريكي ينبع من الاستراتيجية الأمريكية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 فإنّنا سنحاول أن نبحث عن العلاقة التي تربط بين هذه الاستراتيجية من جهة وبين إيران وبرنامجها النّووي من جهة أخرى، كما سنتعرّف في المبحث الرّابع إلى موقف الاتّحاد الأوروبي من هذا الملفّ، بغية التّوصّل إلى معرفة حقيقة هذا الموقف وأهدافه ومدى ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية.


@Ahmedyassin90

المبحث الأوَّل:

وجهة النّظر الإيرانية
فيما يتعلّق بطبيعة وأهداف برنامجها النّووي

ما فتئت إيران تعلن أن برنامجها النّووي مُعدٌّ أصلاً للأغراض السّلمية، وتحديداً للحُصُول على الطّاقة الكهربائية في سياق مواجهة الاستهلاك المحلّي للطّاقة، والذي يتصاعد بوتيرة متسارعة، فضلاً عن رغبة إيران في الإبقاء على النّفط والغاز كمصدر رئيس للحُصُول على العملات الصّعبة، وهذا المبرّر هو ذاته الذي تمسّكت به إيران مُنذُ سبعينات القرن الماضي[1]. وهذا من شأنه أن يقودنا ـ حتماً ـ إلى البحث عن أهمِّيَّة الطّاقة النّووية كبديل لتوليد الطّاقة الكهربائية عن الوسيلة المستخدمة حالياً في إنتاجها في هذا البلد، أيْ باستخدام النّفط والغاز أو المحطّات الكهرومائية، كما يتطلّب منّا ذلك الخوض في وضع مقارنة لتكلفة إنتاج الطّاقة الكهربائية بأيّ من الوسيلتين وأيّهما أنسب بالنّسبة إلى إيران وواقعها الاقتصادي، مع التّطرّق إلى التّناقضات في تصريحات المسؤولين الإيرانيين فيما يتعلّق بهذا المَوضُوع. ولكنْ؛ قبل البَدْء بهذه المهمَّة، علينا أن ندرك بأن تطوير موارد الطّاقة يُعدُّ جزءاً مُهماً جداً في المصالح الوطنية لكُلّ أُمَّة، بغضّ النّظر عن طبيعة نُظُمها السّياسية، إذ لا تتوانى الدّول في اتِّخاذ أكثر التّدابير خطورة في سبيل إنجاز هذه المهمَّة، فلو نظرنا إلى الولايات المُتَّحدة وبريطانيا، على سبيل المثال، نرى أنَّهما قد شنّتا الحُرُوب، وقامتا باحتلال دول منتجة للنّفط، وهندسَتا الانقلابات العسكرية لإسقاط حُكُومات قائمة في بعض تلك الدّول، بهدف السّيطرة على احتياطاتها النّفطية؛ مُبرِّرين مثل تلك الأعمال إلى أنَّها تهدف إلى حماية مصالحهما القومية،

(1) See : Sharon Squassoni, "Iran's Nuclear Program: Recent Developments", Report for Congress, March 4, 2004, P.2.

وفي هذا الإطار نذكر ما حدث في إيران عام 1953، بعد قيام رئيس الوزراء الإيراني - آنذاك - محمد مصدق بتأميم صناعة النّفط في إيران[1]، ومن هنا؛ فإن إيران ربّما تجد أن من مصلحتها الوطنية و أمنها القومي أن تعمل على ضمان موارد الطّاقة المتوفّرة لديها، وهو ما يَنمّ عن رغبتها في تنويع مصادرها منها، وبما يدعم تطوّرها وتقدّمها[2].

والسّؤال هنا هو: *هل إن إيران - فعلاً - بحاجة إلى الطّاقة النّووية؟ وهل إن اكتسابها يصبُّ في خدمة مصالحها الوطنية؟*

وقد يكون من المهمّ قبل الإجابة عن هذا السّؤال أن نشير إلى حقيقتين علميتين ربّما كانتا هما السّبب من وراء إثارة الشّبهات من قبَل القوى المناهضة للبرنامج النّووي الإيراني، وبالأخصّ الولايات المُتّحدة وإسرائيل، و ربّما تكون قد شكّلت، هي نفسها في الوقت ذاته، غطاء تحاول إيران - من خلاله - إخفاء حقيقة طبيعة برنامجها النّووي وأهدافه غير المعلنة، وهاتان الحقيقتان هما:

1 - أنّ أغلب الخطوات العلمية والعملية التي يتمّ إجراءها في الأبحاث والتّطبيقات والصّناعات النّووية اللازمة للاستخدامات السّلمية هي ذات الخطوات التي يتحتّم إجراءها في إنتاج الأسلحة النّووية.[3]

2 - إنّ من أهمّ المستلزمات الأساسية للبرامج النّووية - بشكل عام - وُجود مفاعلات للحرق النّووي[4]، وهي إمّا أن تكون مخصّصة لأغراض استخدامات الطّاقة النّووية في المجال العسكري المُتعلّق بإنتاج السّلاح النّووي، أو مفاعلات القوى التي يكون الغرض منها الحُصُول

---

(1) يُنظر: آمال السّبكي، تاريخ إيران السّياسي بين ثورتين 1906 - 1979، الكويت، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 250، ص ص 185 - 187.

(2) يُنظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):
Mohammad Sahimi, Iran's Nuclear Program. Part I: It is History, 10/2/03,op.cit.

(3) يُنظر: محمود خيري بنونة، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(4) تشمل أنواع المفاعلات النّووية: المفاعلات المبرّدة بالغاز و مفاعلات الماء الاعتيادية - مفاعلات الماء المضغوط، مفاعلات غليان الماء، مفاعلات الماء الثّقيل، مفاعلات الماء الثّقيل المولّدة للبخار، لمزيد من التّفاصيل، يُنظر: خضر عبد العبّاس حمزة وغسان هاشم الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص ص 106 - 150.

على الطّاقة الكهربائية، و هذه المفاعلات تعمل إمّا بـاليورانيوم الطّبيعـي، أو أنّـها تعمـل باليورانيوم عالي التّخصيب[1]، الذي يُعدُّ ـ هو الآخـر ـ مصدراً لـهذا العنصر على الرّغـم من صُعُوبة عملية الحُصُول عليه بهذه الوسيلة، فضلاً عن كلفته الاقتصادية الباهظة قياساً إلى النّوع الأوّل[2]. ومادّة البلوتونيوم هنا هي إحدى نواتج عملية احتراق الوقـود النّـووي الـذي يجري استخدامه في التّفجيرات النّووية للأغراض العسكرية[3]، وهـذا النّاتج ـ أيْ البلوتونيـوم ـ يُعدُّ العامل المُهمّ والحلقة الأخطر في مُباشرة صنع السّلاح النّووي.

إن الحجّة الرّئيسية للولايات المُتّحدة ضدّ امتلاك إيران للطّاقة النّووية لإيران، هي أن هذا البلـد لديه احتياطات كبـيرة مـن النّفـط والغاز الطّبيعـي، اللّذيـن يمكـن الاعتمـاد عليـهما فـي الحُصُول على الطّاقة الكهربائية، إن كانت فعلاً هي الهدف الرّئيس لبرنامجها النّـووي، بيـد أن إيران ترى في هذه الحجّة غير واقعية مُعلّلة تصوُّرها هذا على أساس أن هناك العديد من الـدّول الغنية بالموارد الهيدروكاربونية (مثل النّفط والغاز)، ومنها بريطانيا وروسيا (وكلاهما مُصدِّران للنّفط)، تعتمدان على الطّاقة النّووية لتلبية جزء مهمّ من حاجتهما في مجال الطّاقة، بينما نجـد أن كـلاً مـن ألمانيـا، فرنسـا، اليابـان، والعديـد مـن الـدّول الأخـرى التـي لا تمتلـك مثـل هـذه الاحتياطات لم تَتَخلَّ عـن الطّاقـة النّوويـة لتعتمـد علـى النّفـطِ والغـاز الـذي يتـمّ استيراده مـن الخارج، بالرّغم من قدرتها على تحمُّل ذلك[4].

وتتفاوت الإحصائيات المُقدَّمة بشأن الطّاقة بتفـاوت المصادر التـي تقـوم بتقديمـها، فعلـى وفـق المصـادر الغربيـة فـإن إيـران تمتلـك احتياطيـاً مثبتـاً مـن النّفـط الخام مقـداره 92. 86 مليـار برميل(حسب تخمينـات1994)، وهـذا الرّقْـم يُشـكّل 9. 3٪ مـن الاحتيـاطي النّفطـي العـالمي، ويُخمّن أن هذا الاحتياطي ـ طبقاً لهذه المصادر ـ أنّه سيستمرّ لنحو 72 سنة قادمة، بينمـا تشير

---

(1) يُنظر: المصدر السّابق، ص 103.

(2) يُنظر: سلمان رشيد سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 34، 35.

(3) يُنظر: محمود خيري بنونـة، مصـدر سبق ذكـره، ص 46، وكذلـك خضر عبد العباس حمزة وغسـان هاشم الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(4) يُنظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):
Mohammad Sahimi, Iran's Nuclear Program. Part I: Its History, 10/2/03,op.cit.

المصادر نفسها إلى أن الاحتياطي الإيراني المُثبت من مادّة الغاز يصل إلـى نحو 73 تريليـون متر مكعّب، وهي ـ بذلك ـ تُعدُّ الدّولة الثّانية على المستوى العالمي، بعد روسيا[1]. وكانت إيران قد أعلنت ـ وفي أكثر من مناسبة ـ عن أرقام أخرى أكبر بكثير ممّـا تقـدّم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما أعلنه الرّئيس الإيراني السّـابق هاشمي رفسنجاني فـي خطابـه أمـام البرلمـان فـي الأوّل من حزيران عام 1996 بأن احتياطات بلاده من النّفط تتجاوز 93 مليار برميل، وأن ذلـك الاحتياطي لن ينضب قبل 150 سن، ومعلناً ـ في الوقت نفسه ـ أنّه تمّ اكتشاف حقل جديد للغاز الطّبيعي يحوي ـ على أقلّ تقدير ـ 9 تريليون متر مكعب[2]. بينما أعلنت إيـران فـي أواخـر عـام 2002 أن احتياطها المثبت من الغاز الطّبيعي يبلغ نحو 270 تريليون متراً مكعباً[3].

وعلى الرّغم من كل الأرقام والنّسب التي تمَّ ذكرها فإن آخر الإحصائيـات الصّـادرة عـن وزارة الطّاقة الإيرانيـة تشير إلـى أن الاحتيـاطي المُثبـت مـن النّفـط قـد بلغـت نحـو 7، 89 مليـار برميل، ويشكّل النّفط 55٪ من الطّاقة الكهربائية المُنتجة بواسطته، وهـو ـ بذلـك ـ يُعدُّ العنصـر الأساس في هذه الصّناعة، وهذه الكميَّة تساوي ما نسبته 20٪ من النّاتج الإجمـالي المحلّي مـن هذه المادّة، التي يُصدّر منها المُتبقي، والـذي نسبته 80٪، إذ تشكّل المصـدر الرّئيس للحُصُـول على العملـة الصّعبـة. أمّـا الغـاز؛ فتبلـغ كميَّـة الاحتيـاطي الفعلـي المُثبـت والقابلـة للاستغلال 4، 535، 24 تريليون متر مكعب، وهذا الرَّقْم يشير إلى أن عمر احتيـاطي إيـران مـن هـذه المـادّة يصـل إلـى نحـو 400 عـام، علـى وفـق مستوى مستوى الإنتـاج الحـالي، بينمـا يقـدّر حجـم الاحتياطي المُثبت من مادّة الفحـم فـي إيران بنحـو 1، 13 مليـار طـن، غيـر أن التّقنيـات الحاليـة المتوفّرة فضلاً عن الكلفة العالية يُعدّان سببين رئيسين في عدم استغلال أكـثر مـن 10٪ مـن هـذا الاحتياطي، وفي كل الأحوال، لا تُعدّ هذه المادّة خيـاراً فعّـالاً لاستخدامات إنتـاج الطّاقـة فـي المستقبل المنظور[4]. ويمكن القول إن أكثر من 98٪ من الطّاقة تُنتج فـي إيـران مـن خـلال النّفـط

(1) See : The Middle East. "A Bomb for the Ayatollahs", Number 216, October 1992, p. 23.
(2) Associated Press, June 2, 1996.
(3) يُنظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):
www.eia.doe.gov, Iran: country AnalysisBrife, Report. April 2003.
(4) Atomic Energy Organization of Iran (AEOI), Report 2003:
http://www.iranbooks.com/atomener.htm.

والغاز بينما يُنتج أقلّ من 2٪ من خلال السّدود المائية ، ولا يُستخدم الفحم - نهائياً - لهذا الغرض ، وتُنتج إيران - حالياً - نحو 000 ، 26 ميغاواط من خلال توربينات تعتمد في تشغيلها على حرق النّفط أو الغاز ، وتُشكّل نحو 92٪ من إجمالي الطّاقة المُنتجة ، بينما تُشكّل الطّاقة المائية نسبة 8٪ منها[1] .

غير أن الصّناعة النّفطية الإيرانية تواجه مشاكل جمّة ؛ منها أن حقول النّفط الـ 60 الرّئيسية هي قديمة في الغالب ، وبعضها قد أخذ بالنّفاد والنّضوب ، في الوقت الذي لم يكن هناك طيلة المدّة الممتدّة من عام 1979 حتّى عام 1997 أيّ استثمار رئيسي في مجال الصّناعة النّفطية ، وأمام هذه الحقيقة نجد أن إحدى الدّراسات المتخصّصة في عام 1998 قد توصّلت إلى أن من بين هذه الحقول الرّئيسة 57 حقلاً بحاجة فعلية إلى إجراء الصّيانة اللازمة ، وإدخال التّقنيات الحديثة الضّرورية ، وأن عملاً كهذا حسب الدّراسة المذكورة يتطلّب إنفاق 40 مليار دولار خلال الـ 15 سنة قادمة[2] . فضلاً عن ذلك فإن المسؤولين الإيرانيين يرون أن هناك ضعفاً في البنى التّحتية للطّاقة ، مشيرين إلى المشاكل النّاجمة نتيجة استمرار الاعتماد على النّفط والغاز كمصدر رئيس لإنتاجها ، وعلى هذا الأساس نرى أنّهم قد باشروا بحملة إعلامية في تموز / يوليو عام 1995 حثّوا فيها مواطنيهم على ترشيد استهلاك الطّاقة ، وفي الاتّجاه نفسه ؛ فإن أحد المسؤولين في وزارة الطّاقة الإيرانية كان قد صرّح بأن الاستهلاك المحلّي من الطّاقة قد تضاعف في بلاده مرّتين مقارنة بالدّول النّامية ، وهذا يعني - حسب قوله - أن إيران - وبسبب هذا التّصاعد في استهلاك الطّاقة - سوف لن يكون بمقدورها الاستمرار في تصدير النّفط والغاز الطّبيعي بعد نحو أقلّ من عقدين من الزّمن[3] . ومُنذُ أوائل التّسعينيات ، تزايد استهلاك إيران من النّفط بنسبة زيادة خطيرة بلغت 8 ٪ سنوياً ، وارتفع معدّل استهلاك النّفط لديها بنسبة وصلت 280٪ عمّا كانت عليه في ثمانينات القرن الماضي (من 6 . 1 في عام 1980 إلى 5 . 5 في عام 2003) ، هذا يعني أن تصاعد معدّلات الاستهلاك المحلّي للنّفط إذا ما استمرّ بهذا الاتّجاه ،

---

(1) Atomic Energy Organization of Iran (AEOI ، (http://www.iranbooks.com/atomener.htm.

(2) يُنظر : الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) :
Mohammad Sahimi, Iran's Nuclear Program. Part I: Its History, 10/2/03,op.cit.

(3) See: George Nadir. "Interview with President Ali Akbar Hashemi Rafsanjani", Middle East Insight,Volume XI, No. 5, July - August 1995, p. 12.

فإن إيران ستصبح بلداً مستورداً للنّفط بحلُول عام 2010، وهذا الأمر - بحدّ ذاته - يُشكّل كارثة اقتصادية لهذا البلد، الذي يعتمد اقتصاده على إيرادات النّفط، والتي تُشكّل 80٪ من عملته الصّعبة، ونحو 45٪ من الميزانية العامّة للدّولة، في الوقت الذي تواجه فيه متطلّبات أساسية تتعلّق بتوفير الغذاء للسُكّان، الذين من المتوقّع أن يبلغ تعدادهم 100مليون نسمة بحلُول عام 2025، فضلاً عن ما هو مطلوب من إنفاق يتعلّق بحماية أمنها القومي وتطوير مستلزماته الحيوية[1]، ولا سيما في مجال إعادة بناء وتحديث قُوّاتها المسلحة، والتي بلغت تكاليفها لسنة 1989 وحدها 10 مليار دولار أمريكي[2].

ومن أجل مواجهة هذا الاستهلاك فإن على إيران أن تزيد من طاقتها الإنتاجية من النّفط ليصل إلى 4 ملايين برميل يومياً، أيْ من خلال زيادة معدّل الإنتاج الحالي البالغ 3.6 مليون برميل يومياً، والذي تذهب منها 2.5 للتّصدير، كما أن هذه الزّيادة في معدّلات الاستهلاك للطّاقة تُلقي بعبء ثقيل على الحُكُومة لزيادة الإنفاق المخصّص لقطاع النّفط نفسه ليصل إلى 12.5 مليار دولار سنوياً[3]، ويمكن أن نتعرّف إلى موقف إيران من مادّتي النّفط والغاز من خلال الجدول الآتي:

جدول رَقْم (7): موقف إيران من مادّتي النّفط والغاز

ت	العملية	النّفط ب / ي	الغاز/ م/م	السّنة
1	الاحتياطي المُثبت	94.39 مليار	24.8 تريليون	1/ 1/ 2002
2	الإنتاج الفعلي	3.804 مليون	61.5 مليار	نهاية 2001
3	الاستهلاك المحلي	1.277 مليون	65.59 مليار	نهاية 2002
4	الصّادرات	2.2 مليون	110مليون	نهاية 2003

المصدر: الشّبكة الدّولية للمعلومات على الموقع:

www.uic.com.au /education.

---

(1) See: M. Sahimi, Factors Affecting the Development of Fossil Energy Resources of Developing Countries, in, United States Third World Relations in the New World Order, Edited by A.P. Grammy and C.K. Bragg, Nova Science Publishers, New York, 1996, page 361.

(2) See: Michael Eisenstadt, Deja Vu All over Again,op.cit.pp,xx.

(3) See: Mohammad Sahimi ,op.cit., p.13.

وعودة على ذي بدء، فإن المسؤولين الإيرانيين يُشكّكون بالأرقام الغربية، التي تتحدّث عن العمر الافتراضي للاحتياطي النّفطي الإيراني، ويرون أنّه سيدوم لمدّة 47 سنة القادمة، (هذا الرّقْم يتناقض مع التّقديرات الغربية التي حدّدت ذلك بـ (72) سنة، ومع ما أعلنه الرّئيس رفسنجاني أمام البرلمان الذي أشرنا إليه آنفاً، والذي حدّد مدّة استمرار الاحتياطي النّفطي الإيراني بـ 150 سنة)، ممّا يتطلّب من إيران أن تبحث عن مصادر بديلة للطّاقة، ومنها الطّاقة النّووية[1].

أمّا بالنّسبة للكهرباء؛ فإن إيران - وحسب إحصائية لعام 1998 - تُنتج 9531 ميغاواط/ ساعة، بينما تستهلك 8863 ميغاواط/ ساعة[2]؛ أيْ أن هناك فائضاً عن الحاجة يزيد عن 668 ميغاواط/ ساعة. وكانت دراسة قام بها معهد ستانفورد الأمريكي قد استنتجت بأن إيران ستحتاج في عام 1990 حوالي 20000 ميغاواط من الطّاقة الكهربائية[3].

وهذا المؤشّر يُعدُّ علامة صحيحة على زيادة الطّلب المحلّي بوتائر عالية في هذا المجال، ويُؤكّد الادّعاءات الرّسمية بخُصُوص ذلك.

ومن المهمّ الإشارة إلى أن 62٪ من الطّاقة الكهربائية في إيران تُنتج من خلال محطّات التّوليد التي تعمل بالنّفط، و15٪ منها تعمل بالغاز الطّبيعي، بينما يُنتَج المتبقّي منها بالوسائل الكهرومائية[4]. ويمكن أن نتبين مصادر الطّاقة المستخدمة في إيران وقدراتها الإنتاجية من خلال الجدول الآتي:

---

(1) Andrew Rathmell, "Iran's Liquid Lifeline", Jane's Intelligence Review, Volume 7, No. 9, September 1995, pp. 411 414.

(2) يُنظر: ملفّ خاصّ، إيران الثّورة والدّولة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www. Aljazeara.net.

(3) يُنظر: الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):
Mohammad Sahimi, Iran's Nuclear Program. Part I: Its History, 10/2/03,op.cit.

(4) Elaine Sciolino. "Iran Says It Plans 10 Nuclear Plants but No Atom Arms", The New York Times, May 4, 1995, p. A6, A7.

جدول رَقْم (8): جدول إنتاج الطّاقة الكهربائية والقدرات المنصوبة

	1970	1980	1990	2000	2001	2002	معدّل النّمو السّنوي 1970 - 1990	1990 - 2002
المجموع	6.76	22.38	59.10	116.3	124.40	129.82	11.45	6.78
حراري	5.09	16.76	53.02	112.65	120.77	126.03	12.43	7.48
مائية	1.67	5.62	6.08	3.68	3.62	3.79	6.68	3.78–
نووي	-	-	-	-	-	-	-	-

Source: IAEA Energy and Economic Database.

كما يُبين لنا الجدول الآتي الطّاقة الإنتاجية للكهرباء في إيران لعام 1999

جدول رَقْم (9)

مجموعات معامل إنتاج الطّاقة	الطّاقة الاسمية	الطّاقة الفعلية		معدّل الإنتاج	الطّاقة المُستغلّة
		الحدّ الأقصى	الحدّ الأدنى		
بخارية	13.115	12.862	12.822	12.842	12.862
	9.565	8.651	7.420	8.035.5	8.261
الدّيزل والغاز	593	478	427	452.5	471
	1.999	1.998	1.998	1.998	1.988
المجموع	25.272	23.989	22.667	23.328	23.592

Source: IAEA Energy and Economic Database

وطبقاً لتقارير المخابرات الأمريكية، فإن إيران قد عانت بالفعل من نقص كبير في إنتاج الطّاقة الكهربائية كنتيجة لحربها مع العراق، كما أنّها قد عانت من العجز في توفير الصّيانة

اللازمة لمحطّات التّوليد الكهربائي[1]. وتشير تقارير صدرت عن الحُكُومة الإيرانية في عام 2002 أن إيران تواجه عجزاً حقيقياً وكبيراً في مجال توفير الطّاقة الكهربائية يُقدَّر بنحو 13000 ميغاواط، وأن المحطات التي تعمل بالنّفط والغاز لا تفي ـ أيضاً ـ بالحاجات المستقبلية. وتسعى الحُكُومة الإيرانية إلى مواجهة الزّيادة في الطّلب على الطّاقة الكهربائية، والذي تتراوح نسبته بين 5 ـ 8٪ سنوياً، إذ تتوقّع أن حاجتها منها ـ وفقاً لهذه النّسبة ـ سيصل في عام 2010 هو 27000 ميغاواط[2].

وتأتي هذه الزّيادة في الاستهلاك للطّاقة الكهربائية نتيجة تنامي القدرات الصّناعية الإيرانية، التي تتطلّب زيادة القدرات الإنتاجية من الطّاقة الكهربائية، وربَّما كان هذا سبباً كافياً لأن يمتدح المسؤولون الإيرانيون الفوائد المُتحقِّقة من الطّاقة النّووية، التي سيكون لها الأثر الكبير على تطوُّر إيران اقتصادياً وصناعياً، وهذا ما نلاحظه في تصريحات كثيرة للعديد من المسؤولين الإيرانيين؛ ومنها تصريح مُمثِّل إيران في الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيّة، والذي جاء فيه أن هناك أسباباً عديدة تدفع بلاده للحُصُول على الطّاقة النّووية، منها أن النّفط مادَّة قابلة للنّضوب، كما أن النّتائج المُتعلّقة بالبحوث البيئية قد أثبتت مدى التّلوّث الذي تحدثه الصّناعات الهيدروكاربونية مُنذُ بدء عمليات استخراج النّفط، فضلاً على ذلك، أن إيران لا تريد أن تضع كلّ مصادر الطّاقة لديها في سلّة واحدة[3]. وليس بعيداً عن هذه الأسباب، يضيف الرّئيس الإيراني السّابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني سبباً آخر، وهو أن الاستفادة من التّكنولوجيا النّووية يشمل ـ بالطّبع ـ مجالات أخرى عديدة، وأن "إيران لا يمكن لها أن تُغفل الاستخدامات السّلمية للتّكنولوجيا النّووية"[4]. وتقترن الأهداف الإيرانية السّلمية للبرنامج النّووي المعلنة مع رفض إيراني ومن كلّ المستويات الرّسمية لامتلاك واستخدام السّلاح النّووي، ففي مقابلة مع إحدى محطّات التّلفزة الأمريكية أجريت مع الرّئيس الإيراني السّابق هاشمي رفسنجاني في

(1) Ibid.

(2) Mohammad Sahimi, 'How Much do We Pay for a Barrel of Oil?' [Report]: in', Proceedings of the Third International Conference on Non - Renewable Energy Sources '، Tehran, Iran, December 1993.

(3) Elaine Sciolino, "China Cancels Deal for Selling Iran 2 Reactors", The New York Times, September 28, 1995, pp. A1, A10.

(4) Mark Skootsky. "U.S. Nuclear Policy Toward Iran", Journal of Nonproliferation Analysis, Volume 1, No. 1, June 1995, pp. 1 - 25.

أيار/ مايو 1995 قال فيها: "إن إيران لا تمتلك أسلحة نووية، وإنَّها لا تسعى إلى اكتسابها"[1]. وكذلك، وفي السّياق نفسه، يأتي تصريح الرّئيس الإيراني الحالي سيِّد محمد خاتمي في 6 آب/ أغسطس 2003 والذي جاء فيه "أن إيران لاتستطيع استخدام مثل هذه الأسلحة (ويقصد الأسلحة النّووية) لأنَّها تستند على تعليماتنا الإسلامية والأخلاقية، غير أنَّنا لا يمكن أن نتخلّى عن التّكنولوجيا النّووية لأغراض توليد الطّاقة"[2]، وكذلك تصريحه على هامش المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في ماليزيا أكّد الرّئيس الإيراني محمد خاتمي أن بلاده لا تمتلك ولا تعتزم تصنيع أسلحة نووية، حاثّاً العالم على إبداء المخاوف من ترسانة إسرائيل النّووية المُشتبهة، وأخطارها المحتملة على الاستقرار في الشّرق الأوسط[3].

وعلى هذا الأساس لا ينبغي أن نجد غرابة في التّصريح الذي أدلى به رئيس مُنظَّمة الطّاقة الإيرانية غلام رضا أغا زاده، وهو وزير نفط سابق، في 3 تشرين أوّل / أكتوبر 1997 عندما قال إن بلاده ستواصل خططها لمواجهة النّقص الحادّ الذي تعاني منه في مجال إنتاج الطّاقة الكهربائية، والتي تبلغ ما نسبته 20٪ من الإنتاج الحالي، وأن ذلك التّعويض سيتمُّ من خلال الطّاقة النّووية[4]. كما دأب المسؤولون الإيرانيون على التّأكيد للوكالة الدّولية للطّاقة الذّرِّيّة حول الأهداف السّلمية لبرنامجهم النّووي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إبلاغهم لوفد من هذه المُنظَّمة في أيار/ مايو 2003 "نحن نعتبر اكتساب وتطوير واستخدام السّلاح النّووي عملاً لا أخلاقياً ولا إنسانياً، وهي غير شرعية، وتعارض مبادئنا الأساسية، وهي ليست لها مكانة في العقيدة العسكرية الدّفاعية الإيرانية"[5]، كما تدافع إيران عن أهداف برنامجها النّووي المعلنة بأن الذين يُشكّكون بهذه الأهداف ويتذرّعون بأنّها ليس بحاجة إلى توليد الطّاقة الكهربائية عن طريق الطّاقة النّووية لكونها أحد الدّول الكبرى المنتجة للنّفط إنَّما عليهم أن يتذكّروا بأنَّ هناك العديد من الدّول المنتجة للنّفط وهي تستثمر الطّاقة النّووية (مثل الولايات

(1) Ai J. Venter, Iran s Nuclear Ambition: Innocuous Illusion or Ominous Truth? Jane s International Defense Review, Sept.1997, p - p. 29 - 31.
(2) Iran Denies It s Building Nuclear Bomb, Associated Press, August 7, 2003.
(3) CNN. 17/10/03.
(4) يُنظر ك الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.globalsecurty.org/wmd/world/iran/facility/busheher - intro.
(5) See : Sharon Squassoni, op.cit.,p2.

المُتَّحدة وروسيا) في مشاريع بحثية، لذلك فإذا ما فشل الإيرانيون في ولوج هذا الحقل العلمي فإن بلادهم ستكون ضمن عدد كبير من الدّول المتخلّفة فيه، وفي ضوء ذلك؛ فإن وفرة النّفط يجب أن لا تكون عائقاً يمنع اكتساب القدرة التّكنولوجية التي تُتيح استخدام المفاعلات النّووية للأغراض السّلمية التي تمتدّ - فضلاً عن تلبية الحاجة إلى الطّاقة - إلى الحاجة في تحلية ماء البحر والاستفادة منها للأغراض الزّراعية والطّبيّة[1]. بينما نجد هناك مَنْ يضع مبرّرات أخرى للحُصُول على التّقنية النّووية، يمكن وصفها بالعمومية، تدفع بإيران إلى التّوجّه إلى هذا المجال لتوفير الطّاقة الكهربائية، منها أن على إيران أن تواجه تحدّي الانفجار السُّكّاني لديها، إذ إن عدد السُّكّان - مُنْذُ ثورة 1979 - شهد زيادة تصل إلى أكثر من الضّعف، من 32 مليون إلى 70 مليون تقريباً[2]؛ أيْ بنِسبة تزيد عن 100٪ خلال أقلّ من 25سنة، بينما وصلت القدرات الإنتاجية للنّفط لديها إلى أقلّ من 70 ٪ قياساً إلى المستوى الذي كان عليه قبل الثّورة عام 1979، وهو الأمر الذي يتطلّب امتلاكها للوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، والتي تشمل بنى تحتية قوية واقتصاد سريع النّمو ورأسمال استثماري كبير، فضلاً عن الخبرات البشرية والتّقنية، ونستطيع القول إن جانباً كبيراً ومهماً من هذه المستلزمات، و لا سيما المُتعلّقة برأس المال والخبرة والتّقنية لا تتوفّر داخلياً، وإنَّما تملكها دول متقدّمة هي - في الأساس - أحوج ما تكون إلى النّفط (على سبيل المثال، ألمانيا، فرنسا، واليابان والولايات المُتّحدة) وهذا يعني أن على إيران أن تُسخّر مواردها النّفطية، بشكل مُستمرّ، لتحقيق المنافع المتبادلة مع هذه الدّول وغيرها، فضلاً عن ما تقدّم، إذ ربَّما يكون هناك مبرّر منطقي آخر قوامه أن تقديرات احتياطات خامِ اليورانيومِ المثبتة في إيران والبالغة على أقلّ تقدير 5000 طن تمَّ الإعلان عن اكتشافها في عام 1987 في منطقة صفند (ساجند) التّابعة إلى إقليم (آزاد)[3]، حسب رأي الإيرانيين، تكفي لتوليد قدرات كهربائية تعادل ما يمكن إنتاجه باستخدام 45 مليار برميل من النّفط، وهي كميَّة ضخمة قياساً إلى الاحتياطي المثبت، والذي يمكن أن يصل إلى 96 مليار

---

(1) See: Jalil Roshandel and Saeedeh L0tfian ،Iran: Atomic Programs and Foreign , Homsharhri [Morring Daily], August 22,25,1996.p.11, 11.

(2) See: John Deutch and Ernest Moniz, New York Times, the Op - Ed page, Thursday August 14, 2003.

(3) See: Divid Albright and Mark Hibbs, Spolight Shifs to Iran,op.cit., pp. 9 - 12.

برميل، بكلمة أخرى، إن إيران ستستنفذ نصف احتياطها النّفطي من أجل توليد الطّاقة الكهربائية، في الوقت الذي لديها عنصر أساسي لأحد البدائل المُهمَّة، ونقصد هنا عن طريق الطّاقة النّووية. ومع كلّ ما تقدّم، فإن المبرّر الأكثر حجّة لدى الإيرانيين هو ذلك الذي يقوم على أساس أن النّفط ثروة وطنية غير قابلة للتّجدّد، بمعنى أنّها قابلة للنّفاد مع مرور الزّمن، وهذا يتطلّب منهم التّصرّف بهذه الثّروة بحكمة، ومن هذه الحكمة، على سبيل المثال، فيما يتعلّق بالغاز الطّبيعي، أن إيران ترغب في أن تُبقي على معظم مخزونها من هذه المادَّة لأجيالها القادمة، وخطوة كهذه ستضع إيران في غضون الـ 40 ـ 50 سنة القادمة في المركز العالمي الأوَّل بين الدّول المصدّرة للغاز إلى كلّ من أوروبا وآسيا على حدّ سواء[1]، وخطوة باتِّجاه تحقيق هذا الهدف تقتضي البحث عن بدائل جديدة لتوفير الطّاقة وعدم الاعتماد كُلِّيّاً على النّفط والغاز في هذا الجانب، فضلاً عن ضرورة الحُصُول على منافع دائمة من الدّول المتقدّمة مقابل تصديرها لها لهاتين المادتين اللّتين تمثّلان العصب الأساسي للاقتصاد الإيراني[2].

غير أن ثمة ملاحظة مُهمَّة كانت ستعزّز ما نهدف إليه هنا، وهي إجراء مفاضلة بين تكلفة إنتاج وحدَة كهربائية معينة بواسطة الوسائل الاعتيادية (النّفط، الغاز، وبواسطة المحطات الكهرومائية) وبين تكلفة إنتاج الوحدة نفسها عن طريق استخدام الطّاقة النّووية، غير أن هذا الأمر قد تعذّر التّوصّل إليه بسبب الطّبيعة السّرّيّة العامَّة للبرنامج النّووي الإيراني الذي لم يُنفَّذ عنه أيّ تفاصيل تتعلّق بالتّكاليف والأسعار، على الرّغم من أن بعض المصادر من خارج إيران قد أشارت وبمناسبات قليلة إلى بعض من ذلك، ومنها على سبيل المثال، أن التّكاليف الأوّلية لإصلاح الأضرار التي لحقت بمفاعلي بوشهر نتيجة عمليات القصف الجوي العراقي إبان حرب الخليج الأولى على وفق التّقديرات الأوَّلية التي قدّرتها شركة سيمنس الألمانية وهي الشّركة التي تعاقدت مع الشّاه على بناء هذين المفاعلين، ونفّذت نسبة كبيرة منهما، كما تطرّقنا إليه آنفاً، وإحدى الشّركات الألمانية الأخرى وتُدعى The German Technischer

---

(1) Divid Albright and Mark Hibbs,op.cit,p.14.

(2) يُنظر: أسامة جبّار مصلح، "دور القطاعات الرّئيسية في الاقتصاد الإيراني وآفاقه المستقبلية"، في: مجلّة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد الثّاني عشر، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص 119.

Uberwachungserin قد تراوحت بين 2.9 ـ 4.6 مليار دولار أمريكي[1]، وأيضاً؛ ما أفاد به رئيس مُنظَّمة الطّاقة الذَّرِّيّة الإيرانية في مقابلة أجرتها معه صحيفة نيو يورك تايمز عام 1995 بأن بلاده ستتحمّل دفع أكثر من 12 مليار دولار أمريكي عن قيمة إكمال مفاعلي بوشهر، وبناء مفاعلين آخرين في كورجان والأهواز[2].

ويحكم الإيرانيون على ما تردِّده بعض الجهات الغربية حول عدم وُجود جدوى اقتصادية لإيران تنتج عن توليد الطّاقة الكهربائية عن طريق استخدام المفاعلات النّووية بسبب امتلاك إيران للنّفط والغاز بأنّها حُجج لا قيمة لها، وحسب التّقديرات هذه الجهات فإن تكلفة الكيلو واط الواحد من الكهرباء المنتج عن طريق المفاعلات النّووية هو 1000 دولار، بينما تتراوح كلفته عند إنتاجه من النّفط أو الغاز بين 600 ـ800 دولار أمريكي. وحسب هذه الكلفة نستطيع أن نُقدِّر تكاليف الطّاقة الكهربائية التي ينتجها مفاعل واحد من مفاعلي بوشهر في حالة إكماله وفقاً لقدرته البالغة 1000 ميغاواط/ ساعة، ستكون 10 مليار دولار أمريكي.

ومن المعروف أن بناء محطّات نووية لأغراض توليد الطّاقة الكهربائية تتطلب توفُّر رأسمال كبير مقارنة مع محطّات التّوليد عن طريق الغاز مثلاً[3].

والسّؤال هنا: هل يمكن للاقتصاد الإيراني أن يتحمّل مثل هذه التّكاليف التي ربَّما قد لا تكون إلا جزءاً يسيراً من كثير غير مُعلن؟ وللإجابة عن ذلك علينا أن نلقي نظرة عامّة على الوضع الاقتصادي الإيراني بشكل عامّ.

ووفقاً لمؤشّرات الاقتصاد الإيراني حسب تقرير صندوق النّقد الدّولي، فإن إيران تأتي في مُقدِّمة دول الشّرق الأوسط بنسبة نمو 6٪ في السّنة المالية المنتهية في مارس2003، ويُتوقَّع أن تتصاعد هذه النّسبة في العام الحالي والسّنوات القادمة، كما يبلغ النّاتج المحلّي الإجمالي السّنوي لإيران 100 مليار دولار، بالإضافة إلى ما بين 28 إلى 31 مليار دولار عائدات نقدية. إلا أن الحاجة إلى إيجاد ما يقرب من مليون وظيفة سنوياً لمواجهة تزايد البطالة، التي تبلغ

---

(1) Mark Hibbs, Bonn WillDecline Tehran Bid to Resucitate Busherhr Project , op.cit., pp.17, 18.
(2) Kenneth R. Timmerman,op.cit.,p.8.
(3) The Economic Generation of Uranium Energy Resources of Australia.Novmber 19,2002.

نسبتها 15٪، يشكّل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الإيراني، الذي يعتمد - جوهرياً - على عائدات النّفط، التي تُشكّل 91٪ من الدّخل القومي، مقابل نسبة تضخُّم تتراوح ما بين 16 - 17٪[1].

ووفقاً لما تقدّم فإن إيران ترى نفسها، أنّها كانت ومازالت دولة منتجة للنّفط، وليس من جديد إزاء هذه الحقيقة، ولكنْ؛ في الرّدّ الإيراني حول الاتّهامات الخارجية - وبالأخصّ الأمريكية - تُذكّر إيران تلك الدّول بأنّه في الوقت الذي شجّعت فيه الدّول الغربية إيران على الشّروع بإنشاء مصنع للطّاقة النّووية في عهد الشّاه، قامت إيران - وقتذاك - بإنتاج كميات هائلة من النّفط أكبر بكثير ممَّا تُنتجه اليوم، وعليه؛ فإن العودة إلى الجدل القائم على أساس أن إيران لا تحتاج إلى مصادر أخرى من الطّاقة يُعدُّ غير صحيح[2].

وإذا كانت إيران ترى أن كلّ ما يقال بصدد "نوايا سرّية" تتعلّق ببرنامجها النّووي على أنّه يهدف إلى الحُصُول على السّلاح النّووي ما هو إلا ادّعاءات تطلقها إسرائيل[3]، فإن على إيران أن تُثبت للمجتمع الدّولي ومن خلال الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرِّيَّة صحّة وواقعية مبرّراتها هذه عملياً، لا سيما وأن هذه المُنظَّمة قد بدأت تُشكِّك في حقيقة البرنامج النّووي الإيراني بسبب ما توصّلت إليه من خلال عمليات التّفتيش، بينما تَعُدُّ إيران أن هذه المُنظَّمة الدّولية تُواجه ضغوطاً أمريكية من أجل حملها على إلحاق الأذى بها.

إن ما يمكن أن نستنتجه من هذا المبحث أن لإيران مبرّراتها التي تبدو منطقية ومقبولة، كونها تنبع من إرادتها ومصلحتها الوطنية، وهي تظلّ - حقّاً - سيادياً طالما لا يتعارض ذلك مع القانون الدّولي، وبشكل خاصّ، ما يتعلّق بمعاهدة حظر الانتشار النّووي، بيد أن شكوكاً يمكن أن تتولّد لدى مَنْ يهتمُّ بهذا المَوْضُوع حول النّوايا الحقيقية للبرنامج النّووي الإيراني، ومنبع هذه الشّكوك، داخلياً، تأتي ليس فقط على وقع الخلفية التّاريخية والإيديولوجية للمجتمع الإيراني، وإنَّما - أيضاً - من خلال طبيعة وتفاصيل هذا البرنامج.

---

(1) يُنظر: "تقرير الوطن الاقتصادي"، الاقتصاد الإيراني يقود نُمُوَّ المنطقة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: com . www.alwatan.

(2) Jalil Roshandel' ، Iran Technology and International Security ،' on: The Iranian Journal of International Affairs, VoI.VIII, No.1, p.156.

(3) See: jalil Roshandel, op.cit.,p.11.

المبحث الثّاني:

موقف الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة من البرنامج النّووي الإيراني

من المعروف أن إيران قد انضمّت إلى الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة في 2 شباط / فبراير 1970 ، ووقّعت اتِّفاقية "الحماية" ، أو كما يُسمّيها بعضهم " الضّمانات" مع الوكالة الدّولية في 15 أيار / مايو 1974[1] ، وهي السّنة ذاتها التي تقدّمت فيها إيران خلال الاجتماع السّنوي للجمعية العامّة للأمم المُتّحدة بمقترح لجعل منطقة الشّرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النّووية .[2] وكانت أولى الزّيارات التي قام بها مفتّشو الوكالة الدّولية إلى المنشآت النّووية الإيرانية ، والتي تواصلت ـ فيما بعد ـ بشكل منتظم ، قد بدأت في عام 1992 بناء على دعوة من مُنظّمة الطّاقة الذّرّة الإيرانية[3] .

وعلى الرّغم من أن معاهدة حظر الانتشار النّووي تسمح للدّول المُوقّعة عليها من تلك التي لا تمتلك أسلحة نووية ؛ أيْ الدّول من خارج النّادي النّووي الدّولي بنقل التّكنولوجيا النّووية لغرض الاستخدام السّلمي[4] ، كما أنّه من المعروف ـ أيضاً ـ أن كلّ الدّول غير النّووية الموقّعة على اتّفاقية حظر الانتشار النّووي عليها الالتزام بتوقيع اتّفاقيات "الحماية"مع الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة[5] . إلا أن هناك اعتقاداً روَّجت له ـ وما زالت ـ الولايات المُتّحدة بشكل

(1) Document of AIEA, No. (INFCIRC 214).

(2) Jan Prawiz, The Role and Theory of Nuclear Weapon - Free Zones, Proceedings of the USPID - VII International Castiglioncello Conference on Nuclear and Conventional Disarmament: Progress or Stalemate?at: http://twilight.dsi.unimi.it/~USPID/Cast97/Atti/Prawitz.html.

(3) Eric Arnett, Iran is not Iraq , Bulletin of the Atomic Scientists, Vol. 54, No. 1, January/February 1998 .

(4) See: Article IV of the Treaty on the Non - Proliferation of Nuclear Weapons.

(5) INFCIRC/153.

خاص من أن إيران تُسيء استخدام هذه المادّة من موادّ المعاهدة، وتقوم باستغلالها تحت حجّة الحُصُول على الطّاقة الكهربائية لتتّخذ من ذلك غطاء لبرنامجاً تسليحياً نووياً[1]. ومن هنا؛ فإن الولايات المُتّحدة تمارس ضغوطاً على الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة لإحالة القضية إلى مجلس الأمن لمناقشة فرض عقوبات على طهران[2].

ويُشكّل سعي إيران إلى تخصيب اليورانيوم محور الخلاف الرّئيسي بين الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة وطهران، إذ تُؤكّد طهران أن هدف البرنامج هو إنتاج وقود يورانيوم متدنّي الدّرجة لاستخدامه لأغراض مدنية، بينما تعارض الوكالة هذا السّعي المحموم، وتُؤكّد الحاجة إلى مزيد من التّفتيش للوقوف على حقيقة الأمر[3].

وفي الاجتماع الذي جمع بين المدير العامّ للوكالة الدّولية ورئيس مُنظّمة الطّاقة الذّرّيّة الإيرانية في أيلول / سبتمبر 2002 طلب المدير العامّ أن تقدّم إيران إيضاحات وافية حول المنشآت النّووية الإيرانية في ناتانز واراك والتي أخذت وسائل الإعلام الغربية بالتّحدّث عنها في آب/ أغسطس 2002، وعن بعض المعلومات التي تتحدّث عن طموحات إيرانية لإنتاج دورة الوقود النّووي، وفي ضوء المناقشات التي جرت خلال هذا الاجتماع تمّ الاتّفاق على أن يقوم المدير العامّ للوكالة الدّولية ومجموعة من خبراء الوكالة بزيارة إيران لمناقشة هذه القضايا مع السّلطات الإيرانية، وحدّد موعد الزّيارة في تشرين أوّل / أكتوبر 2002 لكنْ؛ حدث أخيراً أن طلبت إيران من الوكالة الدّولية إرجاء زيارة الوفد إلى 21 ـ 22 شباط/ فبراير 2003[4].

وهذه المخاوف تعزّزت في شباط / فبراير 2003 ، عندما تمّ الكشف عن خطّة إيرانية غير معلنة أو مُصرّح بها للوكالة الدّولية تهدف إلى إكمال دورة الوقود النّووي للبرنامج النّووي

---

(1) See: Jean du Preez and Lawrence Scheinman, on line: www.nti.org/f - wmd411/f2e1 2.

(2) جريدة الحياة اللّندنية، في 12/ 10/ 2004.

(3) عائشة المري: الخيار النّووي الإيراني، 27 / 10 / 2004 ، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.elaf.com.

(4) International Atomic Energy Agency, Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran , Report by the Director General , GOV/2003/40, 6 June 2003.

الإيراني التي ستمنح القدرة لإيران إلى بناء السّلاح النّووي من دون استيراد للمواد النّووية من الخارج، فضلاً عن الكشف من أن إيران قد قامت باستيراد موادّ نووية[1].

وفي اجتماع مجلس المحافظين الذي عقد في 17 آذار / مارس 2003 حثّ المدير العامّ للوكالة الدّولية إيران على توضيح عدد من القضايا المتعلّقة بالتزامات إيران تجاه معاهدة حظر الانتشار النّووي، وضرورة توقيعها على البروتوكول الإضافي. وأصدر مجلس محافظي الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة الذي يتألّف من 35 عضواً بياناً مقتضباً في 18 حزيران / يونيو 2003 حول انتهاكات إيران لمعاهدة حظر الانتشار النّووي (NPT) ولاتّفاقية الحماية التي تكبح جماح مثل هذه الانتهاكات، وعلى الرّغم من ذلك، فإن المجلس لم يتّخذ أيّ قرار حول الموُضُوع، بما في ذلك أنّه لم يحل القضية إلى مجلس الأمن كما سبق، وإن تمّ التّعامل مع القضية النّووية الكورية الشّمالية، بالرّغم من الضّغوط التي مارستها الولايات المتّحدة على الوكالة الدّولية لاتّخاذ قرار مُماثل[2]، وبدلاً من ذلك، فإن رئيس المجلس السّفير نبيل الملا وهو ممثّل دولة الكويت في الوكالة الدّولية أشار إلى تقرير الوكالة الدّولية حول إيران في اجتماعها العاجل، ممّا عكس اهتمام المجلس من "عدد حالات الفشل الإيرانية في الماضي والمتعلّقة بعدم الإبلاغ عن موادّ، منشآت، وأنشطة نووية بالشّكل المطلوب منها في ضوء اتّفاق الحماية[3]. كما أكد الرّئيس على ضرورة موافقة إيران على ما جاء في ملاحظة المدير العامّ للوكالة الذّرّيّة في 16 حزيران / يونيو 2003، بشأن السّماح للوكالة بأخذ عينات بيئية في المواقع التي تثار حولها الادّعاءات بوُجود أنشطة لتخصيب اليورانيوم. واعتبر المجلس التّقرير خلال أحد اجتماعاته الاعتيادية للدّورة 2003 ـ 2004، ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار عند وضع ميزانيتها للدّورة القادمة أن تضع التّخصيصات اللازمة لمواجهة ما سمّاه المجلس بـ "الإرهاب النّووي"، وأمام هذه الحالات وضعت الوكالة الدّولية في تقريرها مجموعة من المطالب التي على إيران تنفيذها؛ وهي[4]:

---

(1) Jean du Preez and Lawrence Scheinman,. p.cit.

(2) U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspections'', New York Times, June 19, 2003.

(3) Ibid.

(4) See: Jean du Preez and Lawrence Scheinman ، Iran Rebuked for Failing to Comply with IAEA Safeguards, June 18, 2003 ، on line: www.nti.org/f - wmd411/f2e1 2.

1. إعطاء تفسير واف عن عمليات البحث والتّطوير التي قامت بها إيران مُنذُ تاريخ استلام إيران للطّاردات المركزية، وجهودها في تخصيب اليورانيوم باللّيزر، وتتضمّن - بشكل خاصّ - وصفاً كاملاً للعمليات كافة التي تمّت في موقع ناتانز النّووي.

2. متابعة المعلومات المُتعلّقة بالادّعاءات حول عمليات تخصيب اليورانيوم بصُورة غير مصرّح بها للوكالة الدّولية، وتتضمّن - بشكل خاصّ - تلك العمليات التي جرت في شركة كالاي الكهربائية، وهذا يتطلّب من الإيرانيين السّماح للوكالة الدّولية بأخذ عينات بيئية في الموقع المذكور.

3. إجراء تحقيقات واسعة حول دور معدن اليورانيوم في دورة الوقود النّووي الإيراني.

4. إجراء تحقيقات واسعة حول علاقة البرنامج النّووي الإيراني باستخدام الماء الثّقيل، ومن ضمن ذلك تصميم وبناء وإنتاج معمل الماء الثّقيل في اراك.

وفي القرار الذي اتّخذه مجلس محافظي الوكالة الدّولية في 26 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2003، استنكر بشدّة ما أسماه "بحالة الفشل الإيرانية وخروقاتها المتمثّلة بعدم الالتزام ببنود معاهدة حظر الانتشار النّووي"، وقرّر أنّ "في حالة أيّ فشل أخرى خطيرة تُكتَشَف لاحقاً" فإن المجلس يجتمع فوراً في ضوء الظّرُوف ولطلب المدير العامّ، وعندها؛ فإنّه "سيضع كلّ الخيارات التي تحت تصرّفه، طبقاً لقانون الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة ولاتّفاق الحماية المُوقّعة مع إيران"[1]، وطلب المجلس من المدير العامّ للوكالة الدّكتور محمد البرادعي أن يقدّم تقريراً آخر في أواسط شباط / فبراير 2004، للنّظر فيه باجتماع المجلس الذي سيُعقد في الشّهر الذي يلي ذلك الموعد، وكان الكثير يتوقّع في تلك المرحلة أن تحيل الوكالة الدّولية القضية إلى مجلس الأمن الدّولي لاتّخاذ الإجراءات التي يعتقد أنّها مناسبة، ولكنْ؛ مع ذلك فإن هذا القرار لم يكن سلبياً بشكل مطلق، إذ رحّب المجلس بالعرض الذي تقدّمت به إيران إلى الوكالة، والمتضمّن إبداءها لتقديم التّعاون الفعّال مع الوكالة في ضوء القرار الذي سبق للمجلس أن

(1) Resolution GOV/2003/81 adopted by the IAEA Board of Governors on the: Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran on 26 November 2003 (operative paragraphs 2 and 8).

اتّخذه في اجتماعه الذي عقده في 12 أيلول / سبتمبر 2003، والذي حدّد موعداً نهائياً لإيران أقصاه 31 تشرين أوّل / أكتوبر 2003، لتزويد الوكالة المعلومات كافة المُتعلّقة بنشاطاتها النّووية الحديثة والقديمة، كما أن المجلس ثمّن قرار إيران برغبتها في التّوقيع على "البروتوكول الإضافي" الذي سيمنح المفتّشين التّابعين للوكالة الدّولية فرصة أكبر للقيام بإجراءات التّحقق من البرنامج النّووي الإيراني، وكذلك رحّب المجلس بالمبادرة الإيرانية بتعليق عملية تخصيب اليورانيوم بصُورة طوعية، مُؤكّداً - في الوقت نفسه - على أهمّية تحرُّك إيران "بالتّعاون المستعجل والقريب" باتّجاه التّصديق على البروتوكول خلال الفترة الفاصلة، ومواصلة عملية تعليق التّخصيب بصُورة "كاملة ومبرهنة"[1].

وقد رحّب بهذا القرار وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا والأمين العامّ لمجلس الأمن القومي الإيراني حسن روحاني، المسؤول عن الملفّ النّووي الإيراني، في اجتماعهم الذي عُقد في 21 تشرين أوّل / أكتوبر 2003، في طهران؛ إذ وافقت إيران في اتّفاق نتج عن الاجتماع التّوقيع على البروتوكول الإضافي، وتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، والاتّفاق على تنفيذ الفقرة المُتعلّقة بعبارة "بالتّعاون المستعجل والقريب"[2].

ويبدو أن حاجة الوكالة الدّولية التّعاون مع الدّول الثّلاثة هذه ارتبطت بالعديد من الفقرات التي جاءت في التّقرير الذي أصدره المدير العامّ للوكالة الدّولية، ووزّعه في 10 تشرين أوّل / أكتوبر 2003، عرض فيه - على الأقلّ - لتسع حالات غير مُصرّح بها للمساعدة الخارجية، تضمّنت قيام أربعة دول كانت قد زوّدت إيران بمعدّات، موادّ، ومعلومات تُستخدَم في برنامج التّخصيب اللّيزري الإيراني[3].

هذا التّقرير الذي رفعه المدير العامّ للوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في 10 تشرين أوّل / نوفمبر هو التّقرير الثّالث الذي تمّ إصداره مُنذُ أن بدأت تظهر على السّطح معلومات حول وُجود أنشطة نووية إيرانية سرّية في آب / أغسطس 2002 لها صلة بالأسلحة النّووية. غير أن

---

(1) Ibid (operative paragraphs 1, 9 and 10).
(2) Ibid (operative paragraph 6).
(3) GOV.2003/75(Document of AIEA, No.

متابعة التّقارير السّابقة الصّادرة في حزيران / يونيو وفي آب / أغسطس 2003 لا تقدّم دليلاً مُؤكّداً أو ما يثبت قيام إيران بمتابعة برامج تتعلق بالأسلحة النّووية، بل إن حتّى هذا التّقرير لم يقدّم مثل ذلك أيضاً، ولكنّ كلّ هذه التّقارير حاولت أن تظهر - بشكل واضح - أن إيران قد فشلت - ولمرّات عديدة، خلال المدّة الماضية - من الالتزام ببنود معاهدة حظر الانتشار النّووي، ولا سيما فيما يتعلّق بمعالجة الموادّ النّووية، واستخدامها، فضلاً عن عدم الإعلان عن مواقع تخزين هذه الموادّ أو مواقع معالجتها[1]. بيد أن التّقرير الأخير قد تميّز بذكر عدد من "حالات الفشل"، وتضمّنت حسب ما جاء في التّقرير على النّقاط الآتية[2]:

أ - إجراء تجارب للطّاردات المركزية في شركة (كالاي) الكهربائية في الأعوام 1999 و2002.

ب - استيراد اليورانيوم الطّبيعي في عام 1994 ونقله - فيما بعد - لإجراء تجارب التّخصيب بالطّريقة اللّيزرية (التي تتضمّن إنتاج اليورانيوم المخصّب)، فضلاً عن إنتاج وتركيز اليورانيوم.

ج - كما يعرض التّقرير إلى أن إيران قد أخفقت في تصميم بعض المعدّات النّووية، ومنها الطّاردة المركزية في شركة (كالاي) الكهربائية ومعدّات تخصيب اليورانيوم باللّيزر في مركز طهران النّووي و(لاشكار عباد).

د - كما يؤشّر التّقرير "أن جهود إيران في إخفاء خصائص برنامجها النّووي في العديد من المناسبات، وعدم إبداء التّسهيلات اللازمة للتّعاون، وأن إيران فشلت - في مناسبات عدّة - في التّعاون في تسهيل تطبيقات الحماية" كمؤشّر من مؤشّرات "حالات الفشل.

---

(1) Maya Nakamura and Jean Du Preez, LAEA s Resolution on Iran: A Troubling Past With a Hopeful Future? , Center for Nonproliferation Studies, Monterey, USA, December 4, 2003.on line : www.iaea.org/NewsCenter/Statements/2003/ebsp2003n026.html.

(2) Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General," GOV/2003/75, 10 November 2003.

ومقابل حالات الفشل هذه فقد تقدّمت الوكالة إلى إيران بمجموعة من المطالب شملت على[1]:

1. إكمال مزيد من التّحليلات الخاصّة بالتّخصيب والتّطوير التي دفعت إيران إلى تأسيس قدراتها في التّخصيب. وهذا يتطلّب أن تقدّم إيران تاريخ الابتداء بطارداتها المركزية والتّخصيب باللّيزر، وتتضمّن - بشكل خاصّ - وصفاً لكلّ نشاطات البحث والتّطوير التي نُفِّذَت قبل بناء منشآت ناتانز والمواقع الأخرى ذات العلاقة.
2. متابعة المعلومات المتضمّنة الادّعاءات حول عملية تخصيب اليورانيوم غير المصرّح بها، وبشكل خاصّ؛ في شركة كالاي الكهربائية، وهذا المطلب يتضمّن السّماح للوكالة الدّولية بأخذ عينات بيئية من الموقع.
3. إجراء تحقيقات أكثر حول دور معدن اليورانيوم في دورة الوقود النّووي الإيراني.
4. إجراء المزيد من التّحقيقات حول علاقة البرنامج النّووي الإيراني باستخدام الماء الثّقيل، ويدخل - ضمن ذلك - إنتاج الماء الثّقيل، وتصميم البناء الخاصّ بمفاعل الماء الثّقيل في اراك.

أمّا عن الموقف الإيراني من هذا القرار فهو ما يبينه ممثّل إيران في الوكالة الدّولية (صالحي) بأن مشاعره متباينة فيما يتعلّق بهذا القرار والتّقرير الذي استند عليه، فالقرار - حسب وجهة نظره - يحاول أن يواجه " المحاولات التي تهدف إلى خلق أزمة حول برنامج إيران النّووي السّلمي "؛ إذ إن التّقرير قد ركّز - بشكل غير متكافئ - على الماضي، ولم يعكس - بوضوح - حقيقة السّياسة الإيرانية، والفعل الذي قامت به بلاده في 21 تشرين أوّل / أكتوبر 2003 - والمقصود هنا إعلان طهران - في الوقت الذي يعلن فيه الدّكتور البرادعي "أن القرار صنع يوماً جيّداً للسّلام"، ولكنْ؛ هناك حاجة إلى المزيد من التّحقّق للوُصُول إلى إثباتات يمكن أن تقتنع بها المجموعة الدّولية بكون البرنامج النّووي الإيراني برنامجاً سلمياً، وهذا ما يتطلّب من إيران،

---

(1) Jean du Preez and Lawrence Scheinman , Iran Rebuked for Failing to Comply with IAEA Safeguards ، June 18, 2003.

والقول للبرادعي، اعتماد إيران على التّعاون التّامّ مع الوكالة الدّولية، وبشكل شفّاف ومستمرّ، وهو ما يجب أن يعتمده الطّرف الثّالث في المُوضُوع، وتحديداً الدّول التي لها علاقة بهذا البرنامج[1].

ومن المفيد أن نُذكّر بأنّه قد برز نوعان من المواقف على السّاحة الإيرانية الدّاخلية في التّعامل مع هذه القضية[2]:

الاتّجاه الأوّل: يمثله بعض الإصلاحيين الذين دعوا إلى عدم تأجيل البتّ في هذا الملفّ، والى المسارعة بالموافقة على ما تطلبه الوكالة الدّولية وعدم إغضاب الولايات المُتّحدة؛ لأن الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق لا يسمح بمثل ذلك. ولأن مثل هذه الموافقة ـ كما يقول بعضهم الآخر ـ قد تكون رسالة مناسبة للولايات المُتّحدة لفتح قنوات الحوار حول القضايا الأخرى المُعلّقة بين البلدين مُنذُ سنوات.

الاتّجاه الثّاني: من بعض المحافظين، دعا ـ خلافاً للاتّجاه الأوّل ـ إلى رفض التّوقيع على أيّ اتّفاق، والى الخُرُوج من معاهدة الحدّ من انتشار السّلاح النّووي، والتّمثّل بكوريا التي تحدّت الولايات المُتّحدة، من دون أن تقدر هذه الأخيرة على أن تفعل شيئاً ضدّها سوى الدّعوة إلى التّفاوض والى الحُلُول الدّبلوماسية.

ولكنّ النّتيجة رجّحت كفّة رأي التّيّار الإصلاحي؛ إذ تمّ في 18 كانون أوّل / ديسمبر 2003 توقيع إيران والوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة على البرتوكول الإضافي الذي تلتزم إيران بموجبه بالسّماح لهذه الوكالة بإجراء عمليات تفتيش للمواقع النّووية الإيرانية كافّة بصُورة مفاجئة، وأن تعمل الحُكُومة الإيرانية على تسهيل مهمّة فرق التّفتيش التّابعة للوكالة في الوُصُول إلى المواقع التي يريدون تفتيشها[3].

---

(1) Dr. Mohamed El Baradei, Opening Remarks at the Press Conference on the Outcome of the Board of Governors' Consideration of the Implementation of Safeguards in the Islamic Republic ofIran,26November2003On line : www.iaea.org/NewsCenter/Statements/2003/ebsp2003n026.html.

(2) طلال عتريسي، البعد الإقليمي للملفّ النّووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، عن الشّبكة الدّولية للمعلومات.

(3)Iran Signs Additional Protocol on Nuclear Safeguards," IAEA, December 18, 2003, <http://www.iaea.org/.

والحقيقة هي أن إيران قد وجدت نفسها أمام واحد من الخيارات الثّلاثة الآتية[1] :

1 ـ الامتناع عن التّصديق على هذا البروتوكول. وليس في ذلك أيّ مسؤولية دولية مفروضة على إيران. إلا أن هذا الخيار غير مرغوب فيه من النّاحية السّياسية؛ لأنّه سيُؤدّي إلى عزلة إيران، والى تصعيد الاتّهامات ضدّها، والى تبرير المخاوف الأميركية بأن إيران تُخفي نشاطاتها النّووية.

2 ـ تأجيل التّصديق على تلك المعاهدة. وهذا أيضاً لا يخالف القانون الدّولي، و يفيد إيران من جهة كسب بعض الوقت، إلا أنّه يُؤدّي ـ مثل الخيار الأوّل ـ إلى الاتّهامات نفسها، من دون أيّ نتائج عملية لذلك التّأجيل.

3 ـ التّصديق المشروط على المعاهدة. والشّروط المقصودة تتعلّق بالتّعاون الأوروبي مع إيران في مجال الوقود النّووي، وفي المجالات السّياسية والاقتصادية والتّجارية.

ومُنذُ ذلك الوقت نفّذت الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة العديد من عمليات التّفتيش شملت مختلف المناطق الإيرانية، والتي أظهرت معلومات جديدة تتعلّق بالنّوايا الإيرانية المحتملة للبرنامج النّووي الإيراني، ممّا جعل بعض أعضاء لجنة الوكالة الدّولية وفي مقدّمتهم المندوب الأمريكي يتّهمون إيران بمتابعة برنامج سرّي لإنتاج الأسلحة النّووية من خلال منشآت نووية بُنيت لهذا الغرض تحت الأرض لا علم للوكالة الدّولية بها، وتجادل الولايات المُتّحدة بأن إيران تنتهك اتّفاقية حظر الانتشار النّووي، وأن ذلك يتطلّب من الوكالة الدّولية إحالة الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن التّابع للأمم المُتّحدة، وفي قراره الأخير في 18 حزيران / يونيو 2004 وبّخ مجلس المحافظين في الوكالة الدّولية إيران لعدم تعاونها بشكل تامّ معها، وفي الوقت المناسب، وبشكل خاصّ؛ فيما يتعلّق بالتّأخير في إبلاغ مفتّشي الوكالة في منتصف آذار / مارس 2004 عن موضُوع برنامج الطّاردات المركزية نوعP ـ 2 [2]، بينما ادّعت

---

(1) طلال عتريسي، الأبعاد الإقليمية للملفّ النّووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، من الشّبكة الدّولية للمعلومات.
(2) Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran - Resolution adopted by the Board on 18 June 2004 IAEA, June 18, 2004, <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/gov2004 49. Pdf/.

إيران أنّها قد زوّدت الوكالة الدّولية بتلك المعلومات المُتعلّقة بهذه الأجهزة وفي الوقت المناسب وبأسلوب "مسؤول"، فإن الوكالة قد شجبت قيام إيران بإسقاط أيّ إشارة إلى امتلاك هذا النّوع من الطّاردات المركزية في تعهّدها الموجّه إلى الوكالة الدّولية في 21 تشرين أوّل / أكتوبر 2003[1]. وفي ضوء ذلك دعت الوكالة الدّولية إيران إلى أن لا تتباطأ في اتّخاذ الخطوات اللازمة وبشكل مستعجل لحلّ القضايا المُهمَّة كافة مثل التّلوّث النّاجم عن اليورانيوم منخفض أو عالي التّخصيب، والحدّ من إنتاج عنصر البلونيوم 210 وكذلك البلوتونيوم[2].

وبعد ساعات قليلة من وُصُول فريق الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة إلى طهران في 11 تشرين أوّل / أكتوبر، لتفتيش مجمع بارشين العسكري القريب من طهران، رفضت إيران وعلى لسان وزير خارجيتها كمال خرازي "الامتثال" لأيّ "مطالب جديدة مثل وقف برنامج تخصيب اليورانيوم.[3]

كما أن إيران قد رفضت قرار الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في17 أيلول / سبتمبر2004، والذي أنذرها للمرّة الأخيرة بالتّوقُّف الفوري عن إخصاب اليورانيوم والكشف التّامّ عن برنامجها النّووي في الجلسة المقبلة يوم 25 نوفمبر القادم[4].

وفي تشرين أوّل / أكتوبر من العام نفسه أقرّ مجلس المحافظين في الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة في اجتماعه الذي تناول دراسة البرنامج الإيراني لبناء محرّكات الطّرد المركزي من طراز "ب ـ 2" وآثار موادّ نووية عُثر عليها في مواقع إيرانية، بأن إيران قد ارتكبت بعض المخالفات إلا أنّها قد حقّقت تقدّماً جيّداً بشأن وضع المعالجات المُتعلّقة بذلك، كما أشار القرار الذي صدر برَقْم (GOV/2004/89)، أن الوكالة ـ فضلاً عن ذلك ـ "لم تستطع التّحقّق ـ لحدّ الآن ـ من أن تتبين أن إيران ليست لديها أية نشاطات نووية سرّية" بالرّغم من البيانات التي قدّمتها إيران والتي

(1) Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran - Report 1,2004,<http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/ 2004/gov2004 . 34 - pdf>/.

(2) Ibid.

(3) جريدة الحياة اللّندنية، في 12/ 10/ 2004.

(4) عائشة المري: الخيار النّووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www. elaf.com.

تشير إلى على عدم وُجود توجه نحو النّشاطات المحظورة، أيْ النّشاطات العسكرية[1]. غير أنَّه قد تمّت تسوية الأمر من جديد بجهود أوروبية انتهت بإعلان إيراني أوروبي مشترك في الرّابع عشر من شهر تشرين الثّاني / نوفمبر تضمَّن صفقة أو اتِّفاقاً مبدئياً بين الطّرفين بشأن البرنامج النّووي الإيراني. وفي نهاية الشّهر نفسه أقرّ مجلس الوكالة بالإجماع هذا الاتّفاق، وأصدر قراراً يُقرُّ فيه قيام إيران بوقف الأنشطة النّووية الحسّاسة[2]، وتعزّزت هذه التّسوية من خلال الدّعم الذي أبدته كلّ من دول الاتِّحاد الأوروبي ومجموعة عدم الانحياز وجنوب أفريقيا داخل الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة[3]. ورغم اقتناع الولايات المُتَّحدة المعارض القوي لبرنامج إيران النّووي عن استخدام حقّ النّقض على قرار مجلس محافظي الوكالة (نوفمبر 2004م)، الذي أقرّ هذا الاتِّفاق، إلاّ أنَّها عبَّرت عن شكوكها في أن إيران سوف تمتثل لخطط الوكالة الدّولية للإشراف على برنامجها النّووي، حيث ترى أنَّ إيران تقوم بمناورات مع المجتمع الدّولي، لذلك فإن واشنطن على لسان مبعوثتها إلى الوكالة (جاكي ساندرز) تحتفظ بالحقّ في الذّهاب وحدها إلى مجلس الأمن، والاحتفاظ بجميع خياراتها[4]. وهذه الخيارات تتضمَّن القيام بعمل عسكري ضدّ إيران طبقاً لاستراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية المُعلنة عام 2002م، التي تجعل الولايات المُتَّحدة تبادر إلى شنّ الحرب ضدّ الدّول التي تطوِّر (حالياً)، أو قد تفكّر في أن تُطوِّر (مستقبلاً) أسلحة دمار شامل[5].

وتعامل مدير الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة الدّكتور محمد البرادعي مع الملفّ النّووي الإيراني بادراك، وحذّر بالوقت نفسه، لأنَّه يرى أن تزايد الضّغط على إيران من خلال إحالة ملفّها النّووي إلى مجلس الأمن الدّولي قد يدفع بها إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار

---

(1) نصّ قرار مجلس الحكّام بشأن النّشاطات النّووية الإيرانية، وكالة مهر للأنباء، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.mehrnews.com.

(2) صحيفة الجزيرة، العدد (11752)، 1-12-2004.

(3) ناصري: على العالم أن يدرك أن إيران تمتلك تقنية دورة الوقود النّووي، وكالة مهر للأنباء، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع السّابق نفسه.

(4) صحيفة الجزيرة، العدد (11752)، 1-12-2004.

(5) محمود خليل، إعادة توزيع القوّات الأمريكية في الشّرق الأوسط، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (154)، يوليو 2004م، ص 245.

النّووي كما هي الحالة مع كوريا الشّمالية، وهو ما أفصح عنه مؤخّراً لدى اجتماعه مع الأكاديميين النّوويين في إسرائيل[1]. وهو الاجتماع نفسه الذي ردّ فيه البرادعي على انتقادات الحضور وإصرارهم على ما يدركه البرادعي من نوايا تتعلّق بالبرنامج النّووي الإيراني بالقول: "بأنّنا ليس لدينا أيّ دليل حول ارتباط هذا لبرنامج بإنتاج أسلحة نووية، ونحن لسنا الله لنستطيع قراءة نوايا الإيرانيين الحقيقية"[2].

وتُصرُّ إيران على أن برنامجها النّووي مخصّص للأغراض السّلمية فقط، وأن البرادعي مُستمرٌّ في دعم الحلّ الدّبلوماسي للقضية[3]. وتُؤكّد الوكالة الدّولية هذا التّوجّه الإيراني من خلال زياراتها إلى مواقع معينة، ومنها أوّلاً مفاعل بوشهر 1 الذي ترى الوكالة الدّولية أنّه يحظى بمراقبة الوكالة الدّولية واجراءتها التّفتيشية، وأن القلق الوحيد الذي يمكن أن يأتي من هذا المفاعل هو في حالة إخلال إيران وروسيا بالبند المُتعلّق بإعادة الوقود المستهلك إلى روسيا، إذ سيكون بمقدور إيران وفقاً لهذه الحالة، حسب رأي الوكالة الدّولية، أن تقوم بتحويل قضبان الوقود المستهلك إلى منشآت سرّية بهدف إنتاج البوتونيوم، وعند ذاك سيكون بإمكان إيران أن تُنتج أسلحة نووية في مدّة قصيرة[4].

---

(1) Louis Charbonneau, "ElBaradei wary of taking Iran to Security Council," Reuters, July 8, 2004, <http://www.iranexpert.com.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Group: Iran's Nuke Program Growing," The Associated Press, 15 August 2002; in New York Times, <http://www . nytimes.com.

المبحث الثّالث:

الموقف الأمريكي من البرنامج النّووي الإيراني

لا يمكننا أن نضع تصوّراً محدّداً للسّياسة الأمريكية حيال البرنامج النّووي الإيراني من دون أن نتعرّف إلى فحوى الاستراتيجية العالمية الأمريكية في ظلّ البيئة الدّولية الحالية والنّظام السّياسي الدّولي الذي تتربّع الولايات المتّحدة الأمريكية على قمّة مكوّناته، بعد أن ظلّت الاستراتيجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة قائمة على ما يمكن وصفه بالاستراتيجية التّقليدية، والتي تقوم على أن الولايات المتّحدة معرّضة للهجوم بواسطة أسلحة نووية تتولّى إيصالها أنظمة يمكن تحديدها ويطلقها عدوّ محدّد بوضوح، وأن بالإمكان توقّع دوافع هذا العدوّ وأفعاله، والتّأثير فيها من خلال الحوار الذي ظلّ مستمراً من خلال المناقشات التي أسماها توماس شللنغ بـ (دبلوماسية العنف)(1)، وعلى هذا الأساس؛ فقد نشأ واستمرّ مفهوم الرّدع طوال تلك الحقبة بوصفه تصوّراً غلب على الاعتبار الفكري للأمن القومي الدّولي(2).

وإذا كان مفهوم الاستراتيجية في تلك الحقبة يهتمّ" بالتّوقيت والطّرق والمصادر واستخدام هذه المصادر (بوصفها مهدّدات، معوّقات، عقوبات) تُستخدَم لتغيير سُلُوك الدّول الأخرى"، فإن المفهوم الحديث والمختصر للاستراتيجية يتحدّد بـ "أهداف، طُرُق، وسائل،

---

(1) إيان انطوني وآخرون، "النّظام أطلسي - أوروبي والأمن العالمي"، في التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي - الكتاب السّنوي، 2003، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام الدّولي، [ترجمة]: فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص 131.

(2) مايكل كونيلا ن، "هل انتهى الرّدع"، في التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي - الكتاب السّنوي، 2003، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام الدّولي، [ترجمة]: فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص 983.

بمعنى ؛ ما الذي تهدف إليه الدّولة؟ ، وكيف يكون بإمكانها تحقيق هذه الأهداف ، وما الذي ستستخدمه لفعل ذلك؟ "[1] .

ولذلك - ومع انتهاء الحرب الباردة - أخذت البيئة السّياسية الدّولية فيما يتعلّق بمُوضُوع توفير الأمن تتعرّض للتّغيير نتيجة لانتهاء تلك المرحلة وبوُجود أشكال جديدة للعولمة وبخاصّة في مجالات التّحول السّياسي والاقتصادي وفي مجالات النّزاع المسلّح[2] ، بعد أن كانت التّرتيبات الأمنية الغربية - بشكل عامّ - تقوم في تلك المرحلة تُركّز - بالدّرجة الأساس - على تقييد الاتّحاد السّوفييتي ، الذي كان شاسعاً جداً وكياناً متطوّراً جداً في أوجه عديدة ، وفي حالة نشوب حرب تفضي إلى تراشق بأسلحة نووية بينه وبين القطب الآخر ، فأنّه سيكون عرضة لتكبّده خسائر كبيرة[3] . لذا ؛ فقد كانت السّياسة الخارجية والدّفاعية للولايات المُتّحدة قبل ذلك الوقت ترتكز على افتراض قيام حالة مواجهة عسكرية خطرة للغاية بين قُوّتين عظمتين كثيفتي التّسلّح ، و كانت دول حلف شمال الأطلسي ودول حلف وارسو سجينة ضمن إطار علاقة عدائية بين هاتين القُوّتين تعزّزها عشرات الآلاف من الأسلحة النّووية في درجة عالية من التّأهّب مُوجّهة ضدّ بعضها البعض ، واعتمدت الولايات المُتّحدة وحلفاؤها على القُوّات النّووية ، ليس لردع القُوّات النّووية السّوفيتية فحسب ، وإنّما - أيضاً - لردع ما يزيد على مليون عنصر من الجيوش التّقليدية في أوروبا ، و انطلاقاً من تلك البيئة الدّولية برز مفهوم التّدمير المُؤكّد المتبادل[4] . أمّا اليوم ؛ وبعد أن تفكّك الاتّحاد السّوفييتي فإن تلك الصّورة قد تبدّلت إلى حدّ كبير وجذري ، بعد أن تراجعت القدرات الاستراتيجية الرّوسية وتخلّفت بشدّة صنوف القُوّات المسلّحة السّوفييتية كافّة التي كانت هائلة في السّابق ، وللمرّة الأولى وبعد

---

(1) Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry " ، The New World of International Relations", Prentice - Hall , Upper Saddel River, New Jersey, 1999. P.27.

(2) بيورن هاغلينو إليزابيث سكونز ، " القطاع العسكري في محيط متغيّر - الإنفاق العسكري والتّسلّح 2003 " ، في: التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي - الكتاب السّنوي ، 2003 ، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام الدّولي ، [ترجمة]: فادي حمود وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2004) ، ص 446 .

(3) مايكل كونيلان ، مصدر سبق ذكره ، ص 984.

(4) صفوت الزّيات ، "أسلحة الدّمار الشّامل : الاتّهامات والحقائق" ، [تعقيب]: في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، أحمد يوسف أحمد وآخرون ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2004) ، ص 187 .

نصف قرن أصبح من الصّعب تصوُّر وضع تتدهور فيه العلاقات الأمريكية الرّوسية إلى الحدّ الذي يمكن أن ينتج عنه نزاع مسلّح. وفي الواقع إن حلف وارسو لم ينته فحسب، بل إن كثيراً من دول ذلك الحلف الذي بات جزءاً من الماضي، قد أصبحت ـ الآن ـ أعضاء في حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن أن روسيا نفسها قد أصبحت مشاركاً في عملية حفظ السّلام في منطقة البلقان، فضلاً عن ذلك، فهي عضو في برنامج التّحالف للشّراكة من أجل السّلام[1].

ولم يؤدِّ انتهاء الحرب الباردة إلى إزالة الخطر حول التّصعيد باتّجاه المواجهة النّووية الشّاملة فقط، وإنّما ـ أيضاً ـ قد أدّى ذلك إلى تحرير مقدار ضخم من الموارد البشرية والمادّية التي كانت في السّابق مقيّدة والى تسوية العديد من الصّراعات الإقليمية خارج أوروبا، من دون أن يعني ذلك عدم ظُهُور صراعات أخرى من هذا النّوع، ولكنّ المهمّ أن البيئة السّياسية الدّولية لم تعدْ تُوجد فيها مجموعة دولية متماسكة تعارض ديمقراطية اقتصاد السّوق وفلسفة التّعاون الأمني، وتقدّم بديلاً لهما[2].

ومع انتهاء الحرب الباردة بدأ وصف الولايات المُتّحدة بأنّها بلغت "لحظة أحادية القطب" بامتلاكها تفوُّقاً لا يمكن تحدّيه في مجالات الأسلحة النّووية والتّقليدية والتّكنولوجيا العسكرية ومدعوماً بأكبر اقتصاد قومي في العالم ونفوذ عالمي في ميدان الاتّصالات، ويمكن القول إن وضع الولايات المُتّحدة بصفتها القُوّة العظمى الوحيدة في العالم يُعدُّ واقعاً مُنذُ 1989 ـ 1990، لكنّه أصبح عنصراً بارزاً وحاسماً على السّاحة الدّولية مُنذُ أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001[3].

---

(1) كيري ام. كارتشنر، "شبكة الصّواريخ الدّفاعية والمناهج الجديدة للرّدع"، في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية ـ أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز / يوليو، 2002، ص10.

(2) اليسون ج. ك. بايلز، "اتّجاهات وتحدّيات في الأمن الدّولي"، في: التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي ـ الكتاب السّنوي، 2003، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام الدّولي، [ترجمة]: فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص 71.

(3) المصدر السّابق نفسه، ص 73.

ومن هنا نعتقد أنَّه ليس بالإمكان تقديم صُورة واضحة للاستراتيجية التي تتعامل بها الولايات المُتَّحدة مع البرنامج النّووي الإيراني، من دون أن نتعرّف على الاستراتيجية الأمريكية العالمية المعاصرة، ونقصد - تحديداً - تلك التي بدأت الولايات المُتَّحدة تعتمدها بعد تاريخ 11 أيلول / سبتمبر 2001، ولنتبين - فيما بعد، ومن خلال ذلك - الموقف الأمريكي من البرنامج النّووي الإيراني.

أوّلاً: الاستراتيجية الدّولية الأمريكية بعد 11 أيلول / سبتمبر 2001:

لقد شكّلت الهجمات على مركز التّجارة العالمي والبنتاغون في 11 أيلول / سبتمبر 2001 حدّاً فاصلاً في تاريخ الولايات المُتَّحدة المعاصر، وتحديداً بين ما أطلق عليه مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ أيْ مُنذُ عام 1989 وحتّى وقوع تلك الهجمات، وهي - بلا شكّ - مدّة زمنية قصيرة تاريخياً. وعلى الرّغم من أن تسمية محدّدة للمرحلة التي أعقبت وقوعها وحتّى يومنا هذا لم تظهر على وجه التّحديد، وباتت توصف على أنَّها الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر في الأدبيات السّياسية ولدى المحلّلين والمخطّطين الاستراتيجيين، لكنّها - وبعيداً عن المُسمّيات - قد دشّنت مرحلة جديدة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية اتّسمت على نحو لا لبس فيه بوضوح الأهداف والأغراض من جهة، و أدَّت إلى خلق نوع من التّوحُّد لدى صنّاع القرار السّياسي لدى كُلٍّ من الحزبين الرّئيسين في الولايات المُتَّحدة حول هذه الأهداف والأغراض من جهة أخرى، بعدما عانت الولايات المُتَّحدة من هجوم مُباشر على مواطنيها وإقليمها لم تشهد له مثيلاً في السّابق[1]. وهذا الحدّ الفاصل لا شكَّ أنّه قد شكّل نقطة تحوُّل في الاستراتيجية الدّفاعية للولايات المُتَّحدة.

وكان أهمّ ما ترتّب عن هذه الهجمات، وبالرّغم من أن الأشخاص الذين قاموا بتنفيذها أو التّقنيات التي تمَّ استخدامها في تلك العمليات لم تكن جديدة البتّة، فإنَّها قد أوضحت بجلاء أن الدّولة الأقوى في العالم ظهرت معرّضة ومكشوفة أمام هجمات غير مألوفة ممَّا ولّد

---

(1) Mike Shuster, Natioam Scurity, Nonprolifertion, and the War Against Terrorism in After 11/9; Preventing Mass - Destruction Terrorism and Weapons Proliferation, Michael Barletta,ed. Center for Non Proliferation Studies , California,U.S.A, 2002, P.1.

صدمة كبيرة بعد عقد من النُّمُوِّ الاقتصادي والاستقرار، هذه الصّدمة ربَّما مهّدت - بشكل مؤثّر جداً - إلى أن تعتمد الولايات المُتَّحدة على استخدام القُوَّة العسكرية الكاسحة في استراتيجيات "الرّدّ" لتصبح هذه الاستراتيجيات الجزء الحاسم في بيئة سياسات الأمن، ليس للغرب أو للنّصف الشّمالي من الكرة الأرضية فحسب، وإنَّما للقسم الأعظم من العالم[1].

ولعلّ أهمّ ما تمخّضت عنه هجمات أيلول / سبتمبر هو ظُهُور مستويين من التّغيير الأوّل يتعلّق بنوعية التّهديد الذي بدأ يواجهه الأمن القومي الأمريكي والثّاني، وهو - أيضاً - تغيير نوعي، ولكنْ؛ هذه المرَّة يتعلّق بهُويَّة العدوّ، بمعنى أن هذين المستويين الجديدين كانا خارج كلّ الحسابات الاستراتيجية الأمريكية المتوقّعة، والتي اتّبعت لأكثر من نصف قرن مضى، وتحديداً مُنذُ انتهاء الحرب العالمية الثّانية[2].

كما أن تطوّراً جديداً آخر قد طرأ على موقع ساحة الخطر، إذ إن هجمات 11 أيلول / سبتمبر لم تُلحق الأذى في المصالح الأمريكية خارج الحدود الإقليمية للولايات المُتَّحدة أو حتّى في قارَّة أمريكا الشّمالية، أو في أيّ مكان آخر على الكرة الأرضية، كما هي الحالات التي اعتاد العالم على متابعتها مُنذُ سبعينيات القرن الماضي، كأن تفجر سفارة أمريكية لدى هذا البلد أو ذاك أو أن تختطف طائرة مدنية، ويتمّ تفجيرها أو حالات اختطاف مدَنيين وتعريض حياتهم للخطر على سبيل المثال، وإنَّما شمل الخطر هذه المرَّة مداهمة وتدمير أهمّ مفصلين يرمزان إلى القُوَّة العسكرية والاقتصادية الأمريكية العالمية[3]، وفي قلب الأراضي الأمريكية، وأدَّى إلى مقتل عدد كبير جداً من المواطنين الأمريكيين، فضلاً عن الأضرار الاقتصادية البالغة. هذا التّغيير في نوع التّهديد والعدوّ حتّم على الولايات المُتَّحدة أن تبحث - وبشكل

---

(1) اليسون ج. ك. بايلز، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(2) جون آر. بولتون "إطار العمل الاستراتيجي الجديد: الرّدّ على تهديدات القرن الحادي والعشرين"، في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية - أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز / يوليو، 2002، ص 5.

(3) Amin Tarzi, Proliferation Assessment: Iran s Strategic Environment After 9/11 , in: After 9/11: Preventing Mass - Destruction Terrorism and Weapons proliferation, Micheal Barletta, ed.Center Nonproliferation Studies, Ocsasional Paper No.8 ,May 2002, p.35.

سريع وحاسم ـ عن استراتيجية جديدة في الدّفاع عن أمنها القومي تتناسب مع نوع التّهديد و هُوية العدوّ غير المعلومة و نمط الخطر المتوقّع مستقبلاً الذي بات يمثّله "الإرهاب".

وعلى الرّغم من أنّه لم يتمّ التّوصُّل إلى وضع تعريف محدّد لهذه المفردة ـ أيْ الإرهاب ـ إلا أن جزءاً مهمّاً منه قد ارتبط بطبيعة التّهديد الكبير الذي يمكن أن يترتّب على خطر انتشار الأسلحة النّووية والكيمياوية والبيولوجية وإمكانية وقوعها بأيدي إرهابيين[1]. ونتيجة لهذا الرّبط فقد تولّدت لدى الولايات المُتّحدة قناعة بأن الكثير من الزّعماء الدّكتاتوريين بما في ذلك في "الدّول المارقة" قد أظهروا اهتماماً شديداً في الحُصُول على الأسلحة النّووية وهم قادرون على الحُصُول على الموادّ الضّرورية لصنعها من مصادر مختلفة، كما أن هذه الدّول لا تعتمد الشّفافية في نشاطاتها النّووية أو في عقائدها أو نياتها، بل ربُّما تكون متهوّرة إلى حدّ استخدام هذا النّوع من الأسلحة ضدّ شُعُوبها أو ضدّ الآخرين معاً[2].

و وفقاً لهذه الرّؤية أصبح تركيز الولايات المُتّحدة متمحوراً حول الكيفية التي تستطيع من خلالها استخدام القُوّة لهزيمة الإرهابيين والأنظمة التي ترعاهم، إذ سينظر إلى أيّ نظام يأويهم أو يدعمهم على أنّه معاد للولايات المُتّحدة، هذا من جهة، أمّا من الجهة الأخرى؛ فيتعلّق بسبل تكييف القُوّات الأمريكية على أفضل وجه لتمكينها من تنفيذ عمليات استخدام هذه القُوّة المطلوبة، والتي يجب أن تتناسب مع طبيعة الأعداء وخططهم الرّامية إلى الحُصُول على أسلحة الدّمار الشّامل؛ إذ إنّهم سوف لن يتردّدوا في استخدامها ضدّ الولايات المُتّحدة على حدّ قول نائب الرّئيس الأمريكي ديك تشيني[3]. وهذا يعني أن الولايات المُتّحدة قد أعطت لنفسها الحقّ والمبرّر لمهاجمة أيّ دولة أو مجموعة من الدّول التي لديها نيات عدوانية تجاهها أو اتّجاه الدّول التي تجاورها وتسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل وهو ما أكّده وزير الدّفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عندما قال: "إن الأفضلية غير المتناظرة التي يمتلكها الإرهابي

---

(1) اليسون ج. ك. بايلز، مصدر سبق ذكره، ص ص، 76، 77.

(2) المصدر السّابق نفسه، ص 72.

(3) ديك تشيني، المؤتمر القومي رَقْم 103 للحزب الجمهوري المنعقد في 26 آب / أغسطس، 2002، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:

www.whitehouse.gov/news/releasese/2002826.

تتجسّد في قدرته على مهاجمة أيّ مكان في أيّ وقت يريد، وبواسطة أيّ أسلوب يمكن تصوُّره، في حين أنّه ليس ممكناً الدّفاع عن كلّ مكان في كلّ وقت وفي مواجهة أيّ تهديد يمكن تخيُّله، فالأسلوب الوحيد للتّعامل مع هذه التّهديدات هو مطاردتها حيث تُوجد، لهذا السّبب فإن حرب الرّئيس على الإرهاب العالمي تستند إلى ذلك المبدأ الذي يقضي بأن نعثر على الإرهابيين العالميين في أيّ مكان من العالم، وأنْ نمنع الأمم من منحهم ملجأً آمناً"[1].

ولعلّ الصّورة تكون أكثر وضوحاً في خطاب الرّئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عندما قال: " على كلّ دولة . . . أن تأخذ بجدّية خطر الإرهاب الذي يتنامى إلى مدى كارثي ـ وهو الإرهاب المسلّح بالأسلحة البيولوجية أو الكيمياوية أو النّووية . . إن بعض الدّول التي ترعى الإرهاب تسعى للحُصُول على أسلحة الدّمار الشّامل، أو أنّها أصبحت تملكها فعلاً، وهي تساعد مجموعات إرهابية متعطّشة لهذه الأسلحة، ولا تتردّد في استخدامها دون أي رادع أخلاقي . . ليس هناك هامش للخطأ في مجال منع انتشار أسلحة الدّمار الشّامل، ولا تُوجد فرص للتّعلّم من الأخطاء. على تحالفنا أن يعمل بترو، أمّا عدم العمل؛ فهو خيار لا وُجود له"[2]. وقوله ـ أيضاً ـ في خطابه عن حالة الاتّحاد في 29 كانون الثّاني / يناير 2002: "إن على جميع الأمم أن تعلم أن أمريكا ستفعل كلّ ما هو ضروري لضمان أمن أمتنا، إن الولايات المُتّحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة تدميراً في العالم"[3].

وعلى الرّغم من أن الرّئيس جورج بوش قد أعلن في أيلول / سبتمبر2002 عن السّياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، والتي عُرفت بـ (مذهب بوش)، والهادفة إلى منع الدّول

---

(1) دونالد رامسفيلد، نصّ شهادته أمام اللّجنة الفرعية للمخصّصات التّابعة للجنة الدّفاع في مجلس الشّيوخ الأمريكي، 21 أيار/ مايو، 2002، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.defenselink.mil/speech/2002/s20020521 - secdef.html.

(2) جورج دبليو بوش، [خطاب] في ذكرى مرور ستّة أشهر على هجمات 11 أيلول / سبتمبر، في 13 آذار / مارس 2002، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.whitehouse.gov/news/releasese/2002313.

(3) جورج دبليو بوش، [خطاب] عن حالة الاتّحاد في 29 كانون الثّاني / يناير، 2002، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.whitehouse.gov/news/releasese/2002129.

الأخرى من الحُصُول على أسلحة الدّمار الشّامل من خلال تبنّي سياسة الحرب الوقائية(*)، والإعلان أيضاً بأن الولايات المُتَّحدة ستظلّ صاحبة السّيادة العسكرية العالمية المُؤكّدة، والتي لا تسمح بأيّ ظُهُور محتمل لأيّ دولة أخرى منافسة عسكرياً[1]. إلا أن اعتماد الحرب الاستباقية بوصفها استراتيجية أمريكية رسمية لم يتمّ الإعلان عنه إلاّ في شهر حزيران / مايو 2002، عندما تحدّث الرّئيس الأمريكي جورج بوش عن تحوُّل بلاده إلى شنّ حرب وقائية، أو استباقية، أو إجهاضية ضدّ دول ترعى الإرهاب أو تموّله، أو تغضّ الطّرف عنه، وضدّ الدّول التي تطوّر حالياً أو قد تفكّر في أن تطوّر مستقبلاً أسلحة دمار شامل كيميائية، أو نووية، أو بيولوجية، وكرّر تأكيد هذا التّحوُّل في الشّهر التّالي في حفل تخريج ضباط الأكاديمية العسكرية في وست بوينت[2]. والحقيقة أن هذه الاستراتيجية ليس وليدة اللّحظة التي أُعلنت فيها، كما يظنّ الكثيرون، فهي - بالحقيقة - قد بدأ التّخطيط لها مُنذُ مستهلّ التّسعينيات من القرن الماضي عندما عقد صقور واشنطن العزم على تغيير مسار السّياسة الخارجية الأمريكية، بحيث يتسنّى الهيمنة على العالم، وهو ما يتّضح من المذكّرة الرّسمية التي أعدّها (بول وولفيتز) عام 1992م حول توجّهات أمريكا خلال القرن الحادي والعشرين، والتي أكّد فيها أهمّية ردع أيّ قُوّة محتملة تتطلّع للقيام بدور عالمي أو إقليمي، لكنّ بوش الأب رفضها. وتمكّن (وولفيتز) عام 1997م مع مجموعة من أقرانه من بينهم (ديك تشيني) من بدء مشروع

(*) يرى نعوم شومسكي أن من الخطأ أن يتساوى مفهوم الحرب الوقائية مع مفهوم الضّربة الاستباقية؛ لأن ثمة اختلاف جوهري بينهما، يوضّحه بالقول إن الحرب الوقائية هي ردّ فعل لهجوم حالي أو وشيك الوقوع، فمثلاً إذا جاءت الطّائرات عبر الأطلنطي لضرب ا لولايات المُتّحدة، فإن الولايات المُتّحدة لها أن تضرب هذه الطّائرات وتسقطها حتّى قبل أن تُلقي قنابلها، ولها أن تهاجم القواعد الجوّية التي جاءت منها هذه الطّائرات، أمّا قانون الحرب الاستباقية preventive war؛ فهو مختلف تماماً، فهو يعني أن للولايات المُتّحدة الحقّ - وحدها، فليس ثمّة من له هذا الحقّ غيرها - في مهاجمة أيّ بلد تدّعي أنّه يمثّل احتمالاً لتحدّيها. ومن ثمّ، إذا ادّعت الولايات المُتّحدة، على أيّة أسس، أن البعض قد يمثّل لها - في بعض الأحيان - تهديداً، إذن؛ فيمكنها مهاجمة هذا البعض. يُنظر: نعوم شومسكي، "حرب العراق هي بروفة لحُرُوب قادمة"، [حوار]: مع في. كيه. راماتشاندران، 2 نيسان / أبريل 2003 الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.z.net.

(1) George W. Bush, the Bush Doctrine, the White House, September 17, 2002.

(2) حسام سويلم، الضّربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (150)، أكتوبر، 2002م، ص 290.

القرن الأمريكي الجديد، بيد أن ما كان يُؤرّقهم هو الافتقار إلى كارثة تحلّ ببلادهم على غرار الهجوم الياباني على (بيرل هاربر) في الحرب العالمية الثّانية، فمثل هذه الكارثة تُبرّر الزّحف الإمبراطوري الأمريكي بحسب وثيقة صدرت عام 2000م، وسرعان ما حلّت كارثة الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما مهّد لاعتناق استراتيجية الحرب الاستباقية، لتحلّ بعد أعوام عديدة من استراتيجية الاحتواء التي وضعها (جورج كينان)[1].

وإذا ما أمعنّا النّظر في "مذهب بوش" نرى أنّه قد ركّز - بشكل أساس - على تسعة عناصر أساسية ستُشكّل جوهر الاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وهذه العناصر نوجزها باختصار كالأتي[2]:

1 - العمل على مواجهة الإرهاب العالمي و هزيمته ومنع وقوع هجمات إرهابية ضدّ الولايات المُتّحدة أو أصدقائها بأسلحة الدّمار الشّامل.

2 - العمل على نشر مبادئ الحرية والدّيمقراطية والعدالة وحُقُوق الإنسان.

3 - تقوية التّحالفات لهزيمة الإرهاب العالمي، والعمل على منع حدوث هجمات ضدّ الولايات المُتّحدة أو أصدقائها.

4 - العمل مع الآخرين على حلّ النّزاعات الإقليمية.

5 - منع أعداء الولايات المُتّحدة من توجيه التّهديدات إليها، أو إلى أيّ من حلفائها.

6 - تدشين عصر جديد من النّمو الاقتصادي من خلال حرية السّوق والتّجارة الحرة.

7 - توسيع قطاعات التّنمية من خلال انفتاح المجتمعات وإرساء البنى التّحتية للدّيمقراطية.

8 - تطوير أجندة العمل التّعاوني مع مراكز القُوّة العالمية الرّئيسة الأخرى في العالم.

9 - تحويل مُؤسّسات الأمن القومي الأمريكي وبما يتلاءم مع مواجهة تحدّيات وفُرص القرن الحادي والعشرين.

---

(1) محمد عيسى الشّرقاوي: آخر الحُكماء والقُوّة النّاعمة، صحيفة الأهرام، العدد (43209)، 26-3-2005.
(2) Ibid.

إذاً؛ فإن فحوى هذه الاستراتيجية القومية هو أن الولايات المُتَّحدة سوف تحكم العالم بالقُوَّة، التي هي البُعد الذي تتفوّق فيه تفوُّقاً هائلاً. وبالإضافة إلى ذلك، إنَّها سوف تفعل ذلك في المستقبل لأجل غير مُسمًّى، لأنَّه إذا ظهر أيّ احتمال لتحدّى هيمنة الولايات المُتَّحدة، فإن الولايات المُتَّحدة سوف تُدمّره قبل أن يصبح تحدّياً[1].

ويمكن أن نلاحظ من خلال هذا العرض الموجز لمبادئ إعلان بوش أنَّه قد ركّز على الإرهاب أفراداً، أو دولاً أسماها بالدّول المارقة، وكذلك على الخطر الذي سيُلحق الأذى بالأمن القومي الأمريكي إذا ما امتلك الإرهابيون، أفراداً أو دولاً، على أسلحة الدّمار الشّامل، وهذا ما يهمّنا تحديداً عند دراسة السّياسة الأمريكية حيال إيران وبرنامجها النّووي، ولكنْ؛ قبل أن نبحث في تفصيل هذا الأمر قد يكون من المفيد أن نجري مقارنة بين الاستراتيجيتين الأمريكية التي فصلتهما إلى حدّ ما هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وعند ذاك سنتوصّل إلى النّتائج الآتية[2]:

أوّلاً: لم يعد المبدأ الذي نشأ عن هيكلية الاستقطاب الثّنائي للحرب الباردة صالحاً للتّطبيق العملي، إذ أصبح لدى الدّول الإقليمية ـ الآن ـ فرصة أكبر للحُصُول على التّكنولوجيات والخبرات والموادّ الضّرورية لإنتاج أسلحة الدّمار الشّامل والصّواريخ، وأصبحت أقلّ تقييداً في استخدام هذه القُوَّة ضدّ جيرانها.

ثانياً: إن القيادة السّوفيتية لا تلجأ إلى اتّباع سياسة المخاطرة، بينما نجد قادة الدّول الإقليمية المعادية الآن لا يأبهون باتّخاذ سياسات والقيام بأفعال تستند على رهانات تحمل مخاطر كبيرة، من دون ايلاء أهمِّية أو اعتبار إلى حجم التّضحيات الكبرى بحياة أفراد شُعُوبها وثرواتها القومية كنتيجة لما قد تنجم عن مثل تلك الأفعال.

ثالثاً: كانت الظُّرُوف في السّابق قد وفّرت ـ على الدّوام ـ هامشاً قد يضيق أو قد ينفرج باتّجاه إنجاح الرّدع، عن طريق التّفاهم المتبادل والاتّصالات الفعّالة، أمَّا الآن؛ فإن مثل تلك الهوامش قد لا تكون متوفّرة أو لا يمكن تطبيقها بسُهُولة مع هذه الدّول.

---

(1) نعوم شومسكي، "حرب العراق هي بروفة لحُرُوب قادمة"، مصدر سبق ذكره.

(2) كيري ام. كارتشنر، مصدر سبق ذكره، ص12.

رابعاً : كان هناك تشابه في المصالح في علاقة الرّدع بين الولايات المُتّحدة والاتّحاد السّوفييتي، حيث وضع كلٌّ منهما مسألة بقائهما بالذّات قيد الرّهان، وهو ما وفّر ـ من خلال الرّدع ـ ما يمنع قيام حرب نووية بين الطّرفين، أمّا في الوضع الجديد؛ فلا يمكن القول إن هناك تشابها في المصالح تتعلّق بالبقاء.

هذا الاختلاف يُلخّصه الرّئيس بوش بالقول: "اعتمدت الولايات المُتّحدة ـ خلال فترة طويلة من القرن الماضي، في سياستها الدّفاعية ـ مبادئ الحرب الباردة في الرّدع والاحتواء، ومازالت هذه الاستراتيجيات تنطبق على بعض الحالات، ولكنّ الرّدع ـ أيْ التّعهّد بردّ انتقامي شديد ضدّ الدّول الأخرى ـ لا يعني شيئاً للشّبكات السّرّيّة المُؤلّفة من إرهابيين لا دولة لهم، ولا مواطنين يدافعون عنهم، أمّا الاحتواء؛ فهو غير ممكن عندما يتمكّن حُكّام دكتاتوريون مختلُّون، يملكون أسلحة دمار شامل، إطلاق هذه الأسلحة بواسطة صواريخ، أو تزويدها سرّاً إلى حلفائهم الإرهابيين"[1].

وطبقاً لما تقدّم فإن طبيعة الحرب على الإرهاب ـ في الأساس ـ هي حرب لا متماثلة، بمعنى أن لكلّ حرب من حُرُوب المستقبل، حيثما كان موقعها الجغرافي وظُرُوفها القتالية، نوعاً من الخُصُوصية المميّزة التي تفرض التّعامل مع كلّ حرب متوقّعة بطريقة خاصّة ومختلفة عمّا سبقها، أو حتّى عمّا قد يلحق بها. وهكذا؛ فإذا كانت حرب الخليج الثّانية هي النّموذج الأكثر حداثة للحُرُوب التّقليدية المتماثلة، فقد جاءت حُرُوب البلقان (الصّرب وكوسوفا) لتُشكّل النّموذج المُبكّر أو البدائي للحرب غير المتماثلة، ثُمّ جاءت الحرب الأفغانية لتشهد تطوُّراً في هذه الحُرُوب، ولحقت بها عمليات الغزو الانكلو ـ أمريكي للعراق لتصنع النّموذج الواضح للحُرُوب غير المتماثلة التي تعتمد في التّحضير لأعمالها القتالية وفي التّمهيد لها وفي إدارة معاركها وفي تطوّراتها على مبدأ (حوار الإرادات)[2]؛ إذ إنّها في هذه الحالة الجديدة، على

---

(1) جورج دبليو بوش [خطاب]، في الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت، في 1 حزيران / يوليو، 2002. في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية ـ أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز / يوليو، 2002.

(2) بسّام العسلي، "الحُرُوب غير المتماثلة وتجربة العراق"، مجلّة الحرس الوطني، السّعودية، العدد 265 في 1/ 7/ 2004.

وفق طبيعة العدوّ الجديد، ليس بالضّرورة أن تكون متمثّلة على شكل صراع بين دول قومية قائمة ذات سيادة تمارس عداءها بالعمل العدواني المُباشر أو التّهديد به، وإنَّما هي عبارة عن مصادر عداء تتبنّاه مجموعات إرهابية، ليس بالضّرورة أن تنتمي إلى بلد أو دولة واحدة معينة، من دون استبعاد وُجود مثل هذه الدّول من خلال وُجود حُكّام دكتاتوريين متطرّفين أو من خلال ما تقدّمه هذه الدّول من دعم إلى هذه المجموعات قد تصل إلى تجهيزهم بالأسلحة الكيمياوية أو البيولوجية أو النّووية، وتسخير كلّ ما متاح لديها من وسائل لإيصال تلك الأسلحة إلى عمق الولايات المُتَّحدة[1].

ومن هنا؛ يصبح واضحاً" أن الخطر الأعظم الذي يُهدّد الحرية يكمن في التّقاطع الخطير للرّاديكالية والتّكنولوجيا، فعندما تنتشر الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنّووية، وتترافق مع تكنولوجيا الصّواريخ العابرة للقارّات ـ عندما يحدث ذلك، يصبح بإمكان حتّى الدّول الضّعيفة أو الجماعات الصّغيرة إحراز قُوَّة مدمّرة تمكّنها من ضرب الدّول العظمى".[2]

كما أن الخشية من أيّ هجمات مستقبلية قد تتعرّض لها الولايات المُتّحدة، تأتي من احتمال تطوُّر الأدوات التي يستخدمها الإرهابيون، فبالرّغم من أن هجمات 11 أيلول / سبتمبر قد تمَّ تنفيذها بوسائل تقنية بدائية نسبياً كما أسلفنا، فإنَّها أدَّت إلى إلحاق أضرار هائلة وإصابات بشرية لم يسبق لها مثيل[3]، وعلى هذا الأساس يقول أحد المعنيين بالاستراتيجية الأمريكية الحالية: "بينما نقوم بمحاربة تهديدات الإرهاب، علينا أن نكون على أتمّ الاستعداد لمواجهة وسائل الهجوم المتصاعدة على الدّوام بواسطة أسلحة مصمّمة لقتل أعداد أكبر بدرجات كثيرة من البشر، ولصبِّ الخراب على بنيتنا التّحتية"[4].

---

(1) Mike Shuster, op.cit.p.2.

(2) جورج دبلييو بوش، مصدر سبق ذكره.

(3) جون اس. وولف، "الولايات المُتَّحدة تواجه تحدّيات مسألة انتشار أسلحة الدّمار الشّامل"، في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية ـ أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز / يوليو 2002، ص 10.

(4) جون آر. بولتون" مصدر سبق ذكره، ص 5.

وهذا يوصلنا إلى الاستنتاج بأن عناصر التّهديدات التي باتت تُهدِّد الأمن القومي الأمريكي على وفق الاستراتيجية الأمريكية الحالية تتكوّن من:

1. الأفراد أو المجموعات الإرهابية المُنظَّمة.

2. الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنّووية (أسلحة الدّمار الشّامل) إذا ما حاز عليها الإرهابيون.

3. أنظمة الحُكْم الدّكتاتورية التي تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة الدّمار الشّامل.

4. وسائل إيصال هذه الأسلحة إلى أهدافها، وأهمّ هذه الوسائل هي الصّواريخ الباليستية بعيدة المدى.

ولكنّنا إذا ما أردنا أن نحدّد خصائص هذه التّهديدات؛ فيمكننا أن نحدّدها بما يأتي[1]:

أ- إن حجم التّهديدات التي أصبح يواجهها الأمن القومي الأمريكي اليوم هي أكثر تنوّعاً وأقلّ قابلية للتّنبّؤ بها ممّا كانت تواجهه في الماضي.

ب- أن مصدر التّهديد يكمن في الإرهابيين ومجموعة من الدّول التي تنتهك حدود القانون الدّولي.

ج- أن هذه المصادر تسعى إلى تحقيق أهدافها السّياسية والإقليمية والإيديولوجية في آن واحد.

د- أن أخطر ما في هذا التّهديد أنّه يأتي من "دول شرّيرة" مسلّحة بترسانات متنامية من الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، وفي المستقبل، من الأسلحة النّووية، فضلاً عن القدرة المتنامية للصّواريخ عابرة القارّات، ولديها وسائل إطلاق هذه الأسلحة.

وفي ضوء هذا التّنوّع في عناصر التّهديد للأمن القومي وخصائصه أصبح وارداً أن من أهمّ ما يميّز الاستراتيجية الأمريكية اليوم وعلى الإطلاق هو ما حدّده الرّئيس بوش عندما قال:

---

(1) كيري ام. كارتشنر، مصدر سبق ذكره، ص 11.

"لن نتمكّن من كسب الحرب على الإرهاب بالبقاء في موقع دفاعي، يجب أن ننقل المعركة إلى العدوّ، وأن نعطّل خططه، وأن نتصدّى لأسوأ التّهديدات قبل بروزها"[1].

وهكذا يصبح الدّفاع عن الأمن القومي الأمريكي متضمّناً في خطوطه العامّة، تجنّب وقوع هجومات مستقبلاً و استخدام الوسائل الدّبلوماسية والقوّة لجعل الشّعب الأمريكي أكثر آمناً[2]. ومن هنا، وكما يرى الخبير الأمريكي في الدّفاعات الاستراتيجية و الميدانية كيري كارتشنر "أنّه وبغية الاستجابة إلى التّهديدات المعاصرة والنّاشئة، على الولايات المتّحدة أن تغيّر من طريقة تفكيرها بالنّسبة للرّدع وكيفية مُمارستها له، علينا إعادة تصميم أساليب الرّدع لجعلها مستبقة للأحداث بدلاً من أن تكون حالة من الرّدّ فعلية"[3].

هذه الإعادة في تصميم هيكلية وأسلوب الرّدع الجديد للإرهاب هي تلك التي حدّدها وزير الدّفاع السّابق وليم بيري كأدوات للحرب هي: الرّدع، المنع، الدّفاع[4]. ومن هنا؛ فإن أي إدارة أمريكية لا تستوعب الدّور الرّئيس لأيّ من هذه العناصر ربّما ستفشل في توفير الحماية للولايات المتّحدة من أيّ هجوم مدمّر، وبالمقابل؛ فإن على الدّول والحُكُومات الأخرى أن تشعر بأهميّة الرّدع النّووي، وأن تأخذ بالحسبان مصالح شُعُوبها، وأن على هذه الدّول أن تتأكّد من أن القوّة العسكرية التّقليدية الأمريكية الهائلة هي - أيضاً - عنصر أساسي في عملية الرّدع[5].

وثمّة تساؤل يبرز هنا، وهو: هل إن الرّدع نفسه سيكون كافياً لمواجهة كلّ التّهديدات؟

إن الإجابة عن هذا التّساؤل يجب أن تستند على مدى الموثوقية من "الرّدع"، ذلك لأن الولايات المتّحدة قد واجهت - ومازالت تواجه - عدواً يمكن القول بأن الرّدع لم يكن مُصمّماً له بالأساس - أيْ على مواجهة هذا النّوع من مصادر التّهديد - بصُورة مُباشرة، فالذين هاجموا نيو

---

(1) جورج دبليو بوش، [خطاب] عن حالة الاتّحاد في 29كانون الثّاني/ يناير، 2002، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.whitehouse.gov/news/releasese/2002129 .

(2) Mike Shuster, op.cit.p.1.

(3) كيري ام. كاتشنر، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(4) William J. Perry, " Preparing for the Next Attack", Foreign Affairs, 80 (November/ December 2001), pp.31 45.

(5) Mike Shuster, op.cit.p.1.

يورك وواشنطن - طبقاً لوجهة النّظر الأمريكية - عبارة عن مجموعة من العناصر الانتحارية التي نفّذت أعمالاً تمّ التّخطيط لها من قبَل عناصر بلا وطن، وبلا ولاء لشعب معين، أو للنّاس بصُورة عامّة، وهذا ما دفع بيري للقول بأن: "الأسلحة النّووية أو الجرثومية إذا ما وقعت في أيدي الإرهابيين أو الدّول المارقة تشكّل الإشارة الأعظم خطراً على الأمن القومي الأمريكي، بل العالمي، وهذا التّهديد أصبح على نحو متزايد غير بعيد"[1].

وعلى الرّغم من أن إدارة الرّئيس بوش - ومُنذُ الأشهر الأولى - لم تكن مقتنعة - على ما يبدو - بإجراءات الحدّ من انتشار أسلحة الدّمار الشّامل، ففي خطابه في الأوّل من أيار/ مايو 2001، أي قبل وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر ببضعة أشهر، والذي ألقاه في الجامعة الأمريكية للدّفاع الوطني قال: "لا يمكن أن يستند الرّدع بعد اليوم إلى التّهديد بالرّدّ الانتقامي النّووي فقط . . علينا أن نجد مفاهيم جديدة للرّدع تعتمد على القُوّات الهجومية والدّفاعية"[2]، إلا أن أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، قد أعطت بعداً مُهمّاً لاستخدام الأدوات التي تعمل على تعزيز حظر الانتشار وتطوير كلّ الإمكانات التي توفّر الحماية للولايات المُتّحدة، ومنها كافّة الاتّفاقيات المُتعلّقة بهذا المَوْضُوع: معاهدة حظر الانتشار النّووي (NPT)، اتّفاقية الحظر الشّامل(CTBT)، واتّفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC)، اتّفاقية خفض الأسلحة (CTR)، ومسألة التّفتيش عن أسلحة الدّمار الشّامل العراقية، هذه الخطوات التي كان بعضهم قد عدّها في ذلك الوقت "أنّها تُشكّل المُكوّنات الأساسية في حرب بوش على الإرهاب، وأن الإدارة الأمريكية الحالية عليها - الآن - أن تُبيّن أنّها جاهزة للقيام مع العالم بتلك الحرب، حتّى إذا لاقى بعض القيود المحدودة لفعل ذلك من أجل أمريكا الحُرّة"[3].

قد يبدو هذا الأمر أكبر من الحقيقة، ولكن في سياق الحرب الجديدة على الإرهاب، فإنّه ربّما يتطلّب من الولايات المُتّحدة أن تستعمل هذه الآليات لمنع الانتشار من خلال بناء تحالف دولي للقيام بعمليات مشتركة دبلوماسية وعسكرية تجاه الدّول ذات السُّمعة السّيّئة في مجالات

---

(1) Ibid.p.32.

(2) كيري ام. كاتشنر، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(3) Lawrence J. Korb and Alex Tiersky, " the End of Unilateralism? Arms Control After September 11," Arms Control Today) October 2001), on line : www.armscontrol.org/act/2001 /10korboct01.asp>.

التّسلّح بأسلحة الدّمار الشّامل، وحَمْل هذه الدّول على التّعاون مع المجتمع الدّولي، وإن هـذه الاستراتيجية ستحظى بدعم وتأييدأغلب الإجماع الدّولي في داخل مجلس الأمن الدّولي، الذي سيكون إلى جانب ذلك، لأنّه عمل يُجنِّب الأمن والسّلم العالمي من تهديدات أسلحة الدّمار الشّامل[1]. إن عملاً كهذا يتطلّب حثّ الدّول المصدِّرة للمـوادّ والمعدّات النّووية ـ وفي مقدّمتها روسيا الاتّحادية ـ على التّعاون في جهود حظر الانتشار من خلال اعتبار أن خطر الإرهاب يهدِّد الجميع[2].

ولكنْ؛ هناك مَنْ يرى أن استراتيجية الرّدع والمنع في الظُّرُوف الحالية، بالرّغم من قُوّتها، فإنّها سوف لن تكون كافية بوصفها أدوات قوية لحماية الأمن القومي، إلا أنّها ستكون لها القدرة على حماية الولايات المُتّحدة من كلّ أنواع الهجمات التي تُستخدَم فيها أسلحة الدّمار الشّامل ضدّها. فالاستراتيجية الدّفاعية التي ظلّت مُتّبعة مُنذُ أواسط القرن العشرين ستتطلّب إجراء تغيُّرات قد لا نُخطئ إن وصفناها بالجوهرية، وذلك من دون أن يُؤدّي هذا التّغيير الجوهري على أساس إلغاء المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الدّفاعية الأمريكية، والتي يصفها بيري "سياسة التّأمين" للدّفاع الصّاروخي، لا سيما وأن هناك مَنْ يرى أن الهجمات الصّاروخية ستظلُّ على الأغلب الطّريقة المحتملَة لعمليات إرهابية يُستخدَم فيها السّلاح النّووي، أو أيّ أنواع أخرى من أسلحة الدّمار الشّامل، من دون إهمال الوسائل الأخرى لمثل هذا الاستخدام، حتّى وإن كانت بوسائل "بدائية"، ووفقاً لهذا المنظور؛ فإن على الولايات المُتّحدة أن تُصعِّد من كلّ أنشطتها الدّفاعية، وتُطوِّر من قدراتها التّكنولوجية التي يمكن أن تواجه الأسلحة النّووية، أو أيّ سلاح تدميري شامل، وأن تضع تلك التكنولوجيا في متناول حلفائها[3].

وتأتي أهمّية دور أنظمة الدّفاع الصّاروخي المستخدمة في الاستراتيجية الأمريكية مُنذُ نهاية الحرب العالمية الثّانية في هذا الوقت بالذّات، وأمام هذه التّهديدات، لأن الإرهابيين إذا ما حصلوا على صواريخ لها القدرة على الوُصُول إلى أهداف تشمل أراضيها أو حلفاءها فإنّهم

(1) Mike Shuster, op.cit.p.2.
(2) Ibid.p.3.
(3) Ibid.p2.

سوف لن يتردّدوا عن فعل ذلك، وسيكون عند ذلك من الصُّعُوبة أن نتخيّل - بشكل دقيق - السّيناريو الذي يمكن للولايات المُتّحدة أن تتّخذه لمواجهة أيّ هجوم من هذا النّوع[1].

من خلال ما تقدّم نستنتج أن الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 قد شهدت تغيُّراً جوهرياً في مرتكزاتها الأساسية، هذا التّحوُّل لم يعد منطلقاً من قاعدة الدّفاع عن الأمن القومي الأمريكي بشكل خاصّ، وإنَّما بهدف الحفاظ على الأمن الدّولي بشكل عامّ، على أساس أن الولايات المُتَّحدة هي القُوَّة العظمى الوحيدة التي باتت تهيمن على النّظام السّياسي الدّولي، ويأتي هذا التّحوّل في ظلّ عديد من المتغيّرات التي شهدتها مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة؛ منها غياب العدوّ الذي ترافق وُجوده مع تبنّي الولايات المُتَّحدة للاستراتيجية الرّدع النّووي، وبالتّالي؛ زوال خطر المواجهة النّووية الشّاملة، وظُهُور "الإرهاب" بوصفه العدوّ الجديد الذي يختلف في مواصفاته وأهدافه وقدراته وتخطيطه بصُورة كُلّية عن العدوّ السّابق، فبعد أن كان الاتّحاد السّوفييتي بوصفه العدوّ الذي يتمّ تبنّي الولايات المُتَّحدة لاستراتيجية واضحة في ضوء وُجوده كدولة تتضمَّن أهدافاً محدّدة، وتستند على التّفوّق على قدراته التّسليحية، خاصَّة غير التّقليدية منها، مع إدراك مشترك من قبل كلا الخصمين إلى حجم الضّرر الذي سيلحق بكلٍّ منهما في حالة مهاجمة أحدهما الآخر، ممَّا أسّس لمرحلة من عدم نشوب حرب بينهما، فإن العدوّ الجديد، وبالرّغم من اعتماده على وسائل بدائية نسبياً بالقياس إلى أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، فإنَّه قد قام بالمبادأة في مهاجمته لأهداف داخل أراضي أقوى دولة، وكان قد سبقها على مايدو وأعقبها كذلك في سلسلة من العمليات استهدفت مواقع انتشرت على مسافات متباعدة في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وبات العدوّ يتمثّل في هذه الحالة ما يمكنا أن نطلق علية بـ "العدوّ الشّبحي أو الهُلامي"، فهو غير معروف في تحركّاته، وفي اختياره لأهدافه، وللوسائل التي يُنفّذ - من خلالها - مُخطّطاته، فضلاً عن كونه على مايبدو مكوّناً من شبكة تضمّ مجموعة من الشّبكات الأصغر قد تكون مُرتبطة بين بعضها البعض، أو أنّها قد حفّزت إلى ظُهُور شبكات أو مجاميع من العناصر في أماكن متفرّقة، ليس بالضّرورة أن تكون مُرتبطة بها تنظيمياً، غير أنَّها تبنّت الأسلوب نفسه في ضرب أهدافها.

---

(1) Ibid.p.3.

غير أن أكثر ما يهمّنا في هذا الاستنتاج هو أن هذا العدوّ الجديد قد تمَّ ربطه بما بات يُعرف بـ " الأُصُوليين الإسلاميين " ، وبالتّالي ؛ أصبح الكثير من العقلية الغربية المتطرّفة ـ وخاصّةً تلك التي ترتبط بالفكر الصّهيوني ، وتسانده ـ ينظر إلى الإسلام باعتباره مغذّياً لهذه الحركات أو التّنظيمات ، ممَّا جعل قائمة التّنظيمات الإرهابية التي أعدّتها ـ وتستمرّ بإعدادها الولايات المُتَّحدة الأمريكية ـ تحتوي على الكثير من هذه الحركات التي تتبنّى خيار حقّ مقاومة الاحتلال الصّهيوني ضمن هذه اللائحة ، ومنها على سبيل المثال حركة الجهاد الإسلامي ، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين ، وحزب الله في لبنان ، وهذه الحركات تستمدّ الدّعم ـ على ما يبدو ـ من دول ترفض الوُجود الإسرائيلي على الأراضي العربية ؛ ومنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الأمر الذي أعطى للإدارة الأمريكية التي يقودها المحافظون ، في ولايتها السّابقة والحالية ، إلى اعتبار إيران إحدى الدّول التي ترعى الإرهاب ، وإن كانت الإدارات السّابقة قد وضعت إيران على لائحة الدّول الإرهابية مُنذُ قيام الثّورة الإسلامية عام 1979 .

وبالإضافة إلى ما تقدّم ، فمن الملاحظ أن الإدارة الأمريكية الحالية ومن خلال السّياسات التي يرسمها ما يُسمّى بـ " فريق الصّقور " المعروف بتطرّفه قد ربطت بين الإرهاب وبين امتلاك السّلاح النّووي من قبَل دول وصفتها بـ " المارقة " أو الخارجة على القانون والعُرْف الدّولي ، ومن بينها إيران ، ولم يتوانَ هذا الفريق بأن يتبنّى استراتيجية الحرب على مثل هذه الدّول ، كما حصل مع العراق ، وأدّت إلى احتلاله ، والذي اعترفت الولايات المُتَّحدة رسمياً بعد مضي نحو سنتين من احتلاله بعدم امتلاكه لأسلحة الدّمار الشّامل ، وإن ذريعة الرّبط بين الإرهاب وبين أسلحة الدّمار الشّامل ، وفي المُقدّمة منها السّلاح النّووي على وفق التّصوّر الأمريكي هو مخافة أن تقع مثل هذه الأسلحة بيد الإرهابيين ، أو أن حكّاماً دكتاتوريين أو مستبدين في الدّول التي تمتلكها سوف لن يتوانوا في استخدامها لضرب أهداف أمريكية في أيّ مكان باستطاعتهم الوُصُول إليها ، وهذا يجرُّنا للوُصُول إلى حقيقة أصبحت معروفة ، وهي أن السّاحة التي اختارتها الولايات المُتَّحدة للحرب على الإرهاب هي منطقة الشّرق الأوسط على وجه التّحدي ؛ حيث تمَّت الحرب على أفغانستان ، ومن بعده العراق ، واحتلالهما بشكل مُباشر ، ومازالت تهدّد باستخدام القُوّة ضدّ أهداف أخرى في المنطقة ؛ ومنها سوريا وإيران ،

والسّؤال هنا هو: كيف ستتعامل الولايات المُتَّحدة مع إيران فيما يتعلّق ببرنامجها النّووي طبقاً للاستراتيجية الجديدة وللبيئة الدّولية والإقليمية الحالية؟

ثانياً: السّياسة الأمريكية تجاه البرنامج النّووي الإيراني:

بدءاً؛ وقبل الدُّخُول في تفاصيل السّياسة الأمريكية تجاه البرنامج النّووي الإيراني نعتقد أن من المفيد أن نشير إلى السّمات الجوهرية التي أطّرت العلاقة بين الطّرفين مُنذُ قيام الثّورة الإسلامية في إيران عام 1979.

وإذا نحَّينا جانباً الشّكوك الإيرانية في الولايات المُتَّحدة النّاجمة عن إسقاط حكُومة مصدق، وعودة الشّاه للحكْم عام 1953م، فإن العلاقات الإيرانية الأمريكية مُنذُ قيام الثّورة الإيرانية عام 1979م، قد ساءت إلى درجة كبيرة، نظراً لموقف الولايات المُتَّحدة من الشّاه، واتّهامها بمحاولة إسقاط الثّورة، ودفع العراق لشنّ حرب ضدّ إيران، وعندما حدث تقارب بين الولايات المُتَّحدة وإيران عام 1981م، كان بغرض إطلاق سراح الرّهائن الأمريكيين في بيروت، وتختزن السّياسة الأميركية المعادية لإيران - هي أيضاً - ما يكفي لرفض أيّ تقارب. فقد دأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض على اتّباع سياسة الاحتواء المزدوج مُنذُ 1993 ضدّ العراق وإيران، وقامت بسَنِّ قانون الحظر "داماتو"(*) في عام 1996، ثُمّ الضّغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية وتقييدهم

(*) داماتو: هو عضو مجلس الشّيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري من نيو يورك قدّم في كانون الثّاني/ يناير عام 1995 مشروع قانون لمقاطعة إيران من خلال فرض حظر تجاري شامل من قبَل الولايات المُتَّحدة على إيران؛ ليشمل جميع الأعمال التّجار ية التي يقوم بها أيّ مواطن أمريكي خارج البلاد ماعدا الموادّ ذات الطّبيعة الإنسانية بدعوى وضع حدّ للتّصرّفات الإيرانية، التي تعدّها الولايات المُتَّحدة بغير مقبولة، ويقصد - بذلك - التّسلّح، وانطلاقاً من ذلك جاء الأمر التّنفيذي للرّئيس الأمريكي بيل كلنتون رَقْم 12957 الصّادر بتاريخ 15 آذار/ مارس 1995 والذي بمقتضاه، كما قال كلنتون في حينه، "مارست صلاحياتي القانونية بإعلان حالة طوارئ قومية للتّصدّي لأعمال حكُومة إيران وساستها وإصدار أمر تنفيذ منع بمقتضاه أشخاص تابعين للولايات المُتَّحدة من الدُّخُول في عقود لتمويل أو تولي الإدارة العامّة أو الإشراف على تطوير موارد نفطية" وفي 5 آب/ أغسطس من عام 1996 أقرّ مشروع القانون، الذي سُمِّي بقانون داماتو، والذي تمّ بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على الشّركات التي تُستثمَر في إيران وليبيا بمبالغ تزيد على 40 مليون دولار. Washington Post, Clinton Sings Sanctions , Augast5, 1996,p.1 .

بشروط[1] ، وعلى الرّغم من انتهاج إيران سياسة أكثر واقعية في أعوام 1989 1997م، في ظلّ رئاسة "هاشمي رفسنجاني"، وتبنّي الاتّجاه الإصلاحي بقيادة "خاتمي" مُنذُ 1997م الرّغبة في التّقارب مع الولايات المُتّحدة، وكذلك تقديم إيران دعماً كبيراً في الحرب الأمريكية ضدّ الإرهاب والثّناء الأمريكي على هذا الدّور، إلاّ أن خطاب الرّئيس الأمريكي في 29 يناير 2002م اعتبر إيران ضمن محور الشرّ مع كُلٍّ من العراق وكوريا الشّمالية، الأمر الذي هدم أيّ تقدُّم سابق في العلاقات الأمريكية الإيرانية[2] . ويستند قيام الولايات المُتّحدة على وضع إيران ضمن دول محور الشرّ على وصفها إحدى الدّول الرّاعية للإرهاب، بناءً على معلومات مُضلِّلة زوّدت بها المخابراتُ الإسرائيليةُ الولاياتِ المُتّحدة حول حماية إيران لـ (الملاّ محمد عمر) زعيم طالبان، و (أسامة بن لادن) زعيم تنظيم القاعدة، بعد أن تسلّلا إليها، وأنّهما تحت الحماية الإيرانية[3] .

وفي خطاب نائب وزير الخارجية الأمريكية أمام مجلس الشّيوخ الأمريكي في 28 أبريل 2004م، تمّ شرح جوانب السّياسة الأمريكية تجاه طهران بأنّها: ضالعة في عديد من السّياسات والأعمال الهدّامة، حيث سجلّ حُقُوق الإنسان، وبرنامج الأسلحة النّووية، وبرامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ودعم الإرهاب، والتّدخُّل في السّياسات الإقليمية، وعلى الأخصّ؛ في عملية السّلام العربية الإسرائيلية، وهذا السُّلُوك - في نظره، بالإضافة إلى سياسة الحكُومة الإيرانية الاقتصادية المركزية، التي وصفها بالمستبدّة والفاسدة - من شأنه - كما يقول - أن يُزعزع ثقة المجتمع الدّولي، ويحرم الشّعب الإيراني من نوعية الحياة التي تتناسب وثروة البلاد البشرية والطّبيعية، وهذا السُّلُوك - طبقاً لرؤيته - يُقوّض الاستقرار الإقليمي، وله آثار تردُّدية على أمن الولايات المُتّحدة والأمن الدّولي. وأضاف قائلاً: "إنّنا نتّخذ، وسوف نتّخذ، الإجراءات

(1) "إيران في فوّهة المدفع: ملفّ نووي.. وحظر اقتصادي"، 13/ 2/ 2005، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت)، على موقع: www.aljazeara.net.

(2) أحمد سليمان البرهان، "إيران والولايات المُتّحدة ومحور الشرّ: الدّوافع السّياسية والاستراتيجية الأمريكية"، مجلّة السّياسة الدّولية، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مُؤسّسة الأهرام، مصر، العدد (148)، أبريل 2002، ص35.

(3) أحمد سليمان البرصان، إيران والولايات المُتّحدة ومحور الشرّ، مجلة السّياسة الدّولية، العدد (148)، أبريل، 2002م، ص 35.

الضّرورية لحماية المصالح الأمريكية"، وعدد وسائل مقاومة بلاده للسّياسة الإيرانية، وذكر من بينها العقوبات في المجال العسكري[1].

ومن هنا؛ فقد أظهرت الثّورة الإيرانية مُنذُ قيامها عداءها المعلن للولايات المُتّحدة، واستمرّت على هذا النّحو بالرّغم من كلّ التّغييرات التي طرأت على البيئة السّياسية الدّولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتّحاد السّوفييتي، وظلّت على هذا الحال حتّى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001[2].

هذا الموقف المتواصل حتّى يومنا هذا ربّما ينبع من خلال ثلاثة عوامل هي[3]:

1 ـ الآثار الإيديولوجية للثّورة التي حالت دون تفهُّم القيادة الإيرانية للتّغييرات الأساسية التي حدثت في العالم بعد انهيار الاتّحاد السّوفييتي.

2 ـ صراع الزّعماء على السّلطة، والذي يتمثّل في أحد خطوطه التّنافس بين مَنْ يُسمُّون بالمعتدلين (الإصلاحيين) وبين المُتشدّدين، لأن المعتدلين أقلّ تصلُّباً من النّاحية الإيديولوجية، وأكثر استعداداً للتّوصُّل إلى نوع من التّفاهم مع الغرب.

3 ـ تشدُّد الموقف الأمريكي من إيران الذي ضاعف من مشكلاتها الاقتصادية، كما أسهم ـ من بين أمور أخرى ـ في تدهور وضعها الأمني بتشجيع بعض جيرانها على اتّباع سياسة بعيدة عن روح المجاملة.

أمّا من الجانب الأمريكي؛ فإنّ الولايات المُتّحدة ترى أن لإيران علاقة قوية بمُوضُوع الإرهاب الدّولي، وتتّهمها بأنّها الدّولة الأكثر نشاطاً في هذا المجال، إذ ـ وهذه هي وجهة

---

(1) " أرميتاج: على الولايات المُتّحدة أن تساند الشّعب الإيراني في توقه إلى الدّيمقراطية، " الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www. u.s.anfo.com.

(2) طلال عتريسي، "النّتائج والتّداعيات"، في: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، أحمد يوسف وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص 441.

(3) شيرين هنتر، إيران بين الخليج وحوض بحر قزوين ـ الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، دراسات عالمية، العدد 38، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية (أبوظبي، 2001)، نقلا عن طلال عتريسي، المصدر السّابق، ص 442.

النّظر الأمريكية ـ أن للحرس الثّوري الإسلامِي ووزارة الاستخبارات والأمن صلة في التّخطيط ودعم العديد من العمليات الإرهابية، كما أن هذه الجهات تقدِّم التّمويل والتّدريب والأسلحة لعديد من المُنظَّمات التي وضعتها الإدارة الأمريكية على لائحة المُنظَّمات الإرهابية مثل مُنظَّمة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامَّة فضلاً عن حزب الله، كما تأوي إيران على وفق الاتّهامات الأمريكية عناصر قيادية من تنظيم القاعدة وجماعة أنصار الإسلام، بل تُغالي بعض تلك الاتّهامات إلى أن عناصر قيادية من تنظيم القاعدة قد أسهمت في التّخطيط للتّفجيرات التي وقعت في الرّياض في 12 أيار/ مايو 2003، ويبدو أن هذه الاتّهامات مُرتبطة بالموقف الإيراني الرّافض لعملية السّلام في الشّرق الأوسط والعداء الإيراني لوُجود إسرائيل، التي وصفها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بأنَّها "ورم سرطاني"(1).

أمَّا المحاذير والقلق اللّذان يحكمان النّظرة الأمريكية لبرنامج إيران النّووي؛ فتتمثّل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التّقانة النّووية في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق النّاجم من احتمالات وُصُول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية، وتتذرَّع بتهديدها لأمنها القومي، ويتزايد القلق الأمريكي من خلال رؤيتها لإيران على أنَّها مازالت تمثِّل تهديداً إيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيَم الأمريكية في المنطقة، كما تشارك الولايات المُتَّحدة إسرائيل في اعتبار إيران ماتزال القُوَّة الوحيدة الإقليمية في المنطقة بعد سقوط النّظام العراقي التي يمكن أن تشكِّل تهديداً للأمن الإسرائيلي والمصالح الأمريكية، فضلاً عن سعي واشنطن لبتر أيّ محاولة إيرانية قد يكون من شأنها التّأثير على خريطة القوى السّياسية في العراق، خُصُوصاً وأن نحو 60٪ من العراقيين ينتمون للمذهب الشّيعي، بمعنى آخر، تخشى واشنطن من أن تُشكِّل إيران خطراً على العراق الجديد الذي تسعى الولايات المُتَّحدة لتدشينه، كما أن علاقة إيران بمُنظَّمات المقاومة الفلسطينية وبحزب الله من وجهة نظر واشنطن تمثِّل خطراً على مستقبل المستجدَّات على السّاحة

---

(1) Pauala A .De Sutter, Iranian WMD and Support of Terrorism , Washington, DC. September 17, 2003.

الفلسطيني، وعلى خريطة الطّريق[1]، فضلاً عن القلق الشّديد إزاء القدرات الصّاروخية الإيرانية، حيث ترى دوائر الاستخبارات الأمريكية أن أراضي الولايات المُتّحدة ستُواجه - في أغلب الاحتمالات - تهديداً من صواريخ إيرانية بعيدة المدى، بحُلُول عام 2015،[2].

وعلى وفق ما تقدّم - ومُنذُ مدّة غير قصيرة - أخذت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إظهار شكوكها بصدد البرنامج النّووي الإيراني، وعلى أعلى المستويات، فوزير الخارجية الأمريكي الأسبق (وورن كريستوفر) قد أشار في خطاب له مطلع عام 1995 إلى أن بلاده تراقب - مُنذُ زمن بعيد - الجهود الإيرانية التي بدأت مُنذُ أواسط الثّمانينات وهي "جهود تخطو بشكل مُنتظم لبناء أساس لاكتساب وتطوير أسلحة نووية... تنطوي جهود إيران لامتلاك الأسلحة النّووية على أخطار هائلة، وكلّ عضو مسؤول في المجتمع الدّولي له مصلحة في إفشال هذه الجهود، ولا مجال للتّهاون"[3].

وفي تقرير صادر عن مكتب وزير الدّفاع الأميركي السّابق "وليام بيري" حول استراتيجية الولايات المُتّحدة الأمنية في الشّرق الأوسط يشير إلى "القلق الكبير على المدى الطّويل من تصميم إيران الواضح على تطوير أسلحة الدّمار الشّامل.. وهذا ينطوي على مضاعفات خطيرة على استقرار المنطقة.."[4].

وفي المدّة نفسها يقول جوزف إس ناي مساعد وزير الدّفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدّولي "إن تصميم إيران على تطوير أسلحة الدّمار الشّامل ينطوي على مضاعفات خطيرة على الاستقرار في المنطقة، وربّما على قدرتنا على حماية مصالحنا فيها"[5].

بينما يرى بعض المحلّلين والاستراتيجيين في القدرة الإيرانية خطورة كافية لتشكيل تهديد كبير على جنوب الخليج العربي إذا ما حصلت دول هذه المنطقة على مساندة القُوّات الأميركية[6].

---

(1) الاستدراج الأمريكي لإيران: خليل الهناني، صحيفة الأهرام، مصر، العدد (42581)، 7-7-2003.

(2) مجلّة الدّفاع المصرية، العدد (190)، مايو، 2002، ص 27.

(3) David Albright, op.cit., p.23.

(4) Ibid.p. 24.

(5) Ibid.pp. 24,25.

(6) Anthony H.Cordesman, Iran s Military Forces: 1988 - 1993, Center for Strategic and International Studies (CSIS), September, Washington 1994,pp.14,15.

وهذا لا يعني حسب رأي هؤلاء استبعاد القدرات الإيرانية التي تتّسم بالخطورة، وإنّما يؤسّس للتّقليل منها عندما تكون المنطقة محميّة بالمظلّة العسكرية الأمريكية.

فقد أشار المسؤولون الأمريكيون ـ مُنذُ أواسط الثّمانينات ـ بأن بلادهم تراقب مُنذُ زمن بعيد ـ الجهود الإيرانية التي بدأت مُنذُ أواسط الثّمانينات وهي "جهود تخطو بشكل منتظم لبناء أساس لاكتساب وتوفير أسلحة نووية... وإن الجهود والمساعي النّووية الإيرانية لا تدلّ ـ بصراحة ـ على أن البرنامج النّووي الإيراني مخصّص للاستخدام السّلمي".[1] وتبدي الولايات المُتّحدة عدم قناعتها بأن إيران تسعى ـ من خلال برنامجها النّووي ـ إلى الحُصُول على الطّاقة الكهربائية في ظلّ توفّر كميّات هائلة من احتياطي النّفط والغاز، وهما المادتان اللّتان يمكن لإيران أن تحصل من خلالهما على الطّاقة الكهربائية بأسعار زهيدة، قياساً إلى تكلفة حصُولها عن طريق المفاعلات النّووية[2]، وإن هذا البرنامج ما هو إلا غطاء يستتر خلفه برنامج نووي سرّيّ لإنتاج السّلاح النّووي[3]، وإن إيران تُخضع منشآتها النّووية السّلمية للرّقابة الدّولية؛ لتبدّد الشّكوك حول طموحاتها النّووية العسكرية[4].

ويؤيد الولايات المُتّحدة في وجهة نظرها هذه عدد من الدّول الأوروبية وأوستراليا، بينما ترفض إيران ـ بشكل قاطع ـ وجهة النّظر هذه، وتعدّها اتّهامات مقصودة، تمارَس ضدّها من قبل الولايات المُتّحدة بشكل خاص[5].

أمّا المسألة الأخرى، هي أن القضية النّووية الإيرانية وما شهدته من شدّ وجذب؛ فإنّها ـ على ما يبدو ـ قد بُنيت على ادّعاءات غير مثبتة، بمعنى عدم وُجود دليل قاطع على امتلاك إيران للسّلاح النّووي، وهو ما يُؤكّده المسؤولون الأمريكيون، ومنهم وزير الدّفاع الحالي

---

(1) Al J.Venter, Iran s Nuclear Ambition: Innocuous Illusion or Ominous Truth? Jane s International Defense Review, September 1997,pp.29 - 31.
(2) Mike Shuster, op.cit.p.3.
(3) Jean du Preez and Lawrence Scheinman, op.cit. On line.
(4) Morteza Aminmansour, Iran Nuclear Waste, 21-06-2004, on line: http://www.antiatom.ru/Eng/issues.
(5) See: Statement by H.E. Mr. G. Ali Khoshroo, Deputy Foreign Minister for Legal and International Affairs of the Islamic Republic of Iran to the Second Session of the Preparatory Committee for the 2005 NPT Review Conference, April 29, 2003. And see: Statement on Regional Issues by U.S. Deputy Assistant Secretary of State Andrew K Semmel to the Second Session of the Preparatory Committee for the 2005 NPT Review Conference, May 2, 2003.

دونالد رامسفيلد الذي يُخمِّن أن " لدى الإيرانيين برنامجاً نشيطاً جداً، ومن المحتمل أن تكون لديهم أسلحة نووية خلال مدّة قصيرة "(1).

ويبدو أن هناك أصواتاً داخل الولايات المتّحدة الأمريكية تسعى إلى حشد المجتمع الدّولي لممارسة ضغوط كبيرة على إيران؛ لحثِّها على وقف طموحاتها بامتلاك أسلحة نووية، جزءاً من استراتيجية شاملة للحدّ من الانتشار النّووي(2)، وهو الأمر الذي أكّده جون بولتون وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون ضبط الأسلحة والشّؤون الدّولية، بأن الولايات المتّحدة تواصل السّعي من خلال الدّبلوماسية في كلّ الميادين والتّجمّعات الدّولية لكي تمارس ضغطاً على إيران لوقف برنامج أسلحتها النّووية، مشيراً إلى أن الولايات المتّحدة قد استخدمت كُلَّ ما لديها من أدوات دبلوماسية متعدّدة للضّغط على إيران، فقد عملت من خلال الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، ومجموعة الدّول الصّناعية الثّماني الكبرى، ومع شركائها الرّوس والصّينيين والبريطانيين والفرنسيين والألمان، بالإضافة إلى أطراف أخرى(3). ولم تُخف الإدارة الأمريكية عزمها على عرض قضية البرنامج النّووي الإيراني على الأمم المتّحدة، وهو ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول بأنّه "يتعيَّن على الأمم المتّحدة أن تُعالج مسألة طموحات إيران النّووي، إلا إذا حافظت طهران على التزاماتها، وتحرّكت بسرعة؛ لإرضاء وطمأنة مخاوف المجتمع الدّولي، ونحن نرى أن الإيرانيين لم يُطمئنوا مخاوفنا، ويجب على الوكالة إحالة هذه القضية إلى مجلس الأمن. فنحن لا نودُّ أن نرى إيران وهي تصبح قُوَّة نووية أخرى؛ فلدينا ما يكفي (من هذه القوى) "(4).

---

(1) Iran's nuclear program 'very active': Rumsfeld," Toronto Star, June 12, 2003.

(2) يُنظر: السّناتور لوغار يدرج، "ضرورة المثابرة على العمل الدّبلوماسي لإحراز تقدُّم حول منع انتشار أسلحة الدّمار الشّامل"، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، 7 أيلول/ سبتمبر 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://usinfo.state.gov/arabic.

(3) يُنظر: "الولايات المتّحدة تستخدم الدّبلوماسية للضّغط على إيران بشأن برنامجها النّووي"، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، 18 آب/ أغسطس، 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://usinfo.state.gov/arabic.

(4) يُنظر: "باول: قضية برنامج إيران النّووي قد تُعرَض على الأمم المتّحدة قريباً"، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، 13 أيلول/ سبتمبر، 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://usinfo.state.gov/arabic.

وما قاله كولن باول هو - بالطّبع - إجراء دبلوماسي، لكنّه قد يفضي إلى استخدام القُوَّة من خلال العودة إلى الفصل السّابع من ميثاق الأمم المُتَّحدة على النّحو الذي سارت على وفقه مجريات قضية أسلحة الدّمار الشّامل العراقية المزعومة. فلقد أسهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة - ولا سيما بعد حرب الخليج الثّانية، وما كشفته من تطوّرات تتعلّق بالبرنامج النّووي العراقي - أخذت الولايات المُتَّحدة تمارس ضغوطاً على الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة والمجتمع الدّولي بهدف عدم تكرار الحالة العراقية في دول أخرى، وأدّت تلك السّياسات إلى[1]:

1. حقّ الوكالة في تفتيش المواقع النّووية غير المصرّح بها في الدّول الموقّعة على معاهدة حظر الانتشار واتّفاقية الحماية، بالرّغم من أن ذلك لم يتّخذ شكلاً رسمياً، إلا بعد إصدار الوكالة الدّولية لبرنامج 93+2.

2. مراقبة الدّول الصّناعية المُصدّرة للمعدّات والموادّ التي لها صلة بالبرامج النّووية، ونتيجة لذلك نجحت الدّبلوماسية الأمريكية من إيقاف التّعاون النّووي الصّيني مع إيران والتّدخّل الأمريكي لعرقلة التّجهيزات النّووية الحسّاسة من روسيا إلى إيران. فضلاً عن فرض المقاطعة على الشّركات الغربية التي تتعامل مع إيران بهذا المجال.

ولكنْ؛ يبدو أن السّياسة الأمريكية في تعاملها مع البرنامج النّووي الإيراني والاهتمام به يقوم، كما كان الحال في التّعامل مع البرنامج النّووي العراقي على أساس عدم الفصل بين ثلاث قضايا مترابطة، يمكن تلخيصها بما يأتي:

1 - السّياسة الأميركية في الشّرق الأوسط.

2 - أمن إسرائيل من المنظور الدّولي.

3 - موقع إيران الإقليمي، ودورها، وعلاقاتها مع الولايات المُتَّحدة.

ولهذا؛ نجد أن السّياسة الأمريكية - في جوهرها - تجاه البرنامج النّووي الإيراني لا تختلف باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولذلك؛ ظلّ هذا الاختلاف مُركّزاً على

---

(1) Leonard S. Spector ،Iran's Secret Quest for the Bomb - No easy solution to meet the 16 May 2003, p.2.

ما يُسمّى بـ "الخطر الإيراني"، وأيّ اختلاف قد يحصل إنّما في طريقة التّعاطي مع هذا الخطر، فإذا عدنا إلى نحو عقد سابق نرى أن تسليط الضّوء على "التّهديد الإيراني" لا يرتبط بالمحافظين الجدد في الولايات المُتّحدة، بل بالإدارة الدّيمقراطية السّابقة أيضاً، ولكنّ الاختلاف ربّما كان يدور بين استراتيجية الإدارة الدّيمقراطية السّابقة التي اعتمدت "الاحتواء المزدوج" لكلٍّ من إيران والعراق وبين الإدارة الحالية التي لجأت إلى الحرب في العراق، والى التّهديد المُباشر لإيران وللدّول الأخرى في المنطقة. أمّا الهدف؛ فهو واحد وثابت، منع إيران من امتلاك القدرة النّووية؛ لأنّها تضرُّ بمصالح الولايات المُتّحدة، وبالاستقرار في المنطقة.

ويستند هذا التّصوُّر إلى أن هدف التّركيز على "الخطر النّووي" الإيراني في تلك المرحلة - أيْ في فترتَيْ ولايتَيْ الرّئيس بيل كلينتون -، هو تعطيل محاولات التّقارب الإيراني مع دول الخليج، وإدامة شعُور هذه الأخيرة بالتّهديد (بعد تراجع التّهديد العراقي إثر حرب الخليج الثّانية) وتبرير اللّجوء إلى "الحماية" لدفع هذا التّهديد؛ لأن استراتيجية الأمن الجماعي الإقليمي التي أعلن عنها وزير الدّفاع الأميركي أمام لجنة العلاقات الخارجية في 18 أيار/ مايو 1995 تتكوّن من ثلاثة عناصر: الأوّل هو تدعيم القدرة الدّفاعية الفردية لكلّ دولة من دول الخليج، والثّاني هو العمل على تعزيز القدرة الجماعية لدول الخليج؛ لتتمكّن من الدّفاع عن نفسها من خلال مجلس التّعاون.. والثّالث هو عبارة عن سلسلة من الاتّفاقيات لاستخدام المرافق المتوافرة.. علماً بأنّنا أبرمنا مثل هذه الاتّفاقيات مع جميع شركائنا السّتّة في الخليج"[1]. كما تمارس الولايات المُتّحدة ضغوطها على الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة - بشكل كبير - من أجل دفعها باتّجاه تصعيد الأزمة مع إيران، وبالتّالي؛ حمل الوكالة باتّجاه إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدّولي، وهو ما يمكننا ملاحظته في الكثير من المُمارسات التي تقوم بها الولايات المُتّحدة، ففي ردّ الفعل الأمريكي على بيان الوكالة الدّولية الصّادر عن اجتماع مجلس المحافظين في 18 حزيران / يونيو2003 قال النّاطق الرّسمي للخارجية الأمريكية ريتشارد بوتشير: "إن كلاً من بيان الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة والبرنامج النّووي الإيراني وإيران

(1) Secretary William J.Perry, Working with Gulf Allies to contain Iraq and Iran Defense Issues, Volume10, No 61. Briefing on June 6, 2003.

مصدر قلق عميق بالنّسبة لنا، ومن الضّروري أن يُدرَسَا باهتمام من كُلّ أعضاء مجلس المحافظين، البرنامج النّووي السّرّي الإيراني يمثّل تحدّياً كبيراً للاستقرار في المنطقة والمجتمع الدّولي ولنظام حظر الانتشار النّووي. ."[1]، وبعد أسبوع واحد فقط أدلى بوتشر بتصريح آخر كان أقلّ حدّة قال: " إن الولايات المتّحدة قد دعت مجلس محافظي الوكالة الدّولية لأن يُوضحوا مخاوفهم من أجل دعوة إيران إلى حلّ المشاكل المُتعلّقة ببرنامجها النّووي ودعوتها لتوقيع البروتوكول الإضافي، ودعم جهود الوكالة الدّولية من خلال تقديمها لمزيد من المعلومات، والالتزام بمعاهدة حظر الانتشار "فيه"[2]. أمّا مندوب الولايات المتّحدة كينيث بريل؛ فقد عَدّ بيان الوكالة بمثابة رسالة مُهمّة من الوكالة الدّولية إلى إيران تدعم القلق الأمريكي من البرنامج النّووي الإيراني، وبيّن أن إيران لم تتعاون بالشّكل المطلوب مع الوكالة الدّولية.[3] وكانت الولايات المتّحدة قد قدّمت اقتراحاً بهذا الصّدد طالبت فيه بإصدار قرار يتضمّن توجيه إدانة قوية لإيران بسبب نشاطاتها النّووية، إلا أن هذا الطّلب تمّت معارضته من قبَل 15 عضوا من أعضاء مجلس المحافظين، الذين طالبوا ـ بدورهم ـ بإعطاء فرصة أخرى لإيران، تثبت فيها أن برنامجها مُخصّص فقط للأغراض السّلمية، ولو أمعنّا التّفحّص في هذه الدّول سنجدها أنّها أعضاء في (مجموعة الـ 77) التي هي عبارة عن مجموعة سياسية لأعضاء الوكالة الدّولية، تنتمي إلى حركة عدم الانحياز، فضلاً عن الصّين[4].

---

(1) U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspection, in: Jean du Preez and Lawence Scheinman , Iran Rebuked for Failing to Comply with IAEA Safeguards. op.cit.

(2)U.S. State Department spokesman Richard Boucher during the State Department briefing on June 16, 2003.

(3) U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspections." , in : Jean du Preez and Lawrence Scheinman , Iran Rebuked for Failing to Comply with IAEA Safeguards< op.cit .

(4) يتكوّن مجلس محافظي الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة (أو كما يُسمّيه البعض بمجلس الحُكّام) للعامين 2003 ـ 2004 من الدّول الآتية: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، بلجيكا، بوركينافاسو، كندا، شيلي، الصّين، كولومبيا، كوبا، جمهورية التّشيك، الدّنمارك، مصر، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيران، اليابان، الكويت، ماليزيا، المغرب، هولندا، نيوزلندا، بنما، الفلبين، رومانيا، روسيا الاتّحادية، المملكة العربية السّعودية، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السّودان، سويسرا، تركيا، المملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة الأمريكية. يُنظر:

Jean du Preez and Lawrence Scheinman, Iran Rebuked for Failing to Comply with IAEA Safeguards , Center for Nonproliferation Studies, Washington, June 18, 2003.

إذاً؛ فالنّظرة الأمريكية لقضية الانتشار النّووي تنطلق من أن ذلك يؤمّن وضع الولايات المُتّحدة الأمريكية، ويحقّق لها هدفها في ألاّ تصبح هناك أطراف إقليمية قادرة على امتلاك الأسلحة النّووية، لأن امتلاك هذه الأطراف للسّلاح النّووي سوف يحول دون تمكُّن الولايات المُتّحدة من خوض أيّ مواجهات إقليمية ضدّ القوى التي تسعى لتحقيق أهداف خاصّة بها، مثلما حدث في حالة العراق، كما أن القُوّات الأمريكية تعتمد في خوض معاركها على الأسلحة التّقليدية، وتحقّق تطوُّراً ملحوظاً في إطار هذا الاستخدام، وتوافر الأسلحة النّووية لدى القوى الإقليمية سوف يحرم الإدارة الأمريكية من استخدام قُوّاتها المسلّحة في المستوى التّكتيكي، وتشير قراءة سريعة في تاريخ الولايات المُتّحدة الأمريكية في مجال التّدخُّل العسكري خارج الحدود أن هذا التّاريخ حافل بأكثر من مائتي حالة تدخُّل مُنذُ نهاية الحرب العالمية الثّانية، وقد تراوح هذا التّدخُّل العسكري بين أعمال عسكرية مُباشرة، ونشر قُوّات، وإرسال تعزيزات لوجستية إلى الحلفاء، وحماية أرواح الأمريكيين، اعتماداً على القُوّة المسلّحة، وقد كشفت حرب الخليج الثّانية عام 1991م، ثُمّ غزو العراق عام 2003م عن حقيقة هامّة مفادها أن وُجود السّلاح النّووي لدى أيّ من القوى الإقليمية سوف يجعل التّدخُّل العسكري الأمريكي اعتماداً على الأسلحة التّقليدية أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً[1].

إن ما يمكننا استنتاجه من خلال ما تقدّم أن طبيعة العلاقة بين إيران والولايات المُتّحدة قد أخذت طابعاً عدائياً مُنذُ سقوط النّظام الإمبراطوري وقيام الثّورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني، الذي كان قد وصف الولايات المُتّحدة بـ "الشّيطان الأكبر"، وأعطى ـ بذلك ـ صُورة أسبغ من خلالها مؤشّراً مهمّاً مفاده أن العداء مع الولايات المُتّحدة إنّما يقوم على أساس دينيّ وأخلاقي، بينما بادلت الولايات المُتّحدة إيران نظرتها العدائية من خلال محاولة إلصاق "الإرهاب" بهذه الدّولة وثورتها ذات السّمة الإسلامية المعارضة للاستبداد وللظّلم، والى العمل بموجب الشّريعة الإسلامية باعتبارها منهجاً شمولياً في الحياة، والتي بموجبها تتمسّك إيران بموقفها الرّافض للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وتدعم الحركات المقاومة لهذا

(1) مراد إبراهيم الدّسوقي، "بين السّلاح النّووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النّووي"، مجلّة السّياسة الدّولية، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، مصر، العدد (120)، أبريل، 1995م، ص 56.

الاحتلال، وتعمل على تقويضه وإنهائه، كما ترفض إيران الوُجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج العربي، وتنظر بعين قلقة إلى الاتِّفاقيات الأمنية والعسكرية التي وقَّعتها دول الخليج العربي مع الولايات المُتَّحدة، والى وُجود القواعد العسكرية الأمريكية، وانتشارها في المنطقة. كما تعتقد إيران أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة قد وضعتها - على الأرجح - هدفاً قادماً بعد احتلال الولايات المُتَّحدة لكُلٍّ من أفغانستان والعراق، ممَّا جعلها - أيْ إيران - بين فكَّيْ كمّاشة قوامها القُوَّات العسكرية الأمريكية في هذين البلدين، وفي أماكن أخرى مجاورة لها، ويترافق هذا القلق مع ربط الولايات المُتَّحدة بين حربها على الإرهاب وبين الدّول التي تسعى إلى امتلاك السّلاح النّووي، ومنها إيران، التي تُصرُّ الولايات المُتَّحدة على أنَّها تمتلك برنامجاً نووياً سريّاً، يهدف إلى إنتاج الأسلحة النّووية، من دون أن تمتلك الدّليل القاطع الذي يُثبت ذلك، بينما تُصرُّ إيران على أن برنامجها النّووي تقتصر أهدافه على الأغراض السّلمية. فضلاً عن كلّ ما تقدّم فإن الولايات المُتَّحدة، ومن خلال طرحها لمشروع الشّرق الأوسط الكبير، الذي يهدف إلى إحلال الإصلاح السّياسي في المنطقة على وفق النّموذج الأمريكي - على الأرجح - أنَّه يعني إيران بدرجة كبيرة، والتي تعدُّها الولايات المُتَّحدة دولة ذات نظام سياسي دكتاتوري ومتطرّف، وتتّهمه أنَّه يتدخّل في شؤون العراق الدّاخلية لعرقلة عملية الأعمار فيه، كلّ ذلك أدَّى إلى زيادة حدّة التوتّر القائم أساساً بين الطّرفين، وبات شبح المواجهة العسكرية بينهما خياراً محتملاً، قد تلجأ إليه الولايات المُتَّحدة طالما أن ذلك ينسجم مع استراتيجيتها القائمة على الضّربة الوقائية، من بين خيارات أخرى قد تُحقِّق فيها أهدافها في منع وُجود قُوَّة ربَّما تهدِّد مصالحها، أو حلفاءها في المنطقة، وفي المُقدّمة منهم إسرائيل. وسيظلّ - على الأرجح - الهدف الأمريكي يعتمد على منع إيران من حيازة أيّ برنامج نووي متقدّم ليس خشية من احتمال أن يُؤدّي بها ذلك إلى الحُصُول على الأسلحة النّووية، و إنَّما - أيضاً - في منعها من الحُصُول على التّكنولوجيا النّووية المتطوِّرة، حتَّى وإن كانت مُخصَّصة للأغراض السّلمية، من أجل حرمان إيران من القيام بنهضة اقتصادية قوامها تسخير النّفط والغاز لأغراض التّصدير والحُصُول على أكبر قدر من العملات الصّعبة، والحدّ من زيادة الطّلب المحلّي عليه من خلال توفير الطّاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النّووية، وبالتّالي؛ إبقاء إيران في حالة من

التّخلّف المستديم. وبالرّغم من أن الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة لم تستطع أن تقدّم دليلاً قاطعاً عن قيام إيران باختراق معاهدة حظر الانتشار النّووي، فإن موقف هذه الوكالة ظلّ خاضعاً - في كثير من الأحيان - للضّغوط الأمريكية، التي - ربّما - تنجح - من خلاله - الولايات المتّحدة من إحالة الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدّولي، وبالتّالي؛ إعطاء أيّ إجراء قد تلجأ إليه الولايات المتّحدة غطاءاً شرعياً، قد لا يكون بعيداً عن النّموذج العراقي، في حالة عدم استجابة إيران لتلك الإجراءات، والسّير على خُطى الرّئيس العراقي السّابق في علاقته بمجلس الأمن الدّولي، والتي أدّت إلى صدور سلسلة من القرارات، التي قيّدت الاقتصاد العراقي، ودمّرت بنيته التّحتية، قبل أن تُقدم الولايات المتّحدة والقُوّات المتحالفة معها بشنّ الحرب على العراق، واحتلاله، وتغيير النّظام السّياسي فيه، بالرّغم من أن عملية الحرب لم تكتسب الشّرعية الدّولية. كلّ هذه الأمور والتّداخلات وما سيستجدّ في المستقبل على البرنامج النّووي الإيراني ربّما سيُلقي بظلاله على منطقة الشّرق الأوسط، وهو ما سنحاول التّعرف إليه لاحقاً.


@Ahmedyassin90

المبحث الرّابع:

موقف الاتِّحاد الأوروبي من الملفّ النّووي الإيراني

في إطار تفكيك الأزمة النّووية الإيرانية توجَّه وزراء خارجية كُلٍّ من ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، إلى طهران في 20 ـ 10 ـ 2003م لإجراء محادثات مع القادة الإيرانيين حول البرنامج النّووي الإيراني، وتعود أصُول هذه المهمَّة إلى بيان لوكسمبرج الصّادر عن وزراء خارجية دول الاتِّحاد الأوروبي الصّادر في 23 ـ 6 ـ 2003م، والذي وضع الأساس لقيادة أوروبية من نوع جديد لمنع الانتشار النّووي في العالم، وبهدف محدَّد هو عدم ترك هذه السّياسة حكراً على الولايات المُتَّحدة الأمريكية، التي أثبتت بغزوها للعراق أنَّها مستعدَّة لاستخدام القُوَّة تذرُّعاً بمكافحة انتشار أسلحة الدّمار الشّامل خارج نطاق الشّرعية الدّولية، بما يهدِّد مصالح الجميع، بما فيهم الاتِّحاد الأوروبي، وكان الجديد في هذا السّياق هو عزم الأوروبيين ـ لأوّل مرَّة ـ على الانتقال من مكافحة الانتشار النّووي بالبيانات إلى الإجراءات، وهو ما تمثّل في إنذار إيران بوقف جميع المفاوضات المُتعلّقة بالمزايا التّجارية الممنوحة لها في الأسواق الأوروبية، وانتهاءً بالذّهاب إلى مجلس الأمن لاتِّخاذ إجراءات أشدّ قسوة، قد تصل في نهاية المطاف إلى التّدخُّل العسكري المرخَّص به من مجلس الأمن، ما لم تُلَبِّ طهران مطالب الوكالة الدّولية[1].

وعلى الصّعيد الأوروبي جاءت المبادرة الأوروبية الثّلاثية من خلال زيارة وزراء خارجية كُلٍّ من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في21

الأوّل: الاستجابة الأوروبية المرنة النّاتجة عن حقيقة التّعاون الذي أبدته إيران مع الوكالة الذّرِّيَّة مُنذُ أوائل شهر أكتوبر 2003 ، والأمر الثّاني: هو أن الاتِّحاد الأوروبي ـ برغم اتِّفاقه الضّمني مع الأهداف الأمريكية حول ضرورة وقف الطّموح النّووي الإيراني ـ وعلى عكس الولايات

(1) صحيفة الأهرام، العدد (42688)، 22 ـ 10 ـ 2003.

المُتّحدة يفضّل تفعيل دور الدبلوماسية في التّعامل مع المشكلات الدّولية، ويمكن القول: إن قبول هذه المبادرة لم يكن رهانا إيرانياً على قدرة الاتِّحاد الأوروبي على وقف الضّغوط الأمريكية أو تغيير الموقف الأمريكي بقدر ما كان إثباتاً أمام دول العالم قبول إيران بالوساطة الدّولية في التّعامل مع الأزمة، وعدم ظُهُورها داخلياً بمظهر مَنْ قدَّم التّنازلات أو تراجع أمام الضّغوط الأمريكية، فضلاً عن ضرورة الحفاظ على العلاقات الإيرانية الأوروبية ـ برغم أنَّها تشهد توتُّراً ملحوظاً علي صعيد ملفَّين آخرين؛ هما الإرهاب وحُقُوق الإنسان ـ لأن الضّرورات الاقتصادية وعدم خسارة الانفتاح الإيراني علي العالم في السّنوات الأخيرة يجبر إيران علي الارتباط مع الغرب[1].

أمَّا إذا أردنا أن نضع تاريخاً محدّداً على وجه التّقريب لبدء الاهتمام والتّعاون المشترك بين دول الاتِّحاد الأوروبي والولايات المُتّحدة فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي الإيراني فيمكن القول إن ذلك قد تمَّ بعد اجتماع القمّة للدّول الثّماني الصّناعية الذي انعقد مؤخّراً في نهاية صيف 2004 في واشنطن. ويأتي التّنسيق الأمريكي ـ الأوروبي تجاه إيران عقب الفشل الذي واجهته الإدارة الأمريكية في تعاملها الانفرادي مع القضية العراقية[2].

غير أن حقيقة الموقف الأوروبي لا يختلف كثيراً عن التّوجّهات الأمريكية من ناحية المضمون والجوهر، ولكنَّه يختلف من ناحية أسلوب التّعامل معه، فدول الاتحاد الأوروبي، لا سيما الدّول الكبرى منها تُؤيِّد الادّعاءات الأمريكية علانية فيما يتعلّق بالمخاوف والطّموحات النّووية الإيرانية، وربَّما تخلق حالة من هذا الشّأن بين هذه الدّول والولايات المُتّحدة، إلا أنَّها تقف ضدّ اللّجوء إلى الخيار العسكري ضدّ إيران[3]. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الموقف الأوروبي الذي قَبِلَ بالتّفاوض مع إيران لا يعني سوى الخلاف مع الولايات المُتّحدة على كيفية إدارة هذا الملفّ، فالولايات المُتّحدة تريد اللّجوء إلى التّهديد بالحلّ

---

(1) إبراهيم غالي، الإدارة الإيرانية لأزمة الملفّ النّووي، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية ـ مُؤسَّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات على الموقع: http://www.ahram.org.eg.

(2) يوسف عزيزي، "إيران والمبادرة الأوروبية"، جريدة الشّرق القطرية في 27 تشرين أوّل/ أكتوبر، 2004.

(3) ادجار أويالانس، "الولايات المُتّحدة والمشكلة الإيرانية خصومة قديمة متجدّدة"، مجلّة كُلّية الملك خالد العسكرية، العدد (76) في 1/ 3/ 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.kkmaq.com.

العسكري لوضع حدّ للبرنامج النّووي الإيراني، في حين أن أوروبا تسعى إلى الهدف نفسه، ولكنْ؛ من خلال التّفاوض، وربّما كان هذا الأمر إلى دفع الرّئيس الأمريكي جورج بوش للإعراب عن سعادته لتحدُّث الولايات المُتَّحدة وأوروبا بصوت واحد بشأن إيران[1].

ويبدو أن الولايات المُتَّحدة وجدت في التّدخُّل الأوروبي وسيلة للوُصُول إلى حقيقة المستوى الذي بلغه البرنامج النّووي الإيراني، لاسيما وأنّها لا تمتلك المعلومات الدّقيقة الكافية حول هذا البرنامج. هذا التّطابق في الأهداف بين أوروبا وبين الولايات المُتَّحدة حول مستقبل البرنامج النّووي الإيراني له علاقة بطبيعة النّظام في إيران وبهُويّته السّياسية والدِّينية؛ إذْ من غير المقبول أن تمتلك دولة إسلامية لا تدور في الفلك الأميركي ولا في الفلك الغربي ولديها موقف سلبي من إسرائيل ومن وُجودها سلاحاً نووياً يمكن أن يُستخدَم في تقوية سياسات تلك الدّولة، أو في تعزيز موقعها الإقليمي، في حين أن التّبرير الدّولي للسّلاح النّووي الإسرائيلي هو أن هذه الدّولة مُهدَّدة، ويجب أن تمتلك مثل هذا السّلاح[2].

وشهدت العاصمة النّمساوية فيينا يوم الحادي والعشرين من تشرين أوّل/ أكتوبر 2004، مفاوضات مُهمَّة قدّم خلالها الاتّحاد الأوروبي - ممثّلاً ببريطانيا وألمانيا وفرنسا - مبادرة لحلّ القضية النّووية الإيرانية وإيجاد نوع من المصالحة مع الإيرانيين، وبالفعل؛ فقد توصّل الأوروبيون والإيرانيون في 22 تشرين أوّل/ نوفمبر 2004 إلى اتّفاق تضمّن التزام إيران بالوقف التّامّ والشّامل لكافّة أنشطة برنامجها النّووي بدءاً من 22 نوفمبر 2004م، وطيلة فترة المفاوضات التي سيتمّ إجراؤها بين الجانبين؛ بحيثُ تمتنع إيران عن مزاولة تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطّرد المركزي وفصل البلوتونيوم، والإقلاع عن عمليات استيراد أسطوانات أجهزة الطّرد المركزي وفصل الغاز التي تُستخدَم في إنتاج وتصنيع السّلاح النّووي، الأمر الذي يُفضي إلى الوقف التّامّ لكافّة الأنشطة الخاصّة بدورة الوقود النّووي، وفي المقابل؛ احتوى الاتّفاق على عطايا ومكافآت أوروبية مُغرية، كتعهُّد التّرويكا الأوروبية بتقديم الدّعم

(1) "إيران ترفض عرضاً أمريكياً"، في 12/ 3/ 2005، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.aljazeara.net.

(2) طلال عتريسي، "الملفّ النّووي الإيراني وأسلحة الدّمار الشّامل في المنطقة"، [ندوة]: معهد التّنمية الاجتماعية، الجامعة اللّبنانية - بيروت في 23/ 12/ 2004.

التّكنولوجي للمساعي الإيرانية الرّامية إلى تطوير قدرات نووية سلمية في مجال إنتاج الطّاقة، كأن تقوم شركات متخصّصة بتزويد إيران بالمعدّات اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي، يعمل بالماء الخفيف لتوليد الكهرباء، إلى جانب ضمانات أوروبية أخرى بتأمين احتياجات إيران من الوقود والطّاقة اللازمين لمحطّاتها، فضلاً عن سعي الأوروبيين للحيلولة دون إحالة ملفّ إيران النّووي إلى مجلس الأمن، مادامت إيران ملتزمة بتعهّداتها[1]، كما تتعهّد الدّول الثّلاث بإنهاء عزلتها السّياسية والاقتصادية مع العالم الغربي من خلال مساندتها في الولوج إلى مُنظّمة التّجارة العالمية، وإزالة الحواجز والقيود التي وضعتها واشنطن للحيلولة دون انضمامها، فضلاً عن تدشين المفاوضات بشأن إبرام اتّفاقات للتّجارة الحُرّة والتّعاون الاقتصادي والأمني بينهم وبين إيران خلال فترة المفاوضات التي سيتمّ إجراؤها بين الجانبين[2].

وفي هذا الإطار تقدّم الأوروبيون خلال هذه المفاوضات بمشروع قرار إلى مجلس محافظي الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة لتسوية الأزمة، وحسب تقرير وكالة مهر للأنباء فإن البنود التّنفيذية في مشروع القرار كالآتي[3]:

أ. يطلب من إيران أن تجيب - فوراً وبشكل ايجابي - على تقارير ومطالب المدير العامّ بشان الوُصُول إلى الأماكن والأشخاص والمعلومات المُتعلّقة باتّفاقيات الميثاق في أيّ وقت، وكذلك تقديمها مزيداً من المعلومات التي يمكن أن تُسهّل فَهْم الوكالة للبرامج النّووية الإيرانية بشكل كامل.

ب. يُؤكّد على استمرار أداء إيران وفقاً للبروتوكول الإضافي، ويطلب منها - مرّة أخرى - أن تُصادق عليه بدون تأخير.

ج. يعرب عن قلقه العميق من أن قرار إيران لتعليق نشاطات التّخصيب والمعالجة المتكرّرة التي تمّ إبلاغها للوكالة في 29 ديسمبر 2003 و24 نوفمبر 2004، قد أعاق فَهْم الوكالة

---

(1) يوسف عزيزي، الملفّ النّووي الإيراني والماراثون المنهك، صحيفة الحياة اللّندنية في 10/ 3/ 2005.
(2) بشير عبد الفتاح، المسألة النّووية الإيرانيّ، تسوية أم تهدئة؟ مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (59)، يناير، 2005م، ص166.
(3) "النّصّ الكامل لمشروع القرار الذي تقدّمت به الدّول الأوروبية الثّلاث"، وكالة مهر للأنباء 9/ 4/ 2005.

لحجم تعهّدات هذا البلد بشكل ملحوظ ، ونظراً لأن إيران قد أعلنت مُنذُ ذلك الحين ولحدّ الآن تراجعها عن بعض تلك القرارات ، فإنّه يطلب من هذا البلد ـ على وجه السّرعة ، وبشكل قابل للإثبات ، أن تُعلّق جميع النّشطات المُتعلّقة بالتّخصيب ، وخاصّة إنتاج قطع أجهزة الطّرد المركزي ، واختبارها وإنتاج الموادّ الأوّلية الدّاخلية في اختبارات UCF .

د . يطلب من إيران إعادة النّظر ـ بصُورة طوعية ـ في قرارها البدء في بناء مفاعل الأبحاث بالمياه الثّقيلة في اراك باعتباره معياراً لبناء الثّقة .

هـ . الإشارة إلى أن التّعاون الكامل والفوري مع الوكالة من قبَل جميع الدّول الثّلاثة لتوضيح بعض القضايا ، وخاصّة قضية التّلوّث ، وهو أمر ضروري .

و . تقديم الشّكر إلى المدير العامّ والأمانة العامّة للإجراءات الفنّيّة والمحايدة لتحقيق اتّفاقية الميثاق مع إيران ، والمصادقة المُبكّرة للبروتوكول الإضافي في إيران ، وكذلك دراسة تعليق نشاطات إيران المُتعلّقة بالتّخصيب والمعالجة المتكرّرة ، والتّحقيق بشأن مسارات ومصادر توفير الموادّ والمعدّات .

ز . يطلب من المدير العامّ تقديم تقرير قبل الاجتماع القادم للمجلس في شهر نوفمبر عن البرامج النّووية الإيرانية مرفق بتقييم لتعاون إيران ، ونتائج الفعاليات الأخيرة للوكالة ، وتحقيق مطالب المجلس في القرارات السّابقة ، وخاصّة التّعليق التّامّ لجميع الأنشطة المُتعلّقة بالتّخصيب والمعالجة المتكرّرة .

ح . في هذا الإطار ؛ سيتمّ اتّخاذ قرار بشكل قاطع وخاصّة على أساس التّقرير القادم للمدير العامّ لتقييم مصداقية تعهّدات إيران وفقاً لاتّفاقية الميثاق ، ومطالب مجلس الحُكّام من إيران .

مقابل هذا المشروع ؛ فإن الدّول الأوروبية الثّلاث ترى أن[1] :

أوّلاً : على إيران ولحين توصّلها إلى اتّفاق طويل الأمد بينها وبين الاتّحاد الأوروبي أن تقوم بتعليق عملية تخصيب اليورانيوم لفترة غير محدودة .

---

(1) يوسف عزيزي ، " إيران والمبادرة الأوروبية " ، صحيفة الشّرق القطرية في 27/ 10/ 2004.

ثانياً : يعلن الاتِّحاد الأوروبي عن استعداده لإعادة المفاوضات بشأن التّعاون التّجاري مع إيران إذا تمَّ تعليق التّخصيب بالشّكل المطلوب . (*)

ثالثاً : يعلن الاتِّحاد الأوروبي دعمه لانضمام إيران إلى مُنظَّمة التّجارة العالمية .

رابعاً : سيتعاون الاتِّحاد الأوروبي مع إيران في إطار مكافحة الإرهاب وفقاً للقوانين والقرارات الدّولية ، وستبقى مُنظَّمة مجاهدي خلق في نظر الأوروبيين مُنظَّمة أوروبية .

خامساً : سيتعاون الاتِّحاد الأوروبي مع إيران في مكافحتها لتهريب المخدرات .

سادساً : أن الدّول الثّلاث ستبادر إلى العمل لإزالة أسلحة الدّمار الشّامل من منطقة الشّرق الأوسط ، فضلاً عن أنّها ستتعاون في القضايا التي تتعلّق بتنمية الصّادرات والنّقل والرّقابة على الإمكانات الخاصَّة بتكنولوجيا إنتاج هذه الأسلحة والتّكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج .

وتأتي المبادرة الأوروبية الأخيرة بعد أخبار تحدّثت قبل أكثر من أسبوعين عن اتِّفاق تمَّ بين الولايات المُتَّحدة الأمريكية والدّول الأوروبية (أيْ الدّول الثّماني الصّناعية) على مشروع خاصّ تمدّ بموجبه هذه الدّول محطّات إيران النّووية بالوقود النّووي ، شريطة أن تُوافق طهران على إيقاف دورة الوقود النّووية ، وذلك لرفع قسم من الحظر المفروض على بيع الطّائرات المدنية إلى إيران[1] .

أمّا ردود الفعل الإيرانية حول هذه المبادرة ؛ فقد اتّسمت بعدم الرّضا على المبادرة ، من دون أن يعني ذلك رفضها نهائياً ، ولهذا ؛ نجد أن النّاطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي قد أعلن في أوّل ردّ فعل إيراني على هذه المبادرة أن بلاده تترقّب المزيد من الاتِّحاد

(*) أنَّ الاتِّحاد الأوروبي قد جمَّد هذا التّعاون ، بعد أن أعلنت إيران في صيف عام 2003 ، إعادة العمل بتخصيب اليورانيوم .

(1) "إيران ترفض الحوافز الأميركية ، وتصفها بالتّافهة" ، 12/ 3/ 2005 ، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : www.aljazera.net .

الأوروبي حول الضّمانات التي ستقدّمها بشأن عدم إنتاج السّلاح النّووي، " لكن الطّرفين عازمين على إنجاح المفاوضات"، والتي وصفها بأنّها غير مشجّعة، وأن " ما رأيناه هو تصحيح أخطاء سابقة، وهذا ليس أمر سيئاً، لكنْ؛ لا يمكن أن نُسمّيه تشجيعاً"، وتسعى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا مُنذُ كانون الأوّل/ ديسمبر باسم الاتّحاد الأوروبي وبالطُّرُق الدّبلوماسية إلى الحُصُول على ضمانات من الجمهورية الإسلامية بأنّها لن تصنع القنبلة النّووية، وتقترح عليها - في المقابل - تعاوناً نووياً وتكنولوجياً وتجارياً وحواراً سياسياً وأمنياً"[1].

بينما وأكّد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي أن أميركا وأوروبا تضغطان على إيران لأنّها في طريقها نحو التّقدّم "وإذا أنجزت هذه المهمّة فإن ضغوط المتعسّفين عليها سيكون تأثيرها أقلّ"[2].

وعلى ما يبدو فإن إيران قد أتقنت اللّعبة مع الأوروبيين، فمن ناحية، أنّها تسعى للحُصُول على اعتراف أوروبي أوّلاً، ودولي ثانياً، بحقّها في تخصيب اليورانيوم كما في البرازيل وجنوب أفريقيا، كما يبدو أن طهران لا تنوي - فقط - الحُصُول على تنازلات غربية من ناحية الحُصُول على التّكنولوجيا النّووية المتطوّرة، بل اتّفاقيات تجارية مع الاتّحاد الأوروبي، إضافة إلى التّأكيد على مركزها الإقليمي في المنطقة، كما لا يُستبعَد أن تحاول رفع الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المُتّحدة عليها مُنذُ 52 سنة. إلا أنّه من الواضح أن هناك تصميماً أميركياً وأوروبياً ودولياً جدّياً على منع إيران من امتلاك قدرات نووية[3]. ومن هنا؛ ربّما نجد في ما ورد على لسان وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي عندما قال إن بلاده ترفض "الامتثال لأيّ مطالب جديدة مثل وقف برنامج تخصيب اليورانيوم"، وتزامن مع معلومات نقلتها صحيفة "نيو يورك تايمز" عن دبلوماسيين أميركين وأوروبيين كشفوا ما يمكن اعتباره

---

(1) "إيران تترقّب المزيد من الاتّحاد الأوروبي، وترغب في إنجاح المفاوضات"، وكالة الأنباء الفرنسية، في 13/ 3/ 2005.

(2) "إيران تتّهم الغرب بمنعها من امتلاك التّكنولوجيا النّووية" 4/ 3/ 2055، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت)على الموقع : www.aljazera.net .

(3) "الخيار النّووي الإيراني"، صحيفة الحياة اللّندنية في 27/ 10/ 2004.

"صفقة" حوافز اقتصادية لطهران؛ لتشجيعها على وقف التّخصيب في مقابل استيرادها وقوداً نووياً، وهذا التّصعيد جاء على خلفية دراسة لثلاثة مقترحات هي[1]:

1 ـ تشكيل لجنة أمريكية ـ أوروبية ـ إيرانية تشرف على عمليات التّخصيب؛ كي تبقيها في إطار الاستخدام السّلمي.

2 ـ أن تشتري إيران الوقود النّووي من الخارج، وتتخلّى بالكامل عن برامج التّخصيب، وهذا الاقتراح تُصرُّ عليه الولايات المُتَّحدة.

3 ـ وهو مقترح إيراني، بأن تقوم إيران بعملية تخصيب اليورانيوم بنفسها، وبإشراف مفتّشي الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة، وبالتّالي؛ الاعتراف بـ "حقّ إيران" في هذا المجال.

وهذا يعني ـ ضمناً، فيما يتعلّق بالمُقترَحَيْن الأوَّلَيَّيْن ـ أنّه يقضي بتعليق كامل لتخصيب اليورانيوم في إيران، وإلغاء أجهزة الطّرد المركزي، وبدلاً من ذلك تتولّى هذه الدّول تزويد إيران باليورانيوم المخصّب لاستخدامه في المجالات السّلمية، ثُمّ إعادة الوقود إلى روسيا، وهذا يعني[2]:

أوّلاً: حرمان إيران ـ مع حقّها كعضو موقّعة على معاهدة حظر الأسلحة النّووية ـ في الاستفادة السّلمية من الطّاقة النّووية، دون فرض قيود عليها ومُمارسات إذلال لا تليق لا بحكُومتها، ولا بشعبها.

وثانياً: وجعل إيران رهينة لروسيا ولباقي الدّول الأوروبية، فيصبح هذا الوقود ـ إذا لم تنتجه إيران ـ وسيلة ابتزاز سياسي واقتصادي ضدّها، فكلّما أرادت الدّول الأوروبية أن تؤثّر ـ مثلاً ـ على الموقف المبدئي الإيراني من قضايا العالم الإسلامي كقضية فلسطين، تلجأ إلى التّهديد بقطع هذا الوقود، وتعريض المشاريع الصّحّية والصّناعية والزّراعية والحياتية إلى التّوقّف والتّدهور، وبالتّالي؛ التّسبُّب في إرباك الوضع على صعيد المجالات المذكورة.

---

(1) "صفقة لإغلاق الملفّ النّووي الإيراني.. حوافز اقتصادية أوروبية ـ أميركية"، صحيفة الحياة اللّندنية في 12/ 10/ 2004.

(2) "أصفي يُوضّح موقف إيران من الجدل الأوروبي الأمريكي حول الملفّ النّووي الإيراني"، إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في 20/ 1/ 2005.

وثالثاً : قتل الإبداع والتّطوّر العلمي في إيران، لأن من حقّ إيران ـ كما من حقّ كُلّ دول العالم ـ أن تُطوِّر قدراتها العلمية والبحثية في هذه المجالات؛ كي تصل إلى مصافّ الدّول المتقدّمة، وتساهم في عملية التّنمية على كلّ الأصعدة، سواء في إيران أو في خارجها، أمّا أن تُحرَم من هذا الحقّ فيعني ذلك أن الدّول الأوروبية وأمريكا تريد أن تبقى إيران في طور الجمود والتّخلّف وعدم التّقدّم؛ بحُجّة أن ذلك يمكن أن يهدّد مصالحها، فليس من العقل والحكمة أن تُحرَم أمة بكاملها من مُمارسة حقّها في الإبداع والتّقدّم وتطوير مشاريعها من أجل أن أميركا تحتمل أن هذا التّقدّم يهدّد مصالحها غير المشروعة في المنطقة، أو يهدّد الكيان الصّهيوني.

ورابعاً : أن المشروع الأوروبي يجعل من إيران تبعاً ـ بحكم الحاجة ـ إلى هذه الدّول المزوّدة إيّاها بالوقود النّووي، وهذا ما يتعارض مع سياسة الجمهورية الإسلامية القائمة على أساس الاستقلال التّامّ وعدم الانحياز والانتصار للحقّ، وتلك خطوط عريضة ومبادئ واضحة حدّدتها الشّريعة الإسلامية، التي يتّكئ عليها المشروع الإسلامي والسّياسي في إيران.

وكانت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قد قالت ـ أيضاً ـ إنّها ستُؤيّد إحالة ملفّ إيران النّووي إلى مجلس الأمن إذا ما استأنفت تخصيب اليورانيوم، أو قامت بأيّ انتهاك لالتزاماتها في هذا المجال. وقد انتهت في جنيف يوم 12 آذار/ مارس 2004 المحادثات بين إيران والاتّحاد الأوروبي، إلا أن الخلاف لا يزال قائماً بين الجانبين حول هذا الملفّ، وقد كشفت وكالة الأسوشيتد برس النّقاب عن وثيقة سرّية قالت إنّها حصلت عليها، وقد هدد فيها الاتّحاد الأوروبي بتأييد إحالة ملفّ إيران النّووي إلى مجلس الأمن إذا لم تتخلّص من التّكنولوجيا الخاصّة بتصنيع أسلحة نووية[1].

وخلال اجتماع مجلس المحافظين في أيلول/ سبتمبر 2004 مثّل الموقف الأوروبي رأس حربة في الصّراع الدّائر بين الولايات المُتّحدة وإيران، حيث دخلت أوروبا في عباءة الولايات المُتّحدة، وتقمّصت شخصية الخصم، وتوصّلت إلى مشروع القرار الذي صدر عن الوكالة، متنكّرة لسياسة الحوار الذي ظلّت تمارسه خلال السّنوات الماضية، تلك السّياسة التي حظيت

(1) "إيران ترفض الحوافز الأميركية، وتصفها بالتّافهة"، مصدر سبق ذكره، الشّبكة الدّولية للمعلومات، موقع: www.aljazera.net.

بتأييد أوروبي كاسح عبَّر عنه رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك بقوله: "إن الحوار مع إيران يدعم مصلحة السّلام وقضايا الأمن والعدل في العالم، وشدَّد - في الوقت ذاته - على معارضة دول الاتّحاد الأوروبي للقوانين الأمريكية، التي وصفها بأنّها أحاديث من جانب واحد"[1].

ومن خلال هذا العرض السّريع للموقف الأوروبي من الملفّ النّووي الإيراني نرى أنّه يدور - حالياً - بين إيران والاتّحاد الأوروبي والولايات المُتّحدة الأميركية على عملية تخصيب اليورانيوم، إذ تصرّ إيران على معاودة التّخصيب، فيما تطالب الإدارة الأميركية والأوروبيون بإيقافه نهائياً كضمان موضُوعي للاطمئنان إلى أن إيران لم تستخدم تكنولوجيّتها لصنع أسلحة نووية. وبالرّغم من أن الإيرانيون يُبدون مرونة خاصّة في التّفاوض مع الأوروبيين، غير أن ما تخشاه إيران هو أن التّنازل عن تخصيب اليورانيوم قد يُؤدّي إلى تنازلات أخرى ليست مستعدّة لها؛ إذ يُؤكّد المراقبون أن السّلطة الإيرانية يمكن أن تتنازل في هذا المجال، لكنْ؛ يصعب أن تتنازل في قضايا مثل حُقُوق الإنسان، أو التّدخّل في إجراء انتخابات حرّة وديمقراطية على النّمط الذي يُرضي الطّموحات الأمريكية. ولعلّ مسار التّحوّلات السّياسية في العراق، ومن ثمّ؛ في لبنان ومصر، يحفّز الإدارة الأميركية على التّلويح بالعصا، من دون أن تستخدمها ضدّ إيران، إلا أنّها تعوّل كثيراً على حدوث تطوّرات مُماثلة فيها.

وفي كلّ الأحوال؛ فإن الأوروبيين لم يتلزموا بتعهّداتهم تجاه إيران، وبحسب الرّواية الإيرانية، فقد تخلّت هذه الدّول - بعد أن وافقت طهران على طلباتها عن تعهّداتها، ولم تحافظ على وعودها؛ حيث قال (حسن روحاني) كبير المفاوضين الإيرانيين للشّؤون النّووية: "إن الأوروبيين قالوا إن الملفّ الإيراني سيُغلَق في يونيو 2004م، ولكنّهم لم يلتزموا بتعهّداتهم"[2].

فالموقف الأوروبي جاء متوافقاً خلال الاجتماع الأخير مع رؤية الولايات المُتّحدة، وفي هذا الإطار التّوافقي قال وزير الخارجية البريطانية (جاك سترو): "إن طهران لم تتعاون بشكل

(1) علي المليجي علي، الاستهداف الأمريكي لإيران، مجلّة الملك خالد العسكرية، العدد(79)في 1/ 12/ 2004. الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت)على الموقع: www.kkmaq.com.

(2) المصدر السّابق نفسه.

كامل، وإنَّه غير متأكّد من المزاعم الإيرانية بأنّها لا تعتزم تطوير أسلحة نووية، وإن على الإيرانيين الالتزام بالوفاء بتعهّداتهم في حظر انتشار الأسلحة النّووية[1].

إن ما نستنتجه من خلال ما تقدّم هو أن موقف الاتّحاد الأوروبي من البرنامج النّووي الإيراني لا يختلف - في جوهره - عن النّوايا الأمريكية في ضرورة إنهاء هذه الأزمة، وربَّما اتَّخذت الولايات المُتَّحدة من ذلك سبيلاً لتفادي المواجهة العسكرية مع إيران، في الوقت الحاضر، لأسباب تتعلّق بوضع قُوَّاتها العسكرية في العراق، وللدّور الذي يمكن أن تمارسه إيران في التّأثير بمجريات الأحداث على المشروع السّياسي الأمريكي في هذا البلد، وبالتّالي؛ فإن ما ترغب به الولايات المُتَّحدة ومن خلال ما تصرّ عليه الولايات المُتَّحدة والاتِّحاد الأوروبي من تخلّي إيران عن برنامجها المُتعلّق بتخصيب اليورانيوم وحرمانها من إحراز التّقدّم العلمي في ميادين الحياة المَدَنية المختلفة التي تدخل ضمنها استخدام الطّاقة النّووية، حتّى وإن تولّدت القناعات الكافية لكُلٍّ من الغرب عموماً والولايات المُتَّحدة، ولذلك فإن هدف الولايات المُتَّحدة، فضلاً عن ما تقدّم، تحاول كسب دول الاتِّحاد الأوروبي إلى جانبها، من خلال إيصال المحادثات بين هذه الدّول وبين إيران إلى طريق مسدود، وبالنّتيجة؛ محاولة لخلق إجماع دولي حول أيّ موقف دولي يمكن التّوصّل إليه لإكساب الشّرعية لأيّ عمل يمكن أن تقوم به الولايات المُتَّحدة ضدّ إيران بعدما يُشكّل نقل الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدّولي، وهو ما لم تحصل عليه الولايات المُتَّحدة في حربها على العراق ربيع عام 2003.

---

(1) المصدر السّابق نفسه.


@Ahmedyassin90

الفصل الرّابع:

أثر البرنامج النّووي الإيراني على منطقة الشّرق الأوسط

قد يكون من المفيد أن نشير - بداية - إلى تحديد النّطاق الجغرافي لمنطقة الشّرق الأوسط، فلكُلّ طرف مفهومه في تحديد المنطقة جَغرافياً، فقد وسَّعت المبادرات الأمريكية والأوروبية عن الشّرق الأوسط الكبير (الموسَّع) الرّقعة الجَغرافية للمنطقة، لتضمّ الدّول العربية، وإسرائيل، وإيران، وتركيا، وباكستان، ولم تُغْفل دول آسيا الوسطى[1]، في حين يستبعد تعريف جامعة الدّول العربية كلاً من تركيا وباكستان، في الوقت الذي ترى إسرائيل إدخالهما فيه، بالإضافة لإيران، ممّا يُوسّع المنطقة جَغرافياً، وذلك انطلاقاً ممّا تتصوّره عن مصادر التّهديد الذي تتعرّض له دول المنطقة. كما أن التّعريفات السّابقة لم تتعرّض لمناطق أعالي البحار؛ أيْ أن هناك أكثر من تحديد جَغرافي لمنطقة الشّرق الأوسط، الأمر الذي يحول دون تحقيق أحد عناصر إقامة منطقة خالية من أسلحة التّدمير الشّامل[2]. غير أنّنا سنتناول أثر البرنامج النّووي الإيراني من خلال تعريف جامعة الدّول العربية كأساس لغرض البحث.

من المُؤكّد أن أيّ آثار يمكن أن يُحدثها البرنامج النّووي الإيراني على منطقة الشّرق الأوسط لا تنطلق إلا في حالة كون هذا البرنامج ذي طبيعة عسكرية، وهو ما ذهبت إليه فرضية البحث، والتي تتطابق مع وجهة النّظر الغربية، وخاصّة الأمريكية منها، ذلك لأن البرنامج النّووي الإيراني إذا ما كان ذا طبيعة سلمية فعلى الأرجح أن لا يكون له تأثير على هذه المنطقة، على العكس من ذلك، فربّما يُشكّل - في هذه الحالة، لا سيما إذا كان الهدف من

---

(1) مجلة كُلّية الملك خالد العسكرية، الاستهداف الأمريكي لإيران، العدد (79)، في 1/ 12/ 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت)، مصدر سبق ذكره.

(2) فوزي حماد، عادل محمد أحمد، مشكلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة التّدمير الشّامل في الشّرق الأوسط، مجلة السّياسة الدّولية، العدد 145، أكتوبر، 2001م، ص 37.

هذا البرنامج هو - حقاً - لتوليد الطّاقة الكهربائية، على وفق وجهة النّظر الإيرانية - عاملاً يفضي - ربّما - إلى بناء نوع من العلاقات التّعاونية بين دول المنطقة عندما يُصدّر الفائض من هذه الطّاقة إلى الدّول المجاورة، التي تعاني نقصاً منها، أو عن طريق الاشتراك بمنظومة ربط للطّاقة الكهربائية مع دول من منطقة الشّرق الأوسط، هذا من جانب، أمّا من جانب آخر؛ فإن عدم وضوح الصّورة الحقيقية للبرنامج النّووي الإيراني وعدم اكتمال البرنامج في جوانبه الفنّية، فضلاً عن استمرار الشّكوك حول أهداف هذا البرنامج يجعل من أيّ آثار يمكن أن يُخلّفها هذا البرنامج أمراً مستقبلياً غير مُحدّد الملامح؛ ممّا يُبقي الاحتمالات مفتوحة على نهايتها، بالرّغم من أن هذه الاحتمالات ستكون مُرتبطة بالمتغيّرات الإيرانية الدّاخلية والمتغيّرات التي يمكن أن تحصل في بيئة إيران الخارجية، إقليمياً ودولياً. وعلى هذا الأساس؛ ارتأينا دراسة هذه الاحتمالات والآثار التي يمكن أن يتركها كلّ احتمال عبر رسم مجموعة من السّيناريوهات المتوقّعة الحُصُول، مع وضع تقييم لكلّ احتمال، وبالتّالي؛ محاولة التّعرّف إلى السّيناريو الأكثر اقتراباً من الوقوع وانعكاساته على منطقة الشّرق الأوسط، ومن خلال هذه السّيناريوهات أيضاً، ربّما نستطيع أن نتوصّل إلى استراتيجية الأطراف الرّئيسة المهتمّة بالبرنامج النّووي الإيراني، ونقصد بها كلاً من إيران نفسها وإسرائيل والولايات المُتّحدة، ولذلك؛ فإن التّأثير على هذه المنطقة سيحتكم - بالأساس - إلى تردّي الوضع الأمني فيها، وعدم الاستقرار في حالة لجوء أيّ من هذه الأطراف إلى استخدام القُوّة، سواء لوضع نهاية لهذا البرنامج من قبَل القوى المناهضة للبرنامج النّووي الإيراني وإجهاضه، و / أو استخدام البرنامج النّووي من قبَل إيران في حالة ثبوت الادّعاءات التي تذهب إلى أن هذا البرنامج إنّما يُخفي في ثناياه برنامجاً نووياً سرّياً للإغراض العسكرية، وبالنّتيجة؛ استخدام هذا السّلاح بصُورة فعلية أو التّهديد باستخدامه بوصفه أداة ردع، كما سنعرض إلى الخيارات الدّبلوماسية المحتملة الحُصُول، والمديات التي يمكن الوُصُول إليها من خلال هذه الخيارات، والتي ستكون - بكلّ تأكيد - عاملاً مشجّعاً إلى إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، وسيتمّ - من خلالها - نزع فتيل الأزمة.

غير أن من المهمّ أن نشير - هنا - إلى أن السّيناريوهات التي تمّ رسمها تتعلّق بالفترة التي يمكن وصفها بأنّها الحالة التي لم تصل فيها إيران - بعد - إلى امتلاك السّلاح النّووي، ومن هنا؛ فإن هدف هذه السّيناريوهات - كما سنلاحظها - إنّما تهدف إلى إجهاض أيّ محاولة إيرانية تهدف إلى امتلاك السّلاح النّووي، وهذا ما سنعرض إليه خلال المباحث الثّلاثة الأولى من هذا الفصل، بينما سنحاول في المبحث الرّابع استشراف ردود فعل دول منطقة الشّرق الأوسط على الوضع النّاجم عن امتلاك إيران للسّلاح النّووي.


@Ahmedyassin90

المبحث الأوَّل:

السّيناريوهات الإيرانية

من الواضح أن قرار استئناف البرنامج النّووي الإيراني في عام 1983 قد صدر من أعلى المناصب الرّسمية والدّينية الإيرانية، وتحديداً من قائد الثّورة آية الله الخميني، وربَّما قد فُسِّرَ هذا الأمر على أنَّه قد تمَّ في ضوء ما اتّسمت به الثّورة من طابع انتقالي من جهة، ومن غلبة العوامل الإيديولوجية الثّورية على ما سواها من عوامل، من جهة أخرى، وبالتّالي؛ فهو أمر يعود إلى حداثة الدّولة التي بُنيت بالتّزامن مع تصفية آثار النّظام الإمبراطوري[1]، غير أنَّه لم يطرأ أيّ تعديل على هذا القرار بعد وفاته في حزيران / يونيو 1989، بل على العكس من ذلك فقد تسارعت الخطى الإيرانية في هذا الموُضُوع في عهد خليفته المرشد الأعلى علي خامنئي، وخلال ولايتي رئاسة الجمهورية التي عُقدت بالانتخابات إلى حُجّة الإسلام هاشمي رفسنجاني الذي يُعدّ الشّخص الأوَّل الذي قاد إلى تطوير البرنامج النّووي لبلاده والأكثر اهتماماً به، وعندما فاز سيِّد محمد خاتمي في الانتخابات التي جرت في أيار/ مايو 1997 وفي أثناء ولايته الثّانية عندما أعيد انتخابه في حزيران / يونيو 2001، ولما هو معروف عنه بأنَّه ذا اتِّجاه ليبرالي معتدل وذا ميول إصلاحية، فضلاً عن أنَّه يُؤمّن بضرورة الانفتاح على الغرب، فقد توقّع الكثير من أن موقفه من البرنامج النّووي الإيراني سوف يكون مختلفاً عن موقف سلفه[2]، لا سيما وأنه قد دعا إلى اعتماد سياسة (التّرضية) بديلاً عن سياسة (المجابهة)، وإلى

---

(1) محمود حيدر، "إيران على شفا منعطف كبير"، الملفّ السّياسي، جريدة البيان الإماراتية، العدد 631، في 20 حزيران/ يونيو، 2003.

(2) See: young people voted for Khatami significantly because they aspired to greater freedom at home and more cooperation with the rest of the world. R.K. Ramazani, The Shifting Premise of Iran s Foreign Policy: Towards a Democratic Peace? The Middle East Journal, Vol. 52, No. 2 (spring 1998).

(حَوار الحضارات) عوضاً عن (صدام الحضـارات)(1) ، ولكنْ؛ إذا نظرنا من النّاحية العملية نجد أن أغلب - إنْ لم تكن كلّ - الأدوات المؤثّرة - إن صحّ التّعبير - في الأمن القومي الإيراني ظلّت ممسوكة من قبَل تيّار المحافظين، الذي يعارض الاتّجاه الإصلاحي الذي يعتمده خاتمي، وهذه الأدوات هي الجيش، الحرس الثّوري، أجهزة الأمن، وكالة الاستخبارات، بل حتّى البرنامج النّووي نفسه(2). ومن هنا؛ نجد أن جهود إيران خلال ولايتي خاتمي لم تختلف عن عهد الرّئيس هاشمي رفسنجاني أو حتّى آية الله علي خامنئي عندما كان رئيساً للجمهورية؛ حيث تمّ - في عهده - التّوقيع على العديد من الاتّفاقيات المُرتبطة ببرنامج بلاده النّووي(3). ولكنّ بعضهم لا يعتقد أن هذا الأمر - أيْ إمساك التّيّار المحافظ بهذه الأدوات - يُشكّل مبرّراً قد يقود إلى وُجود اختلاف في السّياسة النّووية الإيرانية، وهو ما يراه جيفري كيمب من أنّه حتّى إذا تمكّنت القوى المعتدلة في إيران من تحقيق السّيطرة على كلّ مفاتيح الأجهزة الرّئيسة للقُوّة والتي أشرنا إليها آنفاً، فإنّه من غير المحتمل أن تكون سياستها ومواقفها مختلفة تجاه مثل هذه القضية(4).

وقد حرص القادة الإيرانيون بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، وعلى الأخصّ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق على تجنّب أيّ مواجهة مُباشرة مع الولايات المُتّحدة وأهمّية تلافي التّحرّشات والضّغوط الأمريكية التي تُمارَس على إيران والتّعامل معها بدرجة عالية من العقلانية والبراغماتية(5)، ولكنْ؛ إلى أيّ حدّ نجحت البراغماتية الإيرانية في تعاملها مع هذه القضية الحسّاسة؟

قد نستطيع الإجابة عن هذا التّساؤل من خلال المتغيّرات الدّولية والإقليمية التي تولّدت في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، فلقد أدرك القادة السّياسيون الإيرانيون أن هذه

---

(1) Shah Alam, "The Changing Paradigm of Iranian Foreign Policy under Khatami," Strategic Analysis, Vol. XXIV, No. 9 (December 2000). p.16.

(2) By Chris Quillen, Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present and Possibel Future , Volume 6, No. 2 - June 2002, p.4.

(3) See: First Unit of Bushehr Nuclear Power Plant to be Delivered Next Week , The Tehran Times, November 15, 2001.

(4) Geoffrey Kemp, Introduction , in Iran s Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, The Nixon Center, January 2001, p.VIII.

(5) سامح راشد، "إيران في مواجهة الضّغوط الخارجية"، السّياسة الدّولية، كانون الثّاني/ يناير 2004. الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت).

الهجمات قد غيّرت من البيئة الإقليمية لإيران، ولكنْ؛ بالاتّجاه الأسوأ؛ إذ إن انعكاسها على الأمن القومي الإيراني قد ولّد مسألتين مهمّتين هما[1]:

أ. أن إيران ستكون أحد الأطراف التي ستدفع ثمن التّغيرات في البيئة الدّولية والإقليمية الجديدة.

ب. أن إيران بدت أكثر ارتباطاً بقضايا الشّرق الأوسط أكثر من أيّ وقت مضى.

ومن خلال هاتين المسألتين انطلقت السّياسة الإيرانية في تعاملها البراغماتي مع ملفّها النّووي، فاللافت للنّظر أن إيران لم تكن ماهرة في أيّ وقت في إدارة مشاكلها النّووية فيما يتعلّق بالسّياسة المعلنة تحديداً، فهي لم تتمكّن من إقناع أحد بأن برنامجها النّووي المدني الضّخم يهدف إلي إنتاج الطّاقة الكهربائية، أو أنّها لا تسعى لامتلاك الأسلحة النّووية، أو أنّها لم تخالف معاهدة منع انتشار الأسلحة النّووية بإخفاء برنامج مواز يتضمّن دورة وقود نووي كاملة في ظلّ نوايا لم تكن واضحة أبداً، في المقابل؛ تمسكت في هذا الإطار بالحجّة القانونية المتعلّقة بالقضية، وهي أن المعاهدة تُتيح لها امتلاك موادّ نووية، وأنّها قصّرت في إبلاغ الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، ولم تُخف شيئاً مع تكرار الحديث عن أنّه لا يجب أن ينتقدها أحد[2] ولكنْ؛ أيضاً يبدو أن أحد سمات هذه البراغماتية هو الاعتماد على مبدأ التّهدئة وعدم التّصعيد في المواقف من قبَل الجانب الإيراني بهدف كسب الوقت أو المزيد منه، وهذا ما بدا واضحاً من خلال أسلوب المُماطلة الذي استخدمته إيران مع الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة قبل قيامها بالتّوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحدّ من انتشار السّلاح النّووي الذي يسمح لخبراء وكالة الطّاقة الذّرّيّة بالتّفتيش المفاجئ للمواقع النّووية الإيرانية، وهي - بذلك - تكون - أيضاً - قد حقّقت هدفاً مرحلياً مهمّاً في هذه الأزمة، الذي تمثّل في استيعاب الضّغوط

(1) Nasser Hadian, Iran s Nuclear Program: Contexts and Debate , in: Geoffrey Kemp and others, Iran s Bomb - American and Iranian Perspectives, The Nixon Center, Washington, March 2004.p.46.

(2) محمد عبد السّلام، "هل كانت إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية؟"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
www.ahram.org.eg

الأمريكية بصددها وتفريغها من محتواها قدر الإمكان، في ظلّ معطيات دولية وإقليمية بالغة الصُّعُوبة، وبما يُتيح للجانب الإيراني الفرصة لالتقاط الأنفاس، والتّخلّص من ضغط عامل الوقت[1]، ولكنْ؛ يبقى السّؤال المهمّ الذي قد لا يمكن الإجابة عنه بسُهُولة: وهو ما هي الخطوة الإيرانية القادمة فيما يتعلّق ببرنامجها النّووي تجاه التّهديدات المحتملة؟ قد يمكننا أن نضع ملامح عامّة لخطوات أو مسارات متعدّدة ربّما تتّخذ إيران أحدها أو تُناور ببعض منها من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية أو على أقلّ تقدير إبعاد شبح المواجهة العسكرية مع الولايات المتّحدة أو إسرائيل، وهذا يعني أن عدم استخدام إيران للسّلاح النّووي سيظلّ أمراً قائماً في الاستراتيجية النّووية الإيرانية في حالة امتلاكها لهذا السّلاح، وعليه؛ فإن تلك المسارات التي يمكن أن نرسم منها سيناريوهات إيرانية ستعتمد ـ على الدّوام ـ على عنصر حيوي واحد؛ وهو توظيف القدرة النّووية الإيرانية كأداة سياسية، وليست عسكرية، بمعنى أنّها تستبعد ـ على الأقلّ من جانبها ـ دفع الأمور لأن تصل إلى حالة المواجهة عبر صراع عسكري، هذا من جانب، أمّا من الجانب الآخر، فهو الذي يتعلّق بمسألة استخدام السّلاح النّووي أداة للرّدع، فالمرجّح أن الظُّرُوف البيئية الدّولية ـ بشكل عامّ، والإقليمية بوجه خاصّ ـ سوف لن تسمح بقيام ذلك، حتّى إذا امتلكت إيران السّلاح النّووي، وهذا ينبع من الأسباب الآتية:

1 ـ أن أهمّ عناصر مستلزمات الرّدع تتطلّب ما يمكن أن نُقسّمه إلى مرحلتين مترابطتين، الأولى هي مرحلة التّكافؤ الذي يخلق قدراً معيناً من التّوازن النّووي بين القوى المتنافسة، والثّانية أن حالة التّوازن هذه في ظلّ هذه المنافسة ستتحوّل تلقائياً إلى مرحلة من التّسابق في التّسلّح النّووي بين الأطراف المتنافسة[2]، وإذا ما أخذنا هذه الحالة فيما يتعلّق بالقدرات التّسليحية الإيرانية في حالة امتلاكها للسّلاح النّووي نجد أن منافسيها المحتملين هما كلّ من الولايات المتّحدة وإسرائيل بعدما خرج العراق من حلبة التّنافس بعد احتلاله في 9 نيسان / أبريل 2003، فالسّؤال الذي يطرح نفسه هو هل أنّها قادرة على تحقيق التّوازن النّووي، نوعاً

(1) محمد سعد أبو عامود، "الإدارة الإيرانية لأزمة الملفّ النّووي الإيراني: رؤية مصرية"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg.

(2) يُنظر بهذا المعنى: أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص، 187، 188.

وكمّاً وبوسائط إيصال للقذائف النّووية، وبالدّقّة المطلوبة مع ما تمتلكه الولايات المُتّحدة الأمريكية، القُوّة الأولى في العالم أو مع إسرائيل التي تمتلك برنامجاً نووياً سرّياً ضخماً ومتطوّراً ومدعوماً من الولايات المُتّحدة خاصّة، والغرب بشكل عام؟ فضلاً عن كلّ ذلك، إذا كانت إيران تهدف إلى خلق نوع من التّوازن النّووي مع إسرائيل فقط، فإنّنا نعتقد - أيضاً - أن هذا الهدف بعيد عن التّحقيق لسبب بسيط، وهو أن الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على عدم السّماح لأيّ دولة إقليمية أن تتفوّق عليها ليس في قدراتها التّسليحية التّقليدية، وإنّما بالدّرجة الأساس بالقدرات التّسليحية النّووية، ومن هذا المنطلق؛ قامت بتدمير مفاعل تموز العراقي عام 1981 وقبلها دمّرت مفاعلاً جاهزاً للشّحن في أحد الموانئ الفرنسية في طريقه إلى العراق، وقامت بعمليات تصفية جسديّة لعدد من العلماء العاملين في البرنامج النّووي العراقي[1]، ومن هنا - أيضاً - لا نجد غرابة في الدّور التّحريضي الذي تقوم به إسرائيل للضّغط على المجتمع الدّولي، وعلى الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، وعلى الولايات المُتّحدة لاتّخاذ خطوات تهدف إلى إنهاء البرنامج النّووي الإيراني.

2 - إذا كان هدف الرّدع موجّهاً إلى الدّول الإقليمية فإن ذلك لن يشمل الدّولتين النّوويّتين، الهند وباكستان، وذلك لطبيعة العلاقات التّعاونية التي تربط إيران بهاتين الدّولتين، بما في ذلك في المجال النّووي، وبذلك؛ فإن الدّول التي سيستهدفها الرّدع الإيراني، بلا شكٍّ في هذه الحالة هي دول الخليج العربي، بما فيها العراق، حتّى بعد أن أطيح بنظام صدام حسين؛ حيثُ من المتوقّع أن يستمرّ الوُجود الأمريكي فيه أو وُجود نظام سياسي موال للولايات المُتّحدة، وهذا ما نعتقد أنّه سيتضمّن حالة محفوفة بالمخاطر قد تُواجهها إيران، خاصّة إذا ما تذكّرنا مستوى العلاقات والتّعاون العسكري والأمني الذي يربط بين هذه الدّول والولايات المُتّحدة الأمريكية[2].

---

(1) جعفر ضياء جعفر و نعمان سعد الدّين النّعيمي، "أسلحة الدّمار الشّامل، الاتّهامات والحقائق"، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(2) م. ف. رامانا و ضياء ميان، "المواجهة النّووية في جنوب آسيا"، في: التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي، الكتاب السّنوي 2003، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام، [ترجمة]: فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص ص 337، 338.

ولكنّ هذا لا يعني أنّنا نجزم بأن إيران سوف لن تستخدم هذا السّلاح عند الضّرورة، ونقصد بالضّرورة هنا هو الرّدّ على أيّ هجوم خارجي ربَّما يكون من خلال توجيه ضربات صاروخية على أهداف محدّدة لدى أعدائها، الذين لا شكّ أنّهم سيقومون بتوجيه الضّربة الأولى، والتي ستقودنا ـ عند ذاك ـ إلى مدى قناعة إيران وقدرة قيادتها على اتّخاذ قرار حاسم باستخدام هذا السّلاح على وفق الصّيغ الاستراتيجية التي خطّط لها كبار الاستراتيجيين النّوويين، ونقصد ـ هنا ـ ما يُسمّى بـ "معاكس المدن"[1]، من خلال تحميل الصّواريخ الباليستية الإيرانية برؤوس نووية، في حالة افتراض امتلاكها لهذه الرّؤوس، وهذا ما أشار إليه وزير الدّفاع الإيراني علي شمخاني بعد إجراء تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ شهاب 3 في تموز / يوليو 1998 عندما قال: "بأنّنا قد هيّأنا أنفسنا لامتصاص الضّربة الأولى لكي نُقلّل من الأذى الذي سيلحق بنا، وكذلك في استعدادنا لتوجيه الضّربة الثّانية التي ستكون انتقامية للضّربة الأولى، وبشكل حاسم"[2]، نعتقد أن أمراً كهذا سيجرّ ـ ليس إيران فقط ـ وإنَّما المنطقة بأسرها إلى كارثة حقيقية، وهو ما سوف لن تسمح به ليس إسرائيل أو الولايات المُتّحدة فقط، وإنَّما المجتمع الدّولي بأسره؛ ممَّا سيجعل إيران في موقف صعب للغاية.

إذاً، ما هي الخيارات الإيرانية القادمة أو السّيناريوهات الإيرانية المحتملة لا سيما بعدما استبعادنا خيار الاستخدام للسّلاح النّووي، أو التّقليل من أهمّيّة هذا السّلاح، على الأقلّ في الوقت الحاضر، وفي المستقبل المنظور، أداة للرّدع أو للتّوازن النّووي؟

قبل أن نجيب عن هذا التّساؤل فإنّه من المفيد أن نعطي لمحة سريعة عن الجهات المسؤولة عن إدارة الأزمة النّووية في إيران، وكأمر طبيعي فإن إدارة الأزمة تتمّ من قبَل فئة محدّدة ومعيّنة من صنّاع القرار، وإذا ما ألقينا نظرة على ذلك نجد أن هناك نقطتين مهمّتين ينبغي التّأكيد عليهما في عملية اتّخاذ القرارات السّياسية الإيرانية بشكل عامّ، وهي:

1 ـ أنّ عملية اتّخاذ القرارات في القضايا الرّئيسة في إيران لا يحتكرها شخص معين بمفرده، أو مجموعة معينة من الأفراد، وإنَّما من خلال مجموعة من المُؤسّسات

---

(1) Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry, " The New World of International Relations, Prentice - Hall, Upper Saddle River, (New Jersey, 1999), p.222.

(2) Interview with Defense Minister Admiral Ali Shamkhani on Tehran IRIB Television. Second Program, 30 July 1998, translated in FBIS - NES 5 ، 217 - 98 - August 1998.

السّياسية التّشريعية والتّنفيذية والرّقابية، والتي تشمل المرشد الأعلى للجمهورية والبرلمان الإيراني ومجلس تشخيص مصلحة النّظام ورئيس الجمهورية، بما يجعل من هذه الميزة صفة فريدة تمتلكها إيران من بين دول العالم في عملية صنع القرار[1].

2 ـ إنَّ صنع القرارات في القضايا الرّئيسة في إيران تتمّ من خلال الإجماع داخل المُؤسَّسات المذكورة وموافقة المرشد الأعلى للجمهورية، ومن تلك القضايا ما هو مُتعلِّق بالسّياسة الدّفاعية والأمنية وعبر عمليات معقّدة تُؤدّي فيها المُؤسَّسات الرّسمية العديدة والعلاقات الشّخصية والمبادرات الفردية دوراً مهماً في رسم السّياسة الإيرانية[2].

وقد يبدو هذا الأمر من الخارج على أنّه فوضوي ويتّسم بالغرابة، ولا يمكن ـ من خلالها ـ فَهْم عملية صنع القرار السّياسي في هذا البلد، ولكنّه ـ من الدّاخل ـ يبدو غاية في التّنظيم المُؤدّي إلى خلق حالة الاستقرار السّياسي. و ليس هناك شكّ بأن القرارات المُتعلّقة بالملفّ النّووي تصغر دوائر صُنعها نسبياً، ولكنّها تمثّل كلّ الفئات السّياسية المؤثّرة والمعنيّة بالمَوضُوع[3].

أوّلاً: السّيناريوهات السّلمية:

1 ـ الحلّ عن طريق التّفاوض:

إن هذا الخيار يدعو إلى التّوصّل إلى حلّ سلمي للملفّ النّووي من خلال التّفاوض مع الولايات المُتّحدة، وينبع هذا الخيار من خلال وُجود العديد من الدّعوات التي تهدف إلى إنهاء حالة العداء مع الولايات المُتّحدة الأمريكية، والبدء ببناء علاقات متطوّرة معها تخدم إيران بالدّرجة الأولى، وتُفوّت الفُرصة على الذين من صالحهم أن تستمرّ حالة العداء مع الولايات المُتّحدة، سواء كان هؤلاء من داخل إيران أو خارجها، وهو الأمر الذي عبّرت عنه إحدى الصّحف الإصلاحية في إيران بعد أقلّ من أسبوع واحد من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر عندما قالت: " إن الأمر يحتاج إلى مزيد من الحنكة السّياسية حتّى نعرف أنّه تُوجد في إسرائيل وتركيا

---

(1) Daniel Byman, and other, Iran s Security Policy in the Post Revolutionary Era . National Defense Research Institute, 2001, p. 22.

(2) Ibid.21.

(3) George Perkovich, Dealing With Iran s Nuclear Challenge Carnegie Endowment for International Peace, April 28, 2003.

وباكستان وبعض الدّول العربية ودول الخليج محافل سياسية لها وزنها تطالب بالعمل على استمرار وزيادة الخلاف بين إيران والولايات المُتَّحدة، وترى أن مصالحها القومية أو التّوسّعية تكمن في استمرار هذا الخلاف وذلك العداء، وإصرار آية الله خامنئي والمحافل المحافظة والمتشدّدة على استمرار الخصومة والعداوة بين أمريكا وإيران يصبّ - حتّى الآن - في صالح أعداء إيران ومنافسيها على السّاحة الإقليمية، وكثير من المثقّفين وأصحاب الرّأي يعتقدون أن هناك أياد أجنبية عميلة داخل الجناح اليميني المسيطر داخل إيران "[1].

وليس بالضّرورة أن يكون الخيار التّفاوضي مع الولايات المُتَّحدة، وإنَّما عن طريق طرف ثالث، وهو ما موجود - فعلاً - على أرض الواقع، ونقصد به الدّور التّوسّطي الذي يُؤدِّيه الاتِّحاد الأوروبي ضمن إطار الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة، والحقيقة أن هذه الوساطة تتمّ من أجل تقريب وجهات النّظر بين إيران من جهة والولايات المُتَّحدة من جهة أخرى في إطار صفقة شاملة؛ إذ إن الإدارة الأميركية تجري محادثات مع حلفائها الأوروبيين، تتناول حوافز اقتصادية محتملة لإيران، من ضمنها استيراد الوقود النّووي مقابل وقف نشاطات تخصيب اليورانيوم التي تشتبه الولايات المُتَّحدة في أنّها جزء من برنامج التّسلّح النّووي، وبالرّغم من أن الإدارة الأمريكية لم تقرّر - رسمياً - مثل هذا العرض على وفق ما أكّده دبلوماسيون أميركيون وأوروبيون، فإن ذلك لم يثن بريطانيا وفرنسا وألمانيا عن تحضير عرض بهذا الخُصُوص، بالرّغم من أن العديد من المصادر الأوروبية رأت بأن الإدارة الأمريكية لم تُبد ارتياحاً إلى بحث ما أسمته بـ "تقديم الحوافز" لأسباب منها أن خطوة كهذه قد تعني تراجعاً سياسياً أمريكياً ربَّما يثير جدلاً حاداً داخل الولايات المُتَّحدة[2].

تقييم السّيناريو:

أ: المقوّمات الدّاعمة لهذا السّيناريو:

وُجود شريحة واسعة من المثقّفين الإيرانيين الذين يؤمنون بضرورة البدء بإجراء حوار مُباشر مع الولايات المُتَّحدة، وبالأخصّ ضمن التّيّار الإصلاحي، وهي شريحة غير قليلة،

---

(1) إيران امروز، في 17 أيلول / سبتمبر 2001.

(2) New York Times, October 10, 2004.

وتُعبّر عن وجهة نظر الكثير من الإيرانيين، من الممكن أن تكون آراؤها جسراً تتوصّل - من خلاله إيران - إلى تسوية سلمية لملفّها النّووي إذا ما تقلّص حجم البدائل الدّبلوماسية مقابل توسّع هامش الخيارات العسكرية، وتصاعد الضّغوط والتّهديدات باستخدام القُوّة ضدّ برنامجها النّووي، والوضع العسكري الحرج للقُوّات الأمريكية على السّاحة العراقية النّاجم عن تكبّدها لخسائر غير قليلة نتيجة استمرار احتلالها للعراق مقابل القدرة الإيرانية في التّأثير على العديد من القوى السّياسية الموجودة على هذه السّاحة، وهو الأمر الذي قد يدفع بالولايات المُتّحدة إلى القبول بإجراء مفاوضات مُباشرة أو غير مُباشرة مع إيران تفتح آفاقاً واسعة قد يكون لها - بالتّالي - القدرة على عملية وضع حدّ لإنهاء الملفّ النّووي الإيراني بصُورة ترضي الطّرفين.

إن الاستراتيجية الإيرانية - على ما يبدو - تتجنّب التّورّط في أيّ مواجهة عسكرية مع أيّ قُوّة خارجية إلا في حالة الدّفاع عن النّفس، لا سيما وأنّها مازالت تعيش الآثار السّلبية التي خلّفتها حربها مع العراق، ولذلك؛ فإن من المنطقي أن تبحث إيران عن الحُلُول السّلمية عن طريق التّفاوض مع الولايات المُتّحدة، التي أدرجت إيران كإحدى الدّول المارقة؛ ممّا جعلها هدفاً عسكرياً محتملاً بعد الغزو الأمريكي للعراق.

ب: الكوابح المعرقلة لهذا الخيار:

1 - رفض المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله على خامنئي فكرة إجراء مفاوضات مع الولايات المُتّحدة، مع تنديده بالإصلاحيين الدّاعين لها؛ لأن تلك المفاوضات بنظره "سوف لن تحلّ أيّ مشكلة، إنّها ستكون مفيدة - فقط - للحكُومة الأمريكية"[1].

2 - إذا ما افترضنا إمكانية قيام إيران بالتّفاوض مع الولايات المُتّحدة لإنهاء حالة العداء فيما بينهما ولتخفيف الضّغط الأمريكي على إيران فيما يتعلّق ببرنامجها النّووي، فإن إيران - على ما يبدو - غير مستعدّة - لأسباب عقائدية - في أن تجري مفاوضات مُباشرة وغير مُباشرة مع إسرائيل، التي تناصب إيران العداء، وتعمل على إعاقة أيّ تطوّر علمي أو أيّ تقدّم تقني

(1) Chronology U.S-Iran Rrlations, 1906 ،'2002-Reuters newmedia/corbis ؛ and see: online www.wgbh /frontline terror and Tehran chronology us iran relations, 1906 2002-PBS.htm, op.cit.

في المجال النّووي، حتّى وإن كان ضمن التّوجّه السّلمي لاستخدامات الذّرّة، ونعتقد أن هذه الإعاقة تنبع من استراتيجية إسرائيلية تقوم على عدم السّماح لدول منطقة الشّرق الأوسط العربية والإسلامية من التّوصّل إلى الحلقات العلمية والتّكنولوجية المتطوّرة، وجعلها دولاً متخلّفة على الدّوام، لاسيما بما يتعلّق بالمجال النّووي، سلمياً كان أم عسكرياً.

2 ـ سيناريو التّصعيد والتّأزم أو سياسة حافة الهاوية:

ونقصد به محاولة تبنّي إيران موقفاً يتّجه إلى الذّهاب تدريجياً نحو استخدام سياسة متشدّدة حيال ملفّها النّووي، دون أن يصل إلى مرحلة دفع أعدائها إلى اللّجوء إلى استخدام القوّة العسكرية ضدّها، والتّراجع في اللّحظة الأخيرة عن بعض من هذه المواقف المتشدّدة بما يمكن عدُّه أنّه يمثّل حالة من التّنازل أو إبداء المرونة المناسبة من قبَلها، بهدف صرف الأنظار عن المشاكل الدّاخلية، وتحديداً لدى الشّريحة الكبيرة من الإيرانيين، الذين باتوا يطالبون بالتّغيير، وليس الإصلاح السّياسي فقط، وهي المشكلة التي يواجهها التّيّار المحافظ، لا سيما وأنه يمسك بيده بمفاتيح الأجهزة العسكرية والأمنية وإدارة البرنامج النّووي في محاولة لجرّ الشّارع الإيراني إلى التّخلّي ـ ولو مرحلياً ـ عن مطالبته بالإصلاحات، بسبب الخطر الخارجي الذي يهدّد الجميع، ويجعل من المطالب الشّعبية المُرتبطة بالتّغيير أمراً ثانوياً في قناعات المواطنين[1]. وتبدو لهجة التّصعيد المفعمة بالتّهديد من قبَل التّيّار المتشدّد أكثر وضوحاً لدى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، الذي كان قد قال ـ أثناء اجتماعه في الحادي والعشرين من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2003 عن معاهدة وزراء خارجية أوروبيين هم الفرنسي دومينيك دو فيلبان، والألماني يوشكا فيشر، والبريطاني جاك سترو ـ: "إن إيران تحتفظ بحقّ عدم تطبيق الاتّفاق الموقّع مع الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، وإنّ "المغالاة في المطالب" من قبَل المجموعة الدّولية يمكن أن تدفع بلاده إلى وقف التّعاون"[2]. بمعنى أن هذا الخيار قد يُؤدّي بإيران ـ في نهاية المطاف ـ إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النّووي، على غرار

---

(1) **Ray Tarkeyh, Iran: New Neighbor to the USA? Middle East Institue, Washington, DC, April 15, 2003.**

(2) "الوكالة الذّرّيّة للطّاقة الذّرّيّة: تقرير إيران تعترف بانتهاكات جديدة" شبكة CNN الإخبارية، 4 تشرين الثّاني / نوفمبر 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: WWW.Arabic-CNN.Com.

التّصرّف الذي سلكته كوريا الشّمالية فيما يتعلّق بملفّها النّووي، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الأخيرة قد أعلنت رسمياً أنّها تمتلك فعلاً برنامجاً نووياً مخصّصاً للأغراض العسكرية. وهذه النّتيجة كان قد أشار إليها صراحة وزير الخارجية الإيراني للصّحفيين في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في دورتها السّنوية عام 2003 عندما قال: "بأنّ حكُومته تقاوم ضغوطاً محلّية للتّخلّي عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النّووية"[1].

في الوقت الذي تواصل الأجهزة الإعلامية الرّسمية التي يهيمن على إدارتها وتوجيهها المحافظون، وتعكس وجهة نظر المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية الإسلامية، حثّ الرّئيس الإصلاحي سيِّد محمد خاتمي على محاكاة الأسلوب الذي اتّبعته كوريا الشّمالية في تعاملها مع الوكالة الدّولية فيما يتعلّق ببرنامجها النّووي، وهو ذات النّداء الذي أطلقه سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النّظام آية الله أحمد جنتي، والمعروف بتشدّده عندما تساءل بالقول: "ما هو الخطأ في تبنّي سياسة كوريا الشّمالية في التّعامل مع ضغوط الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة؟!"[2].

بيد أن ثمّة أمراً مهماً ربّما يعزّز ويقوّي هذا السّيناريو لدى الإيرانيين، وهو أنّهم ربّما أيقنوا عن فَهْم وإدراك حقيقي فنّ اللّعبة الأمريكية في الاختيار و التّعامل مع أهدافها المحتملة، وربّما يستند هذا الفهم والإدراك الإيراني على طبيعة الأهداف التي تحدّدها الولايات المتّحدة بوصفها أهدافاً يتمّ مهاجمتها ضمن استراتيجيتها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وقبل أحداث أيلول / سبتمبر 2001، والتي عبّرت عنها واحدة من الوثائق المُهمّة التي تسرّبت عن رئاسة بوش الأب ترجع لعام 1989 تصف الكيفية التي يجب أن تستند إليها الولايات المتّحدة للقيام بحرب على دولة ما، تقول الوثيقة: "إن الولايات المتّحدة يجب أن تحارب أعداءاً أكثر ضعفاً بكثير، وإن النّصر يجب أن يكون سريعاً وحاسماً"[3]، هذه الحالة يمكن أن نُصوِّرها من خلال فَهْم الإيرانيين للنّتائج المتوخّاة من نوع من المقارنة بين عدوّين لأمريكا، ويُشكّلان - في

---

(1) Ibid.

(2) نعوم شومسكي، "حرب العراق هي بروفة لحُرُوب قادمة"، مصدر سبق ذكره.

(3) New Enriching Uranium Plant Found Near Tehran, Vienna, 26 Sept. 2003. On line: www.Iran-press-service.com.

الوقت نفسه ـ الضّلعين الاثنين "لمحور الشرّ" التي تشكّل إيران ضلعه الثّالث؛ أيْ المقارنة بين كوريا الشّمالية والعراق، فهذا الأخير "كان ضعيفاً ومنهكاً، ولا يمتلك قدرة دفاعية؛ والواقع أنَّه أضعف نظام في المنطقة، ولم يكن بسبب ضعفه هذا، يمثّل تهديداً حقيقياً لأيّ أحد آخر. أمَّا بالنّسبة لكوريا الشّمالية، من ناحية أخرى؛ فيمكن القول إنَّها تُشكّل تهديداً فعلياً لمحيطها الإقليمي بسبب امتلاكها وسائل ردع فعّالة، منها على سبيل المثال أنّها تتملك مدفعية ثقيلة موجّهة إلى سيول، بالإمكان في حال تعرّضها إلى هجوم أمريكي أن تلحق ضرراً كبيراً بأجزاء كبيرة من أراضي كوريا الجنوبية"[1]، وهو الأمر الذي ربَّما يعرقل أيّ خطة أمريكية لتوجيه ضربة لهذه الدّولة. بمعنى آخر؛ وعلى حدّ قول نعوم شومسكي: "إن الولايات المُتَّحدة تقول لدول العالم: إذا كنتم بلا دفاع، سوف نهاجمكم متى نريد، ولكنْ؛ إذا كنتم تملكون وسائل ردع، فسوف نتراجع، لأنَّنا لا نهاجم إلا أهدافاً لا تستطيع الدّفاع عن نفسها. بمعنى، إنَّها تقول لدول العالم إنَّه من الأفضل أن تطوّروا شبكة إرهابية وأسلحة دمار شامل أو غير ذلك من وسائل الرّدع الفعّالة، وإذا لم تفعل، فهي معرّضة لـ "حرب وقائية"[2].

ثانياً: استخدام السّلاح النّووي الإيراني بوصفه أداةَ هجومية:

بوسعنا القول إن هذا السّيناريو قد لا يبدو عقلانياً أو مقنعاً لدى أغلب الإيرانيين، وبالذّات لدى قيادتهم، ومن هنا؛ فإن إيران ـ ووفقاً لاعتقادنا المتواضع، إذا ما امتلكت السّلاح النّووي ـ فإنَّها لن تقدم على القيام باستخدامه بوصفه أداةَ هجومي، حتَّى وإن كان هذا الهجوم موجّهاً على إسرائيل مثلاً (أيْ أنَّها لا يمكن أن تقوم بتوجيه الضّربة النّووية الأولى) على الرّغم من شدّة العداء الإيراني لإسرائيل، ولذلك لن يكون الاستخدام الهجومي بالأسلحة النّووية أحد الأهداف الاستراتيجية الإيرانية، حتَّى وإن كان الهدف هو القضاء على إسرائيل[3].

---

(1) المصدر السّابق نفسه.

(2) المصدر السّابق نفسه.

(3)Ephraim Kam, op.cit. p.5.

تقييم السّيناريو:

1 ـ المقوّمات الدّاعمة لهذا السّيناريو هي:

أ ـ أنَّ إيران حتَّى في حالة عدم استخدامها للسّلاح النّووي، فإن مُجرَّد امتلاك هذا السّلاح سيدعم من أهمّيّة الأسلحة غير التّقليدية لديها من دون أن تُشكّل بديلاً عنها، وبالتّالي؛ فإنَّه سيمنح إيران حرية أكبر بخُصُوص استخدام الأسلحة التّقليدية ضدّ الدّول الأخرى.

ب ـ أن القدرات النّووية ستزيد من ثقة الإيرانيين بأنفسهم، ومن المحتمل عند ذاك أن تظهر لديهم سياسة ذات طبيعة هجومية تبرز من خلال الاحتكام المتسرّع إلى استخدام القُوَّة وسيلة استثنائية لحلّ النّزاعات مع الدّول الأخرى، ومن غير المستبعد أن تستهدف هذه الوسيلة مصالح مُرتبطة بالولايات المُتَّحدة يمكن أن تطالها أسلحتها هذه.

2 ـ الكوابح المعرقلة لهذا السّيناريو:

أمَّا عن الكوابح التي تعيق مثل هذا السّيناريو فهي تتمثّل بما يأتي:

أ ـ ما يتعلّق بالتّبعات السّياسية والعسكرية والاقتصادية التي ستتكبّدها إيران على الأقلّ من خلال الرّدّ الحاسم الأمريكي المحتمل، إذا كان هدف الهجوم هو إسرائيل، أو أيّ أهداف لمصالح أمريكية في المنطقة، أو أيّ من دولها، حتَّى وإن لم تكن تمتلك علاقات جيِّدة مع الولايات المُتَّحدة، والسّبب هي أن الولايات المُتَّحدة ستجد في عمل كهذا مبرّراً مهماً ستُسارع إلى استغلاله وتوظيفه على المستوى الدّولي؛ لاتّخاذ إجراءات تستخدم فيها القُوَّة ضدّ إيران بعمل منفرد أو عن طريق خلق تحالف دولي ضمن إطار الأمم المُتَّحدة منطلقة من عدّ هذا العمل بوصفه عاملاً يُعرّض الأمن والسّلم الدّوليين للخطر، وكذلك بالنّسبة لقيام إيران باستخدام هذا السّلاح بوصفه أداةً هجومية ضدّ إسرائيل، فإن هذه الأخيرة سوف لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه إيران، بل ستلجأ إلى الرّدّ بنفس السّلاح؛ لتكسب الضّربة الثّانية، وبشكل فوري وحاسم، ولذلك على الأرجح فإن إيران سوف لن تلجأ إلى استخدام أسلحة غير تقليدية في عمل هجومي ضدّ إسرائيل، أو أيّ أهداف إقليمية أخرى في المنطقة، إلا ربَّما في

حالة استخدام السّلاح النّووي ضدّها من قبَل أعدائها؛ أيْ في حالة الدّفاع عن النّفس، إذا ما امتلكت هذا النّوع من السّلاح حقّاً.

ب ـ أن التّوصّل إلى اتّفاق سلام شامل بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين وكلّ من سوريا ولبنان من جهة أخرى وبما يقود إلى وضع نهاية للصّراع العربي ـ الإسرائيلي سيُؤدّي إلى إضعاف المبرّر الإيراني في استخدام مثل هذا السّلاح ضدّ إسرائيل بهدف القضاء عليها.

ج ـ أن استخدام هذا السّلاح كأداة هجومية إيرانية تجاه أيّ هدف مهما كانت هُويّته سيضع إيران في موضع حرج على المستوى الدّولي، وستُعامَل على أنّها دولة منبوذة؛ ممّا سيُعرّضها إلى نتائج لا تُحمَد عقباها على المستوى الدّبلوماسي والاقتصادي والعسكري، وهو أمر لاشكّ أنّه موقف لا ترغب إيران أن تضع نفسها فيه.

المبحث الثّاني:

السّيناريو الإسرائيلي

يمكن التّعرّف إلى الاستراتيجية الإسرائيلية في التّعامل مع البرامج النّووية في منطقة الشّرق الأوسط من خلال عدّة مرتكزات دأبت على مُمارستها في تعاملها مع هذه المواضيع، وتحديداً مع الدّعوة إلى جعل منطقة الشّرق الأوسط خالية أسلحة الدّمار الشّامل، والتي تتمثّل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النّووية، ورفض النّقاش حول أسلحتها النّووية، والقول بأن التّفاهم حول تلك الأسلحة سيتمّ بعد إقرار السّلام في المنطقة، والتّركيز على إجراءات بناء الثّقة بين أطراف الصّراع في المنطقة، والحديث عن أولوية التّفاوض حول الأسلحة التّقليدية وحجم الجيوش العربية، وليس أسلحة التّدمير الشّامل. وتمثّلت الصّعُوبة الثّانية في عدم إشتراك بعض الوفود العربية في مثل هذه المفاوضات، وتحديداً وفدي سوريا ولبنان اللّتين أكّدتا على ضرورة التّوصّل إلى اتّفاقات على المسارات الثّنائية المُتعلّقة بعملية السّلام أوّلاً. [1]

ويبرز انعكاس آخر للاستراتيجية الإسرائيلية هذه في هذا المجال في عدم الاتّفاق على نوعية الحظر لأسلحة الدّمار الشّامل، فترى إسرائيل البدء بالأسلحة الكيمائية، ثُمّ البيولوجية، ثُمّ النّووية، بينما تُركّز الدّول العربية على السّلاح النّووي أوّلاً نظراً لامتلاك إسرائيل له[2].

ويُعدّ أحد الأهداف الرّئيسة للاستراتيجية النّووية الإسرائيلية هو عدم السّماح بوُجود أيّ قُوّة ضمن ما تُسمّيه بـ " المجال الحيوي لإسرائيل " تقوم بتهديد أمن هذه الدّولة، وقد تجسّد هذا

---

(1) التّقرير النّهائي عن موضُوع السّلام في الشّرق الأوسط، الأسس، المسارات، التّحدّيات، تقرير غير منشور، لجنة الشّؤون العربية والخارجية والأمن القومي، مجلس الشّورى المصري، 1996م، ص ص 117: 112.

(2) فوزي حماد، عادل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 38.

المفهوم بصُورة أكثر وضوحاً مُنذُ بداية الثّمانينيات، طبقاً لمبدأ (مناحم بيغين) الذي أعلنه بعد ضرب المفاعل العراقي في 7 يونيو 1981م، والذي يحدّد المجال الحيوي لإسرائيل بجميع الدّول العربية، فضلاً عن باكستان وإيران وتركيا وحتّى شمال أفريقيا، وينطلق من أن تحقيق أمن إسرائيل يعتمد على حرمان أيٍّ من هذه الدّول من امتلاك أيّة قدرات نووية أو صاروخية بعيدة المدى، أو حتّى معرفة تكنولوجية متقدّمة، حتّى لو استخدمت إسرائيل القُوّة العسكرية لتنفيذ ذلك، وهو ما عبَّر عنه (أرييل شارون) عام 1981م وكان آنذاك وزيراً للدّفاع في حكُومة بيغين صراحةً بقوله: "إن منطقة الأمن الإسرائيلي تمتدُّ من باكستان حتّى شمال أفريقيا، ومن تركيا حتّى الخليج العربي، ومن حقّ إسرائيل أن تضرب أيّ قُوّة مناوئة في هذه المنطقة"[1]. وتأسيساً على ما سبق فإن المحلّلين الإسرائيليين يُؤكّدون أن ارتباط الأمن بالسّلاح النّووي لن ينفكّ أبداً، إذ إنَّه هو الضّمانة الوحيدة للأمن، ونذكر من ذلك ما صرّح به (شالومو أهرنسون) لصحيفة دافار الإسرائيلية في 5-5-1995م في معرض ردّه على الطُّرُوحات العربية بشأن انضمام إسرائيل إلى معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النّووية؛ حيث قال: "إن إسرائيل لن تُفرِّط في السّلاح النّووي تحت أيّ ظرف من الظُّرُوف؛ حيث إن هذا السّلاح ووسائل استخدامه من صواريخ أريحا متوسّطة المدى وبعيدة المدى هي الضّمان لأمن إسرائيل، وليس الأرض"[2]. وفضلاً عمّا يحقّقه السّلاح النّووي لإسرائيل من أمن نفسي كونه وسيلة لردع العرب عن إعلان الحرب الشّاملة ضدّ إسرائيل، فإنّه يحقّق لها - أيضاً - أمناً نفسياً تجاه العالم أجمع، وهو ما أشار إليه أحد الباحثين الإسرائيليين بقوله: "إن القدرة النّووية تشكّل بالنّسبة لها ضماناً وعنصر اطمئنان في حالة انقلاب السّياسة العالمية والإقليمية ضدّها"[3].

إن الحرص الشّديد من جانب إسرائيل على أن تكون القُوّة العسكرية الكبرى في منطقة الشّرق الأوسط هي ما تحكم نظرة إسرائيل إلى البرنامج النّووي الإيراني، وأن الاستراتيجية

---

(1) عصام فاهم العمري: "خصائص ترسانة إسرائيل النّووية وبناء الشّرق الأوسط الجديد"، النّاشر: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، العدد (34)، ط1، 1999م، ص 54.

(2) المصدر السّابق نفسه، ص 41.

(3) ديفيد ج بيرفين، "الأسلحة النّووية والسّلام العربي الإسرائيلي"، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (120)، أبريل 1995م، ص 96.

الإسرائيلية تهدف إلى أن تكون الدّولة الوحيدة في الشّرق الأوسط التي تملك السّلاح النّووي، فهي - مُنذُ سنوات - تسعى إلى إثارة الرّأي العامّ ضدّ إيران، كما استغلّت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتحريض الإدارة الأمريكية وجرّ الولايات المُتّحدة إلى مواجهة معها لتدمير قُوّتها النّووية، كما يرتبط القلق الإسرائيلي من القدرات النّووية الإيرانية بالقُوّة العسكرية لإيران، وخُصُوصاً بعد تجربة إطلاق صاروخ "زلزال" الإيراني، والذي يستطيع حمل (500) كيلوجرام من المتفجّرات، ويصل مداه إلى (900) ميل، إضافة إلى نجاح إيران في تجربة إطلاق صاروخ "شهاب" في يوليو 2000م، الذي يصل مداه حوالي (800) ميل، وينطلق بسرعة (4320) ميل في السّاعة، و يستطيع حمل (1000) كيلوجرام من المتفجّرات، وأن صاروخ شهاب قادر على ضرب أهداف في عمق إسرائيل[1].

كما أن إسرائيل قد لا تتوانى في الاستخدام الفعلي لسلاحها النّووي، وليس التّهديد باستخدامه فقط، عندما تجد أن أمنها القومي مُعرَّض للخطر، الذي - ربّما - يُؤدّي بها إلى الزّوال، أو إيقاع خسائر بشرية وماديّة كبيرة نتيجة استخدام دول معادية لها لأسلحة غير تقليدية، ويبدو أن هذا الأمر جزء مهمّ من استراتيجيتها النّووية، وقد نستدلّ على هذا الأمر من خلال واقعة أو أكثر، ففي أثناء حرب 1973 نشرت صحيفة (تايمز) الأمريكية تفاصيل قيام رئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك (غولدا مائير) بإعطاء وزير الدّفاع (موشيه ديان) الإذن باستخدام الأسلحة النّووية يوم 8 - 10 - 1973م عندما أخبرها بأن تطوّرات الموقف العامّ لأعمال القتال تُؤكّد أن "هذه هي نهاية الهيكل الثّالث"[2].

كما تجلّى هذا المظهر بعد أن بدأت حرب الخليج الثّانية في 15 يناير 1991م، وقام العراق بشنّ هجماته الصّاروخية على إسرائيل، "حيثُ كانت السّياسة الأمريكية المعلنة إزاء ذلك هو تأييد حقّ إسرائيل في الرّدّ على أيّ هجوم عراقي بالأسلحة الكيميائية بهجوم مُماثل يعتمد

---

(1) أحمد سليمان البرهان، "إيران والولايات المُتّحدة ومحور الشّرّ: الدّوافع السّياسية والاستراتيجية الأمريكية"، مجلّة السّياسة الدّولية، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مُؤسّسة الأهرام، مصر، العدد (148)، أبريل، 2002، ص 37.

(2) ممدوح حامد عطيّة: "البرنامج النّووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي"، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، (القاهرة، 1996)، ص 65.

الأسلحة فوق التّقليدية"، وهو ما عبّر عنه وزير الدّفاع الأمريكي آنـذاك (ديك تشيني) النّائب الحالي للرّئيس الأمريكي بقوله لمحطّة تلفزيون (CNN) في 3 ـ 2 ـ 1991، أيْ قبل الهجوم البرّي في حرب الخليج الثّانية بثلاثة أيام: " بالنّسبة للإسرائيليين فإنَّـه مـن المحتمـل أن يـردّوا ـ بالتّـالي ـ باستخدام الأسـلحة فـوق التّقليديـة"، وفـي معـرض إجابتـه عـن سـؤال يتعلّـق بشـأن اسـتخدام إسرائيل لأسلحتها النّووية التّكتيكية، أجاب بقوله: "إن هذا القرار يتعين علـى الإسـرائيليين أن يتّخذوه بأنفسهم، ولكنَّني أعتقد أن صـدّام حسـين ينبغـي عليـه أن يكـون حـذراً وهـو يسـتأنف هجماته ضدّ إسرائيل"[1].

وترى إسرائيل أن الخطر الإيراني المتمثّل ببرنامجها النّووي يُشكّل تهديداً جدّياً، ليس لها فحسب، وإنَّما لدول أخرى في أوروبا وأماكن أخرى من العالم، وهـو مـا يتطلّـب مـن العـالم اتّخاذ الخطوات الفعّالـة لكبـح هـذا التّهديد، وهـذا مـا جـاء علـى لسـان سـلفان شـالوم وزيـر الخارجيـة الإسـرائيلي بقولـه: " إن إيـران هـي التّحـدّي الوُجـودي الـذي ينتصـب أمـام إسرائيل. فإيران تزعزع الاسـتقرار فـي المنطقـة والعـالم بأسـره، . . وهـي صلـب المشـكلة ولـبّ الخطر، هناك أهمِّية لأن يرى المجتمع الدّولي أيضاً أن التّهديد الإيراني ليس موجّهاً نحو إسرائيل فحسب، إنَّما أوروبا أيضاً، التي عليـها أن تـدرك بـأن إيـران النّوويـة قـادرة علـى ضـرب برلـين وباريس وجنوب روسيا أيضاً، ومن هنا؛ علينا أن نعمل لتحويل المَوْضُوع إلـى مجلـس الأمـن لتترك إيران خطط تسلّحها النّووي"[2]. وفـي السّـياق نفسـه يقـول نـائب رئيـس الحُكُومـة الإسرائيلية (شيمون بيريز) قوله: "يجب أن يُعبَّأ العـالم ضـدّ الخيار النّووي الإيراني، فإيران أصبحت مركز جميـع الأخطـار فـي الشّرق الأوسـط، وهـذا الأمـر يعنـي كـلّ الأسـرة الدّوليـة لا إسرائيل وحدها"، ودعَّم حديثه بالقول: "إذا تصرّفنا وحدنا فسنبقى وحدنا. الجميع يعلم قدراتنا، لكنْ؛ يتعين علينا أن ندرك حدودنـا، طالمـا أن ثمـة احتمـالاً لأن ينتظـم العـالم لمحاربـة الخيار النّووي الإيراني، فلندع العالم يُنظِّم نفسه"[3].

---

(1) مراد إبراهيم الدّسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(2) جريدة النّهار في 16/ 12/ 2004.

(3) غازي العريضي، مَنْ سيضرب إيران: أمريكا أم إسرائيل؟ صحيفة الاتّحاد الإماراتية، 29 ـ 1 ـ 2005.

وتظهر الصّورة أكثر وضوحاً في ما ذكره وزير الخارجية الإسرائيلي السّابق (موشيه سنييه) مهدّداً باستخدام السّلاح النّووي ضدّ إيران بأن بلاده لا تستطيع أن تتعايش مع احتمال وُصُول قنبلة نووية بأيدي الإيرانيين، وأنَّه "إذا لم تتحرّك الدّول الغربية لمنع إيران من الحُصُول على قنبلة نووية، فإن إسرائيل سوف تفعل ذلك بنفسها، وسوف تُنجز هذا المُهمَّة حتَّى لو تطلّب الأمر استخدام الوسائل النّووية"[1].

أمَّا ما يجعل من المخاوف الإسرائيلية مخاوف جدّية فهو أن الدّولة التي تتوصّل إلى مرحلة القدرة على تخصيب اليورانيوم، مثل إيران، ستكون قادرة فعلياً" على إنتاج السّلاح النّووي متى أرادت ذلك[2]، وهو ما يُؤكّده تصريح رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية في فبراير الماضي بقوله: "إذا لم نقم بأيّ تحرّك فسيكون في وسع إيران إنتاج اليورانيوم المخصّب في غضون (6) شهُور، ممَّا سيسمح لهم بإنتاج أوّل قنبلة نووية بحلُول عام 2008م"[3].

وفي الآونة الأخيرة صعّدت إسرائيل حربها الإعلامية ضدّ البرنامج النّووي الإيراني قائلة إن الإيرانيين سيمتلكون بنهاية هذا العام التّكنولوجيا اللازمة لصنع قنبلة نووية، وينتجونها خلال ثلاثة أعوام من الآن. وقال رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية "الموساد" مئير داغان أمام لجنة الشّؤون الخارجية والدّفاع بالكنيّست إنَّه "بحلُول نهاية عام 2005 سيصل الإيرانيون إلى نقطة اللاعودة من النّاحية التّكنولوجية لامتلاك قدرة على تخصيب اليورانيوم". جاء ذلك بعد ساعات من تأكيد شمعون بيريز رئيس حزب العمل ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي أنَّه يجب تعبئة العالم ضدّ الخيار النّووي الإيراني، لأن طهران أصبحت - حسب زعمه - مركز كلّ الأخطار في الشّرق الأوسط.[4]

وعلى الرّغم من أن إيران لم تمثّل تهديداً مُباشراً على إسرائيل حتَّى في ذروة الثّورة الإيرانية، فإن إسرائيل لا تدخّر وسعاً في التّهديد صراحة وضمناً بمهاجمة منشآت نووية

---

(1) ديفيد هيرست، "إسرائيل قنبلة نووية موقوتة تهدّد العالم بالدّمار (مقالة) منشورة في مجلّة (الجزيرة)، العدد (55)، بتاريخ 4 ـ 10 ـ 2003.

(2) جريدة النّهار في 16/ 12/ 2004.

(3) صحيفة الأهرام، العدد (43179)، 24 ـ 2 ـ 2005.

(4) الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) بتاريخ25/ 1/ 2005 على موقع قناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeara.net

إيرانية، وذلك في أعقاب إثارة الاتّهامات ضدّ إيران بأنّها تسعى لامتلاك قدرات عسكرية نووية، وكان آخرها ما كشفت عنه تقارير صحفية من أن جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) قد تلقّى أوامر في أغسطس الماضي لإجراء دراسة حول سبل ضرب أكثر من ستّة مواقع نووية في إيران، وأن فريقاً من الموساد وضع مشروع خطّة لعدّة سيناريوهات لشنّ غارات بواسطة طائرات (أف 16) القاذفة المقاتلة لتدمير المواقع في وقت متزامن وبالكامل، واعتبر خبراء الموساد الإمدادات اللّوجستية بالغة الصُّعُوبة، وإن أعربوا أنّه بالإمكان التّغلّب عليها فنّياً بواسطة التّحليق على مستوى منخفض وترتيبات مناسبة، وأن الموساد لم يُعِر اهتماماً بما يمكن أن يترتّب على تلك الغارات من عواقب سياسية هائلة من منطلق أن القضية تخصّ القيادة السّياسية الإسرائيلية، وأشارت التّقارير إلى أن رئيس الحُكُومة شارون قام بدراسة هذا الإجراء[1].

وعن المَوُضُوع نفسه نشرت صحيفة (لوس انجلوس تايم) خبراً عن قيام إسرائيل بإجراء تعديلات على صواريخ (كروز) الأمريكية كي تصبح قادرة على حمل رؤوس نووية تنطلق من الغوّاصات لتوجيه ضربات وقائية للمواقع النّووية الإيرانية التي تشتبه الولايات المُتَّحدة في أن إيران تستخدمها في صنع أسلحة باليورانيوم المخصّب؛ ورغم نفي المسؤولين الإسرائيليين لما ذكرته الصّحيفة الأمريكية، إلا أن الصّحف الإسرائيلية قد أبرزت هذا الخبر، ودعمته بالتّحليل الذي يظهر قدرات إسرائيل النّووية ومقدرتها على توجيه ضربات نووية للمواقع الإيرانية؛ وقد نشرت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية خريطة لإيران موضّحةً عليها المواقع التي يُرجّح توجيه ضربات ضدّها، فيما نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) صُورة للغوّاصة الإسرائيلية (دولفين) مُوضّحةً عليها بالرُّسُوم طريقة عملها وموقع الصّواريخ ذات الرّؤوس النّووية عليها[2].

بالنّسبة إلى إسرائيل يتوقّف بعض كبار الخبراء العسكريين والاستراتيجيين عند ما يسمّونه "تراجع قُوّة الرّدع الإسرائيلية"، ويعدّون أن هذا التّراجع بدأ بعد حرب عام 1973 وُصُولاً إلى تحرير الجنوب اللّبناني. لأن إسرائيل بحسب هؤلاء الخبراء تبين أنّها عاجزة عن الانتصار في ما يطلق عليه "الحُرُوب الصّغيرة" مثل المقاومة في جنوب لبنان والانتفاضة في

---

(1) صحيفة الرّياض، العدد (12894)، 13ـ10ـ2003م.

(2) صحيفة (الأهرام)، العدد (42679)، بتاريخ 13ـ10ـ2003.

فلسطين، ممّا يعني أن قدرة الرّدع الإسرائيلية في التّوازن الاستراتيجي الإقليمي هي القدرة النّووية في الدّرجة الأولى. فإذا فقدت إسرائيل مثل هذا التّفوّق وهذا التّميّز على الدّول الأخرى، فإنّها ستشعر بتهديد فعلي، مع استمرار "الحُرُوب الصّغيرة" على حالها، وهذا يعني عدم الاستقرار (أيْ عدم استقرار إسرائيل في المنظور الأميركي) إذا ما امتلكت إيران سلاحاً نووياً[1].

وقد تطلّعت إسرائيل - من خلال امتلاكها للسّلاح النّووي - إلى الدّور والمكانة الإقليمية هذه المكانة بعد أن طوّرت من قدراتها النّووية عام 1986م، وقد لخّص أحد المحلّلين (سيمور هيرش) هذا الهدف بقوله: "إن حجم وتعقيد ترسانة إسرائيل النّووية سمح لرجال مثل آرييل شارون أن يحلموا بإعادة رسم خريطة الشّرق الأوسط بواسطة التّهديد الضّمني للقُوّة النّووية"[2].

وفي ضوء ما تقدّم فإن العقيدة القتالية الجديدة لإسرائيل تتضمّن جوانب مختلفة يمكن إيجاز بعضاً من جوانبها بما يأتي[3]:

1 - على إسرائيل الاستعداد للقيام بمهامّ إجهاضية ووقائية ضدّ أهداف بعيدة داخل وخارج إقليم الشّرق الأوسط وفي قارّات أخرى.

2 - تنهض "العقيدة القتالية الجديدة بعيدة المدى" على مثلّث: الرّدع، الإنذار المُبكّر، ومنع الخصم وحرمانه من قدرات يمكن أن تمثّل تهديداً لإسرائيل.

3 - على إسرائيل الاستعداد - مرّة أخرى - للاستيلاء على أراض خارج حدودها، وعلى مسافات بعيدة منها لتحقيق عنصر الحسم في حربها ضدّ الإرهاب.

---

(1) طلال عتريسي، "البعد الإقليمي للملفّ النّووي الإيراني"، [ندوة]: في معهد التّنمية الاجتماعية في الجامعة اللّبنانية - بيروت، 2005

(2) محمد عبد السّلام: "حدود القُوّة: استخدامات الأسلحة النّووية الإسرائيلية"، مركز الدّراسات الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 1996)، ص ص 66، 67.

(3) حسام سويلم، "أبرز التّطوّرات الاستراتيجية والعسكرية والتكنولوجية الأخيرة في إسرائيل"، مجلّة الحرس الوطني، العدد 266، في 1/ 8/ 2004.

4 - يجب أن تمتلك إسرائيل ذراعاً بحرية قوية تماثل الذّراع الجوية، فلا يمكن تصوّر عمليات ضدّ أهداف بعيدة بدون استخدام البحر للوُصُول إلى هذه الأهداف بقُوَّة وكثافة، ونقل العتاد العسكري بالقرب منها.

5 - البدء في تطوير قدرة نووية للضّربة الثّانية Second Strike Under Sea Nuclear Capability تحملها الغواصات، أو وسائل أخرى من تحت مياه البحر.

وقد يبدو من المستبعد أن يكون لدى إسرائيل كما هو الحال بالنّسبة لإيران، وفي ضوء الحالات العدائية المعلنة بينهما، على مدى المستقبل المنظور، على الأقلّ مع وُجود مسار متواز تبقى فيه المُؤسَّسة الدِّينية الإيرانية ونهجها الإيديولوجي المتشدّد في عدائه لإسرائيل والرّافض لوُجودها على أسس عقائدية، نقول إن من المستبعد في مثل هذا الظُّرُوف أن تلجأ إسرائيل إلى البحث عن حُلُول أو سيناريوهات دبلوماسية لما يتعلّق بقضية الملفّ النّووي الإيراني، ولكنْ؛ من الممكن أن تمارس إسرائيل ضغوطاً دبلوماسية عبر قنواتها المُباشرة أو عن طريق الولايات المُتَّحدة أو الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة لتعطيل أو وقف البرنامج النّووي الإيراني، وهي قد مارست هذا الدّور - بالفعل - من خلال الوسائل آلاتية[1]:

أ - تحريض الولايات المُتَّحدة على الضّغط على إيران للتّعامل بجدّية وحدّية أكبر معها، خاصّةً فيما يتعلّق ببرنامجها النّووي، وتحريض العديد من الدّول الممثّلة في مجلس محافظي الوكالة الدّولية للطّاقة الدّولية لإحالة الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدّولي بهدف فرض نظام للعقوبات ضدّ إيران[2].

ب - وهو عكس المطلب السّابق، إذ قد تعمل إسرائيل على دعم أيّ فرصة للحوار يمكن أن تتمّ بين إيران والولايات المُتَّحدة وروسيا. وأن هناك من الإيرانيين المعتدلين والإصلاحيين

---

(1) "إيران تبرز الموقف الأوروبي من الملفّ النّووي شارون سيهتمّ شخصياً"، وكالة الأنباء الفرنسية، AFP، 23/ 11/ 2003.

(2) "شارون يهاجم أوروبا والوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة ويتّهمهما بعدم التّشدّد إزاء إيران"، إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في 28/ 11/ 2004.

يدعون إلى انتهاج مثل هذا السّبيل، إذ إن من شأن ذلك أن يخفّف من حدّة التّوتّر القائمة بين إيران وإسرائيل، وربّما تنسحب على قضية الملفّ النّووي الإيراني.

ج ـ الضّغط على الدّول التي تقدّم المساعدات المُتعلّقة بالبرنامج النّووي الإيراني وحثّها على وقفه، وفي مُقدّمة تلك الدّول روسيا.

د ـ عقد تحالفات إقليمية إسرائيلية مع الدّول المجاورة لإيران، ولا سيما تلك التي تمتلك قدرات نووية مثل الهند.

هـ ـ تكثيف الحملة الإعلامية المضادّة لإيران ولبرنامجها النّووي، ولا سيما لدى الرّأي العامّ الغربي.

ولقد كانت وجهة النّظر الإسرائيلية إلى التّهديد الإيراني خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية والى حدّ ما بعد حرب الخليج الثّانية تستند على أنّه لا يشكّل خطراً مُباشراً على أمنها القومي، والسّبب في ذلك هي أن إيران كانت تستشعر خطراً ظلّت تتوقّعه من العراق بصُورة مستمرّة حتّى سقوط نظام صدام حسين، وكانت ترى أن كلّ ما يهدّدها من إيران هو ما تقدّمه هذه الدّولة من دعم إلى ما تطلق عليها إسرائيل "بعض المُنظّمات الإرهابية"؛ قاصدة بذلك الدّعم الكامل إلى حزب الله في لبنان، والمساعدات الأكثر أهمّية إلى مُنظّمات المقاومة الإسلامية وتحديداً؛ حركة حماس ومُنظّمة الجهاد الإسلامي، فضلاً عن تقديم الدّعم إلى الجبهة الشّعبية العامّة لتحرير فلسطين[1]، وعلى الرّغم من اهتمام إيران في أعقاب انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية بتحديث وتطوير قدراتها التّسليحية التّقليدية، فإن ذلك لم يكن يشكل تهديداً ذا أهمّية استراتيجية عسكرية لإسرائيل، وبات في ذلك الوقت أن القدرات الهجومية الإيرانية ضدّ إسرائيل لدى المحلّلين الاستراتيجيين الإسرائيليين تستبعد عملاً هجومياً تقليدياً، باستثناء ما يتعلّق بمجال الصّواريخ الباليستية، وكان ثمّة إدراك لدى هؤلاء أنّها سوف لن تستطيع إنجاز ذلك على مدى سنوات عديدة قادمة لأسباب عديدة أهمّها الصُّعُوبات المالية التي تواجهها إيران[2].

---

(1) Lee H. Hamilton and Others, Thinking beyond the Stalemate in U.S. . Iranian Relations, Atlantic Council of the United States, July 2001, p. 9.

(2) Ephraim Kam, The Iranian Threat: Cause for Concern, Not Alarm , Jaffe Cennter for Stratagic Studies, Tel Aviv University, Volume 1, No.3. October 1988, p.1.

ومن الطّبيعي أن يؤثّر هذا الخطر الإيراني على خيارات إسرائيل الاستراتيجية المستقبلية في مواجهته، وهذا الأمر سيدفع بالاستراتيجيين الإسرائيليين إلى متابعة الموقف الذي وصل إليه البرنامج النّووي الإيراني، سلمياً كان أم عسكرياً، ممّا يتطلّب منهم وضع إجابة محدّدة لعديد من الأسئلة التي يواجهونها، وأهمّها؛ ما هو مستوى القدرات التي يمكن أن تدعم استخدام البرنامج النّووي لأغراض عسكرية، وتحديداً فيما يتعلّق بالصّواريخ الباليستية، الذي وصلته إيران؟ وما هو مستوى القدرات النّووية التي باتت تمتلكها إسرائيل؟ وما هو مدى فعالية هذه القدرات؟ وكم ستحتاج من الوقت لتطويرها؟ وكيف ستتغلّب إيران على العقبات التّكنولوجية في مجال تطوير قدراتها التّسليحية نووياً؟ ولكنّ السّؤال الأهمّ هو الذي لابُدّ وأن يتحسّب له الإسرائيليون هو ذلك الذي يبحث عن مكنون أو حقيقة النّوايا والأهداف التي يمكن أن تحقّقها إيران من خلال امتلاكها لهذه الأسلحة، خاصّة وأنّها تُحكَم من قبَل نظام إسلامي متشدّد؟ وما هي الاستراتيجية التي ستُؤطّر امتلاك هذه الأسلحة؟ هل هي لأغراض دفاعية أم هجومية أم أنّها لأغراض الرّدع فقط؟

ويبدو أن هذه الأسئلة وغيرها قد تمّت دراستها بالفعل من النّاحية الاستراتيجية السّياسية والعسكرية الإسرائيلية في ضوء ثلاث فرضيات هي[1]:

أوّلاً: خلال السّنوات القليلة القادمة ستشرع إيران بالإنتاج المنظّم للصّواريخ التي تمتلك المدى الكافي لأن تغطّي كلّ الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ومن الممكن أن تطوّر قدرات هذه الصّواريخ لتكون قادرة على حمل رؤوس حربية تحتوي على أسلحة ذات طبيعة تدمير شامل.

ثانياً: من المحتمل أن تمتلك إيران خلال العقد الحالي أسلحة نووية، على الرّغم من الضّغوط الأمريكية وإجراءات الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، فضلاً عن الصُّعُوبات المالية التي تواجهها إيران، ولكنّها مازالت مستمرّةً ببرنامجها النّووي، على الرّغم من كلّ ذلك، ممّا يُعطي انطباعاً بأنّها عازمة على امتلاك هذا النّوع من الأسلحة.

ثالثاً: احتمال استمرار رجال الدّين الإيرانيين بحكم إيران طيلة هذا العقد، بالرّغم من أن بعضاً من أوجه خصائصه المتشدّدة تتّجه - في بعض الأحيان - إلى تبنّي سياسة معتدلة بدليل

---

(1) Ibid.pp.2 4.

أن انتخاب سيِّد محمد خاتمي مرتين لرئاسة الجمهورية الإسلامية قد عكس الرّغبة المتزايدة للتّغيير السّياسي لدى أغلب الإيرانيين من جهة، وأحدث تطلّعات لتبنّي سياسات مستقبلية أكثر انفتاحاً وانسجاماً مع البيئة الدّولية الجديدة، وهذا الافتراض ربَّما يقود إلى حدوث بعض التّحسّن مع الولايات المُتّحدة، كما يمكن أن تقود إلى خفض التّوجّه نحو تطوير الأسلحة الاستراتيجية، وبالتّالي؛ فإن من شأن ذلك أن يقلّل من حجم التّهديد، الذي من المحتمل أن تواجهه إسرائيل من قبَل إيران، والتي لطالما هدّدت بأنَّها سوف تقوم بتوجيه ضربة وقائية ضدّ البرنامج النّووي الإيراني[1].

وفي إسرائيل فإن التّصريحات والخطط المَوضُوعة تشير إلى كيفية التّعامل عسكرياً مع البرنامج النّووي الإيراني، وهو على ما يبدو فإنَّه الخيار الوحيد لديها، للتّعامل مع قضية البرنامج النّووي الإيراني تبدو مختلفة نوعاً ما عن طريقة التّعامل الأمريكي في توجيه الضّربة العسكرية[2]، إذ إن البعض في إسرائيل ينظر بجدّية إلى ضربة مُماثلة للهجوم الإجهاضي الذي قامت به إسرائيل في السّابع من حزيران / يونيو على مفاعل تموز العراقي[3]. غير أنَّنا نستطيع أن نضع تصوّراً إلى الرّؤية الإسرائيلية للبرنامج النّووي الإيراني من خلال ما يظهره المسؤولون الإسرائيليون بهذا الخُصُوص، ومن ذلك ما قاله رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي (مير داجان) أمام لجنة الشّؤون الخارجية والدّفاع في الكنِّيست بأن إيران تبدو وكأنَّها قد وصلت إلى "نقطة اللاعودة"، وأنَّها تقترب من حلمها من امتلاك السّلاح النّووي، الذي كان ـ مُنذُ بدايته ـ يمثّل تهديداً كبيراً لأمن إسرائيل[4]، وفي 11 تشرين الثّاني / نوفمبر 2003 صرّح وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم بـ "أن بلاده لا تمتلك خططاً لمهاجمة المنشآت النّووية الإيرانية"[5]، ولكنْ؛ وبعد أقلّ من أسبوعين من ذلك ـ وأثناء زيارته إلى الولايات المُتّحدة ـ ذكر وزير الدّفاع الإسرائيلي بأن بلاده وتحت أيّ ظرف لا يمكن أن

(1) يُنظر: أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره.

(2) Israel's plans for Iran strikes," Jane's, July 16, 2004, <http://www.janes . com.

(3) Arnaud de Borchgrave, op.cit .

(4) Mossad head: Nuclear Iran is worst - ever threat to Israel ' ، Haaretz, November 17, 2003, http://www.haaretzdaily.com.

(5) Shalom: there is no intention to attack nuclear facilities in Iran," Maariv, November 11, 2003, <http://www.maariv.co.il.

تسمح لإيران بحيازة الأسلحة النّووية[1]، وبعد مدّة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع عن ذلك، سرّب جهاز الموساد معلومات عن خطط لهجمات إسرائيلية بواسطة طائرات أف ـ 16 لتفجير المنشآت النّووية الإيرانية[2].

وقد يكون من المفيد أن نناقش خيار إسرائيل العسكري هذا إذا ما قرّرت القيام به بصُورة منفردة، مقارنة مع عملية الهجوم على مفاعل تموز النّووي العراقي فإنّنا سنجد أن ثمّة نقاط ينبغي التّوقّف عندها، أوّلها؛ أنّه إذا كان الهجوم على مفاعل تموز قد شمل موقعاً نووياً واحداً، وبالتّالي؛ هدفاً يمكن تسميته بـ "الهدف النّقطي"، فإن الحالة مع إيران تختلف تماماً؛ إذ سيكون على القُوَّة المهاجمة أن توجّه ضرباتها إلى مواقع نووية متعدّدة ومتباعدة في الوقت نفسه داخل العمق الإيراني، مثل المواقع النّووية في بوشهر، ناتانز، اراك، أصفهان، صفند، وغير ذلك، فضلاً عن أن المسافة التي قطعتها الطّائرات الحربية الإسرائيلية عام 1981 هي أقلّ بكثير من المسافة التي تفصل بين إسرائيل والأهداف النّووية المحتملة داخل إيران بسبب الموقع الجغرافي. وهذه عوامل من شانها أن تخلق عوائق ربّما تجعل من مهاجمة هذه الأهداف أكثر صعُوبة من التّجربة السّابقة، وهذا ما يُؤكّده المحلّل الإسرائيلي (يفتاح شابير) الذي يرى: "أن خيارات إسرائيل لمواجهة هذا التّهديد (ويقصد التّهديد النّووي الإيراني) محدودة، ذلك لأن أيّ ضربة اجهاضية ضدّ المواقع النّووية أو الصّاروخية الإيرانية ستكون صعبة؛ بسبب بُعْد هذه الأهداف، ولكونها تقع في مواقع متفرّقة ومتباعدة ومُزوّدة بأنظمة حماية متقدّم، فضلاً عن أن قسماً من هذه المواقع مخبّاً تحت الأرض"[3].

أمّا المشكلة الثّانية التي ربّما ستواجهها مثل هذه العملية؛ فهي مشكلة لوجستية أيضاً، وتتعلّق بالممرّ الجوّي الذي ستسلكه الطّائرات الإسرائيلية في طريق التّوجّه إلى تنفيذ الضّربة

---

(1) Ross Dunn, "Israel threatens strikes on Iranian nuclear targets," The Scotsman, November 23, 2003, <http://www.news.scotsman.com.

(2) في 7 حزيران يونيو 1981 قامت طائرات إسرائيلية من نوع F ـ 15 و F ـ 16 بشنّ غارة جوية قوية وخاطفة ومباغتة على مفاعل تموز النّووي العراقي الذي يقع على بعد 30 كم إلى جنوب بغداد، ودمّرته بالكامل، يُنظر:

(4) -Israel ready to launch preemptive strike on nuclear sites in Iran," AFP, 11 October 2003, <http://www.iranexpert.com.

(3) Yiftah Shapir, "Iranian Missiles : The Nature of the Threat," Jaffe Center for Strategic Studies, July 9, 2003, <http://www.tau.ac.il./jcss.

والعودة منها، إذ إن ثمة صعُوبات قد تواجهها في هذه المسألة، فبالنّسبة لتركيا، وعلى الرّغم من أن "صنداي تايمز" البريطانية في 18 ـ 7 ـ 2004، عن أن إسرائيل قد تشنّ هجوماً استباقياً على مفاعل "بوشهر" باستخدام المجال الجوي التّركي، وقالت الصّحيفة نفسها في 12 ـ 3 ـ 2005م، إن إسرائيل وضعت خططاً لشنّ هجوم جوّي ضدّ أهداف إيرانية نووية في حال فشل الطُرُق الدّبلوماسية، ووضعت رُسُوماً توضيحية لمراحل الهجوم[1]، فتركيا التي ترتبط بعلاقة تحالف استراتيجي مع إسرائيل، وبينها وبين إسرائيل اتّفاقاً تمّ التّوقيع عليه عام 1996 مازال ساري المفعول؛ حيثُ يستمر الطّيارون الإسرائيليون بالتّدريب في الأجواء التّركية[2]، من الممكن أن ترفض السّماح للطّائرات الإسرائيلية بعبور مجالها الجوّي، وهذا التّوقّع مبني على الموقف التّركي الذي رفض السّماح للقُوّات الأمريكية من المرور إلى داخل الأراضي العراقية قبل وخلال عملية احتلال العراق التي بدأت في العشرين من آذار 2003 على الرّغم من المغريات المالية الكبيرة التي عرضتها الولايات المُتّحدة والضّغوط الدّبلوماسية التي مارستها على تركيا لحملها على الموافقة على الطّلب الأمريكي[3]، ولعلّ أهمّ ما يبرّر الموقف التّركي هذا أنّها لا تسمح بضرب دولة مسلمة عبر أراضيها، لا سيما في ظلّ الحُكُومة التّركية الحالية، وفي ظلّ الضّغط الشّعبي الإسلامي داخل تركيا، الذي من شأنه أن يمارس ضغوطاً قوية، كما حصل إبان قضية احتلال العراق، على هذه الحُكُومة أو أيّ حكُومة مقبلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفتور الأخير الذي بدء يطفح على سطح العلاقة بين تركيا وإسرائيل[4].

كما أن من المستبعد أن تمنح المملكة العربية السّعودية ترخيصاً بذلك لاعتبارات عديدة، ولكنْ؛ من أهمّها أن عملاً مثل هذا يمكن أن تقوم به المملكة سيزيد من الأعمال الانتقامية التي يقوم بها المتشدّدون الإسلاميون داخل الأراضي السّعودية ضدّ أهداف محلّية وأجنبية وفي مقدّمتها الرّعايا والمصالح الأمريكية والبريطانية، والتي أخذت في التّصاعد في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، فضلاً عن أن من شأن ذلك أن يقوّي من ادّعاءات هذه

(1) صحيفة الأهرام، العدد (43197)، 14 ـ 3 ـ 2005.
(2) بول وليامز، "لماذا تتدهور علاقة تركيا مع أميركا وإسرائيل؟"، صحيفة الوطن القطرية، في30/ 6/ 2004.
(3) المصدر السّابق نفسه.
(4) المصدر السّابق نفسه.

الجماعات التي "تكفّر" من خلالها العائلة الحاكمة في المملكة العربية السّعودية، وتصفها بأنّها "خادمة لأمريكا والغرب"[(1)]. أمّا على الصّعيد الخارجي؛ فإن سماح العربية السّعودية للطّيران الإسرائيلي بشنّ هجمات على أهداف إيرانية سيُزعزع من أمن المملكة نفسها، ويجعلها أمام مواجهة قد لا تُحمَد عقباها مع إيران التي ستعدّ السّعودية عند ذاك مشاركة في عملية العدوان عليها.

غير أن المعبر الجوّي الوحيد الأكثر احتمالاً هو الذي سيسلك أجواء المملكة الأردنية مروراً بالأجواء العراقية، فالأردن يتمتّع بعلاقات جيِّدة مع إسرائيل، ومن الممكن أن يستجيب لطلبها، أمّا فيما يخصّ الأجواء العراقية؛ فهي تحت سيطرة الولايات المُتَّحدة، التي هي - بلا أدنى شكّ - ستتواطأ مع الرّغبة الإسرائيلية، والسّماح لها بالمرور عبر الأجواء العراقية، وستقدّم لها الدّعم اللّوجستي على الأقلّ بما في ذلك عملية التّزوّد بالوقود في الجوّ، وتأمين نوع من الحماية لتلك الطّائرات، على الأخصّ فيما يتعلّق بالتّشويش على أجهزة الرّادارات الإيرانية وأنظمة دفاعها الجوّي.

وقد لا تقتصر العمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ الأهداف النّووية الإيرانية على استخدام الطّائرات العسكرية المتطوّرة، وإنّما قد تلجأ - أيضاً - إلى استخدام صواريخ كروز والصّواريخ الباليستية، خاصّةً مع ما تملكه إسرائيل من إمكانيات في هذا المجال، على غرار الضّربات الصّاروخية الأمريكية التي تعرّضت لها المواقع النّووية والعسكرية العراقية في عام 1991 و1998 و2003، لتُجهْز من خلالها على أكبر قدر من الأهداف الإيرانية، سواء كانت مواقع نووية أو أنظمة للدّفاع الجوّي، وهو ما من شأنه أن يُسهِّل - إلى حدّ كبير - من مهمّة القُوَّة الجوّية الإسرائيلية في الإجهاز على ما يتبقّى سالماً بعد الضّربة الصّاروخية.

وكجزء من عملية التّهيّوء والتّحسّب لأيّ احتمالات قد تحدث، فإن إسرائيل تعتزم إجراء تجربة جديدة لصاروخها "أرو2 - القاتل" على نموذج مطوّر من صاروخ "سكود" لتعزيز سرعة هذا النّظام الصّاروخي ودقّته في مواجهة تهديدات متصاعدة بصواريخ ذاتية الدّفع من

---

(1) يُنظر: والدن بيللو، "واشنطن: منتصرة أم مفرطة في التّوسّع؟"، [ترجمة]: خالد الفيشاوي، آب / أغسطس 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت)، على الموقع: www.Z.net.

جانب إيران. ونجح "أرو 2" في اختباره الأوّل في يوليو في إسقاط صاروخ سكود قبالة ساحل كاليفورنيا، وتسعى إسرائيل لاختباره في مواجهة تهديد يشبه بدرجة أكبر الصّاروخ "شهاب-3" الإيراني المطوّر، الذي قالت طهران إنّها أجرت تجربة ناجحة لإطلاقه مؤخّراً[1]. وهذا يدلّ على أن إسرائيل تتوقّع ردّاً إيرانياً تستخدم فيه الصّواريخ في حالة محاولتها القيام بغارات جوّية على المنشآت النّووية الإيرانية، وهو الأمر الذي هدّد به المسؤولون الإيرانيون بالفعل[2].

ومن الصّعب أن نضع تقييماً لمدى فعالية صواريخ التّقاطع الإسرائيلية المعروفة باسم (السّهم) وقدرتها على تحييد ترسانة إيران من صواريخ شهاب 3، والتي لم تُجرّب - لحدّ الآن - في ميدان حقيقي. ففي عام 1991، تمّ نشر نظام صواريخ الباتريوت الأمريكية في المملكة العربية السّعودية و إسرائيل، ولكنْ؛ ورغم الادّعاءات الإعلامية الأمريكية المبالغ فيها فإن تحقيقاً أجراه الكونغرس لاحقاً برئاسة (جوزيف سرينسيون) كشف أن نسبة نجاح صواريخ الباتريوت تلك لم تتجاوز الـ 10٪ في تحقيق أهدافها باعتراض الصّواريخ العراقية، وهذا يعني - وعلى حدّ جوزيف سيرينسون نفسه - "أنّنا لم نُسقط سوى صاروخين اثنين من مجموع 44 صاروخ أطلقت على إسرائيل والعربية السّعودية"[3]. وبعد أكثر من عقد من الزّمن، وخلال عملية احتلال العراق، لم تُبرهن صواريخ الباتريوت الأمريكية على دقّة إنجازها، فقد استمرّت معاناتها في اعتراض الصّواريخ العراقية التي أطلقت لإسقاط طائرات قُوّات التّحالف[4].

ولكنّ هذا لا يعني أنّنا نُقلّل من أهمّية صاروخ السّهم الإسرائيلي، ففي الاختبار الأخير الذي أجري عليه في 29 تموز / يوليو 2004 على سواحل كاليفورنيا الأمريكية نجح هذا الصّاروخ في اعتراض صاروخ سكود (عراقي) جُرِّب لهذا الغرض[5]. كذلك علينا أن لا نستبعد قيام طائرات سلاح الجوّ الإسرائيلي بشنّ ضربات قوية إلى أنظمة الدّفاع الجوّية الإيرانية أو إلى مواقع بطاريات الصّواريخ الباليستية (أرض - أرض) إذا ما تذكّرنا الدّور الذي

---

(1) جريدة البيان الإماراتية، 12 آب / أغسطس 2004.

(2) المصدر السّابق نفسه.

(3) The Patriot Flawed?" CBS, June 27, 2004.
http://www.cbsnews.com/stories/2004/02/19/60minutes/main601241.shtml.

(4) Ibid.

(5) Amos Harel, "Arrow anti - missile defense system successfully t
30, 2004, <http://haaretzdaily.com/>.

قامت به هذه الطّائرات في الفترة بين 6 ـ11 حزيران / يونيو 1982 أثناء احتلالها للبنـان ؛ حيثُ تمكّنت من تدمير كلّ بطاريات الصّواريخ السّورية (أرض ـ جوّ) التي تمّ نشرها في سهل البقاع ، وأسقطت 25 طائرة سورية خلال ساعات[1] .

تقييم السّيناريو:

أوّلاً : المقوّمات المحفّزة لهذا السّيناريو:

1 ـ إنّ الاستراتيجية الإسرائيلية لا تسمح بأن تكـون هنـاك قُوّة نووية في منطقة الشّرق الأوسط ، ممّا يجعلها محتكرة لهذا النّوع من السّلاح ، ولذلك فهي تعمل جاهدة بكلّ الوسـائل من أجل منع أيّ دولة من امتلاكه ، وهو ما اتّبعته مع البرنامج النّـووي العراقـي ، عندما قـامت بتدمير أحد المفاعلات التي كانت مُعدّة للشّحن في أحد الموانئ الفرنسية لحساب هذا البرنـامج ، كما قامت بعمليات اغتيال لعدد من العلماء العراقيين والعرب الذين عملوا فيه ، ومنـهم العـالم المصري يحيى المشدّ ، وتوّجت عملها في توجيه ضربـة مدمّرة إلى مفـاعل تموز النّووي فـي 7 حزيران/ يوليو 1981 من خلال استخدام طائرات من سلاح الجوّ الإسرائيلي .

2 ـ إنّ إسرائيل تحظى بدعم غير محدود سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً وأمنياً من قبَل الولايات المُتّحدة الأمريكية ، ولذلك فإنّها لا تخشى أيّ عواقب يمكن أن تُتّخذ ضدّهـا من قبَل مجلس الأمن الدّولي ؛ إذ إن ما هو مرجّح أن الولايات المُتّحدة ستمنع تمرير أيّ قرار حتّى لـو كان يكتفي بالشّجب أو الإدانة ضدّ أيّ عمل من هذا النّوع تقوم بـه إسرائيل ضـدّ إيرا ، وذلـك من خلال استخدام حـقّ النّقـض " الفيتـو " ، وهـي الطّريقـة التي دأبـت علـى اتّباعـها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في حالات تستوجب اتّخاذ إجراءات معينة ضدّ إسرائيل .

3 ـ إنّ إسرائيل تمتلك من الوسائل العسكرية ما يمكّنها من القيام بمثل هـذا العمـل ، فضـلاً عن أنّها ستحظى ـ على الأرجح ـ بدعم لوجستي من قبَل القُوّات العسكرية الأمريكيـة المنتشـرة في المنطقة ، وخاصّة في العراق ، وربّما في دول الخليج العربي .

---

(1) Lebanon War ('Peace for the Galilee')," Israeli Air Force Official Website, http://www.iaf.org.il/>.Andsee: "Israeli Air Force," Aeroflight, <http://www.aeroflight.co.uk.

4 ـ إنَّ إسرائيل إذا ما نجحت خُططها في مهاجمة المنشآت النّووية الإيرانية فإنَّها ـ بذلك ـ ستكون قد تخلّصت من إحدى القوى الرّئيسة المنافسة لها في المنطقة، وسيجعل إيران في موقف الدّولة الضّعيفة فيها، وبالتّالي؛ فإن ذلك سيُعزّز من إمكانية إسرائيل في أن تلعب دوراً قيادياً في المنطقة، فضلاً عن أنّها ـ بذلك ـ ستُضعف من قدرات المتفاوضين السّوريين واللّبنانيين معها في حالة إجراء مفاوضات سلام بينها وبين هاتين الدّولتين اللّتين ترتبطان بإيران بعلاقات جيِّدة.

ثانياً: الكوابح المعرقلة لهذا السّيناريو:

1 ـ المخاوف الإسرائيلية التي يمكن أن تترتّب على عدم نجاح الهجوم الذي تقوم به بالشّكل الذي يُؤدِّي إلى تدمير كافّة المرافق النّووية الإيرانية المستهدفة، وهو أمر وارد جداً للأسباب الآتية:

أ ـ إن الإيرانيين قد نشروا مواقعهم النّووية على أماكن متفرّقة تشمل معظم الأراضي الإيرانية، وبصُورة متباعدة فيما بينها.

ب ـ متانة وقُوّة الاستحكامات الإنشائية التي اتَّخذها الإيرانيون لحماية هذه المنشآت، ومنها أن الكثير من هذه المنشآت قد تمَّ بناءها على عمق غير قليل تحت الأرض، فضلاً عن استخدام طبقات سميكة جداً من الحواجز الخراسانية الصّلبة التي تزيد من هذه الاستحكامات.

ج ـ قدرة الاستحكامات العسكرية المتمثّلة بأنظمة الدّفاع الجوّي، والتي نشرتها إيران حول هذه المواقع، والتي لابُدَّ أن الإيرانيين قد تحسّبوا لطبيعة السّلاح الذي يمكن أن تُهاجَم به هذه المواقع من قبَل أعدائه، وتحديداً من قبَل إسرائيل والولايات المُتّحدة.

د ـ ضعف المعلومات الاستخبارية التي قد تُعاني منها إسرائيل بصدد هذه المواقع، والتي على الأرجح أن عمليات تمويهية قد اتَّخذها الإيرانيين بهدف عدم كشفها من قبَل الأقمار الصّناعية التّجسّسية.

2 ـ إنَّ أيّ هجوم إسرائيلي من هذا النّوع سيُؤدِّي إلى ردّ فعل إيراني يتمثّل في قيام إيران بإطلاق عدد ربَّما لن يكون قليلاً من الصّواريخ الباليستية من نوع شهاب ـ 3 على إسرائيل، وربَّما تكشف إيران في هذه الحالة عن إمكانيات لم يسبق أن أعلنت عنها في المجال اللّوجستي المُتعلّق باستخدام طائرات القُوَّة الجويّة الإيرانية، وخاصَّة فيما يتعلّق بعملية التّزوّد بالوقود في الجوّ للطّائرات المقاتلة التي ستكون ضرورية في هذه الحالة، وذلك بسبب بُعْد المسافة التي تفصل بين الدّولتين.

3 ـ إنَّ قيام إسرائيل بعمل كهذا سيُؤدِّي إلى ردود فعل غاضبة على المستوى الإيراني الدّاخلي وعلى المستوى الإسلامي، ذلك لأن هذا الأمر سيُصنّف باعتباره عدواناً على دولة لها مكانة متميّزة في العالم الإسلامي بشكل عامّ، من قبَل دولة يُنظَر إليها من قبَل المسلمين في كافّة أرجاء العالم بأنَّها دولة كافرة، وبالتّالي؛ فإن هجومها إنَّما يستهدف المشاعر الإسلامية قبل أن يستهدف المنشآت الإيرانية.

4 ـ قد يُؤدِّي هجوم كهذا إلى تنشيط دور الحركات الإسلامية المسلّحة؛ مثل حزب الله في لبنان، وحركات المقاومة الفلسطينية، وزيادة حجم العمليات العسكرية الموجّهة ضدّ قُوَّات الاحتلال الإسرائيلي.

5 ـ سيقوم الإيرانيون المقيمون خارج إيران ـ وتحديداً في دول الخليج العربي، على الأرجح ـ بالضّغط على حكُومات الدّول التي يقيمون فيها من خلال مظاهر الاحتجاج الذي ربَّما قد لا يخلو من بعض مظاهر العنف؛ بهدف دفع هذه الحكُومات إلى اتِّخاذ مواقف تنسجم مع رغباتهم المساندة للموقف الإيراني.

6 ـ قد يُؤدِّي الهجوم الإسرائيلي على وفق هذا السّيناريو إلى عرقلة الجهود التي تُبذَل من أجل التّوصّل إلى إنهاء الصّراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتّال؛ إعادة أجواء التّأزّم وعدم الاستقرار إلى هذا الجزء الحيوي من العالم.

7 ـ من المرجّح أن تعمد إيران في حالة تعرّضها إلى هجوم عسكري خارجي يستهدف منشآتها النّووية، إسرائيلياً كان أم أمريكياً، إلى عرقلة خطوط الملاحة الدّولية المارّة عبر مضيق

هرمز لاسيما ناقلات النّفط المصدّر من دول الخليج العربي إلى الولايات المتّحدة بصُورة خاصّة، وأوروبا واليابان بشكل عامّ، وهي بهذه الخطوة ستعمل إلى رفع أسعار النّفط في الأسواق العالمية أكثر من المستويات الآنية التي ستصل إليها تلك الأسعار مع بدء العمليات العسكرية، وبالتّالي؛ فإن هذا الأمر سيكون بمثابة الورقة القوية التي تستطيع - من خلالها - إيران الضّغط على هذه الدّول والمجتمع الدّولي.

8 - ستقوم إيران باللّجوء إلى المُنظّمات الدّولية، وتحديداً مجلس الأمن الدّولي، وكذلك إلى مُنظّمة المؤتمر الإسلامي؛ بهدف تحقيق أكبر قدر من التّأييد الدّولي لإعطاء الهجوم لإسرائيلي صفة العدوان على وفق وَصْف القانون الدّولي بهدف الحُصُول على المواقف الدّبلوماسية المتعاطفة مع الموقف الإيراني، فضلاً عن حقّ إيران في الحُصُول على التّعويضات المقابلة للخسائر التي ستنجم عن هذا العدوان، كما أن من المرجّح أن تنحو إيران إلى مطالبة الدّول العربية بصُورة منفردة أو من خلال تنظيماتها المُؤسّسية الإقليمية مثل جامعة الدّول العربية ومجلس التّعاون الخليجي على اتّخاذ موقف واضح ومحدّد من العدوان الإسرائيلي.

إنّ ما نستنتجه من هذا السّيناريو أنّه سيُشكّل في حالة وقوعه عاملاً مُهمّاً يتّجه بالمنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار، وتحويلها إلى ساحة صراع، الأمر الذي سيُفاقم من أزماتها الأمنية؛ إذْ إنّها قد تنعكس على قيام إيران باتّخاذ خطوات عسكرية تردُّ من خلالها على العدوان، فربّما تستهدف - من خلالها - المنشآت النّووية الإسرائيلية، والتي هي - بلا أدنى شكّ - ذات إمكانيات أكبر بكثير من ما تمتلكه إيران في هذا الجانب، وعلى الأرجح؛ فإن الأخيرة سوف لن تتمكّن من إصابة الأهداف النّووية الإسرائيلية بدقّة متناهية، ممّا سيعطي الفرصة إلى إسرائيل وتحت ذريعة الدّفاع عن النّفس من استخدام هذا السّلاح على مواقع معيّنة داخل الأراضي الإيرانية، وعند ذاك فإنّها ستُحقّق هدفين في آن واحد معاً، الأوّل هو كسر شوكة القُوّة العسكرية الإيرانية، لا سيما إن لم تكن إيران قد حقّقت إنجازاً نووياً عسكرياً ملموساً، بمعنى عدم تمكّنها - بعدُ - من امتلاك السّلاح النّووي، وهي المرحلة التي ستكون الأكثر ملائمة للهجوم الإسرائيلي على وفق هذا السّيناريو؛ حيث إن الاستراتيجية الإسرائيلية - على ما يبدو، ومن خلال مقارنتها للحالة التي تعاملت بها مع البرنامج النّووي العراقي - أنّها تقوم

على أساس إتاحة المجال لأيّ من دول المنطقة التي ترغب في حيازة هذا النّوع من السّلاح للعمل بصُورة متواصلة على إنجاز برنامجها النّووي، الذي تتبنّاه لهذا الغرض مع وضعه - إسرائيلياً - تحت المراقبة والمتابعة الدّقيقة، إلى الحدّ الذي تقترب منه الدّولة المعنية من المراحل النّهائية لتحقيق أهدافها النّووية، وعند ذاك؛ تنقضُّ - بصُورة مفاجئة وقوية - على المنشآت النّووية في دولة الهدف وتدميرها. ونعتقد أن إسرائيل إنَّما تُحقِّق - من خلال هذا الأمر - الهدف الثّاني؛ وهو جعل دولة الهدف تستنزف أكبر قدر من إمكاناتها المادّية في مثل هذه البرامج، ممَّا يُعيقها مستقبلاً من إعادة بناء هذه المنشآت بعد تدميرها.

المبحث الثّالث:

السّيناريوهات الأمريكية

أوّلاً ـ السّيناريو السّلمي:

1 ـ الحلّ السّلمي عن طريق تغيير النّظام السّياسي الإيراني الحالي:

تحاول الولايات المُتّحدة التّركيز على حالة الامتعاض التي تكتنف مشاعر الكثير من الإيرانيين من طبيعة النّظام السّياسي الإيراني، ليس من خلال القبضة التي يمسك بها التّيار المحافظ المتمثّل برجال الدِّين المتشدّدين، والتي تعرقل النّهج الإصلاحي الذي يعمل المعتدلون من رجال الدِّين على تحقيقه، بل ورغبتهم في إجراء تغيير على النّظام السّياسي برُمّته، والتّحوّل إلى دولة علمانية من أجل كسب حليف يسهل من الاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط[1]. وبالرّغم من أن الولايات المُتّحدة ترى أن هذا السّبب قد لا يكون كافياً لتغيير النّظام السّياسي في هذا البلد، إلا أن المحاولات الإيرانية للحُصُول على الأسلحة النّووية هي أكثر ما تُؤرق الولايات المُتّحدة، وتعدّها التّحدّي الأكبر للأمن الإقليمي والدّولي، فلماذا لا يتمّ تغيير النّظام من أجل إنهاء هذا التّحدّي ومنعه من تحقيق أهدافه[2]. بيد أن المسافة الزّمنية بين حُصُول إيران لهذه الأسلحة وبين أيّ تغيير للنّظام السّياسي ـ إذا ما وقع ـ لا تبدو قليلة، وهو أشدُّ ما يُزعج الإدارة الأمريكية[3]. ولو تأمّلنا في هذه المسافة الزّمنية نجد أنّها تفصل بين

(1) Carothers Thomas, Promoting Demoncracy and Fighting Terrorism , Foreign Affairs. Jan/Feb 2003.
http://www.foreignaffairs.org/20030101faessay10224/thomas - carothers/promoting- democracy - and - fighting - terror.html.
(2) Lemann, Nicholas, The Next World Order , The New New Yorker. 1 April.
(3) Kenneth M. Pollack, op.cit.p.12.

احتمالين، ولكلّ احتمال نتائجه وأبعاده على السّياسة الأمريكية تجاه إيران، وما يتعلّق ببرنامجها النّووي، فالاحتمال الأوّل ؛ وهو حُصُول إيران على السّلاح النّووي قبل حدوث تغيير في النّظام السّياسي، فإن الحالة ستُؤدّي إلى وضع أسوأ ممّا هو عليه الحال حالياً مع كوريا الشّمالية ؛ إذ إن الانقسام بين المتشدّدين والإصلاحيين داخل النّظام السّياسي الإيراني سيزداد - وتبعاً لذلك - ستزداد المعارضة الدّاخلية لاستخدام السّلاح النّووي ورقة للمساومة لإبقاء قُوّة النّظام، وهذا يعني أن النّظام السّياسي سيشهد حالة من عدم الاستقرار، وهو ما قد يُنبئ بكارثة في منطقة الشّرق الأوسط عندما يحاول هذا النّظام بتحدّي السّياسة الأمريكية المهيمنة على المنطقة، أو على قُوّاتها العسكرية الموجودة فيها، أمّا الاحتمال الثّاني ، وهو حُصُول التّغيير في النّظام السّياسي قبل حُصُول إيران على السّلاح النّووي ؛ فعند ذاك ستكسب الولايات المُتّحدة حليفاً محتملاً في المنطقة يمكن أن تتفاوض معه لمناقشة المسألة النّووية، وأمر طبيعي أن الولايات المُتّحدة تُفضّل الخيار الثّاني، وهي ترى أن عليها أن تعمل على تحقيقه من خلال منع وقوع أو حدوث الاحتمال الأوّل[1].

وهذا ما يُفسّر قلق إيران بشأن النّشاطات السّرّية لوكالة المخابرات المركزية في تنفيذ مسعى الرّئيس بوش في تغيير النّظام السّياسي فيها ؛ بوصفه نظاماً "غير مرغوب فيه"، وهو ما تثيره المجموعة والتي تُسمّى "المحافظون الجُدُد" المعروفة بارتباطاتها الوثيقة مع إسرائيل، ولا سيما مع حكُومة اللّيكود الحالية المتطرّفة ؛ إذ يطالب هؤلاء بتغيير النّظام السّياسي الحالي في إيرا، واستبداله بنظام يكون صديقاً للولايات المُتّحدة في هذا البلد الغني بالنّفط[2].

ومن أجل تحقيق ذلك فإن السّياسة الأمريكية الفعّالة التي تقود بهذا الاتّجاه ستنطلق من خاصيّتين ؛ تقوم الأولى على إضعاف الحكُومة الإيرانية، والثّانية على عدم إهمال قوى المعارضة، وتقديم المساعدة إليها يُعجّل من إحداث التّغيير المطلوب، والذي سيأخذ - عند ذاك -

---

(1) Raymond Tanter, Classifying Evil: Bush administration Rhetoric and Policy toward Rogue Regimes: The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus Number 44, February 2003.
https://campus.georgetown.edu/courses/1/GOVT463-2001Spring2004/content/_203193_1/Raymond_Tanter_Classifying_Evil_23_JAN_03.doc.
(2) See: Erich Marquardt, op.cit., on line : http://www.nuclearno.com/.

طابع الثّورة أو الانتفاضة[1] . وهذا يتطلّب من الولايات المُتّحدة أن لا تحقّق أيّ تعاون مع النّظام السّياسي الإيراني الحالي؛ لأن ذلك سيُضعف دور القوى الإيرانية المعارضة، فضلاً عن خلق حالة من الاستياء بين صفوف الإيرانيين الذين يطالبون بالتّغيير[2] . إن الدّاعين إلى تغيير النّظام السّياسي الإيراني الحالي وفقاً لهذا الأسلوب يعارضون - في الوقت نفسه - ليس أيّ تدخّل أمريكي مُباشر بالشّؤون الدّاخلية الإيرانية، بل يطالبون بعدم استخدام العمل العسكري السّرّي (مثل الأسلوب المخابراتي المُدبّر للانقلابات العسكرية) أو العلني عن طريق الاحتلال التّامّ، على غرار ما حصل في العراق، لأن من شان ذلك أن يقود إلى نتائج عكسية، فبالرّغم من إسقاط النّظام عند ذاك، إلا أن ذلك سيفقدها إلى القوى المطالبة بتغيير النّظام، ومعهم أغلب الإيرانيين، الذين تحتاج إليهم الولايات المُتّحدة من أجل بناء علاقات متينة معهم مستقبلاً[3] .

ومن الواضح أن أصحاب هذا الرّأي لا ينتمون إلى جماعة "المحافظين الجدد" في الإدارة الأمريكية، وإنّما من خلال مجموعة بدأت تتمحور حول هذا الرّأي من داخل أعضاء الكونغرس يقودهم السّيناتور (براون باك)، والذين اقترحوا على الرّئيس بوش تقديم 50 مليون دولار سنوياً لمجموعات المعارضة الإيرانية[4] . وتضع هذه المجموعة شروطاً للجهات التي تستفيد من هذه الأموال، وفي مقدّمتها أن تكون من قوى المعارضة الموجودة داخل إيران، وليس خارجها، والتي تحظى بقبول لدى أكبر عدد من الإيرانيين، فضلاً عن ذلك أن تكون لدى هؤلاء المعارضين خططهم الواضحة لتسلّم إدارة البلاد بعد التّغيير ومنع حدوث حالات فوضى أو أيّ اضطرابات مدنية، وأن لا تتحمّل الولايات المُتّحدة المسؤولية المُباشرة عن ما سيحصل، وعدم الاعتماد فقط على التّنسيق مع حلفائها، وإنّما يجب أن يتمّ ذلك من خلال الأمم المُتّحدة؛ لأن ذلك سوف لن يمنح الشّرعية الدّولية للتّغيير فقط، وإنّما - أيضاً - سيقابل

---

(1) Carothers, Thomas, Promoting Democracy and Fighting Terrorism , Foreign Affairs. Jan/Feb 2003 .
http://www.foreignaffairs.org/20030101faessay10224/thomas-carothers/promoting-democracy-and-fighting-terror.html.

(2) Kenneth M. Pollack, op.cit.p.13.

(3) Ibid.pp.13, 14.

(4) National Iranian American Council' . Senator Brownback Announces Iran Democracy Act 10May 2003. http://www.niacouncil.org/pressreleases/press087.asp.

بالارتياح من قبَل الإيرانيين أنفسهم، بمعنى آخر؛ تجنّب كلّ الأخطاء التي رافقت تغيير النّظام السّياسي السّابق في العراق[1].

غير أن هناك مَنْ يرى أنّه حتّى إذا ما تمّ تغيير النّظام السّياسي في إيران فإن " الحكُومة الوريثة مهما أظهرت من صداقة تجاه الولايات المُتّحدة، وأعدّت ترتيبات أفضل مع إسرائيل، فإنّها - ربّما - سترغب في إكمال البرنامج النّووي، الذي بدأه النّظام السّياسي الحالي "[2].

تقيم السّيناريو:

أ. المقوّمات المحفّزة لهذا السّيناريو:

1) وُجود تيّارات إيرانية داخلية تتوافق مع مبدأ إجراء تغيير للنّظام السّياسي القائم، وتعارض المنهج الإيديولوجي الدّيني الذي تتبعه الدّولة، وبشكل خاصّ؛ ما يتعلّق بدور نظام "ولاية الفقيه"، وسلطاته المطلقة، التي تُقيّد - بنظرهم - المفهوم الحقيقي للدّيمقراطية.

2) الوضع الاقتصادي المتردّي بالرّغم من العائدات المالية الخارجية المتأتّية عن طريق تصدير النّفط والغاز وارتفاع نسب التّضخم والبطالة وتردّي مستوى أداء البنى التّحتية للدّولة في مختلف قطاعاتها وتقدّمها، مقابل الإنفاق العسكري المتصاعد، وكذلك فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي.

3) الخشية من أن يُؤدّي تفاقم الأوضاع مع الولايات المُتّحدة إلى تكرار حالة المشهد العراقي عام 2003، في الوقت الذي لم تَنس - بعد - مرارة حرب الثّماني سنوات مع العراق من عقول وأذهان الإيرانيين.

4) محدودية الصّلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية، وحقّ نقض قراراته، على الأقلّ من قبَل المرشد الأعلى للجمهورية، في الوقت الذي يُعتبر رئيس الدّولة في أيّ مكان من العالم أحد رموز دولته خلال مدّة حكمه.

---

(1) President Bush . State of the Union Address. 20 January 2004.
http://www.whitehouse.gov/stateoftheunion/2004.
(2) Geoffrey Kemp, Introduction , Iran s Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, op.cit. p.11.

5) استغلال التّنوّع العرْقي وإثارته من قبَل الولايات المُتّحدة، وتأجيج المطالب القومية للمكوّنات الاثنية في المجتمع الإيراني؛ كالأذربيجانيين والأكراد والبلوش، بل وحتّى العرب، ومدّهم بالدّعم المادّي والعسكري للمطالبة بدور جديد في بنية وتركيبة النّظام السّياسي، أو لتحقيق نوع من الاستقلالية المحدودة، وهي ما نعتقد أنّه سيُواجَه باستخدام العنف من قبَل المُؤسَّسة العسكرية والأمنية، وعند ذاك سوف لن تكون مثل هذه القضية مطلباً إيرانياً داخلياً، وإنّما مطلباً دولياً ينادي بحرية الشّعب الإيراني في التّخلّص من الدّكتاتوريين وإقامة حكم ديمقراطي، وبالتّالي؛ تُؤدّي إلى إضعاف قُوّة التّيّار المتشدّد في إيران، ودعم توجّهات الإصلاحيين للبحث عن حُلُول جذرية تتناول - بالدّرجة الأساس - طبيعة النّظام السّياسي الإيراني، وتُبعده عن ارتباطه الإيديولوجي، ويختطّ نهج الانفتاح على الغرب، وتحديداً الولايات المُتّحدة الأمريكية.

ب. الكوابح المعرقلة لهذا السّيناريو:

1) القدرة التّعبوية التي يمتلكها رجال الدِّين على تعبئة الكثير من قطاعات الشّعب، ولا سيما غير المثقّفة من خارج المدن، على أن التّغيير المطلوب يستهدف توظيف القيَم الدِّينية والمُقدّسات والمعتقدات الإسلامية وتأجيج العامل الرّوحي لديهم، ربّما كسابق أساسي على العامل الوطني، و لا سيما أن التّغيير سيمسّ - بلا شكٍّ - كلّ النّظام السّياسي الإسلامي، الذي تأسّست عليه السّلطات الثّلاث، ومرتكزاتها في إيران، بموجب دستور الثّورة الإسلامية عام 1979.

2) هيمنة القوى المتشدّدة في إيران على كلّ قيادات ومفاصل وهياكل الأجهزة العسكرية والأمنية، وعَدّها عنصر القُوّة الأوّل في أيديها، مع الإشارة إلى عدم استبعاد استخدام أيّ منها لقمع أيّ انتفاضة أو ثورة شعبية أو أيّ محاولة انقلابية، مع التّأكيد على قُوّة المُؤسَّسة الأمنية والاستخبارية الإيرانية وحجمها وامتداداتها.

3) إنَّ أي جهة - أفراداً أو مجموعة - ستتلقّى الدّعم من الولايات المُتّحدة الأمريكية من أجل القيام بعملية تغيير داخلي ستُتّهمُ بالعمالة والخيانة للأمريكان؛ ممّا يجعل مَنْ يريد أن يُقْدم

على عمل كهذا أن يُفكّر ألف مرّة قبل الإقدام عليه، ومن هنا؛ ربّما تتضاءل فرص الولايات المُتّحدة في الوُصُول إلى تجنيد أتباع ينبغي أن يمتلكوا ما يُؤهّلهم من النّاحية الرّسمية أو الفنّية، بل وحتّى الاجتماعية للقيام بهذا الدّور.

2 ـ سيناريو اعتماد أسلوب الضّغوط على الدّول والمُنظّمات الدّولية ذات العلاقة بالبرنامج النّووي الإيراني:

لا شكّ أن المتابع للتّحرّك الأمريكي المتوجّه في الضّدّ من البرنامج النّووي الإيراني يلمس - بوضوح - المساعي الأمريكية للضّغط على الدّول التي تُقدّم الدّعم إلى البرنامج النّووي الإيراني، وكذلك من خلال مُمارسة الضّغوط على الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، والعمل بكلّ ما بوسعها على التّأثير على مجلس المحافظين في الوكالة من أجل إحالة الملفّ النّووي الإيراني برُمّته إلى مجلس الأمن الدّولي؛ لتمارس - من هذا المنبر الدّولي المُهمّ - ضغوطها الهادفة إلى اتّخاذ الإجراءات التي تعتقد الولايات المُتّحدة أنّها تُثني إيران عن مواصلة برنامجها النّووي، وضمن الضّغوط الدّبلوماسية التي تمارسها الولايات المُتّحدة على إيران، ومن أهمّ هذه الضّغوط هي التي تمارسها الولايات المُتّحدة على روسيا الاتّحادية بوصفها الدّولة الأكثر تعاوناً مع إيران فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي الإيراني، فمُنذُ الثّمانينيات أصبحت إيران العميل الأوّل للسّلاح الرّوسي في المنطقة، وفي أواخر التّسعينيات انتقل التّعاون بينهما إلى تعاون تقني رفيع المستوى في مجالات غير عسكرية، ففي منتصف التّسعينيات عقدت روسيا اتّفاقاً مع إيران لتنفيذ مشروع بناء مفاعل نووي في ميناء "بوشهر" المطلّ على الخليج، ورغم القلق الأمريكي فقد تمسّك الرّوس بالمضي في بنائه، مع التّأكيد من جانبهم بأن الجانب الإيراني لن يحصل من جرّاء هذا المشروع على أيّ دعم في قدراته على تخصيب اليورانيوم، الذي قد يُتيح له صُنع قنبلة ذرّيّة في المستقبل، وفي إطار إعلان القيادة الرّوسية الجديدة عن سياستها الخارجية للمرحلة التّالية، تمّ إيفاد وزير الدّفاع الرّوسي إلى طهران في 6 كانون أوّل/ ديسمبر 2000، وأسفرت الزّيادة عن دعم تعاون استراتيجي بعيد المدى في مجالات عدّة، أبرزها توثيق التّعاون التّقني الرّوسي الإيراني؛ حيثُ احتلّت التّكنولوجيا العسكرية المكانة الأولى، ثُمّ تطوّر هذا التّعاون ليشمل المجال النّووي غير العسكري، مع التّأكيد الرّوسي بأن هذا التّعاون

لا يتعارض مع بنود معاهدات نزع السّلاح[1] . وإذا كانت الولايات المُتّحدة لم تعترض على التّعاون بين البلدين في إطار التّسلّح التّقليدي ، فإنّها طلبت من روسيا وقف التّعاون النّووي غير العسكري ، ولكنّ روسيا لم تستجب لهذا الضّغط ، ففي 16 يناير 2001 أكّد وزير الطّاقة الرّوسي أن عملية بناء المفاعل النّووي الإيراني في "بوشهر" على وشك الانتهاء ، وأن هناك تفاوضاً بين الجانبين على إقامة مشروع ثانٍ في المستقبل القريب (نفسه) ، وكان الأمريكيون قد دأبوا مُنذُ عام 1995م ، على التّأكيد - خلالَ محادثاتهم مع الرّوس - على وُجود برنامج نووي سرّي لدى إيران ، دون أن يُوردوا أيّة وقائع تُبرهن على ذلك ، وهو ما جعل روسيا تعلن عن عدم توقّفها عن تصدير الوقود النّووي إلى محطّة بوشهر الإيرانية ، شريطة أن يُعاد لاحقاً إلى روسيا لمعالجته مجدّداً[2] .

فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي الإيراني ومحاولة استغلال أيّ فرصة لزيادة حجم الضّغط نجدها تحاول وضمن الإطار نفسه أن تستغلّ القرارات الصّادرة عن الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة ، ومن هذه الذّرائع التي تمارسها للضّغط على هذه المُنظّمة الدّولية ، على سبيل المثال لا الحصر ، أعلنت الولايات المُتّحدة في 10 - 7 - 2003م أن إيران غير ملتزمة بمعاهدة حظر الانتشار النّووي ، وأنّها وافقت على إعطاء الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة فرصة أخير ، تمّ تحديدها بنهاية أكتوبر 2003م ، من أجل التّحقّق من البرنامج النّووي الإيراني وإلزام إيران بالتّوقيع على الملحق الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النّووي ، وجاء هذا التّصرّف الأمريكي بعد سلسلة من الضّغوط على الوكالة . ففي الثّامن من شهر مايو 2003م ، نشرت صحيفة "نيو يورك تايمز" أن الولايات المُتّحدة الأمريكية تمارس ضغوطاً على الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة لإدانة طهران في انتهاك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النّووية ، وأن واشنطن طلبت من الوكالة وضع نظام تفتيش صارم للبرنامج النّووي الإيراني ، ونقلت الصّحيفة عن أحد كبار المسؤولين الأمريكيين قوله : "إن واشنطن قرّرت تصعيد ضغوطها في هذا الشّأن بعد تلقّيها معلومات أثارت دهشتها عن مدى تقدّم البرنامج النّووي الإيراني ، وذلك إثر زيارة المدير العامّ للوكالة

---

(1) نيبه الأصفهاني ، "مستقبل التّعاون الرّوسي الإيراني في ضوء التّعاون الأخير" ، مجلّة السّياسة الدّولية ، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية ، مؤسّسة الأهرام ، مصر ، العدد (144) ، أبريل ، 2001م ، ص 160 .

(2) مجلّة الدّفاع ، العدد (190) ، مايو ، 2002م .

الدّولية للطّاقة الذّرّيّة لمنشأة (نتانز) النّووية وسط إيران"، وقال المسؤول الأمريكي: "الأمر لا يقتصر - فقط - على أن إيران تُسرّع برنامجها النّووي، ولكنْ؛ تلقّينا - أخيراً - معلومات جديدة أقلقتنا بخُصُوص ذلك البرنامج، ثُمّ إن هناك إصراراً من جانب الإسرائيليين يدعوننا لأن نهتمّ بتلك المشكلة على نحو أكثر جدّية"[1].

ومن أشكال الضّغط الأخرى على وفق الوصف السّابق نفسه، أن القرار الذي اتّخذه مجلس محافظي الوكالة الدّولية في 26 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2003 والذي تضمّن ما سمّاه بـ "حالات الفشل" قد أدّى إلى قيام الولايات المُتّحدة بالتّرويج والدّفع باتّجاه قرار صارم يتضمّن آلية لإحالة القضية النّووية الإيرانية إلى مجلس الأمن الدّولي التّابع للأمم المُتّحدة، فيما إذا ظهرت لاحقاً خروقات جديدة، وبعد أسبوع واحد عبّر وزير الخارجية الأمريكية كولن باول عن الرّضا بشأن القرار الذي " لاحظ أن إيران كانت تخرق الالتزامات " مشيراً إلى وُجود فقرة فعّالة في القرار - ويقصد الفقرة الثّامنة منه - "تجعل من القرار جيّداً"، وهذه الفقرة تضمّنت أنّه في حالة حُصُول أيّ خروقات أخرى فإن مجلس محافظي الوكالة الدّولية يتّخذ الإجراءات الفورية المناسبة وفقاً للقانون"[2]. بينما قال ريتشارد بوتشر النّاطق باسم الخارجية الأمريكية " بأنّنا نعتقد بأن كلاً من تقرير الوكالة الدّولية والبرنامج النّووي الإيراني مزعجين بعمق، وهما بحاجة للدّراسة بعناية من قبَل كافة أعضاء مجلس محافظي الوكالة الدّولية، إن برنامج إيران السّرّي يُمثّل تحدّياً جدّياً لاستقرار المنطقة، والى كلّ المجموعة الدّولية، ولنظام حظر الانتشار النّووي، نعتقد أن هذا التّقرير يمكن أن يُزوّدنا بنظرة مُهمّة للبرنامج النّووي الإيراني، والمشاكل التي ستنجم عن خرق إيران لالتزامات الوقاية"[3]، وفي بيان لاحق دعا بوتشر مجلس محافظي الوكالة الدّولية إلى شرح مخاوفهم، ودعوة إيران لحلّ المشاكل العالقة، ودعوتها لتوقيع البروتوكول الإضافي، ودعم جهود الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، والكشف عن كلّ المعلومات المُتعلّقة ببرنامجها النّووي، والالتزام بأحكام معاهدة حظر الانتشار النّووي[4]. وهذا

---

(1) إيران في دائرة الهدف: فهمي هويدي، صحيفة الأهرام، مصر، العدد (24526)، 13 ـ 5 ـ 2003.

(2) Maya Nakamura and Jean Du Preez' ،IAEA's Resolution on Iran: A Troubling Past with a Hopeful Future '؟Center for Nonproliferation Studies, Monterey, USA, December 4, 2003.

(3) U.S. State Department spokesman Richard Boucher during the State Department briefing on June 6, 2003.

(4) U.S. State Department spokesman Richard Boucher during the State Department briefing on June 16, 2003.

ما نجده - ثانية - في قول وزير الخارجية الأمريكية كولن باول: "إنَّه قد أصبح من الواضح الآن أنَّه يجب على إيران أن تُبدِّد المخاوف التي تعتري المجتمع الدّولي من خلال الاجتماع الذي سيُعقد في تشرين الثّاني/ نوفمبر 2004، وفي حالة عدم تعاونها، فإن ذلك سيُشكِّل سبباً كافياً للوُصُول إلى النّقطة التي تحوّل بموجبها القضية إلى مجلس الأمن الدّولي، .. ولكن الولايات المُتَّحدة - في الوقت الحاضر - ستعتمد على الدّبلوماسية لوقف التّحرّك الإيراني باتِّجاه اكتساب السّلاح النّووي"[1].

تقييم السِّيناريو:

بدءاً؛ يمكننا القول بأن هذا السّيناريو ليس - بالضّرورة - أن يُتبع بصُورة منفردة بل ربَّما يكون مكملاً أو مُقدِّمة للسّيناريوهات السّلمية التي تمَّ ذكرها آنفاً أو بعضاً منها أو موازياً ومترافقاً لها، ويشكل عام فإن تقيمنا لهذا السّيناريو يتضمَّن الآتي:

أ. المقومات المحفزة لهذا السِّيناريو:

1) الهيمنة الأمريكية على الكثير من المُنظَّمات الدّولية، وفي المُقدِّمة منها مُنظَّمة الأمم المُتَّحدة من جهة والبيئة الدّولية الجديدة التي جعلت من الولايات المُتَّحدة الأمريكية القُوَّة الدّولية الوحيدة المنفردة بقمّة هرم النّظام السّياسي الدّولي، من جهة أخرى، ممَّا وفّر لها القدرة على مُمارسة الضّغوط على أغلب دول العالم، من أجل دفعها إلى تبنّي مواقف تتماشى مع أهدافها الاستراتيجية، وخاصَّة فيما يتعلّق بمُوضُوع مكافحة الإرهاب، خاصَّة إذا ما تذكّرنا الرّبط الأمريكي بين الإرهاب وبين احتمال وقوع هذه الأسلحة بأيدي الإرهابيين، إذا ما امتلكتها دول ذات أنظمة سياسية ذات نزعات راديكالية.

2) رغبة الولايات المُتَّحدة في إحالة الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدّولي لإكساب أيّ إجراء يُتّخذ مستقبلاً صفة شرعية، سواء كانت تلك الإجراءات غير عسكرية وبصُورة مشابهة لسلسلة القرارات التي استُصدرت ضدّ العراق في أعقاب حرب الخليج الثّانية، وأبرزها القرار رَقْم 687 في نيسان، والذي - بموجبه استمرّ - فرض الحصار على العراق

(1) Offcial: No Iraq Style , U.N. Resolution planned for Iran, Thursday, September 23, 2004, the star online.

في آب/ أغسطس 1990، إلى حين تحقق الأمم المُتَّحدة من أنَّه قد دمّر كلّ ما يمتلكه من أسلحة الدّمار الشامل ومن الصّواريخ ذات المدى الأكثر من 150 كم، وكلّفت الوكالة الدّولية بالتّحقّق من تخلّص العراق من أسلحته النّووية، كما شُكّلت بموجب القرار نفسه لجنة (أونسكوم) للتّحقّق من تدمير جميع أنواع الأسلحة المحظورة الأخرى[1].

3) إن نجاح الضّغوط الأمريكية على الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرِّيَّة وإحالة الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن يعني - ضمناً - أن الولايات المُتَّحدة قد نجحت في تخطّي معارضة القوى الدّولية الدّاعمة للبرنامج النّووي الإيراني، وتحديداً كلّ من روسيا والصّين داخل الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرِّيَّة، وبالتّالي؛ فإن ذلك ربَّما يقود إلى الاستنتاج بأن هاتين الدّولتين، وهما - كما هو معروف - عضوان دائمان في مجلس الأمن، سوف لن تعترضان على أيّ قرار يصدره مجلس الأمن مستقبلاً ضدّ إيران فيما يتعلّق بهذا المَوْضُوع، وهو الأمر نفسه الذي يعني أن الولايات المُتَّحدة قد استطاعت أن تُقنع دول الاتِّحاد الأوروبي - وبشكل خاصّ - كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا من تغيير وجهة نظرهم حول الكيفية التي يجب التّعامل - من خلالها - مع الملفّ النّووي الإيراني، وبالتّالي؛ وضع إيران في موقف حرج أمام المجتمع الدّولي، وأمام الرّأي العامّ الإيراني الدّاخلي على حدّ سواء.

4) استمرار الإصرار الإيراني على مواصلة تخصيب اليورانيوم، حتَّى وإن اتَّخذت قراراً بتعليق هذه العملية، والتّعليق لا يعني الإلغاء، يقابل ذلك إصرار من قبَل الولايات المُتَّحدة على منع استمرار إيران في هذه العملية[2].

ب - الكوابح المعرقلة لهذا السّيناريو:

قد يكون الكابح الوحيد الذي يُعيق هذا السّيناريو ناجماً عن الجهود التي تُصرُّ على استكمالها دول الاتِّحاد الأوروبي متمثّلة بسلسلة الاجتماعات التي عقدها وفد التّرويكا

---

(1) جعفر ضياء جعفر و نعمان سعد الدّين النّعيمي، "أسلحة الدّمار الشّامل: الاتّهامات والحقائق"، في: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 187، 188.

(2) انظر: خطاب الرّئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 2005، والذي حذّر فيه إيران من مغبّة الاستمرار بعملية تخصيب اليورانيوم، ومؤكّداً - في الوقت نفسه - على أن بلاده سوف لن تسمح لإيران للاستمرار بهذه العملية، الشّبكة الدّولية للمعلومات: www. Aljazeara.net.

الأوروبية بصُورة منفردة، أو من خلال مجلس محافظي الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة لحمل الإيرانيين على التّخلّي عن برنامجها النّووي، وخاصّة ما يتعلّق بعملية تخصيب اليورانيوم، ولكنْ؛ على ما يبدو إن هذه المفاوضات لم تُسفر عن نتائج ايجابية لصالح أيّ من الطّرفين، وآخر تلك الجولات التي أفضت إلى النّتيجة نفسها كان الاجتماع الأخير الذي عُقد في لندن في 29 نيسان / أبريل 2005 بين الجانب الإيراني برئاسة رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني والمسؤول عن الملفّ النّووي السّيِّد حسن روحاني وبين وفد التّرويكا الأوروبي المُكوّن من وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا[1]، ممّا يعني بقاء الوضع على حاله، وبالتّالي؛ فإن ذلك يُضعف من قُوّة هذا الكابح، خاصّة مع تزامن هذا الفشل الأخير بإعلان إيران بأنّها سوف تستأنف عملية تخصيب اليورانيوم في الأسبوع الأوّل من شهر أيار/ مايو 2005[2].

ثانياً ـ السّيناريو العسكري:

يبدو أن التّصعيد الأخير الذي تنتهجه الولايات المُتّحدة في سياستها ضدّ إيران فيما يتعلّق بالملفّ النّووي قريباً من ذلك الذي استخدمته الولايات المُتّحدة في حربها ضدّ العراق واحتلاله، وهي سياسة تنطلق من عاملين مُرتبطين بطبيعة الإدارة الأمريكية الحالية، وهما: التّوجّهات المتطرّفة التي تسيطر على أفكار هذه الإدارة من ناحية، والجنوح الشّديد لديها للهيمنة علي العالم من ناحية أخرى[3]. وثمّة أكثر من سيناريو عسكري محتمل لاستخدام القُوّة ضدّ المنشآت النّووية الإيرانية، يتضمّن أحداها وضع خطط لمسلسل من العمليات السّرّية، التي تهدف إلى تدمير المواقع النّووية الإيرانية، وإعطاب أجهزة الكمبيوتر التي لابُدّ منها لمواصلة البرنامج، وذلك عن طريق استخدام فرق محدودة العدد من القُوّات الخاصّة، ومن معارضين إيرانيين[4]. كما احتلّت أخبار الاستعدادات الأمريكية للقيام بعمل عسكري

---

(1) الشّبكة الدّولية للمعلومات، في 30 نيسان/ أبريل 2005، على الموقع: www. Aljazeera.net.

(2) المصدر السّابق نفسه.

(3) يُنظر: أحمد منيسي، "هل بدأت أمريكا في استهداف إيران؟"، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://www.ahram.org.eg/acpss/.

(4) سيناريو بوش يقضي بضربات قاصمة للمواقع الاستراتيجية الإيرانية، صحيفة الوطن، العدد (1479)، 17ـ 10ـ 2004.

ضدّ إيران صحفاً أمريكية مثل: "نيويوركر"، و "أتلانتك"؛ حيث أشارتا إلى قيام عمليات تجسّس أمريكية طيلة الصّيف الماضي، لمراقبة الأنشطة النّووية الإيرانية في أكثر من (30) موقعاً، وأفاد أحد التّقارير عن سيناريو من ثلاث مراحل للعمل العسكري، في المرحلة الأولى يتمّ القضاء على الحرس الثّوري، وفي الثّانية ضرب المفاعلات التي تشمل (300) موقع، منها (125) له صلة بإنتاج أسلحة الدّمار الشّامل بأنواعها الثّلاثة، والمرحلة الثّالثة تتمثّل في إرسال قُوّات بالقرب من إيران، بهدف التّطويق، ثُمّ الزّحف على طهران، وتعيين حكُومة صديقة[1].

وأفادت الأنباء - أيضاً - عن قيام طائرات تجسّس بدون طيار بحسب تأكيد عدد من قادة سلاح الجوّ الإيراني بالتّجسّس بالقرب من ساحل بحر قزوين[2]، وأن الولايات المُتَّحدة تعتزم شنّ الهجوم في شهر يونيو 2005م، وأن قراراً اتُّخذ بهذا الشّأن في 24 - 10 - 2004[3]. وتولّى البنتاغون نيابة عن الـ (CIA) خلال العامين المنصرمين الأعمال الأستخبارية كافة، لاسيما بـ " مهامّ الاستطلاع الأسود" لمعرفة المواقع النّووية الإيرانية، التي تُشكّل أهدافاً للضّربة الأمريكية، التي ربَّما تلجأ إليها الولايات المُتَّحدة[4]. وفي معلومات مصادر عسكرية أمريكية أن عدَّة دول غربية باتت على اطّلاع على الخطّة العسكرية الأمريكية لتدمير البرنامج الإيراني، وقد دخلت مُنذُ فترة في عملية رصد التّحركات والاستعدادات الأمريكية في قطر والعراق وعدَّة دول بالمنطقة؛ حيث بدأت تلاحظ ارتفاعاً في وتيرة الحُشُود والتّجهيزات والاستعدادات الأمريكية، سواءً السّرّية منها أو العلنية، ومنها العملية (الأخيرة)، التي تميّزت بإرسال (275) عنصراً من كتيبة الأفاعي السّوداء التّابعة للقُوّات الجويّة في الحرس الوطني الأمريكي من "فورتواين" إلى قاعدة "العديد" بقطر، وهي تحركات على عكس التّبريرات الأمريكية لا تخفي - في الواقع - بداية انطلاقة حرب ضدّ إيران[5].

---

(1) فهمي هويدي، إطلالة على إيران، صحيفة الأهرام، العدد (43156)، 1 - 2 - 2005م.

(2) طائرات أمريكية بلا طيار حلّقت فوق إيران العام الماضي، الأهرام، العدد (43166)، 14 - 2 - 2005م.

(3) صحيفة الجزيرة، العدد (11842)، 1 - 3 - 2005م.

(4) ميرفت دياب، هل تنحني إيران للعاصفة الأمريكية، صحيفة الأهرام، العدد (43215)، 1 - 4 - 2005م.

(5) جمال مظلوم، سيناريوهات العمل العسكري ضدّ المنشآت النّووية الإيرانية، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (159)، يناير، 2005م، ص 264.

ولا تُخفي الولايات المُتَّحدة هذا الاحتمال، ولعلّ آخر إشارة صريحة وردت بهذا الشّأن على لسان وزير الخارجية الأمريكية كولن باول في ردّ على سؤال على هامش حضوره اجتماعات الجمعية العامَّة للأمم المُتَّحدة في نيو يورك في أيلول / سبتمبر 2004 عندما قال: " إنَّه ليس مُطَّلعاً على أيّ خطط لضرب إيران، ولكنّ الخيار العسكري مازال مطروحاً على الطّاولة "[1]، فالولايات المُتَّحدة تمتلك قُوَّة عسكرية هي الأكبر في العالم، ولديها جيل متطوّر من القنابل الذّكية والذّخيرة الموجّهة، والتي أثبتت نجاحها خلال الأيام الأولى من الحرب على العراق، ضمن العملية التي سُمِّيت بـ " الصّدمة والتّرويع "، كما أن استخدام صواريخ كروز / توماهوك أو الذّخيرة الموجّهة بواسطة طائرات الشّبح المقاتلة سيُحقّق نتائج فعّالة في أيّ هجوم على المنشآت النّووية الإيرانية، ولكنْ؛ قد يكون من الصّعب تقدير الأضرار التي ستلحق بهذه المنشآت لأسباب عديدة، منها أن العديد منها، كما أشرنا في أكثر من مكان، قد خُبِّئ بناؤها تحت الأرض لتجنّب الهجمات الجوّية، هذا من جهة، أمّا من الجهة الأخرى؛ فإن المواقع النّووية الإيرانية مُزوَّدة بأنظمة حماية دفاعية متقدّمة تشمل على أنظمة دفاعية جوّية روسية الصّنع، فقد حصلت إيران من روسيا عام 1993 على عدد غير معروف تحديداً من الصّواريخ نوع S ـ PMU300 ـ 1، وفي 2003 ـ 2004، كما حصلت إيران من روسيا أيضاً على كمّيّة إضافية من هذه الصّواريخ[2].

النّتائج المُتوقّعة لاستخدام الولايات المُتَّحدة للخيار العسكري:

لابُدَّ لأيّ عمل عسكري خارجي يستهدف المنشآت النّووية الإيرانية أن يُولِّد ردَّ فعل لدى الجانب الإيراني، فما هو ردّ الفعل الإيراني المتوقّع في مثل هذه الحالة؟ هذا السّؤال هو ما سنحاول الإجابة عليه في النّقاط الآتية؛ إذ من المتوقّع أن تتّخذ إيران بعض الإجراءات التي ترى أنّها تخدم أمنها القومي ومصالحها الوطنية، وهذه الإجراءات هي:

(1) Offcial: No Iraq Style N.U. Resolution p;anned for Iran, Thursday, September 23, 2004, the star online . op.cit.
(2) S300 ـ P ، Missile Threat, <http://missilethreat.com/systems/s300 ـ p.html.

1 ـ على صعيد مستقبل البرنامج النّووي الإيراني:

أوّلاً: إعادة بناء وتوسيع البرنامج النّووي الإيراني:

قد يكون من المفيد أن ندرس النّتائج التي أدّت إليها عملية الهجوم الإسرائيلي على مفاعل تموز العراقي عام 1981 لنستخلص منها النّتائج المحتملة لعملية هجومية إجهاضية ضدّ المنشآت النّووية الإيرانية.

فعلى الرّغم من الاعتقاد العامّ الذي ساد لدى الكثير من النّاس بأن عملية تموز ستكبح جماح البرنامج النّووي العراقي، غير أن ذلك لم يكن حقيقة الحال الذي آل إليه ذلك البرنامج، بل على العكس من ذلك تماماً؛ إذ إن الهجوم الإسرائيلي - وإن أخّرَ بعض الوقت البرنامج النّووي العراقي - إلا أنّه قد زاد من رغبة صدام حسين في متابعة ذلك البرنامج، ولكنْ؛ بشكل أكثر توسّعاً للحُصُول على ترسانة نووية ضخمة، وأحدثت تلك الضّربة تأثيراً معاكساً، فهي بدل من أن تقنع العراقيين بالتّخلّي عن برنامجهم النّووي أدّت إلى تركيز صدام حسين على اهتمام واحد، وهو أن يزداد اندفاعاً وترويجاً في إقناع القيادة العراقية للبدء ببرنامج للأسلحة النّووية بشكل فوري[1]، ليُقرِّر البدء فوراً، وقتذاك، تبنّي برنامج نووي سرّي ضخم يعتمد على الجهد الذّاتي الوطني العراقي، ولا يعتمد على أيّ معونة أجنبية[2].

ويذهب أحد العلماء العراقيين الذين عملوا في السّابق في البرنامج النّووي العراقي إلى تقييم مُماثل؛ إذ يقول: "إن الذي فعلته إسرائيل أنّها أبعدت الخطر حقّاً، ولكنّها قد خلقت خطراً أكبر على المدى البعيد، الذي حدث، أن صدام قد أمرنا، وكان عددنا 400 عالم وتكنولوجي نُدير البرنامج، وعندما قُصف المفاعل كنّا قد استثمرنا 400 مليون دولار، والمفاعل كان في حينه فرنسي الصّنع، وخططه تمّ تصميمها بالتّنسيق مع إيطاليا، ولكنْ؛ بعد قصف المفاعل أصبح عددنا 7000، وبلغ استثمارنا 10 مليار دولار لبناء منشآت سرّية مُخبّأة

---

(1) Imad Khadduri, Iraq's Nuclear Mirage, Memoirs and Delusions (Toronto: Springhead Publishers, 2003), p. 82.

(2) جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدّين النّعيمي، أسلحة الدّمار الشّامل: الاتّهامات والحقائق، مصدر سبق ذكره، ص ص 175، 176.

تحت الأرض، هدفها إنتاج الموادّ ذات الصّلة بصنع القنابل النّووية عن طريق تخصيب اليورانيوم، أسقطنا المفاعل القديم بشكل نهائي، وذهبنا ـ مُباشرة ـ إلى تخصيب اليورانيوم، وكان تخمين الإسرائيليين أنّنا نُنتج 7 كغم من البلوتونيوم في السّنة، وهو يكفي لصنع قنبلة واحدة، واعتبروا ذلك مصدر تهديد لهم؛ ممّا حملهم على قصفه من الخارج، ولكنّه ـ في الحقيقة ـ كان أقلّ من ذلك بكثير، وكان يلزمنا وقت طويل، ولكنّ البرنامج الذي قمنا ببنائه لاحقاً كان يمتلك القدرة على صنع ستّة قنابل نووية في السّنة الواحدة"[1]، كما قرّر صدام ـ بعد تدمير مفاعل تموز ـ أن لا يكرّر الخطأ نفسه الذي وقع فيه؛ وهو أن لا يبني كلّ منشآته النّووية في موقع واحد، ومن خلال مساعدة الاتّحاد السّوفييتي بدأ ببرنامج نووي سرّي بصُورة فورية، وتمّ إخفاء منشآت تخصيب اليورانيوم في أماكن متعدّدة من العراق، في أماكن صُمّمت على شكل مخازن أو مدارس أو على شكل بيوت ريفية، وكلّها إجراءات لإخفائها عن الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة، وبما يمنعهم من اكتشاف الإمكانية النّووية الحقيقية للعراق، غير أن احتلال الكويت وما ترتّب عليه من قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدّولي ولا سيما القرار 687 قد غيّر كلّ شيء[2].

من خلال هذه النّظرة إلى المشهد النّووي العراقي في أعقاب الغارة الإسرائيلية على مفاعل تموز ـ ربّما ـ نستطيع أن نتلمّس صُورة قد تكون مشابهة عند النّظر إلى مستقبل البرنامج النّووي الإيراني، في حالة تدمير مواقعها النّووية ملامحها الأساسية هي[3]:

أ ـ إن مثل هكذا هجوم سيُشجّع إيران على المضي قُدُماً، والتّوسّع في برنامجها النّووي سراً.

---

(1) خضر عبد الحمزة، [مقابلة]، شبكة CNN الإخبارية، 7 شباط / فبراير 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.cnn.com/.

(2) Security Council Resolutions Concerning Iraq," U.S. Department of State, November 8, 2002, <http://www.state.gov/p/nea/rls/01fs/14906.htm/>.

(3) Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran ـ Report by the Director General ' ، IAEA, November 10, 2003.

ب - إن مثل هذه الضّربة ستُؤدّي إلى تعاطف المجتمع الدّولي مع إيران؛ إذ سيرى في الهجوم على منشآتها النّووية عملاً عدوانياً على إيران، ممّا سيُؤدّي - بالنّتيجة - إلى إضعاف أيّ تحالف دبلوماسي وعسكري موجود - حالياً - ضدّ إيران.

ج - إن إعادة إيران لبناء منشآتها النّووية في حالة تعرّضها للتّدمير يرتبط - بشكل جوهري - بالقدرات المالية اللازمة لتمويل هذه المشروعات من جديد، وهو - على الأرجح - سيكون مشكلة يصعُب على إيران تجاوزها آنياً في مثل هذه الحالة.

ثانياً: انسحاب إيران من معاهدة حظر الانتشار النّووي:

لقد ألمحت إيران في عديد من المرّات، صراحة أو إشارة، وعلى لسان أكثر من مسؤول فيها إلى نيّتها في اللّجوء إلى هذا الإجراء متى ما وجدت أن ذلك يخدم مصالحها الوطنية، فقد أعلن المسؤول الإيراني المكلّف بالملفّ النّووي حسن روحاني عن هذا الموقف صراحة عندما قال: "نحن ملتزمون بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النّووية، وسنواصل تطبيق البروتوكول الإضافي طوعاً، لكنْ؛ إذا قرّروا جرّنا أمام مجلس الأمن، فسنوقف تطبيق البروتوكول الإضافي، وإذا قرروا فرض عقوبات اقتصادية، فإن مجلس الشّورى يمكن أن يطلب الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النّووية"[1].

وطبقاً للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية "إذا وصلنا إلى النّقطة التي نجد أن مصالحنا الوطنية وقيَم نظامنا يُراد النّيل منها، عند ذاك فلا شكّ أنّنا سنقوم بوقف هذه العملية، أعداء النّظام عليهم أن لا يتصوّروا أن الجمهورية الإسلامية قد وقعت في الفخّ"[2].

بيد أن أكثر تلك التّصريحات أهميّة هو ما جاء على لسان الرّئيس الإيراني سيّد محمد خاتمي في الخطاب الذي وجهه في 21 أيلول/ سبتمبر 2004 خلال استعراض عسكري بمناسبة ذكرى الحرب مع العراق قال فيه: "إن إيران قد حسمت خياراتها في الحُصُول على

---

(1) "إيران تُصعّد لهجتها، وتُهدّد بالانسحاب من نظام التّفتيش الدّولي"، 20/ 9/ 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت): على الموقع: www.AIQnat.com.

(2) AFP, Iran s Supreme Leader Says Nuclear Deal is No Climbdown , 3 November, 2003.

التّكنولوجيا النّووية للاستخدامات السّلمي، حتّى وإن اضطُرّت إلى وقف الإشراف الدّولي لمنشآتها النّووية"[1].

ومن هنا نجد أن إجراءً كهذا باستطاعة إيران اتّخاذه نتيجة الضّغوط الدّبلوماسية الأمريكية والغربية التي تمارَس عليها الآن، بمعنى آخر إن أمر اتّخاذ هكذا قرار لن يكون مُتوقفاً على حالة تعرّضها لعمل عسكري مُباشر يستهدف منشآتها النّووية، لا سيما وأن هذا الإجراء إذا ما اتّخذته إيران لا يُعدُّ مخالفة لأحكام القانون الدّولي أو لموادّ معاهدة حظر الانتشار النّووي، فلقد سمحت الفقرة الأولى من المادّة العاشرة من هذه المعاهدة لكلّ طرف موقّع عليها بمُمارسة حقّه السّيادي للانسحاب منها إذا ما رأى أن أحداثاً استثنائية، لها صلة بموادّ هذه المعاهدة تُعرِّض مصالحه الوطنية العليا للخطر، بشرط قيامه بإبلاغ مجلس الأمن الدّولي والأطراف الأخرى كافّة الموقّعة على المعاهدة بنيّته للقيام بهذا الإجراء قبل ثلاثة أشهر من ذلك، على أن يُبيِّن الطّرف المعني الأحداث الاستثنائية التي يرى أنّها تُهدِّد مصالحه الوطنية العليا[2]، هذا من جانب، أمّا من الجانب الآخر؛ فهو ما يتعلّق بالجهود الدّبلوماسية الرّامية إلى إحالة الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدّولي، وهو الاتّجاه الذي تقوده الولايات المُتّحدة؛ إذ إن الكثير من المراقبين يرون أن الولايات المُتّحدة سوف لن تكون قادرة على أن تحشد موافقة الدّول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن الدّولي باتّجاه فرض عقوبات على إيران، وبدون فرض مثل هذه العقوبات فإن إيران ستستطيع أن تنفق أموالاً أكبر، وتحصل على مصادر بشرية بصُورة أكبر أيضاً[3]، وهذا - أيضاً - هو أحد نتائج مقارنة هذا الوضع المحتمل

---

(1) www.bbc arabic.com, September 21, 2004.

(2) إن النّصّ الإنكليزي للفقرة الأولى من المادّة العاشرة هو:

Each Party shall in exercising its national sovereignty have the right to withdraw from the Treaty if it decides that extraordinary events, related to the subject matter of this Treaty, have jeopardized the supreme interests of its country. It shall give notice of such withdrawal to all other Parties to the Treaty and to the United Nations Security Council three months in advance. Such notice shall include a statement of the extraordinary events it regards as having jeopardized its Supreme interests , See: Treaty on the Non - Proliferation of Nuclear Weapons , the Bureau of Public Affairs, U.S. Department of State, on line.

(3) Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran - Report by the Director General IAEL, February 24, 2004.
http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/gov2004 11-derestrict.pdf.

مع التّجربة العراقية، سواء بعد تدمير مفاعل تموز كما أشرنا آنفاً، أو كيف استطاعت العقوبات التي فرضتها الأمم المُتّحدة ولا سيما تلك التي تضمّنها القرار 687 في نيسان 1991 من كبح جماح البرنامج النّووي العراقي من أيّ تطور؟ فكيف سيكون الحال بالنّسبة لإيران فيما إذا انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النّووي؟ الأمر الذي يعني أنّها ستفلت من أيّ رقابة على منشاتها النّووية، خاصّة وأنّها - على ما يبدو - قد أكملت مؤخّراً كلّ حلقات دورة الوقود النّووي الخاصّة ببرنامجها، والذي كشفه تصريح رئيس مُنظّمة الطّاقة الذّريّة الإيرانية غلام رضا أغا زادة عندما قال: "إنّ بلاده قد حوّلت 37 طناً من (الكيك الأصفر) إلى غاز هكسافلورو اليورانيوم (UF6)، الذي يمكن تحويله إلى يورانيوم مخصّب عبر فصل الجزيئات في أجهزة الطّرد المركزي"[1]، بل إن إيران أعلنت - صراحة، وعلى لسان حسن روحاني المسؤول عن الملفّ النّووي الإيراني - من "أن بلاده ستحذو حذو كوريا الشّمالية، وتنسحب من معاهدة حظر الانتشار النّووي إذا أحيلَ ملفُّها إلى مجلس الأمن، و إذا فرض مجلس الأمن عقوبات، فقد يطلب البرلمان الإيراني من الحُكومة الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النّووي"[2]. والمعروف أن إيران - وبالرّغم من خضوعها لرقابة الوكالة الدّولية - قد استطاعت تجميع أكثر من 920 جهاز طرد غاز مركزي في موقع ناتانز، وأن المدّة الزّمنية التي استغرقته لتجميع 120 جهازاً من هذه الأجهزة هي - فقط - شهران ونصف الشّهر، وتحديداً (بين تشرين أوّل/ نوفمبر2003 وأواسط كانون الثّاني / يناير2004)[3]، فكم ستستطيع إيران أن تجمع من هذه الأجهزة في حالة غياب الرّقابة عليها خلال مدّة زمنية محدّدة؟!

ثالثاً - تأزّم العلاقات الأمريكية - الرّوسية:

من المتوقّع أن يُؤدّي أيّ هجوم إجهاضي على المنشآت النّووية الإيرانية - ولا سيما مفاعلات بوشهر - إلى حدوث أزمة دبلوماسية حادّة بين روسيا والولايات المُتّحدة ليس لأن الأولى هي الجهة التي تعاقدت على بناء هذا المفاعل أو ساعدت في العديد من المنشآت النّووية

---

(1) www. Middle East Online. Com, 09-21-2004.

(2) جريدة الشّرق الأوسط، 20 أيلول/ سبتمبر 2004.

(3) William Broad, "Uranium Traveled to Iran Via Russia, Inspectors Find," New York Times, February 28, 2004, <http://www.nytimes.com.

الإيرانية الأخرى فحسب، وإنَّما لأن هناك المئات من العلماء و الفنّيين النّوويين الرّوس يعملون في هذه المنشآت، وقد تُؤدِّي مثل هذه الهجمات إلى وقوع ضحايا منهم، وربَّما يُؤدِّي - أيضاً - إلى تغيير موقف روسيا، كما هو محتمل لدول أخرى من أن تغيّر موقفها من مسألة "الحرب على الإرهاب".

2 - الانعكاسات على السّاحة الدّاخلية الإيرانية:

أوّلاً: تقوية التّيّار الدِّيني المُتشدّد (المحافظين):

إن أيّ هجوم قد تتعرّض إليه المنشآت النّووية الإيرانية سينُظَر إليه من قِبَل أغلب الإيرانيين على أنَّه عمل يمسّ الكبرياء الوطني والتّقدّم العلمي للشّعب الإيراني، الذي تمثّله هذه المنشآت، وهو ما سيستغلّه رجال الدِّين المتشدّدون في قمّة الهرم السّياسي الإيراني مُبرِّراً لكبح جماح المعارضين لسياساتهم، الذين - ربَّما - سيُصنَّفون عملاء للأجنبي، وبالتّالي؛ سترجح نداءات وسياسات المتشدّدين داخل البرلمان لحشد التّأييد لصالحهم وإبعادهم عن دعاة الإصلاح. وهذا الحشد سوف لن يتأسّس على الشّعارات فقط، وإنَّما من خلال خطوات عسكرية عملياتية إيرانية قوية وعاجلة، تهتمّ بالرّدّ على الهجوم بغرض الانتقام، وهو ما وعد به القادة الإيرانيون أبناءَ شعبهم به، بدءاً من المرشد الأعلى للثّورة الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي، الذي قال أثناء زيارة له إلى مدينة همدان الواقعة في الجزء الغربي من إيران في 5 تموز/ يوليو 2004 وأمام عشرات الألوف من المواطنين الإيرانيين: "إن الولايات المُتّحدة تقول إنَّنا نعرِّض مصالحهم للخطر... إذا أحد ما اعتدى على بلادنا، فإنَّنا سنُعرِّض مصالحهم للخطر أينما وُجِدَت في العالم"[(1)]. وفي كانون أوّل/ ديسمبر 2003 ردَّ قائد القُوَّة الجويَّة الإيرانية الجنرال سيِّد رضا بارديس على تصريح لوزير الدّفاع الإسرائيلي الذي توعّد بمهاجمة المنشآت النّووية الإيرانية قائلاً: "إذا هاجمت إسرائيلُ إيرانَ فإنَّها ستحفر قبرها بيدها"[(2)].

---

(1) Iran warns against an invasion by any country," Associated Press, July 5, 2004, http://www.iranexpert.com/.

(2) Miranda Eeles, "Iran warns against Israeli strike," BBC, December 22, 2003, http://www . bbc.co.uk/.

ثانياً: ردُّ الفعل العسكري الإيراني:

ونقصد ـ بذلك ـ أن أيّ هجوم إجهاضي من قبَل الولايات المُتّحدة ضدّ المنشآت النّووية الإيرانية سيُواجَه بردٍّ انتقامي فوري، وفي مُقدِّمة هذه السّيناريو أنْ تُقدم إيران على توجيه ضربات صاروخية تستهدف القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج العربي، أو مواقع للقُوّات الأمريكية في كُلٍّ من العراق وأفغانستان، مُضافاً إلى ذلك ما قد تقوم به إيران من جهد جدّي لزعزعة الأمن والاستقرار في العراق؛ بهدف إرباك القُوّات الأمريكية المتواجدة على أرضه، وكذلك في دول الخليج العربي الأخرى من خلال الاعتماد على الإيرانيين المتواجدين في هذه الدّول، وعلى الأحزاب والحركات المتحالفة سياسياً مع إيران، فضلاً عن تشجيع ودعم الأُصُوليين الإسلاميين بالقيام بأعمال انتقامية ضدّ الأهداف والمصالح الأمريكية في أماكن مختلفة من العالم.

ثالثاً: استجابة إيران للمطالب الأمريكية بعد بدء الضّربات العسكرية أو قبلها:

لقد راقبت إيران ـ بشكل خاصّ ـ وكلّ دول المنطقة الاستراتيجية الأمريكية في تعاملها مع قضية أسلحة الدّمار الشّامل العراقية خلال المدّة الممتدّة مُنذُ انتهاء حرب الخليج الثّانية عام 1991 وحتّى سقوط النّظام السّابق في 9 نيسان / أبريل 2003، ومن الضّروري أن إيران انتبهت أكثر من غيرها، بوصفها أحد الأهداف الأمريكية المحتملة التي حدّدتها الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، إلى حجم الدّمار الذي لحق بالقدرات التّسليحية العراقية التّقليدية وغير التّقليدية، وبالبنى الارتكازية العراقية، ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، وإنّما استُخدمت القُوّة العسكرية الهائلة لإسقاط النّظام السّياسي القائم واحتلال هذه الدّولة ومُكُوث القُوّات العسكرية على أراضيها لأجل لم تُحدَّد نهايته، ومن هنا؛ فإن الحكمة على الأرجح ستدفع بالقيادة الإيرانية في حالة بدء أيّ عملية عسكرية أمريكية ضدّها إلى التّراجع عن المواقف المُتشدِّدة التي يمكن أن يكون ثمنها في حالة الاستمرار بها الثّمن نفسه الذي دفعه، ومازال العراق يقوم بدفعه. وسيترتّب ـ وقتذاك ـ قبول إيران بإخضاع منشآتها النّووية إلى آلية التّفتيش والرّقابة والتّحقّق بإشراف دولي، بل ربّما ستنتهج هذه القيادة هذا

المسلك عندما تجد أن المؤشّرات باتت واضحة بأن الولايات المُتَّحدة قد بدأت ـ فعلاً ـ تحشد قُوَّتها العسكرية فعلياً باتِّجاه استخدامها ضدّ إيران مستفيدة من التّجربة العراقية.

من خلال ما تقدّم فإن السّيناريوهات التي تمَّ استعراضها يتبيَّن أن مستقبل البرنامج النّووي الإيراني سيخضع إلى نهاية تحدّدها عوامل أساسية أبرزها:

1 ـ مدى استعداد إيران على التّعامل بشفافية أكبر مع الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة، وقدرتها على إقناع هذه المُنظَّمة، ومن خلالها المجتمع الدّولي على أن البرنامج النّووي الإيراني ذو طبيعة وأهداف سلمية.

2 ـ مدى القدرة التي تستطيع من خلالها إيران على الاستمرار بإدارتها للازمة النّووية، في حالة كون برنامجها النّووي ذي أهداف عسكرية، بما يمكّنها من كسب مزيد من الوقت، الذي يُؤهّلها للوُصُول إلى امتلاك السّلاح النّووي؛ إذ إنَّها ـ في هذه الحالة على الأرجح ـ ستكون في موقف أقوى بكثير في تعاملها مع الأزمة، وبالتّالي؛ فإن بعض من هذه السّيناريوهات ربَّما سوف لا يكون لها مكان في الوقوع.

3 ـ أن فرصة كلّ سيناريو من السّيناريوهات التي تمَّ عرضها آنفاً ترتبط بالعلاقة بين عوامل نجاحها وبين الكوابح التي تعيقها، ومن هنا؛ فإن غلبة أيّ منها يُرجّح كفّة احتمال وقوعه من عدمه.

4 ـ من المُؤكَّد أن الحلّ السّلمي أو الخيارات السّلمية إذا ما تمَّ التّوصّل إليها لوضع نهاية للأزمة سوف لا يكون لها أيّ تأثير على منطقة الشّرق الأوسط، ولكنْ؛ على الأرجح إذا ما عمدت إسرائيل و / أو الولايات المُتَّحدة إلى اعتماد الخيار العسكري فإن من شأن ذلك أن ينعكس على الأمن والاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط.

5 ـ أن هذا التّأثير ـ على وفق الخيار العسكري ـ سيزيد من تصعيد التّيارات الأُصُولية المتشدّدة، ممَّا سيدفع بالولايات المُتَّحدة على الأرجح من مواجهة قوى إضافية، ربَّما اختلفت في حجم قُوَّتها وأماكن انتشارها؛ إذ من المحتمل أن تشهد منطقة الخليج العربي، وبشكل خاصّ تلك الدّول التي يقيم فيها مواطنون من جذور إيرانية أعمالاً

تتّسم باستخدامها للعنف ضدّ أهداف أمريكية في هذه الدّول، وربّما في خارجها أيضاً، ومن هنا؛ فإن الولايات المتّحدة - على وفق استراتيجيتها - ستستمرّ في ما تُسمّيه بـ "الحرب على الإرهاب"، وهو يعني - ضمناً - أن الولايات المتّحدة ستجد - على دوام هذه الحالة - مُبرِّراً للتّدخّل في شؤون المنطقة عسكرياً وسياسياً؛ ممَّا سيُعزِّز من فرص هيمنتها عليها.

6 - قد تُؤدّي حالة استخدام القُوّة العسكرية سواء من قبَل إسرائيل و/ أو الولايات المتّحدة إلى قيام إيران بعرقلة خطوط الملاحة الدّولية، وبالأخصّ حركة الصّادرات النّفطية المارّة في مياه الخليج العربي، وبشكل خاص في منطقة مضيق هرمز؛ إذ من غير المعقول أن لا تكون القيادة الإيرانية قد فكّرت في هذه المسألة التي ستكبّد الولايات المتّحدة وأوروبا واليابان خسائر فادحة نتيجة مثل هذه الزّيادة، كما أن العامل الآخر الذي سيُؤدّي إلى زيادة هذه الأسعار، فضلاً عن إرباكه لسوق النّفط العالمية هو تعطيل الصّادرات النّفطية الإيرانية بسبب سير العمليات العسكرية، وما ستُؤدّي إليه هذه العمليات من أضرار قد تلحق بالمنشآت النّفطية الإيرانية، وقياساً إلى حرب الخليج الثّانية والحرب الأخيرة على العراق فإن الولايات المتّحدة إذا ما قامت بمهاجمة إيران بصُورة منفردة أو من خلال تحالف دولي تحت مظلّة الشّرعية الدّولية أو خارجها، فإن الأهداف المحتملة سوف لا تقتصر على المنشآت النّووية الإيرانية فقط، وإنّما على المفاصل المُهمّة في البنى التّحتية الإيرانية.

7 - في ظلّ الهيمنة الأمريكية، فمن المستبعد أن تُحدث الحرب الأمريكية على إيران - في حالة وقوعها - مواقف مناهضة بصُورة فعلية من قبَل أيّ من دول المنطقة إلى الدّرجة التي يمكن أن تصطفّ فيه دولة معينة إلى جانب إيران في هذه الحرب، وفي أحسن الأحوال سوف يتمّ اللّجوء إلى بيانات الإدانة والشّجب والاستنكار.

8 - على الأرجح، أن العلاقة على المستوى الرّسمي بين إيران والدّول المجاورة ستشهد حالة من التّأزّم، ليس بسبب عدم مقدرة بعض حكُومات هذه الدّول على معارضة

السّياسة الأمريكية ضدّ إيران مثلما هو الحال مع العراق وبعض، إن لم يكن كافة، دول الخليج العربي، فضلاً عن باكستان وأفغانستان اللّتين ربّما ستُفتَح أجواؤهما وحدودها أمام القوّات الأمريكية المهاجمة لإيران.

9- من المُعتقد أن يلجأ القادة الإيرانيين، في حالة مهاجمة بلادهم من قبَل إسرائيل و/ أو الولايات المُتّحدة لأراضيها على إعطاء هذه الحرب صفة الحرب المُقدّسة، وبالتّالي؛ فإن هذه الحالة قد تُبرِّر للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية بصفته الدِّينية والرّسمية على إعلان الجهاد ضدّ الدّول المُهاجمة، وبذلك؛ فإن أغلب الإيرانيين سيحملون السّلاح للدّفاع عن بلدهم لمقاومة العدوّ، وربّما يستجيب لهذا النّداء الكثير من المسلمين من خارج إيران، وخاصّة من أتباع المذهب الشّيعي.

إذاً؛ فإن خوض إيران لأيّ حرب أو اتّباعها لسياسة قد تمنح أعدائها مُبرِّراً لمهاجمتها سيكون ليس في صالحها على المدى القريب والبعيد في الوقت نفسه.

وأمام هذه التّوقّعات فعلى الأرجح أن تعمل إيران على إبعاد شبح المواجهة العسكرية مع كُلٍّ من الولايات المُتّحدة و / أو إسرائيل، والوُصُول - في النّهاية - إلى تسوية دبلوماسية للأزمة بينها وبين منتقديها، ونعني - هنا بصُورة خاصّة - الولايات المُتّحدة، عن طريق التّوصّل إلى صفقة مرضية معها ومع الاتّحاد الأوروبي من خلال هذا الطّرف الأخير، والعمل بشتّى الوسائل على عرقلة ومنع إحالة ملفّها النّووي إلى مجلس الأمن الدّولي؛ إذ إن من شأن ذلك أن يُعرِّض إيران إلى عقوبات دولية صارمة على خلفية موادّ الفصل السّابع من ميثاق الأمم المُتّحدة.

ومن شأن حلّ كهذا أن يُؤدّي إلى عدم خُرُوج إيران خاسرة من هذه الأزمة من جهة، أمّا من الجهة الأخرى؛ فإن هذا الوضع سيحظى بالقبول والتّأييد من قبل كُلٍّ من التّيّار الإصلاحي والتّيّار المحافظ داخل إيران، التي سيشعر شعبها بأن قيادتهم قد جنّبتهم مخاطر خوض حرب - بكلّ تأكيد - سوف لن تُحمَد عقباها.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، فإن من المعتقد أن تحصل إيران من وراء هذه الصّفقة على مكاسب اقتصادية هي بأمسّ الحاجة إليها لمعالجة وضعها الاقتصادي الذي يواجه مصاعب مخلفات الحرب مع العراق، والزّيادة المضطردة في عدد السُّكّان، والنّهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير البنى التّحتية المتقادمة من خلال تدفّق الاستثمار العالمي عليها. وبالتّالي؛ فإن احتمال وقوع أيّ من السّيناريوهات التي تعتمد على استخدام القُوّة سيكون مستبعداً على الأرجح، وإن إيران ستلجأ - في نهاية المطاف - إلى وضع نهاية للأزمة من خلال الوسائل الدّبلوماسية.

المبحث الرّابع:

التّأثيرات المحتملة للبرنامج النّووي الإيراني على منطقة الشّرق الأوسط

في ضوء السّيناريوهات السّابقة يمكننا القول بأن التّأثير الذي يمكن أن ينعكس على منطقة الشّرق الأوسط من جرّاء امتلاك إيران للسّلاح النّووي إنَّما ينبع من مصدرين يعتمد أحدهما على الآخر، الأوَّل؛ أن هذا التّأثير سينعكس ـ بشكل جوهري ـ على الوضع الأمني في منطقة الشّرق الأوسط، أمَّا المصدر الثّاني؛ فهو بلوغ الملفّ النّووي الإيراني إلى درجة تحول دون التّوصّل إلى وضع نهاية سلمية له، وخاصّةً مع الولايات المُتّحدة الأمريكية، لاسيما إذا ما تفاجأ العالم ذات يوم عن إعلان إيران رسمياً لامتلاكها لهذا النّوع من السّلاح. ومن هنا؛ فإن ما سنبحثه من تأثيرات إنَّما ينطلق من الحالة التي تكون فيها إيران قد تجاوزت ـ فعلياً، وبمصداقية لا لبس فيها ـ العتبة النّووية، وهذا يعني أن علينا أن نضع تقديراً لردود الفعل المحتملة لدول منطقة الشّرق الأوسط على حالة كهذه.

وعلى وفق تقديرنا فإن نوع التّأثير الذي سيُخلّفه امتلاك إيران السّلاح النّووي وحجمه على منطقة الشّرق الأوسط سيتأثّر بمجموعة من العوامل هي:

1 ـ حجم السّلاح النّووي الإيراني وقدراته التّدميرية:

إذ إن من المعروف أن هناك فرقاً كبيراً في التّرتيبات والاستعدادات التي يمكن أن تتّخذها الدّول التي تشعر بأن البرنامج النّووي الإيراني يُهدِّد أمنها القومي عندما يكون حجم القدرة التّدميرية التي يمكن أن يُحدثها أو يُخلِّفها وراءه إلقاء قنبلة نووية كبيرة الحجم على أيّ من هذه الدّول عمّا يمكن أن تُسبّبه من أضرار قنبلة نووية صغيرة الحجم، ومنطقياً؛ فإن الحالة الأولى

ستكون أشد وقعاً وتأثيراً، وهو ما يفرض على الدّول التي تستشعر هذا التّهديد أن تقوم باتّخاذ التّدابير اللازمة لمواجهة مثل هذه الحالة، ومنها إعداد ترتيبات دفاعية باهظة الكلفة، قد تشمل نصب منظومات صواريخ متطوّرة، وتخصيص نفقات أكبر لمستلزمات الدّفاع المدني، وضمان حماية البنى التّحتية المدنية[1]، وهذه الحالة ستدفع بأحد اتّجاهين:

الاتّجاه الأوّل: قيام الدّول التي تمتلك القدرة على امتلاك السّلاح النّووي العمل على حيازته وفقاً للإمكانات المتاحة لكلّ دولة، وبالدّرجة الأساس المملكة العربية السّعودية ومصر، فإذا كانت الأولى لديها القدرة على الحُصُول على السّلاح النّووي بهدف إحداث توازن للقوى مع الجانب الإيراني عن طريق شراء هذا السّلاح جاهزاً من دون الدُّخُول في تعقيدات تصنيعه محلياً، لاسيما وأن قدراتها المالية تسمح بذلك، بينما لا يمكن لمصر أن تحصل عليه على وفق هذه الطّريقة، وإنّما من خلال خبراتها وإمكاناتها العلمية والفنّية، وأيّاً كانت الوسائل لحيازة السّلاح النّووي من قبل هاتين الدّولتين، إلا أن العقبة الرّئيسة التي ستُواجهانهما هي الموقف الإسرائيلي المدعوم من قبَل الولايات المُتّحدة الرّافض لوُجود قُوّة نووية عربية من الممكن أن تحقّق معه نوعاً من توازن القوى، أو أن توحي بنوع من التّهديد لأمنها القومي. وهذا السّبب هو نفسه الذي سيدفع بهاتين الدّولتين - فضلاً عن دول الخليج العربي الصّغيرة - إلى اللّجوء إلى *الاتّجاه الثّاني*: وهو توثيق العلاقة أكثر من أيّ وقت مضى مع الولايات المُتّحدة الأمريكية، بما في ذلك "عقد اتّفاقيات للتّعاون الدّفاعي، والقبول بالمنطق القائل بأن أمنها سيصبح عرضة للتّهديد من دون مظلّة أمريكية مهما يكن شكلها"[2]. وهذا الأمر سيمنح الولايات المُتّحدة ليس حقّ استمرار تواجد قُوّاته في المنطقة، وإنّما سيمنحها حقّاً شرعياً مستمداً من الاتّفاقيات والتّرتيبات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة للتّدخّل في شؤونها، واستمرار هيمنتها على المنطقة، وبما يتلاءم واستراتيجيتها الدّولية. وعلى الأرجح؛ فإن الاتّجاه الثّاني سيكون هو الأكثر احتمالاً؛ لأنّه سيُجنّب دول المنطقة عواقب نشوء نوع من سباق تسلّح لم يكن معروفاً في المنطقة، كما أنّه سيجنّبها مخاطرة المواجهة مع إسرائيل، فضلاً

(1) جيفيري كيمب، مصدر سبق ذكره، ص 256.

(2) المصدر السّابق نفسه، ص 256.

عن ما تقدّم هي أن الأنظمة السّياسية في هذه الدّول لا سيما المملكة العربية السّعودية ومصر ستجد نفسها أكثر التصاقاً بالولايات المُتّحدة، وتجنّبهم ربَّما من ضغوط الأخيرة على أنظمتهم السّياسية لإحداث التّغييرات السّياسية المطلوبة في مجالات مضمون مشروع الشّرق الأوسط الكبير، وإرساء أسس الدّيمقراطية وحُقُوق الإنسان على وفق المنهج الأمريكي.

فضلاً عن كلّ ما تقدّم ذكره، ووفقاً لكلّ الاحتمالات، فإن طوقاً من العزلة النّسبية سيُفرَض على الجمهورية الإسلامية الإيرانية متى ما تحوّلت إلى قُوَّة نووية؛ أيْ في حال امتلاكها أسلحة نووية، بل ستدخل - وهو الأهمّ - في نزاع حادّ مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية إن لم نقل في حالة حرب معها، وبمعنى أوضح؛ فإن الأوضاع الدّولية التي دفعت بإيران إلى عبور الحاجز النّووي قد تعكس وضعاً عالمياً جديداً يتّسم بالخطورة ومؤشّراً على تدهور العلاقات بين إيران وبين جاراتها.

2 - الهدف الإيراني من امتلاك السّلاح النّووي:

لقد تبيَّن لنا - فيما سبق - أن للدّول النّووية - لاسيما تلك التي من خارج النّادي النّووي - أهدافاً معينة تسعى إلى تحقيقها من خلال امتلاكها لهذا النّوع من السّلاح، وبما ينسجم مع خُصُوصية كلّ دولة وأهداف سياستها الخارجية، إذ بيّنّا بأن هناك من الدّول مَنْ يمتلك السّلاح النّووي لأغراض الرّدع، أو لغرض توازن القوى، أو لغرض تحقيق السّمعة والهيبة الدّولية، فضلاً عن الأهداف السّابقة.

وبالنّسبة إلى إيران، على وفق ما يذهب إليه بعضهم من أن هدفها من وراء امتلاكها للسّلاح النّووي هو شعُورها بأن امتلاكها لهذا النّوع من السّلاح سيجعلها تضمن لنفسها حماية أراضيها من أيّ عدوان خارجي، وحرمان الولايات المُتَّحدة من إمكانية غزوها على غرار ما حصل للعراق، وتشكيل قُوَّة ردع بإمكانها أن تمنع وقوع أيّ مغامرة أمريكية تهدّد - بشكل مُباشر - وُجود النّظام السّياسي الحالي في إيران[1].

---

(1) جيفري كيمب، مصدر سبق ذكره، ص ص 253، 254.

وإذا ما تذكّرنا أن أكثر الأطراف معاداةً للبرنامج النّووي الإيراني هما كُلٌ من الولايات المُتّحدة الأمريكية وإسرائيل، فإن هذين الطّرفين هما الأكثر إمساكاً بخيوط اللّعبة في حالة عدم التّوصّل إلى تسوية سلمية للملفّ النّووي الإيراني، فإسرائيل لا يمكن أن تسمح لدولة عربية أو إسلامية من دول المنطقة تستعديها بامتلاك السّلاح النّووي، ولذلك ربّما تكون هي الطّرف المبادئ لاستخدام القُوّة ضدّ المواقع النّووية الإيرانية، أو إلى البنى التّحتية الإيرانية، وهي الحالة التي ستحظى إيران - من خلالها - بالدّعم والتّعاطف معها من قبَل الجماهير العربية في المنطقة، وربّما يضع عديداً من الأنظمة السّياسية فيها بموقف حرج أمام شُعُوبها. وإذا ما عدنا إلى ما استنتاجنا فيما سبق عرضه من أن إيران تبحث عن دور الدّولة المهيمنة إقليمياً فإن هذا الهدف سيصطدم بمرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشّرق الأوسط؛ إذ إن نجاح إيران في تحقيق هذا الدّور يعني - ضمناً - أنّها قد أصبحت تمتلك السّيطرة على خطوط الملاحة الدّولية في منطقة الخليج العربي، وبما يجعلها تتحكّم بتدفق الإمدادات النّفطية إلى الغرب وباقي دول العالم، كما أنّها ستفرض سياساتها على دول المنطقة، لاسيما دول الخليج العربي الصّغيرة، وأنّها ستجد نفسها لاعباً رئيساً في أيّ ترتيبات أمنية في منطقة الشّرق الأوسط، فضلاً عن تدخّلها على أساس الوصف نفسه في أيّ جهود تهدف إلى وضع نهاية للصّراع العربي - الإسرائيلي، وكلّ ما تقدّم يتعارض مع توجّهات الاستراتيجية الأمريكية ومصالحها في هذا الجزء الحيوي من العالم.

كما أن قيام الولايات المُتّحدة بالمبادأة بالهجوم فإن ذلك يمنح إيران مُبرّراً ممتازاً لضرب مواقع تجمّع القُوّات الأمريكية التي تطالها أسلحتها التّقليدية، لا سيما مديات الصّواريخ الباليستية، وهذه الأهداف ستشمل العراق والكويت وقطر والبحرين وعُمان والمملكة العربية السّعودية، وربّما تركيا وأفغانستان وباكستان، فضلاً عن عدد من دول آسيا الوسطى. وهو الأمر ذاته الذي سيستنفر الولايات المُتّحدة إلى تعزيز وُجودها في المنطقة، وربّما تلجأ قبل أن ينتهي بها المطاف إلى اعتماد استراتيجية الضّربة الاستباقية ضدّ إيران، وبالتّالي؛ استمرار هيمنتها على المنطقة.

3 ـ طبيعة النّظام السّياسي لإيران:

هناك مَنْ يرى أن المتغيّر الأشدّ أهميّة هو طبيعة النّظام الإيراني نفسه، والظُّروف التي ستجتاز إيران في ظلّها العتبة النّووية[1]، ومن هنا نجد أن ما يزيد من تعقيد ردود الفعل المحتملة إنّما ينبع من طبيعة سُلُوك الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيئتها الإقليمية والدّولية، وإذا ما تذكّرنا أن السّياسة الخارجية لأيّ دولة إنّما هي حصيلة منطقية للسّياسات الدّاخلية فيها، وإيران دولة صعبة المراس لم تشهد الحياة السّياسية فيها استقراراً حقيقياً[2]، فعلى الرّغم من أن الكثير من المراقبين يصفون النّظام السّياسي الإيراني نظاماً ثنائياً بسيطاً يتألّف من معسكرين أحدهما التّيّار المعتدل الذي يقوده الرّئيس سيِّد محمد خاتمي، بينما يشكّل المتشدّدون المحافظون بقيادة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، فإن الواقع أعقد من ذلك بكثير[3]. بيد أن هذا التّعقيد لم يمنع كلا التّيّارين من تبنّي نزعة المخاطرة في الوقت نفسه، ممّا يجعل من الصّعب على أيّ فرد أو جماعة اتّخاذ قرار من الممكن أن يُؤدّي إلى تعريض استقرار النّظام السّياسي في البلاد للخطر، وبالتّالي؛ فإن هيكل هذا النّظام يجعل الإقدام على مبادرات سياسية مُهمّة أو القيام بمبادرات بوصفها محاولات لتصحيح العملية السّياسية عملاً صعباً إن لم يكن مستحيلاً[4]. وربّما يعدُّ أكثر ما يعرض النّظام السّياسي لمثل هذا الخطر هو دُخُولها الحرب مع طرف خارجي أو أكثر، وإيران ذاقت مرارة الحرب؛ إذ أريقت دماء كثيرة على مدى ثماني سنوات، مازالت آثارها واضحة في كلّ ركن من أركان المجتمع إيراني[5]. ومن هنا ربّما يكون التّوجّه الإيراني نحو التّحوّل من سياسة خارجية متشدّدة إلى سياسة أكثر مرونة ربّما لا يتمّ اللّجوء إليها ضمن إطار ما نجم عن الانتخابات الرّئاسية الإيرانية التي جرت في شهر حزيران / يونيو 2005، والتي أسفرت عن فوز الرّئيس أحمدي نجاد، والمحسوب على التّيّار المحافظ، في الوقت الذي كانت

---

(1) جيفري كيمب، مصدر سبق ذكره، ص 240.

(2) Mahmood Sariolghalam, " Understanding Iran: Getting Past Stereotyps and Mythology," Washington Quarterly , Vol.24,No.4 (Autumn 2003).98 .

(3) Ali M.Ansari," Iran: Continuous Regime Change from Within," Washington Quarterly, Vol.24, No.4 (Autumn 2003) .pp. 123,124.

(4) جيرولد جرين، "سياسات إيران الإقليمية: وجهات نظر غربية"، في الخليج وتحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2005)، ص ص 210، 211.

(5) Anoushiravan Ehteshmi, Iran Iraq Relations after Saddam , Washington Quarterly, Vol.26, No.4 (Autumn 2003).pp.115 - 129.

فيه كثير من التّوقّعات ترى أنها ستؤدّي الى انتخاب شخص أكثر اعتدلاً وأكثر انفتاحاً في سياسته الخارجية على الغرب، لاسيما الولايات المتّحدة الأمريكية، فضلاً عن دول الشّرق الأوسط، وبصُورة خاصّة دول الخليج العربي، وكان ترشيح الشّيخ هاشمي رفسنجاني لولاية رئاسية ثالثة، غير متوالية، مؤشّراً على ذلك التّوجّه، ومن هنا؛ فإن ما كان معروفاً عن توجّهات الشّيخ رفسنجاني لم يعد واضحاً بعد لما يتعلّق بسياسة الرّئيس الإيراني الجديد.

وعلى الرّغم من العلاقات العدائية التي اتّسمت بها العلاقة بين الولايات المتّحدة وإيران فإن ذلك لا يعني - بأيّ شكل من الإشكال - أن هذا النّوع من العلاقة سيظلّ سائداً إلى ما لا نهاية، فعلى الرّغم من أن التّوافق في الآراء يبدو هدفاً سامياً أكثر ممّا هو واقع سياسي فإن من المهمّ أن ندرك بأن الدّول قادرة على التّعاون، حتّى مع تلك التي تعدّها من ألدّ أعدائها متى ما ارتأت أن ذلك يصبُّ في صالحها. وقد لا نأتي بجديد هنا عندما نُذكّر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، بأن الولايات المتّحدة قد سبق وأن تعاونت مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعاوناً فاعلاً في مؤتمر بون الذي انعقد في كانون أوّل/ ديسمبر 2001، والذي كان يراد به إرساء أسس مستقبل أفغانستان، فقد كان السّفير الأمريكي جيمس دوبنز يلتقي - بصُورة يومية تقريباً على مائدة الإفطار - مع السّفير الإيراني جواد ظريف لتبادل الآراء ووجهات النّظر وللتّنسيق بين استراتيجيات بلديهما لمساعدة أفغانستان على التّوصّل إلى حلُول سياسية ذات مغزى لمعضلاتها التي لا تُعدُّ، ولا تُحصى. ولعلّ النّقطة الأساسية التي يمكن أن تحظى بالاهتمام هنا هي أن المصالح السّياسية وضرورات المرحلة ومتطلّباتها وعلى الرّغم من كلّ الأسباب والدّوافع التي تدعو إلى وضع دول بذاتها ضمن تصنيفات وفئات معيّنة هي التي تحدّد في آخر المطاف المواقع النّهائية لهذه الدّول. فضلاً على أن هذه المواقف تظلّ نهائية حتّى تتغيّر على نحو مفاجئ بفعل تحدّيات وتحالفات سياسية جديدة. والمثال الأقرب زمناً هنا هو العلاقات الوُدّية الرّاهنة بين الولايات المتّحدة وبين ليبيا، بعد أن خلص كلا الجانبين إلى أن زمن الوفاق قد حان أخيراً[1].

---

(1) جيرولد جرين، مصدر سبق ذكره، ص ص 208، 209.

كما أن الطّبيعة المعقّدة للنّظام السّياسي الإيراني وازدواجية جهاز صنع القرار فيه توفّر ـ أيضاً ـ فرصاً لنشر الغموض وكسب الوقت، وتبرهن النّزاعات الدّاخلية في إيران على أنّها تتحرّك نحو التّحوّل إلى قُوَّة ضمن معطيات الوضع الرّاهن، ولذلك تتقلّص ـ إلى درجة كبيرة ـ إغراءات الدُّخُول في مواجهة عسكرية، أو حتّى القيام بالاستفزازات السّياسية. وبالنّسبة إلى الجماهير الدّاخلية يتمّ تأكيد قضية السّيادة السّياسية الوطنية بصُورة متزايدة، وعلى ذلك بدأت إيران ـ لاسيما في السّنوات الخمس الأخيرة ـ في تنويع سياستها الخارجية، وبالانفتاح على مصر، والسّعي وراء كسب وضعية العضو المراقب في جامعة الدّول العربية، وإبداء المزيد من المرونة تجاه الاتّحاد الأوروبي، وكانت إيران أوّل دولة في المنطقة تسارع إلى الاعتراف بشرعية مجلس الحكم الانتقالي في العراق، الذي شكّلته الولايات المُتَّحدة الأمريكية[1].

وعلى العكس من ما تقدّم فإن تعاظم سطوة التّيّار المتشدّد في إيران بالتّزامن مع تردّي العلاقات مع الولايات المُتَّحدة فيما يتعلّق بالعراق وأفغانستان على سبيل المثال أو في ظلّ مجابهة تقع بين إيران وبين المجتمع الدّولي، سواء في إطار الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة، أو في الحالات بالغة الحدّة داخل مجلس الأمن الدّولي، ولنا أن نتخيّل أن عزلة وضغوطاً كهذه ستُعزّز لدى إيران مشاعر الشّكّ والارتياب بالآخرين، وستُقوِّي مواقع أولئك الذين يعتقدون أن على إيران أن تمتلك القنبلة كقُوَّة ردع؛ للحيلولة دون تعرّضها لهجوم تقوده الولايات المُتَّحدة الأمريكية بهدف إطاحة النّظام الإيراني[2].

ومن هنا نجد أن الآثار التي يتركها البرنامج النّووي الإيراني مستقبلاً على منطقة الشّرق الأوسط يعتمد على قدر مُهمٍّ على طبيعة النّظام السّياسي الإيراني القادم.

4 ـ طبيعة التّهديد الخارجي المُوجَّه ضدّ إيران:

لقد تمكّنت الولايات المُتَّحدة الأمريكية ـ على مدى العقدين الماضيين ـ من زيادة حجم وُجودها العسكري والأمني في الشّرق الأوسط وحول الدّول المجاورة لإيران، ويرجع الفضل

---

(1) مُحمَّد علي ابطحي، مصدر سبق ذكره، ص 201.

(2) جيفري كيمب، مصدر سبق ذكره، ص ص 240، 241.

الأكبر في هذا الأمر إلى السّياسات الخارجية التي انتهجتها إيران والعراق على وجه الخُصُوص، وأسفرت السّياسات الأمنية لهاتين الدّولتين عن تهديدات أمنية للدّول الضّعيفة في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى إقامة روابط استراتيجية مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية، ولذلك نجد أن الولايات المُتَّحدة هي العنصر الرّئيس في التّفكير الاستراتيجي الإيراني المُتعلّق بصياغة عقيدتها الأمنية[1].

ولقد ولدَّ ما عُرف بالحرب على الإرهاب ومكافحته تدخُّلاً أمريكياً مُباشراً في المنطقة أدَّى إلى حالة من عدم الاستقرار فيها، بما يهدف إلى سيطرة الولايات المُتَّحدة على الشّرق الأوسط [2]، وتأسيساً على هذه الحالة وفي ضوء شُعُور الدّول العربية لاسيما الخليجية منها بالحاجة إلى ضمان أمنها القومي وتبنّي استراتيجية أمنية تتّسم بالتّنسيق على أقلّ تقدير بين هذه الدّول، إن لم ترقَ إلى مرحلة التّوحّد والتّكاتف، فمن المتوقّع أن ينتج ما يأتي[3]:

1- " أن فقدان النّموذج الأمني الجماعي النّابع من إرادة دول المنطقة سوف يُؤدّي إلى استمرار التّدخّلات ما وراء الإقليمية.

2- أن استمرار التّدخّلات ما وراء الإقليمية في غياب التّكامل " وما يشبه الاتّحاد الإقليمي " سوف يُؤدّي إلى زيادة مستوى وحجم التّحدّيات على الصّعيدين الإقليمي والوطني، وبالتّالي؛ اتّساع الهُوَّة بين النّسيج الاجتماعي والأنظمة السّياسية لدول المنطقة.

3- أن الهُوَّة بين النّسيج الاجتماعي والأنظمة السّياسية تُؤدّي إلى تنامي التّطرّف الدّيني؛ حيث يُسهل ويُسرّع هذا الأمر تجنيد المتطرّفين والمتشدّدين السّلفيين بوُجود أرضية ملائمة للسّلفية المتطرّفة، وإن نموّ التّطرّف الدّيني من خلال التّركيبة الاجتماعية للدّول المحيطة بالخليج العربي (بشكل خاص) يمكّنه مرّة أخرى أن يُؤدّي إلى مضاعفة تبعية واعتماد البنى السّياسية والحكُومية للدّول على العناصر ما وراء

---

(1) محمود سريع القلم، "العقيدة الأمنية الإقليمية النّاشئة لإيران: المصادر الدّاخلية ودور المحدّدات الدّولية"، في: الخليج وتحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2005)، ص 199.

(2) Kenneth M.Pollak, Securing the Gulf , Foreign Affairs, Vol. 82 No. 4 (July/August 2003), p.8.

(3) مُحمَّد علي أبطحي، مصدر سبق ذكره، ص ص 176، 177.

الإقليمية "وخاصَّة على الولايات المُتَّحدة" ؛ إذ إن هذا - بحدّ ذاته - يسهم - أيضاً - في مزيد من تدخُّل الولايات المُتَّحدة في هذه المنطقة.

وفي ضوء العوامل السّابقة ما الذي يمكن توقُّعه من ردود فعل لدول منطقة الشّرق الأوسط حيال تجاوز إيران للعتبة أو الحاجز النّووي من خلال امتلاكها لسلاح نووي يمكن أن يشكّل تهديداً للأمن القومي لهذه الدّول؟.

إنَّ الإجابة عن هذا التّساؤل يمكن تحديدها من خلال التّوقّعات الآتية :

أوّلاً : باستثناء إسرائيل ، فإن الدّول العربية في منطقة الشّرق الأوسط ستشعر بالضّعف أمام هذا التّهديد ، حتّى وإن أرست إيران علاقات وُدِّية معها ، وهذا الضّعف سينجم نتيجة التّفوّق النّوعي في مكوِّنات التّسلّح في المنطقة ؛ إذ لم يعد الأمر محصوراً بتسابق هذه الدّول نحو إنفاق مليارات الدّولارات سنوياً لتحديث وتطوير قدراتها من الأسلحة التّقليدية[1] ، وإنَّما أصبحت هناك فجوة بين هذه الدّول وبين إيران بسبب عدم امتلاك الأولى للسّلاح النّووي ، الذي يمكن أن يوازن قُوَّتها منفردة أو مجتمعة مع إيران ، أمَّا بالنّسبة لإسرائيل ؛ فإن حجم قدراتها النّووية سيظلّ عامل تفوّق على ما ستمتلكه إيران من سلاح نووي كمّاً ونوعاً مع كلّ وسائل الدّعم اللّوجستي الذي يخدم وسائل إيصال هذا السّلاح إلى أهدافه. ومن هنا فإن احتمال وقوع مواجهة عربية - إيرانية مُباشرة أمراً مستبعداً على الأقلّ من قبَل الدّول العربية ، وإنَّها ستظلّ تبحث عن حُلُول دبلوماسية عن المشاكل العالقة بين الطّرفين ؛ مثل قضية الجزر العربية الثّلاث (طمب الكبرى وطمب الصّغرى وأبو موسى) التي تطالب بها دولة الإمارات العربية المُتَّحدة بوصفها جزءاً مسلوباً إيرانياً من أراضيها ، أو عن أيّ مشكلة بين هذه الدّول وبين إيران قد تحدث مستقبلاً.

---

(1) بلغت مجموع النّفقات العسكرية في منطقة الشّرق الأوسط للمدّة بين الأعوام 1993 - 2001 كما يأتي (مليار بالدّولار الأمريكي) : المملكة العربية السّعودية : 49، 99، إيران : 37، 25، الأردن : 30، 77، تركيا 38، 36، إسرائيل : 42، 72، مصر : 41، 22، البحرين : 44، 37، الكويت : 29، 92، لبنان : 32، 47، عُمان : 44، 113، سوريا 52، 44، الإمارات العربية المُتَّحدة : 33، 28، اليمن : 41، 58، وبذلك فإن حجم المجموع الكُلّي لهذه النّفقات هو 494، 857 مليار دولار للمدّة المذكورة : يُنظر : بيتر ستالنّهايم وآخرون، في : التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي - الكتاب السّنوي 2003 - مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2004)، ص - ص 528 - 538.

ثانياً : أن الدّول العربية في منطقة الشّرق الأوسط لاسيما دول الخليج العربي ستشعر بأن أمنها القومي مهدّد أكثر من أيّ وقت مضى إذا ما أعلنت إيران امتلاكها للسّلاح النّووي، وإذا ما تذكرنا أن الحالة العراقية واجتياح الكويت عام 1990 من قبَل القوّات العراقية بسبب قدراته العسكرية الضّخمة آنذاك، ولعدم السّماح لإيران بفرض إرادتها السّياسية على هذه الدّول فإنّها - على الأرجح - ستلجأ إلى عقد ترتيبات واتّفاقيات أمنية مع الدّول الغربية، لا سيما الولايات المُتّحدة، أو تعزيز الاتّفاقيات التي سبق عقدها معها[1]، تحتمي - من خلالها - بمظلّتها العسكرية، وقد يقترن ذلك مع تعزيز الولايات المُتّحدة إلى قواعدها العسكرية، ونشر المزيد من قُوّاتها في المنطقة، لا سيما في العراق وأفغانستان.

ثالثاً : بالنّظر لاختلال توازن القوى الذي سينجم بين إيران، نتيجة امتلاكها للسّلاح النّووي وبين الدّول العربية، فإن الدّول العربية الكبرى، وتحديداً المملكة العربية السّعودية ومصر، ستلجآن، فضلاً عن الاحتماء بالمظلة الأمريكية، إلى انتهاج سياسة للتّأثير قدر الإمكان في الوضع الجديد، فعلى الأرجح أن تُعوُّل هاتان الدّولتان على الدّعوة لجعل منطقة الشّرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدّمار الشّامل، والسّعي لدى المُنظّمات الدّولية من أجل تحقيق هذا الهدف، ومحاولة جرّ الدّول النّووية في المنطقة، وهما إسرائيل وإيران، إلى إرساء ترتيب مشترك بهذا الخُصُوص، وإذا كنّا لا نعتقد بأن إسرائيل ستقاطع إجراءً كهذا ليس بهدف نية حقيقية للتّخلّص من أسلحتها النّووية؛ لأن أمراً كهذا سيظلُّ حلماً يراود دول المنطقة، وإنّما لمحاولة فتح قناة للاتّصال مع الإيرانيين من جهة، ولمحاولة التّعرف إلى خفايا البرنامج النّووي الإيراني، فإنّنا - وبتواضع - نعتقد أن الإيرانيين ليسوا مستعدّين للجلوس مع الإسرائيليين، وعلى مائدة واحدة، ليس بسبب العداء العقائدي والتّاريخي على المستوى الشّعبي والرّسمي الإيراني الرّافض لوُجود إسرائيل بوصفها دولة مغتصبة للأراضي الفلسطينية ومُقدّساتها، وإنّما - أيضاً - بسبب قناعة القيادة الإيرانية بالنّوايا الإسرائيلية الحقيقية من وراء ذلك، والتي أشرنا إليها آنفاً.

(1) ياسين سويد، مصدر سبق ذكره، ص ص 73 - 98.

رابعاً : بالنّسبة لردّ الفعل العراقي ، فإن أيّ حكُومة قادمة ستأخذ على الأرجح السّلاح النّووي الإيراني باعتباره عنصراً مهدّداً لأمنه القومي ، وينبع هذا الموقف ليس من منطلق العلاقة الوثيقة التي على ما يبدو أنّها ستظلّ قائمة بين العراق وبين الولايات المُتّحدة ، وإنّما ـ أيضاً ـ لهشاشة البنية العسكرية العراقية بمكوّناتها الحديثة من جهة ، ولوُجود القُوّات الأمريكية على أراضيه ، فضلاً عن طول الحدود المشتركة بين البلدين ، الأمر الذي سيجعل من العراق ساحة للصّراع الإيراني الأمريكي في حالة حدوث مواجهة عسكرية من خلال تسلُّل العناصر الإيرانية المدرّبة للقيام بإعمال انتقامية ضدّ الأهداف الأمريكية الموجودة في العراق .

خامساً : فيما يتعلّق بالموقف السّوري ، فإنّه ـ على الأرجح ، وفي ظلّ الضّغوط التي تمارسها عليها الولايات المُتّحدة ، فإنّها ستتّخذ موقف لا يدعم ـ علناً ـ حُصُول إيران على السّلاح النّووي ، لكنّه سيُركّز على ضرورة إخلاء المنطقة من كافة أنواع أسلحة الدّمار الشّامل ، وفي المُقدّمة منها السّلاح النّووي ، على أن تشمل هذه العملية إزالة التّرسانة النّووية الإسرائيلية ، غير أن تاريخ العلاقات المتميّزة التي ربطت سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وتحديداً في حربها مع العراق قد يُؤشّر ـ ضمناً ـ عامل دعم للسّياسات السّورية ، وخاصّة فيما يتعلّق بما ستؤول إليه أحداث الصّراع العربي الإسرائيلي ، وبما يمكن أن يمنح المفاوض السّوري في أيّ مفاوضات مع إسرائيل لإرساء اتّفاق سلام بينهما .

وعلى العكس من ذلك ؛ فإنّ أيّ دعم سوري صريح لإيران فيما يتعلّق بسلاحها النّووي من شأنه أن يُؤدّي إلى تزايد الضّغوط على سوريا بوصف موقفها هذا موقفاً عدائياً ضدّ الولايات المُتّحدة ، وأنه مشجّع لامتلاك " دولة إرهابية " ـ على وفق الوصف الأمريكي لإيران ـ وبالتّالي ؛ فإن سوريا ستكون هدفاً محتملاً ضمن الاستراتيجية الأمريكية أكثر من أيّ وقت مضى من خلال توظيف هذه الذّريعة وتسويقها أمريكياً .

سادساً : على المستوى الشّعبي العربي والإسلامي في منطقة الشّرق الأوسط ، فإن الشُّعُور بالكراهية ضدّ الولايات المُتّحدة الأمريكية سيكون الأكثر بلوغاً من أيّ وقت مضى ؛ إذ إن هذه الشُّعُوب ستنظر بجدّية إلى ازدواجية المعايير التي تتعامل بها الولايات المُتّحدة

خُصُوصاً، والغرب بصُورة عامَّة، من خلال مقارنة المواقف المتناقضة لهذه الدّول في تعاملها مع الملفّ النّووي الإيراني وبين نظيره الإسرائيلي، لا سيما أن العرب والمسلمون لا ينظرون إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنَّها دولة معادية لهم، وإنَّما العدوّ الحقيقي والتّاريخي الذي يهدّد أراضيهم ومعتقداتهم ومستقبلهم هي إسرائيل والولايات المُتَّحدة الأمريكية. ومن هنا؛ فإن الموقف الشّعبي العربي والإسلامي سيكون متعاطفاً مع تطلُّعات إيران؛ إذ سينظر إليها بوصفها سنداً يمكن الاعتماد عليه في تحجيم المخطّطات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وعلى الأرجح؛ فإن الأُصُوليين الإسلاميين سينشطون في القيام بأعمال انتقامية ضدّ المصالح الأمريكية في المنطقة، أو ربَّما في خارجها أيضاً، وعند ذاك سيتعقّد الوضع بصُورة أكثر بما هو ليس في صالح إيران، بل والمنطقة بأسرها؛ إذ إن الولايات المُتَّحدة الأمريكية ستواصل تدخُّلها في المنطقة، مُستخدمةً القُوَّة العسكرية المُفرطة تحت ذريعة مواصلة الحرب على الإرهاب، وبالتّالي؛ استمرار هيمنتها على المنطقة.

سابعًا: الموقف التّركي، من الملاحظ أن تركيا قد دأبت على انتهاج سياسة خارجية ركّزت - في أهمّ اتّجاهاتها - على إقناع دول الاتّحاد الأوروبي بانضمام تركيا إلى الاتّحاد الأوروبي، وقد عملت حتَّى على تغيير بعض من التّشريعات الدّاخلية، التي - ربَّما - كانت يوماً تُعدُّ من المُحرَّمات في سياسة تركيا من أجل تحقيق هدفها هذا، ولهذا؛ فإنَّنا نعتقد بأنَّ الموقف التّركي سيكون - على الأرجح - منسجماً ومتناغماً مع موقف الاتّحاد الأوروبي من امتلاك إيران للسّلاح النّووي، والابتعاد عن أيّ تعارض أو تقاطع عن أيّ قرارات قد يتّخذها الأوروبيون حيال هذا المَوضُوع؛ مثل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية من خلال مجلس الأمن على تركيا، على غرار العقوبات التي فُرضت على العراق في أعقاب دُخُول قُوَّاته للكويت في آب/ أغسطس 1990، ومقارنة بموقف تركيا من الحرب على العراق في ربيع عام 2003 فإن تركيا قد لا تتبنّى أو تدعم ردّ الفعل الأمريكي، لا سيما إذا ما قرّرت الولايات المُتَّحدة استخدام القُوَّة ضدّ إيران، إلا ربَّما في حالة حُصُول تحالف عسكري دولي تشترك في صنعه دول الاتّحاد الأوروبي، أو تدعم قيامه، ويحظى بالشّرعية الدّولية، وهذا الاستنتاج ربَّما نستطيع تأكيده من خلال موقف الحُكُومة التّركية من حرب الخليج الثّانية عندما قدّمت

تركيا التّسهيلات والدّعم اللّوجستي لقوّات التّحالف بقيادة الولايات المُتّحدة، وسمحت لتلك القوّات باستخدام أجوائها والقواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها لا سيما قاعدة انجرليك لتوجيه الضّربات الجويّة بهدف تدمير البنى التّحتية العراقية، فضلاً عن مواقع الصّناعة العسكرية والقوّات العراقية.

أمّا إذا ما قرّرت إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية ضدّ المنشآت النّووية أو مرتكزات البنى التّحتية الإيرانية، فعلى الرّغم من التّحالف العسكري الاستراتيجي الذي يربط بين تركيا وإسرائيل فإن تركيا ـ على الأرجح ـ سوف لا تُقدم على إبداء أيّ تسهيلات أو دعم لعمل مثل هذا؛ تجنّباً لردود الفعل الشّعبية والتّيارات السّياسية الدّاخلية ذات التّوجّه الإسلامي.

غير أن من المُهمّ ربَّما أن تنظر تركيا إلى السّلاح النّووي الإيراني بوصفه نوعاً من المهدّدات التي قد تضغط مستقبلاً على أمنها القومي، ولذلك فإن تركيا ستؤازر الدّعوات التي تهدف إلى جعل منطقة الشّرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدّمار الشّامل.

ثامناً: اقتصادياً: سيشهد العالم بأسره هزّة اقتصادية ضخمة، ليس بسبب النّقص الذي سيُولّده توقّف الصّادرات النّفطية الإيرانية نتيجة العمليات العسكرية، أو ما يلحق ببناها التّحتية في هذا القطاع، وإنّما من خلال ما سيطرأ من ارتفاع على أسعار النّفط، لاسيما إذا ترافق ذلك في عدم وُجود إمكانية من لدول أخرى من سدّ هذا النّقص الحاصل في الأسواق المحلّية، على عكس الحالة التي رافقت توقّف صادرات النّفط العراقية مُنذُ فرض العقوبات الاقتصادية عليه إبان غزو قُوّاته لدولة الكويت عام 1990، وحتّى سقوط نظام صدام حسين في ربيع عام 2003؛ إذ استطاعت مُنظّمة أوبك ـ وبصُورة خاصّة المملكة العربية السّعودية ـ من زيادة معدّلات إنتاجها، وبالتّالي؛ رفع طاقتها التّصديرية من هذه المادّة لسدّ العجز الذي حصل في الأسواق العالمية، غير أن هجوماً عسكرياً على إيران سيجعل من الصّعب محاكاة الحالة السّابقة؛ إذ إن أغلب الصّادرات النّفطية من دول الخليج العربي تمرُّ من خلال مياه هذا الخليج، والتي ـ لاشكّ ـ أنّها ستكون ساحة حرب، بمعنى آخر؛ إن الصّادرات النّفطية لهذه الدّول ربَّما ستتوقّف نتيجة العمليات العسكرية في المنطقة، وهذا الخطر لابُدّ أنّه سيُشكّل ورقة قوية لدى

القادة السّياسيين والعسكريين الإيرانيين قد أخذوه بالحسبان من خلال عمليات عسكرية خاصّة تستهدف منصّات التّحميل النّفطية للدّول المطلّة على الخليج العربي، أو من خلال استهداف ناقلات النّفط العملاقة الماخرة عبر مياه الخليج، لاسيما إذا ظلّ الإيرانيون متمسّكين بقواعدهم العسكرية عند مضيق هرمز، الذي يُشكّل عُنق الخليج، وباعتقادنا المتواضع أن هذا الموُضُوع يحظى باهتمام صنّاع القرار السّياسي الإيراني من خلال تهديدها بالقيام بمثل هذه العمليات إذا ما تعرّض بلدهم لعمل عسكري يُؤدّي إلى تدمير منشآتهم النّووية والاقتصادية، وهو السّبيل الذي - ربّما - تستطيع أن تضغط إيران من خلاله على دول أوروبا الغربية واليابان لعرقلة النّوايا الأمريكية الرّاغبة باستخدام القُوّة ضدّها، ووضع حلّ سلمي للأزمة.

الخاتمة والاستنتاجات

ليس من السّهل القول - بالنّفي الجازم أو التّأكيد بالدّليل القاطع - إن البرنامج النّووي الإيراني ذو طبيعة سلمية كما تتبنّاه وجهة النّظر الإيرانية، أو أنّه برنامج نووي سلمي يترافق بموازاته أو تحت غطائه برنامج نووي عسكري، وفق ما تدّعيه الولايات المُتَّحدة وإسرائيل، أو كما هو باد - في أحيان غير قليلة - في المواقف المُتشكّكة التي تُظهرها تارة، وتُخفيها تارة أخرى، الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة.

غير أن ثمّة حقائق لا يمكن تجاهلها تتعلّق بالرّغبة الإيرانية بامتلاك أقصى درجات القدر من القُوَّة، ومن ذات الصّنف الذي يمتلكه أعداؤها التّاريخيون، ومنهم مَنْ اختفى دوره كلاعب أو كمُهدّد بامتلاك السّلاح النّووي، ونقصد به العراق، بعد الإطاحة بنظام صدام حسين في 9/ 4/ 2003 نتيجة الاحتلال العسكري المُباشر لأراضيه من قبَل ما عُرف في حينه بـ "قُوَّات التّحالف "بقيادة الولايات المُتَّحدة، أو أعدائها الحاليين، وفي مقدمتهم الحليفان الاستراتيجيان في المنطقة وهما كُلّ من إسرائيل والولايات المُتَّحدة، وهما الدّولتان التي لا يخفى على أحد امتلاكهما للسّلاح النّووي.

وتتأتّى هذه الرّغبة من خلال عوامل عديدة رُبَّما تُبرِّر لها سعيها في الحُصُول على هذا النّوع من القُوَّة، فكان منها ما يدخل في المُكوِّنات المجتمعية الإيرانية، سواء تلك التي ولّدتها وصقلتها التّجربة التّاريخية الإيرانية، والبحث عن المكانة الإقليمية والدّولية كردّ فعل تناقلته الأجيال عبر آلاف من السّنين؛ حيث يتباهى الإيرانيون بتاريخهم التّليد الذي سطعت خلاله قُوَّة بلدهم، وهي تهيمن مرّات عديدة على أجزاء كبيرة من أراضي الدّول المجاورة، من جهة، وكردّ فعل متناقل تاريخياً - أيضاً - على منع تكرار حالات المآسي التي مرّ بها الإيرانيون نتيجة تعرُّضهم للغزو أو الحُرُوب الخارجية على أيدي أمم أخرى مجاورة، قد لا تكون حرب السّنوات الثّماني مع العراق هي الأخيرة في هذا السّياق، من جهة أخرى.

ليس هذا فحسب، بل إن امتلاك القُوَّة على هذا النّحو من المقدرة، وخاصّة بالنّسبة لإيران كونها دولة طابعها السّياسي يتّسم بالرّجوع إلى العقيدة الإسلامية كمنهج وحيد يسبغ طابع الحياة السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثّقافية، وفي شتّى مجالات الحياة، ربّما ينبع من خلفية عقائدية قد أمر بها الدِّين الإسلامي، إن لم يكن من خلال اتّباع مبدأ "الجهاد" الذي تتميّز به هذه العقيدة، فهو - على الأقلّ - يدخل من خلال النّصّ القرآني ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[1].

بيد أن العامل الأكثر أهمِّيّة في هذا المجال ذلك الذي يتعلّق بالقوى الضّاغطة والمهدّدة للأمن القومي الإيراني، وخاصّةً في ضوء البيئة الدّولية الحالية؛ حيث تتربّع الولايات المُتَّحدة على قمّة النّظام السّياسي الدّولي بقطبيّته الأحادية، وهي نفسها التي اتَّخذت من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 منطلقاً لاستراتيجيّتها الدّولية الجديدة فيما يُسمَّى بـ "الحرب على الإرهاب" من جهة، ولتحديدها لإيران كواحدة من أقطاب "محور الشّرّ".

ولعلّ استعراضاً للقدرات النّووية الإيرانية وفق المعلومات المتاحة يشير إلى أن إيران قد سارت - ومازالت تسير - بخطى حثيثة، وبإصرار متعاظم لا يمكن تجاهله، أمام ما تتعرّض إليه من ضغوط خارجية تقودها الولايات المُتَّحدة من جهة، وأمام احتلال وتدمير بلد مجاور لها تحت ذريعة البحث عن أسلحة الدّمار الشّامل، من جهة أخرى، وهو ما يثير التّساؤلات والمخاوف في آن واحد معاً.

ولا تقتصر المخاوف في تواردها على هذا النّحو من الإصرار الإيراني على استكمال بناء المشاريع النّووية أو إنشاء مشاريع جديدة منها وإرساء بنى تحتية لصناعة نووية، حتّى وإن كانت لأغراض توليد الطّاقة الكهربائية، بكلّ ما يقابلها من تكاليف باهظة في اقتصاد لا يمكن وصفه بالمُتعافي، وإنّما - أيضاً - من خلال إصرار إيران على استكمال حلقات دورة الوقود النّووي لبرنامجها، ولهذا؛ فإن نقطة الخلاف الرّئيسة التي ظلّت تحتدم بين إيران وبين القوى المناهضة لبرنامجها النّووي كانت تتركّز - بصُورة أساسية - على مسألة تخصيب اليورانيوم.

---

(1) سورة الأنفال، الآية 60.

وعودة إلى ما تقدّم فإن ضبابية المشهد قد عتّمت على الحقيقة، والتي ربَّما ـ تكون كما يدّعيها الإيرانيون ـ بأن برنامجهم مُعَدٌّ حقاً للأغراض السّلمية، وربَّما يكون ذلك مخالفة للحقيقة؛ حيث تتعزّز المخاوف لدى الفريق الآخر نتيجة التّناقضات التي وردت مرّات عدَّة في تصريحات عديد من المسؤولين الإيرانيين، وخاصَّة ممَّنْ ينتمي منهم إلى التّيّار المحافظ المتشدّد، حتَّى وإن اختلف في كلّ شيء مع التّيّار الإصلاحي، فهما لا يختلفان في نهجهما وتصوّراتهما وتوجّهاتهما حيال ملفّ بلدهم النّووي.

غير أن هذه الشّكوك والتّناقضات لطالما استغلّها الفريق المناهض لإيران مُوظّفاً إياها في أسس تقوم على توجيه الاتّهام لها بما يمكن تسميته "بالنّوايا النّووية السّيّئة" فيما يتعلّق ببرنامجها النّووي، وتحديداً من قبَل الولايات المُتَّحدة وإسرائيل، اللّتين ـ ربَّما أو على الأرجح ـ يحاولان ـ ومن خلال ماكينتهما الإعلامية الضّخمة ـ من تهويل المخاطر الإيرانية، وعكس صُورة قاتمة لمستقبل العالم إذا ما امتلك الإيرانيون السّلاح النّووي حقاً.

وإلى أبعد من ذلك تذهب الولايات المُتَّحدة من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وفي المُقدِّمة منها الحفاظ على أمن إسرائيل، العدوّ الأوَّل لإيران، فضلاً عن مصالحها والدّفاع عن حلفائها التّقليديين والجدد في المنطقة، سواء تمّ ذلك عبر الطُّرُق السّلمية الدّبلوماسية من خلال الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيَّة، أو الاتّحاد الأوروبي، أو ربَّما حتَّى المفاوضات المُباشرة بين إيران وبين الولايات المُتَّحدة، وهو أمر قد لا يكون مستبعداً، خاصَّة بعدما بدا واضحاً لإيران بأن كلا الطّرفين المذكورين لم يكونا حياديين، بل مُتأثّرين بالضّغوط الأمريكية حتَّى من قبَل الدّول الأوروبية التي سبق وأن عارضت الحرب على العراق؛ حيث تبدو اليوم أكثر اقتراباً من الولايات المُتَّحدة وفق حسابات استراتيجية، حتَّى وإن كان ذلك على حساب التّضحية بعلاقاتها المتميّزة مع إيران، ممَّا يجعل نهايات اللّعبة مفتوحة على كُلّ الاحتمالات.

وعلى وفق ما تقدّم فإن الاستنتاجات التي خلص إليها البحث هي:

1 ـ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، النّووية أو اللانووية، رَقْماً ربَّما هو الأصعب في المعادلة الأمنية الإقليمية، التي لا تستطيع أيّ قُوَّة إقليمية أخرى أو دولية من إهمالها أو

إقصائها، ولذلك؛ فإن أيّ منظومة أمنية إقليمية مستقرّة لا يمكن أن تتأسّس على أسس سليمة إذا ما أهملت المكانة والأهمّيّة الإقليمية لهذه الدّولة، بمعنى أوضح أن الأمن والاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط لا يمكن أن يقوم من دون أن تُشكِّل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إحدى ركائزه المُهمَّة، ولهذا؛ فإن السّعي المحموم من الولايات المُتَّحدة وإسرائيل وعديد من الدّول الغربية لإقصاء إيران عن هذه المعادلة إنَّما يعكس رغبة هذه الأطراف في استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي بشكل خاصّ، ومنطقة الشّرق الأوسط بشكل عامّ.

2 ـ أن أحداً من الأطراف الدّولية لم يستطع أن يُقدِّم دليلاً واحداً قاطعاً بأن لدى إيران مسعى للحُصُول على السّلاح النّووي، قد يكون ذلك نابعاً من واقعية الادّعاءات الإيرانية وتمتُّعها بالمصداقية، أو أنَّه قد يكون نابعاً من حصافة الإجراءات الإيرانية في قُدرتها على تضليل المجتمع الدّولي، وخاصَّة الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة على غرار ما فعله صدام حسين طيلة عقدي السّبعينات والثّمانينات؛ إذ فاقت منشآته النّووية وبرنامجه النّووي كلَّ التّصوّرات، والتي تبيَّن أنَّها ذات قدرات ضخمة، فقد استطاع ـ وعلى مدى سنوات طوال ـ من إخفائها وحجبها عن أعين مفتّشي الوكالة الدّولية للطّاقة الذَّرِّيَّة، ولكنَّ المهمّ هنا أن أيّاً من الأطراف الدّولية المناهضة لإيران لم تستطع ـ ولحدّ الآن ـ من أن تُقدّم دليلاً واحداً ملموساً تستطيع أن تدين من خلاله إيران ويكون طريقاً ممهّداً لإجراءات تتوافق مع أهدافهم الرّامية، ليس للهيمنة على إيران واستكمال حلقات تلك الهيمنة على المنطقة بأسرها، وإنَّما ـ أيضاً ـ لحرمان إيران، كما هو الأسلوب المُتّبع مع الدّول العربية والإسلامية من إحراز أيّ تقدُّم علمي، وجعلها ترزح تحت نير التّخلّف، وعرقلة ما تصبو إليه هذه الدّول من التّقدّم فيما يتعلّق باستخدام التّكنولوجيا النّووية للأغراض السّلمية في مجالاتها المختلفة.

3 ـ أن إيران لم تخرق ـ لحدّ الآن ـ معاهدة حظر الانتشار النّووي، كما أنَّها قد وقّعت على البروتوكول الإضافي المعروف تحت اسم (93+2)، بل إنَّها قد توصّلت ـ أخيراً ـ إلى اتّفاق مع الجانب الرّوسي لطالما تذرَّعت به، عندما تعثَّر عقده في السّابق، الولايات المُتّحدة وإسرائيل فيما يخصّ بإعادة الوقود المستهلك النّاتج عن تشغيل مفاعل بوشهر إلى روسيا.

4 ـ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تواجه ـ اليوم أكثر من أيّ وقت مضى ـ تهديداً صريحاً باستخدام القُوَّة المفرطة تجاهها، وربَّما بالحجم نفسه الذي استُخدمت فيه ضدّ جارها الغربي، العراق، وربَّما بما هو أكبر وأقوى، وأن هذا العدوّ يمتلك التّرسانة الأقوى والأعظم في مجال الأسلحة التّقليدية وغير التّقليدية، وفي المُقدِّمة منها السّلاح النّووي، وبات هذا العدو يحيط بها من كلّ الجهات؛ بحيث يمكن وصفها بأنَّها ليست بين فَكّي كمّاشة فقط، وإنَّما بين سُور هائل من القُوَّة و النّار المعادية، والتي يمكن أن تستعر ضدّها في أيّ لحظة. ومن هنا؛ فإن من حقّها أن تجد الوسيلة التي يمكن أن تردع ـ من خلالها ـ عدوّها من القيام بأيّ عمل يمكن أن يُهدِّد أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، طالما استمرّ هذا العدوّ يتبنّى استراتيجية الهيمنة على الدّول شُعُوباً ومقدّرات وحضارات.

5 ـ تُعدُّ روسيا أكبر الأطراف التي قدّمت المساعدة إلى الجانب الإيراني فيما يتعلّق ببرنامجه النّووي؛ سواء في مجال الخبرات أو المعدّات أو الموادّ النّووية، في الوقت الذي ما فتئت فيه روسيا تُؤكِّد بأن البرنامج النّووي الإيراني ذو طبيعة سلمية، ولا يمكن أن يكون ذا أهداف أو طبيعة عسكرية تُؤدِّي ـ في محصلتها النّهائية ـ إلى امتلاك إيران للسّلاح النّووي، ونعتقد من حصافة الرّوس أن لا يجعلوا بلدهم محاطاً بقوى نووية جديدة، ربَّما تُشكِّل ـ في المستقبل البعيد ـ خطراً أو تهديداً لأمنهم القومي.

6 ـ وعلى الرّغم من ما تقدّم، فإن أحداً ـ أيضاً ـ لا يمكن أن يتجاهل الإصرار الإيراني حول مسألة تخصيب اليورانيوم والعمل الدّؤوب لاستكمال حلقات دورة وقود نووية وطنية مغلقة، الأمر الذي سيُمكّنها من الاعتماد على نفسها بشكل كامل في تشغيل مفاعلاتها النّووية، بدءاً من استكشاف واستخراج اليورانيوم من مناجمها؛ حيث تمتلك احتياطاً لا بأس به، مروراً بمعاملته عبر المراحل التي تمَّ التّطرّق إليها بهدف الحُصُول على الوقود النّووي الذي سيُمكّنها من تشغيل مفاعلاتها النّووية، أو بعض منها، ومعالجة الوقود النّاتج عنها للحُصُول على البلوتونيوم، الذي يُعدُّ العنصر الأساس في صناعة السّلاح النّووي، وعلى وفق هذا التّصوُّر فإن أحداً لا يمكن أن لا يتوقّع بأن يُفاجأ يوماً بإعلان إيران عن امتلاكها للسّلاح النّووي على غرار الطّريقة التي تعاملت بها كوريا الشّمالية بعد انسحابها من معاهدة حظر الانتشار

النّووي، وطردها للمراقبين الدّوليين، وقد لا يكون ذلك بعيداً؛ حيث إن الإصرار الإيراني على مواصلة البحث عن طريق دبلوماسي قد تواصل مع إقدام إيران ـ في مرّات عديدة ـ على تعليق محدّد، وليس التوقّف النّهائي عن برامج تخصيب اليورانيوم، ومن ثمّ؛ العودة إلى التّخصيب ثانية، وربّما تطمح إيران من وراء هذا النّهج في تعاملها مع الوكالة الدّولية للطّاقة الذّرّيّة أو مع الاتّحاد الأوروبي من أجل كسب مزيد من الوقت والمُماطلة بهدف استكمال برنامجها النّووي، وهو ما يزيد من تواتر الشّكوك حول الأهداف الحقيقية لهذا البرنامج، ولعلّ ذلك نابعاً من ردّة فعل إيرانية، إذا ما حصلت على السّلاح النّووي فعلاً، على سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين التي تنتهجها الولايات المُتّحدة الأمريكية والغرب فيما يتعلّق بالدّول التي لم تُخف امتلاكها للسّلاح النّووي، وتعدّه جزءاً من استراتيجيّتها العسكرية؛ مثل إسرائيل والهند وباكستان.

7 ـ إنّ الولايات المُتّحدة الأمريكية ـ وفق استراتيجيتها المتضمّنة، وفي صلب أهدافها ـ الحفاظ على أمن إسرائيل، ومثلما هو بالنّسبة للأخيرة نفسها، لا يمكن أن تسمح بأن تكون في منطقة الشّرق الأوسط قُوّة نووية عربية أو إسلامية، وأن الحقّ بامتلاك هذا النّوع من السّلاح يخصّ إسرائيل وحدها، وهذه النّقطة ـ أيْ ازدواجية المعايير ـ تجعل الباب مفتوحاً أمام احتمالات عدّة قد تتضمّن ما يأتي:

أ ـ إحالة الملفّ النّووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدّولي من قبَل الولايات المُتّحدة بعد أن تضمن موافقة وتأييد دول الاتّحاد الأوروبي وعدم اعتراض كُلّ من روسيا والصّين على استصدار قرار بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على غرار القرارات التي صدرت تجاه العراق عقب قيام قُوّات النّظام العراقي السّابق باحتلال دولة الكويت عام 1990، وهذه الوسيلة قد تحقّق من خلالها الولايات المُتّحدة زيادة في مُمارسة الضّغوط على إيران للحدّ من تدخّلها، وتأثيرها على الشّأن العراقي الدّاخلي، فضلاً عن أن الولايات المُتّحدة قد تهدف من وراء ذلك إلى كسب الوقت للخُرُوج من مأزقها العسكري في العراق، الأمر الذي ـ على الأرجح ـ لا يُؤهّلها ـ والوضع على ما هو عليه في العراق ـ من الدُّخُول في حرب أخرى ضدّ دولة أخرى

مثل إيران، وهذا سيقودنا إلى الاستنتاج أنْ ليس بوسع الولايات المُتَّحدة القيام بعمل عسكري واسع ضدّ المنشآت النّووية الإيرانية من جهة، والتّأثير على الدّاخل الإيراني وتأليبه على حُكُومته لزعزعة النّظام السّياسي هناك، وبما يقود - في النّهاية - إلى حُصُول تغيّر دراماتيكي فيه يأتي بنظام مُوال للولايات المُتَّحدة، أو على الأقلّ؛ غير مُعاد لها، من خلال التّلويح بالقيَم الدّيمقراطية ومشروع الشّرق الأوسط الكبير وحُقُوق الإنسان والتّذكير بالنّموذج العراقي كمشهد واضح الصّورة أمام الإيرانيين، من جهة أخرى.

ب - قيام إسرائيل - ومن خلال دعم لوجستي أمريكي - بتوجيه ضربات ماحقة على مراكز القُوَّة في البرنامج النّووي الإيراني في حالة عدم إمكانية توجيه مثل هذه الضّربات إلى المرافق النّووية الإيرانية كافة؛ بسبب تباعدها في داخل العمق الإيراني، فضلاً عن كثرة هذه المواقع والتّحصينات المستمكنة التي أحيطت بها هذه المنشآت، وخاصّة تلك التي بُنيت في عمق غير قليل تحت سطح الأرض.

ج - أن إسرائيل المدعومة أمريكياً لا تهدف من خلال عدم السّماح بوُجود قُوَّة نووية مناهضة لها في منطقة الشّرق الأوسط، على أساس عدم السّماح بوُجود حالة من التّوازن بينها وبين تلك القُوَّة، وإنَّما - أيضاً - تنطلق من أنّها يجب أن تكون القُوَّة المتفوّقة بين كلّ دول المنطقة، ولذلك نرى أنَّها - أيْ إسرائيل - لا يمكن أن تسمح بظُهُور إيران أو أيّ دولة شرق أوسطية أخرى تمتلك السّلاح النّووي.

8 - في ضوء الفقرة السّابقة فإنَّنا نعتقد أن القادة الإيرانيين؛ سواء كانوا من التّيّار المتشدّد أو الإصلاحي سيعملون - بكلّ ما في وسعهم - من أجل عدم جعل الفرصة سانحة أمام الولايات المُتَّحدة ومَنْ يوافقها الرّأي فيما يتعلّق بالبرنامج النّووي الإيراني من أجل إحالة ملفّها النّووي إلى مجلس الأمن الدّولي أو الوُصُول إلى الحدّ الذي تُستخدَم عنده القُوَّة ضدّها.

9 - أن التّأثير الذي سينجم عن امتلاك إيران للسّلاح النّووي على منطقة الشّرق الأوسط سيرتبط بمجموعة من العوامل التي يتحدّد بموجبها حجم وثقل ذلك التّأثير مثل حجم ونوع

السّلاح الذي توصّلت إليه وقدراته التّدميرية ووسائل إيصاله إلى أهدافه وطبيعة النّظام السّياسي الإيراني من جهة، وردود الفعل التي ستصدر عن دول منطقة الشّرق الأوسط ودرجة ارتباط هذه الدّول وعلاقاتها الأمنية والعسكرية مع الولايات المُتّحدة الأمريكية والانتشار الكثيف لقُوَّاتها في هذه المنطقة وتحديداً في منطقة الخليج العربي.

10 - أن الدّول العربية والإسلامية بوسعهم أن يستفيدوا من القُوَّة النّووية الإيرانية إذا ما اعتمدوا على أنفسهم في بناء منظومة أمنية وعسكرية إقليمية تستند إلى هذه القُوَّة، بيد أن عملاً كهذا سيتطلّب من كلا الجانبين، ونقصد هنا بصُورة خاصَّة الدّول العربية في المنطقة من جانب والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جانب آخر، أن يغادروا مخلّفات الماضي، ويُطوُوا سجلّ الخلافات فيما بينهم، ويتّجهوا بنيَّة خالصة إلى حلّ المشاكل التي لم تزل عالقة، وتُشكّل عائقاً لأيّ تقدّم على هذا المسار، والبدء بصفحة جديدة من العلاقات التي تسمو على الأنانية الضّيّقة، وتأخذ بالحسبان مصلحة المنطقة بأسرها واضعة أمام أعينها التّجارب القاسية الماضية، والتي لم تجلب إلى هذه المنطقة سوى الحُرُوب والدّمار والمزيد من التّدخّل الأجنبي المُباشر، الذي تُوظّفه الولايات المُتّحدة لصالحها ولصالح حليفتها إسرائيل على حساب العرب والمسلمين. وهذا الأمر يتطلّب من الأنظمة العربية أن تتخلّص من تبعيتها للسّياسة الأمريكية والانفتاح على رغبات وتطلّعات شُعُوبها الرّافضة للوُجود الأمريكي والإسرائيلي على حدّ سواء في المنطقة، وقد تكون حالة التّخوّف والرّيبة والشّكوك الذي تحاول الولايات المُتّحدة زرعها لدى هذه الأنظمة وتهويل الخطر الإيراني ليبدو مفزعاً ويكون عاملاً يدفع بدول المنطقة للاحتماء والاستظلال بخيمة الولايات المُتّحدة، وبما يدعو الأنظمة السّياسية فيها لأن تكون العامل الأوّل الدّاعم للوُجود الأجنبي والمُسدّد لفواتير هذا التّواجد.

11 - أن على الدّول العربية أن تدرك أن دعوات الإصلاح وشعارات الدّيمقراطية التي تُنادي بها الولايات المُتّحدة ما هي إلا محاولة لتصدير النّموذج الأمريكي بكلّ مجالاته إلى المنطقة، وتحديداً ما يتعلّق بإلحاق الضّرر بالقيَم والمبادئ العربية والإسلامية، ومن هنا؛ نريد أن نُوضّح أن وُصُول أيّ تيّار إلى الحُكم في إيران في انتخابات حزيران / يونيو القادم سوف لن يُغيِّر من توجُّهات الولايات المُتّحدة ضدّ هذه الدّولة، فالإصلاحيون الإيرانيون هم ليسوا إصلاحيين

على الطّريقة الغربية الأمريكية ، أمَّا التّيّار المحافظ ؛ فهو سيظلّ الذّريعة الكبرى التي ستحاول الولايات المُتّحدة جعله الخطر الأكبر الذي سيُسعّر من النّوايا الإيرانية النّووية ومخاطرها على الدّول العربية ، في الوقت الذي نعتقد أن الأنظمة العربية ستكون أفضل بكثير في مثل هذه الحالة ، هي وشُعُوبها إذا ما أيقنت أن كُلّ الدّعوات الإصلاحية التي تطلقها الولايات المُتّحدة الأمريكية إنَّما هي تقرُّب وخضوع لإرادتها ، بينما نعتقد أن دعوات التّيّار المتشدّد في إيران إنَّما تعبّرٌ عن حقيقة رفض تلك الدّعوات والتّمسّك بالقيَم والمبادئ الإسلامية .

12 - إنَّ إيران حتَّى وان امتلكت السّلاح النّووي فليس بمقدورها أن تستخدمه كأداة هجومية ضدّ أيّ طرف ، وهذا ما يضعنا أمام جملة من الحقائق التي لا يمكن تجاهلها ، وفي المُقدّمة منها ، أنّها إذا ما فعلت ذلك فإن الضّربة الثّانية التي ستقوم بها الدّولة المستهدفة ستكون ما يُصطلح عليه في الاستراتيجية النّووية بـ " معاكس المدن " ، وهذا ما سيعني أن إيران ستُواجه خسائر بشرية كبيرة إذا بدأت هجوماً ضدّ أهداف خارجية ، وتحديداً ضدّ أعدائها التّاريخيين ؛ وهما إسرائيل والولايات المُتّحدة ، وهنا علينا أن نناقش مدى فعالية كُلٍّ من الاحتمالَيْن المذكورَيْن ، فهل تمتلك إيران صواريخ باليستية تمتاز بدقّة متناهية في إصابة أهدافها؟ وهل لهذه الصّواريخ القدرة إلى الوُصُول إلى المدن الأمريكية الكبرى ، حتَّى وإن كانت على السّاحل الشّرقي للولايات المُتّحدة؟ ! وهل بإمكان إيران أن تُوجّه ضربة نووية إلى أهداف محدّدة داخل إسرائيل أو ضدّ المدن الإسرائيلية وإهمال العامل الجيوبوليتيكي لإسرائيل والتي تتميّز بالعمق الاستراتيجي المحدود جداً ومن دون أن تؤثّر على المدن العربية داخل أراضى السّلطة الفلسطينية بل ، وحتَّى المدن المجاورة التّابعة لدول الطّوق العربي المحيط بإسرائيل؟ ! خاصّة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ضعف دقّة الإصابة لهذه الأسلحة لدى الجانب الإيراني مثلما هو الحال مع ضعف وسائل توجيه هذه الأسلحة .

من خلال ما تقدّم فإن ما تخلص إليه الدّراسة هو أن إيران لا يمكن أن تتبنّى استراتيجية نووية هجومية أوّلاً ، كما أن السّياسيين الإيرانيين يدركون حجم المخاطر التي ستلحق ببلادهم إذا ما امتلكوا السّلاح النّووي ، حتَّى وإن كان ذلك لأغراض "الرّدع" ، لأن مسوّغات إسرائيل والولايات المُتّحدة واستراتيجيّتهما لا يمكن أن تسمحا لإيران أن تمتلك مثل هذا السّلاح لهذا

الغرض، كما أنَّه لا يمكن للقادة الإيرانيين أن يتجاهلوا التّجربة العراقية النّووية وما أدَّت إليه في النّهاية، وما نتج عنها من نتائج مدمّرة للعراق، هـذا من جهة، أمَّا من الجهة الأخرى؛ فإن هؤلاء القادة - لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال - أن يتجاهلوا - أيضاً - الاستراتيجية الأمريكية التي يُنفِّذها اليمين المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية، وفي ضوء ما تقدّم يمكن القول بأن التّوجّه الإيراني نووياً إنَّما يسير لأغراض الاستخدام السّلمي والاستفادة من التّكنولوجيا النّووية للأغراض السّلمية في شتَّى المجالات، ولكنْ؛ سواء كان هذا الاستنتاج صائباً أم لا، فإن الولايات المُتَّحدة ستتذرّع - من خلال البرنامج النّووي الإيراني، وبه، سواء كان سلمياً، أو يهدف لأغراض عسكرية - كوسيلة للضّغط على إيران لتحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ وفي مقدّمتها حماية أمن إسرائيل وحلفاء الولايات المُتَّحدة، وهذا ما يتطابق مع ما ذهبت إليه فرضية البحث، وقد لا يكون استخدام القُوَّة العسكرية من أجل القضاء على البرنامج النّووي الإيراني أمراً مستبعداً كوسيلة نهائية بعدما تعجز وسائل الضّغط الدّبلوماسية في حالة استمرار النّهج الإيراني المتصلّب، والذي يُصرُّ قُدُماً على استمرار تخصيب اليورانيوم، وهو الأمر الذي تعمل الولايات المُتَّحدة على وقفه، بل إن إيران حتَّى وإن وافقت في نهاية المطاف على خطوة كهذه مقابل تنازلات وضمانات معينة، فإن الولايات المُتَّحدة ستعمل بكلّ الوسائل و بما تستطيع خلقه من مزاعم وادّعاءات من أجل فرض هيمنتها على إيران، والمجيء بنظام حكم يدور في فلكها، سواء اقتضى ذلك استخدام القُوَّة العسكرية أم لا.

- انتهى -

المصادر العربية

- القرآن الكريم.

أوّلاً: الوثائق:

- جورج دبليو بوش (خطاب)، في الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت، في 1 حزيران/ يوليو 2002، في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية - أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة إلكترونية تُصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز/ يوليو 2002.
- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثانياً: الموسوعات:

- موسوعة الشّباب السّياسية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية، مُؤسّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: /http://www.ahram.org.eg.
- موسوعة العُلُوم السّياسية، محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلّد، جامعة الكويت، (الكويت، بدون سنة طبع).

ثالثاً: الرّسائل الجامعية والأطاريح:

- حسيب العبيدي، القُوّة في العلاقات الدّولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلّيّة العُلُوم السّياسية، 1984.
- خالد حمزة المعيني، المتغيّر التّكنولوجي وأثره على القُوّة في العلاقات الدّولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كُلّيّة العُلُوم السّياسية، 2001.

رابعاً: الكتب العربية والمترجمة:

- أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كُتُب المستقبل العربي (23)، ط 2، (بيروت: 2004).
- أحمد صدقي الدّجاني، "تأمّلات في الرّدع النّووي في عالمنا المعاصر"، في: هل يُشكّل انتشار الأسلحة النّووية عامل ردع؟ مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، (الرّباط: 2000).
- آرثر كريستينسن، إيران في عهد السّاسانيين، (ترجمة): يحيى الخشّاب، مطبعة لجنة للتّأليف والتّرجمة و النّشر، (القاهرة: 1957).

- افنر كوهين، "نحو شرق أوسط جديد: إعادة النّظر في المسألة النّووية"، سلسلة دراسات عالمية، العدد 1، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996.

- أليسون ج. ك. بايلز، "المُقدّمة: اتّجاهات وتحدّيات في الأمن الدّولي"، في التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي، الكتاب السّنوي، 2003، معهد استوكهولم لأبحاث السّلام الدّولي، (ترجمة): فادي حمّود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004).

- أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصّراع الدّولي، دار الطّليعة للنّشر، (بيروت، 1979).

- الأمن القومي في مواجهة الأمن الإسرائيلي (بيروت: بدون دار طبع، 1975).

- أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، (تعريب وتعليق): أكرم الدّيري وهيثم الأيوبي، دار الطّليعة، ط 3 (بيروت: 1978).

- أندريه بوفر وآخرون، الأسلحة الحديثة، (ترجمة): أكرم الدّيري، دار الطّليعة، (بيروت: 1973).

- جمال سند السّويدي، إيران والخليج - البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: 1996).

- جون آر. بولتون "إطار العمل الاستراتيجي الجديد: الرّدّ على تهديدات القرن الحادي والعشرين"، في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية - أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز/ يوليو، 2002.

- جون اس. وولف، "الولايات المُتّحدة تواجه تحدّيات مسألة انتشار أسلحة الدّمار الشّامل"، في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية - أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز/ يوليو 2002.

- جون ليمبرت، الأهرام حرب مع التّاريخ، (ترجمة): حسين عبد الزّهرة مجيد، مركز الدّراسات الإيرانية، جامعة البصرة، (البصرة: 1992).

- جيرولد جرين، "سياسات إيران الإقليمية: وجهات نظر غربية"، في الخليج وتحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2005).

- جيفري كيمب، "تأثير البرنامج النّووي الإيراني في أمن الخليج"، في: الخليج: تحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2005).

- حسين الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج 1، بيت الحكمة، المطبعة العربية، (بغداد: 2003).

- دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، (ترجمة): عبد النّعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، ط 2، (القاهرة: 1985).

- رعد عبد الجليل، "الإرهاب الإيراني"، سلسلة الدّراسات الإيرانية، رَقْم 8، معهد الدّراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، (بغداد: 1985).
- رياض الأشقر: "الإدارة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية العربية المقبلة"، منشورات مُنظَّمة التّحرير الفلسطينية، (بيروت: 1979).
- سعد حقّي توفيق، مبادئ العلاقات الدّولية، دار وائل للنّشر، (عمّان: 2000).
- سلمان رشيد سلمان، الاستراتيجية النّووية الإسرائيلية، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، (بيروت: 1988).
- طه باقر وآخرون، تاريخ إيران القديم، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد: 1980).
- عدنان مصطفى، الطّاقة النّووية العربية - عامل بقاء جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، (بيروت: 1985).
- عصام فاهم العمري، خصائص ترسانة إسرائيل النّووية وبناء الشّرق الأوسط الجديد، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، العدد (34)، (أبو ظبي: 1999).
- غسان العزي، سياسة القُوَّة، مركز الدّراسات الاستراتيجية والبحوث والتّوثيق، (بيروت: 2000).
- فؤاد جابر، الأسلحة النّووية واستراتيجية إسرائيل، (ترجمة): زهدي جار الله، مُنظَّمة التّحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت، 1971).
- كمال عفّت، الطّاقة النّووية والمفاعلات النّووية لتوليد الطّاقة، معهد الإنماء العربي، برنامج العلوم والتّكنولوجيا، سلسلة كُتُب التّكنولوجيا النّووية في البلدان النّامية، (بيروت: 1982).
- كيري ام. كاتشنر، "شبكات الصّواريخ الدّفاعية والمناهج الجديدة للرّدع"، في أجندة السّياسة الخارجية الأمريكية - أسلحة الدّمار الشّامل: إطار العمل الاستراتيجي الجديد، مجلّة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تموز/ يوليو، 2002.
- ليدل هارت، المناورات الحربية الدّفاعية، (ترجمة) إبراهيم جزيني.
- مازن إسماعيل الرّمضاني، السّياسة الخارجية - دراسة نظرية، جامعة بغداد، كُلّية العُلُوم السّياسية، دار الشّؤون الثّقافية، (بغداد: 1994).
- محمد حسنين هيكل: "سنوات الغليان"، كتاب وثائقي، نشرته في حلقات صُحُفية: "الأهرام" المصرية و"القبس" الكويتية، الأهرام، العدد (37298)، بتاريخ 2-10-1988م، الحلقة السّادسة.
- محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتّاريخ، شركة المطبوعات للنّشر والتّوزيع، لبنان، ط2، (بيروت: 1985).
- محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطُّرُق، شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر، ط5، لبنان، (بيروت: 1985).

- محمد عبد السّلام، حدود القُوّة: استخدامات الأسلحة النّووية الإسرائيلية، مركز الدّراسات الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 1996).

- محمد علي أبطحي، "إيران والعلاقات الدّولية: التّأثيرات في الاستقرار السّياسي في منطقة الخليج"، في: الخليج: تحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2005).

- محمود خيري بنونة، السّياسة النّووية لإسرائيل، مطبوعات دار الشّعب، (القاهرة: 1970).

محمود سريع القلم، "العقيدة الأمنية الإقليمية النّاشئة لإيران: المصادر الدّاخلية ودور المحدّدات الدّولية"، في: الخليج وتحدّيات المستقبل، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2005)

- محمود شيت خطّاب: "العسكرية الإسرائيلية"، النّاشر: دار الطّليعة، (بيروت: 1968).

- محمود عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، المُؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، لبنان، (بيروت: 1979).

- ممدوح حامد عطية، البرنامج النّووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، (القاهرة: 1996).

- نازلي معوّض، بعض الاتّجاهات الحديثة في دراسة السّياسة الخارجية لدول العالم الثّالث، في: عبد المطلب غالب وآخرون، اتّجاهات حديثة في علم السّياسة، مركز البحوث والدّراسات السّياسية، جامعة القاهرة، (القاهرة: 1987).

- نيفين عبد المنعم مسعد، صناعة القرار السّياسي في إيران، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: 2001).

- نيقولا ميكافيلي، الأمير، (تعريب): خيري حمّاد، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط11، (بيروت: 1981).

- هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مُنظّمة التّحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث (بيروت: 1996).

- وليم بوردوس و رو برت ويندرم، أسلحة الدّمار الشّامل، دار الجليل للنّشر والدّراسات و الأبحاث الفلسطينية، (ترجمة): دار الجليل، (عمّان: 1994).

- ياسين سويد، الوُجود العسكري الأجنبي في الخليج، واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004).

خامساً: الدّوريات ومواقع الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت):

- أحمد إبراهيم محمود، "السّياسة العسكرية الإيرانية في التّسعينات"، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد 111، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993.

- البرنامج النّووي الإيراني: بين الدّوافع العسكرية والتّطبيقات السّلمية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية، مُؤسّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: /http://www.ahram.org.eg .

- إشكاليات البرنامج النّووي الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/.
- أحمد إبراهيم محمود، "إيران وتصاعد الأزمة النّووية"، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/.
- "انقلاب استراتيجي في الشّرق الأوسط"، مجلّة (الوطن العربي) في عددها (58256) بتاريخ 8-4-1988.
- أحمد أنور زهران، "بناء القوّة العسكرية وتوازن القوى"، مجلّة الدّفاع العربي، العدد 3، دار الصّياد، بيروت: 1989.
- أحمد سليمان البرهان، "إيران والولايات المتّحدة ومحور الشّر: الدّوافع السّياسية والاستراتيجية الأمريكية"، مجلّة السّياسة الدّولية، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، مصر، العدد (148)، أبريل، 2002،
- أحمد شوقي حنفي، الأمن القومي - دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم، مجلّة القاهرة، العدد 39-40، أبريل/ نيسان.
- أحمد منيسى، "هل بدأت أمريكا في استهداف إيران؟"، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg/acpss.
- أسامه مخيمر، التّطوّرات في السّياسة الإيرانية: إطار للتّحليل في ظلّ هيمنة القطب الواحد، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت): http://www.ahram.org.eg/.
- استراتيجية (الرّدع النّووي).. ظهورها وتطوّرها، وآفاقها المستقبلية، مجلّة الدّفاع الجديد، تصدر عن القوّات المسلّحة السّعودية، العدد 12.
- أكرم الجميلي، "أزمة العلاقات بين إيران وحركة طالبان والتّفاعلات الإقليمية والدّولية"، نشرة أوراق آسيوية، العدد 6، مركز الدّراسات الدّولية، جامعة بغداد، 1999.
- آمال السّبكي، تاريخ إيران السّياسي بين ثورتَيْن 1906-1979، الكويت، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 250، أمل حمادة، الملفّ النّووي والسّياسة الخارجية الإيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://www.ahram.org.eg/.
- "البرنامج النّووي الإيراني واحتمالات الضّربة الأميركية"، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، الملفّ السّياسي، العدد 631، في 20 يوليو، 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://www.ahram.org.eg/.

- التّسليح النّووي الإسرائيلي" دراسة قام بإعدادها خمسة خبراء بتكليف من الأمين العامّ للأمم المتّحدة عام 1979م، ترجمها وأعدّها: د. عبد القادر ياسين، ونشرتها: (المجلّة العسكرية الفلسطينية) في عددها (الثّامن) الصّادر في أغسطس 1984.
- التّقرير الاستراتيجي العربي عام 1987.
- التّقرير النّهائي عن موضُوع السّلام في الشّرق الأوسط، الأسس، المسارات، التّحدّيات، تقرير غير منشور، لجنة الشّؤون العربية والخارجية والأمن القومي، مجلس الشّورى المصري، 1996.
- باكينام رشاد الشّرقاوي، "الرّؤية الإيرانية للمُصالحة العربية"، بحث مُقدّم إلى المؤتمر السّنوي الثّاني للباحثين الشّباب، مركز البحوث والدّراسات السّياسية، القاهرة، 1994.
- بشير عبد الفتّاح، المسألة النّووية الإيرانية، تسوية أم تهدئة؟ مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (59)، يناير، 2005.
- براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، جامعة بغداد، مركز الدّراسات الدّولية، مجلّة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 46.
- بسام العسلي، "الحُرُوب غير المتماثلة وتجربة العراق"، مجلّة الحرس الوطني السّعودية، العدد 265، في 1/ 7/ 2004.
- تميم هاني خلاف، "القدرات النّووية الإيرانية: المنظور الدّولي والإقليمي" مجلّة السّياسة الدّولية، العدد 142، تشرين أوّل/ أكتوبر، 2000.
- جمال مظلوم، سيناريوهات العمل العسكري ضدّ المنشآت النّووية الإيرانية، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (159)، يناير، 2005.
- جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدّين النّعيمي، "أسلحة الدّمار الشّامل: الاتّهامات والحقائق"، مجلّة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 306، 8/ 2004.
- حسام سويلم، "أبرز التّطوّرات الاستراتيجية والعسكرية والتّكنولوجية الأخيرة في إسرائيل"، مجلّة الحرس الوطني، العدد 266، في 1/ 8/ 2004.
- حسام سويلم، الضّربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (150)، أكتوبر، 2002.
- خاتمي: سنستمرُّ في برنامجنا النّووي، 21 أيلول/ سبتمبر 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت).
- ديفيد ج بيرفين، "الأسلحة النّووية والسّلام العربي الإسرائيلي"، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (120)، أبريل، 1995.

- ديفيد هيرست، "إسرائيل قنبلة نووية موقوتة تُهدِّد العالم بالدّمار (مقالة) مجلّة (الجزيرة)، العدد (55)، بتاريخ 4 ـ 10 ـ 2003.
- سامح راشد، "إيران في مواجهة الضّغوط الخارجية"، السّياسة الدّولية، كانون الثّاني/ يناير 2004. الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : /http://www.ahram.org.eg.
- طلال عتريسي، "إيران الى أين"، مجلّة المستقبل العربي، العدد 288، شباط، 2003.
- ظافر ناظم سلمان و أنيس محمد حسن، "التّسلّح العسكري الإيراني في التّسعينات: دراسة في أثر المتغيّرات الإقليمية والدّولية"، مجلّة دراسات استراتيجية، العدد 7، مركز الدّراسات الدّولية، جامعة بغداد، 2000.
- عصام عبد الشّافي، "الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية"، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مُؤسَّسة الأهرام، القاهرة، شباط، 2001، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : /http://www.ahram.org.eg/acpss.
- فهد مزبان خزار، "مستقبل السّياسة الإيرانية في الخليج العربي في ظلّ حكُومة خاتمي"، نشرة شؤون إيرانية، العدد8، مركز الدّراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2000.
- فوزي حمّاد، عادل محمد أحمد، مشكلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة التّدمير الشّامل في الشّرق الأوسط، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد 145، أكتوبر، 2001.
- فوزي رشيد، السّياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية ـ مُؤسَّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : http://www.ahram.org.eg.
- مجلّة الإصدار الدّولي، رض كتاب: إسرائيل والقنبلة، تأليف: أفنيركوهين، عن، العدد 52، السّنة الأولى، صحيفة الجزيرة.
- مجلّة الدّفاع المصرية، العدد (190)، مايو، 2002.
- محمد أبو الفضل، "مكاسب وخسائر إيران من التّوتّر الإقليمي"، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مُؤسَّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg.
- محمد سعد أبو عامود، "الإدارة الإيرانية لأزمة الملفّ النّووي الإيراني: رؤية مصرية"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مُؤسَّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg.
- محمد عبد السّلام، "الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النّووية"، (مقالة) منشورة في مجلّة (السّياسة الدّولية)، العدد (120)، أبريل، 1995.

- "هل كانت إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية؟" مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg

- "هل يتوقّف البرنامج النّووي الإيراني؟" مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg/acpss .

- محمد فايز فرحات، التّحالف الهندي - الإيراني: الأبعاد والانعكاسات الاستراتيجية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية و الاستراتيجية - مؤسّسة الأهرام، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.ahram.org.eg/acpss

- محمد قدري سعيد، كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوّة والقيّم، مركز الأهرام للدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، القاهرة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: http://www.ahram.org .

- محمود خليل، "إعادة نشر القوّات الأمريكية في الشّرق الأوسط"، مجلّة السّياسة الدّولية، العدد (154)، حزيران/ يونيو، 2004 .

- محمود حيدر، "إيران على شفا منعطف كبير"، الملفّ السّياسي، العدد 631، مؤسّسة البيان للصّحافة والطّباعة والنّشر، أبو ظبي، 20 حزيران/ يونيو، 2003 .

- مراد إبراهيم الدّسوقي، "بين السّلاح النّووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النّووي"، مجلّة السّياسة الدّولية، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، مصر، العدد (120)، أبريل، 1995 .

- "نافذة على الفكر العسكري - التّعاون العسكري الإسرائيلي الهندي: أبعاده وآفاقه الاستراتيجية"، مجلّة الحرس الوطني السّعودية، العدد 238 في 1/ 3/ 2002 .

- نبيه الأصفهاني، "مستقبل التّعاون الرّوسي الإيراني في ضوء التّعاون الأخير،" مجلّة السّياسة الدّولية، مركز الدّراسات السّياسية والاستراتيجية، مؤسّسة الأهرام، مصر، العدد (144)، أبريل، 2001 .

- نصير عاروري، "حملة جورج. و. بوش المناهضة للإرهاب"، في العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر، أحمد بيضون وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004) .

- نعوم شومسكي، "حرب العراق هي بروفة لحُرُوب قادمة"، (حوار): مع في. كيه. راماتشاندران، 2 نيسان/ أبريل 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.z.net .

سادساً: الصّحف والمواقع الإعلامية:

- صحيفة الاتّحاد الإماراتية، 29 - 1 - 2005 .

- صحيفة الأهرام، العدد (24526) في 13 - 5 - 2003 .
- صحيفة (الأهرام)، العدد (42382)، 20 - 10 - 2003م .
- صحيفة الأهرام، العدد (42679)، 13 - 10 - 2003 .
- صحيفة الأهرام، العدد (42581)، 7 - 7 - 2003م
- صحيفة (الأهرام)، العدد (42382)، 20 - 10 - 2003 .
- صحيفة الأهرام، العدد (43209)، 26 - 3 - 2005 .
- صحيفة الأهرام، العدد (43156)، 1 - 2 - 2005م .
- صحيفة الأهرام، العدد (43166)، 14 - 2 - 2005م
- صحيفة الأهرام، العدد (43215)، 1 - 4 - 2005م .
- صحيفة الأهرام، العدد (43197)، 14 - 3 - 2005 .
- صحيفة الجزيرة، العدد (11752)، 1 - 12 - 2004 .
- صحيفة الجزيرة، العدد (11842)، 1 - 3 - 2005م .
- صحيفة الحياة اللّندنية في 10/ 3/ 2005 .
- إيران امروز، في 17 أيلول/ سبتمبر 2001 .
- جريدة البيان الإماراتية، 12 آب/ أغسطس 2004 .
- جريدة البيان الإماراتية، العدد 631، في 20 حزيران/ يونيو 2003 .
- جريدة الشّرق الأوسط، 20 أيلول/ سبتمبر 2004 .
- جريدة الشّرق الأوسط، في 7 تشرين أوّل/ أكتوبر 2003 .
- صحيفة الرّياض، العدد (12894)، 13 - 10 - 2003م .
- جريدة النّهار في 16/ 12/ 2004 .
- صحيفة الوطن القطرية، في30/ 6/ 2004 .
- صحيفة الوطن، العدد (1479)، 17 - 10 - 2004م .
- "أرميتاج: على الولايات المتّحدة أن تساند الشّعب الإيراني في توقه إلى الدّيمقراطية، " الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.u.s.anfo.com
- "إيران تُصعّد لهجتها وتُهدّد بالانسحاب من نظام التّفتيش الدّولي"، 20/ 9/ 2004، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت): على الموقع: www.AIQnat.com
- إيران تُحذّر إسرائيل مُجدّداً من استهداف المنشآت النّووية، 2 كانون أوّل/ ديسمبر 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.B.B.C.arbic.com

- "الوكالة الذّريّة : تقرير إيران يعترف بانتهاكات جديدة" شبكة CNN الإخبارية، 4 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : www.cnn-arabic.com .
- "تقرير الوطن الاقتصادي"، الاقتصاد الإيراني يقود نُمُوّ المنطقة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : www.alwatan.com .
- علي المليجي علي، الاستهداف الأمريكي لإيران، مجلّة الملك خالد العسكرية، العدد(79) في 1/ 12/ 2004. الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت)على الموقع : www.kkmaq.com .
- خضر عبد الحمزة، (مقابلة)، شبكة CNN الإخبارية، 7 شباط / فبراير، 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : http://www.cnn.com .
- راديو صوت الجمهورية الإسلامية من إيران، 21 أيلول/ سبتمبر، 2000.
- صناعة الأسلحة النّووية في إسرائيل"، (تقرير) نشرته صحيفة (الصّنداي تايمز) البريطانية عن أقوال الفنّي النّووي الإسرائيلي (مردخاي فانونو) في 5ـ 10ـ 1986.
- خاص، اص، إيران الثّورة والدّولة، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع : www. Aljazeara.net
- والدن بيللو، "واشنطن: منتصرة أم مفرطة في التّوسّع؟" (ترجمة): خالد الفيشاوي، آب/ أغسطس، 2003، الشّبكة الدّولية للمعلومات (الإنترنت)، على الموقع : www.Z.net .

ندوات:

- طلال عتريسي، "الملفّ النّووي الإيراني وأسلحة الدّمار الشّامل في المنطقة"، (ندوة): معهد التّنمية الاجتماعية، الجامعة اللّبنانية ـ بيروت في 23/ 12/ 2004.

Documents: المصادر الأجنبيّة :

- George W. Bush, the Bush Doctrine, THE WHITE HOUSE, September 17, 2002.
- George W. Bush, The White House, September 17, 2002 [Document], The National Security Strategy of the United States, in Encarta Reference Liberally 2004, CD 1.
- George McGhee, 1961. Anticipatory Action Pending Chinese Communist Demonstration of a Nuclear Capability. Memo to Secretary of State Dean Rusk. (National Security Archive). September 13,1961.
- Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, Report by the Director General of IAEA, GOV/2003/40, June 6, 2003.
- 4."Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General," GOV/2003/75, 10 November 2003.
- "Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General," (INFCIRC/153).
- "Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General," (INFCIRC 214).
- "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran - Resolution adopted by the Board on 18 June 2004," IAEA, June18, 2004,<http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/gov2004 - 49.pdf/.
- "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran - Report by the Director General," IAEA, June 1, 2004, <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/gov2004-34.pdf/>.
- "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran - Report by the Director General," IAEA, November 10, 2003.
- "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran - Report by the DirectorGeneral," IAEA, February 24, 2004
- Iran: A Country Stud., Federal Research Division, Library of Congress, (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1989)
- "Iran Signs Additional Protocol on Nuclear Safeguards," IAEA, December 18, 2003, <http://www.iaea.org/.
- Mohamed El Baradei, Opening Remarks at the Press Conference on the Outcome of the Board of Governors' Consideration of the Implementation of Safeguards in the Islamic Republic of Iran, 26 November 2003. www.iaea.org/NewsCenter/Statements/2003/ebsp2003n026.html>.
- President Bush. National Security Strategy for the United States of America. June 2002.
- President Bush. State of the Union Address. 28 January 2003.
- President Mohammad Khatami to senior politicians and military officials on 6August, carried on the Vision of the Islamic Republic of Iran, and translated by the Foreign Broadcast Information Service (FBIS), 7 August 2003.
- 15. President Bush. State of the Union Address. 20 January 2004.
- 16. President Khatami. Remarks to Tehran Students on Students' Day. December 2000.

- 17. Resolution GOV/2003/81 adopted by the IAEA Board of Governors on the:Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran on 26 November 2003.
- 18.Treaty on the Non - Proliferation of Nuclear Weapons.
- 19.U.S. State Department spokesman Richard Boucher during the State Department briefing on June 6, 2003.
- 20.U.S. State Department spokesman Richard Boucher during the State Department briefing on June 16, 2003.

Books:

- Abraham Maslow, Toward a Psychology Of Being Van Nos Reinhold, (New York: 1968).
- Etemad, "Iran," in, "European Non - Proliferation Policy," edited by H. Mueller, (Oxford University Press, 1987).
- Alastair Iain Johnston, China's New "Old Thinking": The Concept of Limited Deterrence. International Security (New York:1996).
- Alvin J.Cottrell and James E. Dougherty, "Iran's Quest For Security U.S Arms Transfers and The Nuclear Option", Institute for Foreign Policy Analysis, Foreign Policy Report,(Washington: May 1977).
- Amin Tarzi, " Proliferation Assessment: Iran,s Strategic Environment After 9/11", in:After 9/11: Preventing Mass - Destruction Terrorism and Weapons proliferation, Micheal Barletta, ed.Center Nonproliferation Studies, Ocsasional Paper No.8 ,May 2002.
- Anthony H. Cordesman, Proliferation in Iran and Iraq, March Center for Strategic and International Studies, (Washington: 2000).
- Anthony H. Cordesman, Iran and Nuclear Weapons, Center for Strategic and International Studies,(Washington: 2000).
- Anthony H. Cordesman, Iran's Military Forces in Transition: Con - ventional Threats and Weapons of Mass Destruction (Westport, Conn.: Praeger, 1999).
- Anthony H. Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Gulfand Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics, and Damage Effects, Center for Strategic and International Studies, (Washington, November 9, 1998).
- Bridled Ambition: Why Countries Constrain Their Nuclear Capabilities (Washington, D.C.: The Woodrow Wilson Center Press, 1995).
- Cathy Booth,"Ayatollah, Bomb in Production for Iran " United Press International, April 24, 1984.
- Atterling Wedar, S. Hellman , (Eds.), "Towards a Nuclear - Weapon - Free World", Swedish Initiatives, (Stockholm: 1993).
- Charles G. Summers , The Threat from Iran , CSC , (USA, 1997).
- Chong - Pin Lin, China's Nuclear Weapons Strategy: Tradition Within Evolution, Lexington Books, (Lexington, 1988).
- Colin S. Gray, Nuclear Strategy and National Style, Hamilton Press: (Lanham: 1986).
- Cyrus Vakili - Zad, "Continuity and Change: The Structure of Power in Iran," in Modern Capitalismand Islamic Ideology in Iran, eds. St. Martin's Press, (NewYork: 1992).
- David Jablonsky, Strategic Rationality Is Not Enough: Hitler and The Concept of Crazy States (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, 1991).

- Dale R. Davis, Iran's Strategic Philosophy and Growing Sea - Denial Capabilities, The Marine Corps Gazette, (NewYork: July 1993).
- Divid Albright, World Inventory of Plutonium and Highly Enriched Uranium, (Oxford University Press: 1993).
- David Schwarzbach, Iran's Nuclear Program: Energy or Weapons? (Washington, D.C.: Natural Resources Defense Council, 7 September 1995).
- David Albright et al., Plutonium and Highly Enriched Uranium 1996: World Inventories, Capabilities, and Policies (Oxford: Oxford University Press, 1997).
- Dennis Gormley's," A roundtable sponsored " by the Carnegie Endowment for International Peace, (U.S.A:1998).
- Efraim Karsh, "Rational Ruthlessness: Non - Conventional and Missile Warfare in the Iran - Iraq War," Non - Conventional - Weapons Proliferation in the Middle East, ed. by Efraim Karsh, Martin S. Navias, and Philip Sabin Oxford University Press, Oxford University Press, (New York: 1993.
- Frank Barnaby, How Nuclear Weapons Spread: Nuclear Weapons Proliferation in the 1990s (London: 1993).
- George Perkovich, Iran's Security Dilemma - Washington is primed for more than a nuclear deal , Center for the Study of Globalization , YaleGlobal, (Washington: 2003).
- Giuseppe Nardulli, Nuclear Weapons in the Middel East , Union of Scientists for Disarmament - USPID, (Italy, 1998).
- Geoffrey Kemp, "Assessing the Iranian Threat", in Fighting Proliferation: New Concerns for the Nineties, ed. Henry Sokolski (Maxwell Air Force Base [AFB], Ala.: Air University Press, (Washington,DC: 1996).
- Geoffrey Kemp, Iranian Nuclear Weapons and U.S. Policy,The Nixon Center, (Washington,DC: January 2000).
- Geoffrey Kemp, "Introduction," in Iran's Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, The Nixon Center, ,(Washington,DC: January 2001).
- Graham E.Fuller, the Geopolitics of Iran, the Center of the Universe, Boulder Press, (Washington: 1991).
- Graham E. Fuller, "Islamic Fundamentalism," in Conflict after the Cold War: Arguments on Causes of War and Peace, ed. Richard K.Betts (New York: Macmillan, 1994).
- Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, Alfred A. Knoph, 4th ed., (New York: 1968).
- Herbert Krosney, Deadly Business, Four Walls Eight Windows, (New York: 1993).
- Knopf., Barry O'Neill," Hans. Morgenthau, The struggle for power: policy of prestige. " in Nuclear Weapons and the Pursuit of Prestige, University of California, (Los Angeles: 2002).
- Harold, D. Lasswell, National Security and Individual Freedom, (New York Macmilla 1984).
- Imad Khadduri, Iraq's Nuclear Mirage, Memoirs and Delusions Springhead Publishers, (Toronto: 2003).
- John R. Hale, Armies, Navies and the Art of War , In The New Cambridge Modern History, edited by G. R. Elton,. Cambridge University Press, (Cambridge 1975).
- Julian Perry Robinson and Jozef Gold - blat, Chemical Warfare in the Iraq - Iran War, Stockholm International Peace Research Institute, (Stockholm 1984).
- Kenneth R. Timmerman, Iran's Nuclear Program Myth and Reality, Italy, (Milano, Sept.:1996).

- Leonard S. Spector, "Nuclear Proliferation in the Middle East: The Next Chapter Begins," Non - Conventional - Weapons Proliferation in the Middle East, ed. by Efraim Karsh, Martin S. Navias, and Philip Sabin (New York: Oxford University Press, 1993).
- Leonard Specter and Mark McDonough's, authoritative work Tracking Nuclear Proliferation (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1995).
- Lee H. Hamilton and Others, Thinking Beyond the Stalemate in U.S. - Iranian Relations, Atlantic Council of the United States, July 2001.
- Leonard S. Spector, Nuclear Ambitions (Boulder: Westview Press, 1990).
- Mark Hibbs, "U.S. Warned Not to Try Using IAEA to Isolate or Destabilize Iran." Nuclear Engineering International, World Nuclear Handbook 1996.
- Michael Eisenstadt, Deja Vu All Over Again (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1995).
- Maya Nakamura and Jean Du Preez , "IAEA's Resolution on Iran: A Troubling Past With a Hopeful Future?" , Center for Nonproliferation Studies, Monterey, (USA, 2003).
- Micheal Eisenstadt, Iran's Military Buildup? Threat and Consequences, (Washington D.C.: the Washington Institute for Near East Policy, 1995).
- Michael Eisenstadt, Delay, Deter and Contain, Roll - Back: Toward a Strategy for Dealing with Iran's Nuclear Ambitions, in: Geoffrey Kemp and others, IRAN'S BOMB - American and Iranian Perspectives, THE NIXON CENTER, Washington, March 2004.
- Mehran Tamadonfar, The Islamic Polity and Political Leadership: Fundamentalism, Sectarianism, and Pragmatism, Westview special studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989).
- Mark Hibbs, U.S. Warned Not To Try Using IAEA to isolate or Destabilize Iran.
- Mark Hibbs, "Iran Told IAEA It Will Build a UF6 Plant at Isfahan," NuclearFuel, December 16, 1996.
- M. Sahimi, "Factors Affecting the Development of Fossil Energy Resources of Developing Countries," in, "United States - Third World Relations in the New World Order," edited by A.P. Grammy and C.K. Bragg, Nova Science Publishers, New York, 1996.
- M. Sahimi, "How Much do We Pay for a Barrel of Oil?" in, "Proceedings of the Third International Conference on Non - Renewable Energy Sources," Tehran, Iran, December 1993.
- Maya Nakamura and Jean Du Preez , "IAEA's Resolution on Iran: A Troubling Past With a Hopeful Future?", Center for Nonproliferation Studies, Monterey, USA, 2003.
- Mike Shuster, " Natioam Sscurity,Nonprolifertion, and the War Against Terrorism" in After 11/9; Preventing Mass - Destruction Terrorism and Weapons Proliferation, Michael Barletta,ed. Center for Non Proliferation Studies , California,U.S.A, 2002.
- Michael Eisenstadt, "Challenges of U.S. Preventive Military Action," in Henry Sokolski and Patrick Clawson (eds.), Nuclear Iran: Devising a Strategy Beyond Denial (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, forthcoming in 2004).
- Nuclear Engineering International, World Nuclear Handbook 1996 (Surrey, U.K.: Reed Business Publishing, 1995(.
- Paul Leventhal, Brahma Chellaney, Nuclear Terrorism Threat, Perception and Response in South Asia ,(New Delhi, 1988(.

- Rodney W. Jones. Nuclear Proliferation: Islam, The Bomb, and South Asia (Washington, DC: CSIS, 1981).
- Robert Smith, and Ruth R. Brown. Bombards: Mons Meg and Her Sisters , Trustees of the Royal Armouries. (London: 1989).
- Rouhallah K. Ramazani " Reflections on Iran's Foreign Policy: Defining the "National Interests", in Iran at the Crossroads, eds. John L. Esposito and Rouhallah K. Ramazani (New York: Palgrave.2001).
- Ronald B. Mitchell, Case One: Iran Acquires Nuclear Weapons, Center for Environmental Science and Policy, U.S.A , (Stanford ,2000).
- Richard Speier, Iranian Missiles and Payloads, in: Geoffrey Kemp Geoffrey Kemp and athors , Iran's Nuclear Weapons Iran's Nuclear Weapons Options:I Issues and A Analyiss, The Nixon Center The Nixon Center (Washgton , 2001).
- Richard Speier, IRANIAN MISSILES AND PAYLOADS,in: Geoffrey Kemp Geoffrey Kemp and athors , Iran's Nuclear Weapons Iran's Nuclear WeaponsOptions: Options:I ISSUES AND SSUES AND A ANALYSIS NALYSIS, The Nixon Center The Nixon Center January 2001
- Shahram Chubin, Iran's National Security Policy: Capabilities Intentions & Impact (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994).
- Seyyed Hossein Nasr, Hamid Dabashi, and Seyyed Vali Reza Nasr, eds. Expectation of the Millennium: Shi'ism in History (Albany, N.Y.: StateUniversity Press of New York, 1984).
- Shahram Chubin, "The Persian Gulf: Security, Politics, and Order," in The Global Century: Globalization and National Security, eds.Richard L. Kugler and Ellen L. Frost (Washington, D.C.: NDU Press,2001).
- Shahram Chubin,, Iran's National Security Policy: Intentions, Capabilities, and Impact (Washington, D.C.: Carnegie Endowment For International Peace, 1994).
- Seymour M. Hersh, The Samson Option, Faber&Faber, London and Random House, NY,(London 1991).
- Scott Parrish and Fred Wehling , Russian - Iranian Nuclear Cooperation, Monterey Institute of International Studies,(Monterey: 2002).
- William Quandt, Peace Process, Brookings Institution,(Washington: 1993).

Periodicals

- "A Bomb for the Ayatollahs?" The Middle East (October 1992).
- Ali M.Ansari," Iran: Continuous Regime Change from Within," Washington Quarterly , Vol.24,No.4 (Autumn 2003).
- Ai J. Venter, "Iran's Nuclear Ambition: Innocuous Illusion or Ominous Truth?" Jane's International Defense Review, Sept.1997.
- Albright & Hibbs, Spotlight to Iran, The Bulletin of Atomic Scientists, March 1992.
- Andrew Rathmell, "Iran's Liquid Lifeline", Jane's Intelligence Review, Volume 7, No. 9, September 1995.
- Anoushiravan Ehteshami," Iran - Iraq Relations after Saddam," Washington Quarterly , Vol.26, No.4 (Autumn 2003).
- Anthony C. Cain, Iran's Strategic Culture and Weapons of Mass Destruction, Air War College, Air University, U.S.A., Maxwell Paper No.26. April 2002.
- Anthony H. Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, Tactics, and Damage Effects ,CSIS Middle East Program November 9, 1998
- "Argentina Confirms Deal for Work on Bushehr," Nuclear News (July 1987).

- A Theory of Human Motivation (1943, originally published in PsychologicalReview,50,3396Availableonline. http://psychclassics.yorku.ca/Maslow/motivation.htm)
- Barry O'Neill," Nuclear Weapons and National Prestige", October 2003.
- "Belgian Cyclotron May Have Nuclear Uses," Proliferation Issues, March 3, 1992.
- Bruce M. Russett, "Extended Deterrence with Nuclear Weapons: How Necessary, How Acceptable?" The Review of Politics,No. 50 (Spring 1988).
- Carl Kaysen et al., "Nuclear Weapons After the Cold War," Foreign Affairs (Fall 1991).
- Bruce M. Russett, "Extended Deterrence with Nuclear Weapons: How Necessary, How Acceptable?" The Review of Politics,No. 50 (Spring 1988).
- Chris Quillen,"IRANIAN NUCLEAR WEAPONS POLICY: PAST, PRESENT AND POSSIBLE FUTURE", Volume 6, No. 2 - June 2002.
- Chandrasekhara Rao, R.V.R. 1974. Proliferation and the Indian Test. Survival. 16.
- Chris Quillen," Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present and Future", Volume 6, No. 2 - June 2002.
- Chris Quillen, Middle East Review of International Affairs, Vol. 6, No. 2 (June 2002).
- CIA, World Factbook,1992.
- David Albright, an Iranian Bomb?, Bulletin of the Atomic Scientists, July 1995.
- "Dimona et al," The Economist, March 14, 1992.
- Divid Albright and Mark Hibbs, "Spolight Shifs to Iran ", Nucleonic Week, March 1992.
- David Albright and Corey Hinderstein, "Iran, Player or Rogue?" Bulletin of the Atomic Scientists, September/October 2003
- David A. Schwarzbach, "Iran's Nuclear Puzzle," Scientific American, June 1997.
- Ephraim Kam, Iran Under Pressure, Strategic Assessment , Jaffee Center for Strategic Studies Vol.6,No.2, September 2003.
- Ephraim Kam, "The Iranian Threat: Cause for Concern, Not Alarm" , Jaffe Cennter for Stratagic Studies, Tel Aviv University, Volume 1, No.3.October 1988.
- Eric Arnett," Iran is not Iraq", Bulletin of the Atomic Scientists, Vol. 54, No. 1, January/February 1998.
- Flight International, Nov.20.1994.
- Gary Sick, "Iran: the Adolescent Revaluation " Journal of International Affairs, Voi.49.
- George Nadir. "Interview with President Ali Akbar Hashemi Rafsanjani", Middle East Insight,Volume XI, No. 5, July - August 1995
- George W. Downs, "The Rational Deterrence Debate," World Politics XLI (January 1989).
- George Bundy, "Nuclear Weapons and the Gulf," Foreign Affairs (fall, 1991).
- Hans A. Bethe et al., "The Nuclear Threat: A Proposal," The New York Review, 27 June 1991.
- Iran Plans Exploitation of Uranium Deposits," Nuclear Engineering International (March 1989).
- International Atomic Energy Agency, Press Release 29/11 of 14 February 1992, INFCIRC/406, Annex 2, "IAEA Inspection Team Finds Nothing Suspicious," Nuclear News (April 1992).
- Jalil Roshandel. "Iran Nuclear Technology and International Security", in: the Iranian Journal of International Affairs, Vol.VIII, No.1, and spring 1996.

- Jane's Defence Weekly, March 22, 2000.
- Joseph A. Yager, "Prospects for Nuclear Proliferation Rollback," a discussion paper for the Science Applications International Corporation, July 6, 1992.
- Kenneth M. Pollack. Securing the Gulf, Foreign Affairs, July/August 2003.
- Kugbanggwa Kisule, September, 1989, No.127.
- Lee H. Hamilton James Schlesinger Brent Scowcroft, Thinking Beyond the Stalemate in: U.S. - Iranian Relations ,Volume II - Issues and Analysis, THE ATLANTIC COUNCIL OF THE UNITED STATES, (WASHINGTON 2001).
- Leonard S. Spector, "Iran's Secret Quest for the Bomb - No easy solution to meet the challenge", YaleGlobal, 16 May 2003.
- Lt Col Frederick R. Strain, "Understanding Nuclear Addiction," Strategic Review (Summer 1993).
- Mark Hibbs, "U.S. Warned Not to Try Using IAEA to Isolate or Destabilize Iran, Nucleonics Week, October 8, 1992.
- Mark Hibbs, "Bonn Will Decline Tehran Bid to Resuscitate Bushehr Project, Nucleonics Week, May 2, 1991.
- Mark Hibbs, "Bonn Rules Out Work on Bushehr; Iran will get Gas - Fired Plant," Nucleonics Week, July 4, 1991.
- Mark Hibbs and Margaret L. Ryan, "Official Says China Developing Ability to Supply Entire PWRs," Nucleonics Week, October 1, 1992.
- Mark Hibbs, "Sensitive Iran Reactor Deal May Hinge on MFN for China," Nucleonics Week, October 1, 1992.
- Mark Hibbs, "IAEA Ex - ploresIran's Intentions, Minus Evidence of Weapons Drive,"NucleonicsWeek, February 13, 1992.
- Mark Hibbs, "Minatom Says It Can Complete One Siemens PWR In Iranian Five Years," Nucleonics Week, February 29, 1994.
- Mark Skootsky. "U.S. Nuclear Policy Toward Iran", Journal of Nonproliferation Analysis, Volume 1, No. 1, June 1995.
- Mahmood Sariolghalam, "Understanding Iran: Getting Past Stereotyps and Mythology," Washington Quarterly , Vol.24,No.4(Autumn 2003).
- Mehran Tamadonfar, "Islam, Law, and Political Control in Contemporary Iran," Journal for the Scientific Study of Religion, no. 2 (2001).
- Michael Eisenstadt, "Living with a Nuclear Iran? " Survival, Vol. 41, No.3, (autumn 1999).
- Michael Eisenstadt, "Living with a Nuclear Iran?" Survival, vol. 41, no3.
- .Michael Knapik, "Russia tells U.S. officials it will not export lasers to Iran," Nucleonics Week, Vol. 42, No. 10, March 8, 2001.
- " Milton Viorst, "the Limits of the Revolution", Foreign Affairs, Vol.74, No.6, November 1995.
- Mitchell Reiss, "Nuclear Rollback Decisions: Future Lessons?" Arms Control Today, July/August 1995.
- Muchkund Dubey, "Deterrence Masks Superpower Hegemony," Bulletin of Atomic Scientists, February 1985.
- Nucleonies Week, May 7, 1987.
- Philip Finnegan and Robert Holzer, "Iran Steps Up Mine, Missile Threat," Defense News, November 27 - December 3, 1995.
- "Research Reactors," Nuclear Review (April 1996).
- Raymond Tanter, Classifying Evil: Bush administration Rhetoric and Policy Toward Rogue Regimes: The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus Number 44, February 2003

- Richard Kessler, "General Atomic, INVAP Explore Research Reactor, Nuclear Ties," Nucleonics Week, April 4, 1992.
- "Reactor Tourists," Far East Economic Review, December 1, 1994.
- R.K. Ramazani, "The Shifting Premise of Iran's Foreign Policy: Towards a Democratic Peace?" The Middle East Journal, Vol. 52, No. 2 (Spring 1998).
- Robin Wright, "Dateline Tehran: A Revolution Implodes," Foreign Policy, No. 103, Summer 1996.
- "Russian Contract Extended to Fuel", Nuclear News, No.38, October 1995.
- "Russia's First Dry Store," Nuclear Engineering International, December 1996.
- "Russian - German Hybrid for Bushehr?" Nuclear Engineering International 39 (November 1994).
- Shah Alam, "The Changing Paradigm of Iranian Foreign Policy Under Khatami," Strategic Analysis, Vol. XXIV, No. 9 (December 2000).
- Senator Biden. Press Release on February 2004 Iranian Elections. 18 February 2004.
- Seth Carus, "Iranian Nuclear, Biological and Chemical Weapons: Implications and Responses," Middle East Review of International Affairs, vol. 2.
- Sohrab Shahabi and Farideh Farhi, "Scurity Considerations and Iranian Foreign Policy ", The Iranian Journal of International Affairs, Vol.VII, No.1, Spring1995.
- The Economic Generation of Uranium. Energy Resources of Australia.Novmber 19, 2002
- The Middle East. "A Bomb for the Ayatollahs", Number 216, October 1992.
- The Middle East and North Africa Goals and Interests. www.defens link.mil/pubs/ prolif97.
- Thomas Carothers, "Promoting Democracy and Fighting Terrorism." Foreign Affairs. Jan/Feb 2003.
- Vladimir Dvorkin and Aleksandr Shcherbakov, "North Korean Missile Dreams," Voprosy Bezopasnosti, No. 2 (March 2003(.
- What Islamic Bomb? Post - Cold War Proliferation; Interview", New Perspectives Quarterly, Volume 12, No. 3, June 22, 1995.
- William J. Perry, " Preparing for the Next Attak", Foreign Affairs , 80(November/December 2001).
- William Rugh, "the Foreign Policy of United Arab Emirates", Middle East Journal, Vol.50, No.1, Winter 1996.

Reports

- Amin Tarzi, "Proliferation Assessment: Iran,s Strategic Environment After 9/11", in:After 9/11: Preventing Mass - Destruction Terrorism and Weapons proliferation, Micheal Barletta, ed.Center Nonproliferation Studies, Ocsasional Paper No.8 ,May 2002.
- Calvin J. Cottrell and James EDougherty, "Iran's Quest for Security: U.SArms Transfers and the Nuclear Option," Institute for Foreign Policy Analysis ForeignPolicy Report, May 1977.
- David Albright and Corey Hinderstein, "The Iranian Gas Centrifuge Uranium Enrichment Plant at Natanz: Drawing from Commercial Satellite Images," paper published by the Institute for Scienceand International Security (ISIS), March 14, 2003.
- Deterring War and Preventing Secretary of Defense Caspar Weinberger's 1984 report to Congress stated: "The critical point in aggression is maintaining a balance of forces." Quoted in Steven Kull, "Nuclear Nonsense," Foreign Policy 58 (spring 1985).

- D.G. Mook,. (1987). Motivation: The Organization of Action. London: W.W. Norton & Company Ltd (ISBN: 0393954749 http://www.amazon.co.uk/exec/obidos/ASIN/0393954749/aguidetorobinhoo.
- "German - Built Power Plant, Pakistani Uranium May Equal Iranian Bomb,"Worldwide Report, 15 June 1984.
- Greg J. Gerardi and Maryam Aharinejad, An Assessment of Iran, s Nuclear Facilities, Report, Center for Nonproliferation Studies, (CNS), the Monterey, Institute of International Studies.
- "Implications of Iranian Naval Build - Up," Intelligence Digest, August 9 - 23, 1996.
- " Iran's Ballistic Missile and Weapons of Mass Destruction Program", Proliferation and Federal Services Subcommittee of the Committee on Governmental Affairs, United State Senate, Sept.21,2000.
- Iran Nuclear Milestones The Risk Report Volume 6,NO.4 ,(July - August 2000).
- Israel, The nuclear potential of individual countries-Treaty on Nonproliferation of Nuclear Weapons. Problems of Extension, Appendix2 Russian Federation Foreign Intelligence Service 6 April 1995, at the Federation of American Scientists.
- James Wyllie, "Iran - Quest for Security and Influence," Jane's Intelligence Review 5, no. 7 (July 93).
- Jane's Intelligence Review, Special Report No.6, May 1995.
- Jean du Preez and Lawrence Scheinman, Iran Rebuked for Failing to Comply with IAEA Safeguards, June 18, 2003.
- Jane's Intelligence Review, Special Report NO.6, May 1995.
- Jane,s Intelligence Review, No.6, 1995.
- Jane's Intelligence Review, Nov. 2000.
- Lt. Gen.Patrick Hughes, Director, Defense Intelligence Agency, in: Testimong before Senate Select Committee on Intelligence, February 5, 1997.
- Massive Investment Planned to Spur Self - Sufficiency," Middle East Executive Reports, Volume 6, Number 3, March 1983.
- Mahnaz Ispahani, "Pakistani Dimensions of Insecurity," Adelphi Papers (Winter 1989/1990).
- National Institute For Puolicy, " Dr. Colin S. Gray - European Director", online:www. NIPP Professional Staff.htm.
- Norman Schindler, 2000. Deputy Director, Director of Central Intelligence, Nonproliferation Center, Statement on Iran's Weapons of Mass Destruction Programs, International Security, Proliferation and Federal Services Subcommittee, Governmental Affairs Committee, US Senate.September 21, 2000.
- National Council of Resistance in Iran. Statements of the Secretariat. March - April. 2004.
- Report by the Director General to the IAEA Board of Governors, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic or Iran, GOV/2003/40 of 6 June 2003, GOV/2003/63 of 26 August 2003, and GOV/2003/75 of 10 November 2003.
- Robert D. Walpole, "Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile Threat to the United States Through 2015",16 September 1999.
- Sharon Squassoni," Iran's Nuclear Program: Recent Developments", Report for Congress, March 4, 2004.
- Statement by H.E. Mr. G. Ali Khoshroo, Deputy Foreign Minister for Legal and International Affairs of the Islamic Republic of Iran to the Second Session of the Preparatory Committee for the 2005 NPT Review Conference, April 29, 2003.

- Statement on "Regional Issues" by U.S. Deputy Assistant Secretary of State Andrew K Semmel to the Second Session of the Preparatory Committee for the 2005 NPT Review Conference, May 2, 2003.
- The Risk Report, Volume 1,Number 7(September1995).
- The Commission to Assess the Ballistic Missile Threat to the United States,[Report] by "Rumsfeld Commission",Summary, July 15, 1998
- The Military Balance 1997 - 98, [Report] , by the International Institute for Strategic Studies , Oxford University Press,1999
- The World Factbook Report on Iran. Central Intelligence Agency.
- Vice Admiral Lowell E. Jacoby, USN, Director, DefenseIntelligence Agency, Statement for the Record, Senate Select Committee on Intelligence, February 11, 2003 andSenate Armed Services Committee, February 12, 2003.
- Yossef Bodansky, "Iran Acquires Nuclear Weapons and Moves to Provide Cover to Syria," Defense & Foreign Affairs Strategic Policy 20, no. 1 (February 92).

News Papers:

- Amos Harel, "Arrow anti - missile defense system successfully tested in U.S." Haaretz, July 30, 2004.
- "Arrival of Finnish Nuclear Waste Protested". Izvestiya, 14 December 1995.
- Bill Gertz." U.S.; Iran Fired Ballistic Missile", The Washington Times, 24, May 1991.
- Chris Hedges, "Iran May Be Able To Build An Atomic Bomb In 5 Years, U.S. and Israeli Officials Fear," The New York Times, January 5, 1995.
- Clarin (Buenos Aires), April 4, 1989
- "Commentary on US, USSR, Turkish 'Plots'," Tehran ABRAR, 2 November 1991.
- "Comments of Amb. Hoseyn Musavian as quoted in Tehran IRNA, 21 August 1995.
- Con Coughlin, Sunday Telegraph, 24 September 1995, "Chinese Sell Iran Vital Link".
- "Dailies Say US Involved in Iraqi Defections," Tehran IRNA, 22 August 1995.
- David Segal, "Atomic Ayatollahs: Just What the Mideast Needs - An Iranian Bomb," the Washington Post, April 12, 1987.
- David Sanger, "Bush Says U.S. Will Not Tolerate Building of Nuclear Arms by Iran." New York Times, 19 June, 2003.
- Elaine Sciolino, "Report Says Iran Seeks Atomic Arms", The New York Times, October 31, 1991.
- Elaine Sciolino. "Iran Says It Plans 10 Nuclear Plants but No Atom Arms", The New York Times, May 4, 1995.
- Elaine Sciolino, "China Cancels Deal for Selling Iran 2 Reactors", The New York Times, September 28, 1995.
- Elaine Sciolino, "Iran's Nuclear Goals Lie in Half - Built Plant," The New York Times, May 19, 1995.
- Elaine Sciolino. "Iran Says It Plans 10 Nuclear Plants but No Atom Arms", The New York Times, May 4, 1995
- Elaine Sciolino, "Report Says Iran Seeks Atomic Arms", The New York Times, October 31, 1991.
- "First Unit of Bushehr Nuclear Power Plant to be Delivered Next Week," The Tehran Times, November 15, 2001
- Florida Today, Feb. 8, 1999.

- "First Unit of Bushehr Nuclear Power Plant to be Delivered Next Week," The Tehran Times, November 15, 2001.
- Ian Traynor, "UN alarm at Iran's nuclear programme," Guardian, March 18, 2003.
- "India Shifts Stance on N - Weapons Conference," London, Financial Times, 25 November 1991.
- "Iran - Bound Mystery Freighter Carried Parts for Missiles", the Wasshington Times, 16 July, 1992.
- Iran News, October 6, 1988.
- Jack Kelley, "Iran's Terrorism Network Grows In Sophistication," USA Today, August 2, 1996.
- James F.Clarity, "Information Abstract ", The New York Times, May 27, 1974.
- Jalil Roshandel and Saeedeh L0tfian, "Iran: Atomic Programs and Foreign Propaganda", Homsharhri Morring Daily, August, 22,25,1996.
- Jalil Roshandel & Saeedeh Lotfian, "Iran's Atomic Programs and Foreign Propaganda," Hamsharhri (Morning Daily), August 22, 1996.
- Joby Warrick and Glenn Kessler, "Iran's Nuclear Program Speeds Ahead," Washington Post, March 10, 2003.
- John Deutch and Ernest Moniz, New York Times, , August 14, 2003.
- John Pomfret, "U.S. May Certify China on Curbing Nuclear Exports," Washington Post, September 18, 1997
- Karl Vick, "Iranians Assert Right to Nuclear Weapons: Issue Unites Conservatives, Reformers," The Washington Post, 11 March 2003.
- Konstantin Eggert, "Smolensk Square Surprised at the Reaction," Izvestiya, February 15, 1995.
- Leonard Spector, Working papers, Observer, June12, 1988.
- Lemann, Nicholas. "The Next World Order." The New York Times. 1 April, 1999.
- Michael Z. Wise, "Atomic Team Reports on Iran Probe," The Washington Post, February 15, 1992.
- Michael Eisenstadt, "Iran's Nuclear Program: Gathering Dust or Gaining Steam?" Policywatch, February 3, 2003.
- Mohsen Asgari & Mark Huband, The Financial Times, 21 October 2003.
- Moscow Times, September 5, 2001.
- Moscow Times, June 17, 2003.
- "Mossad head: Nuclear Iran is worst - ever threat to Israel," Haaretz, November 17, 2003.
- M. Zifferero, The IAEA: Neutralizing Iraq's Nuclear Weapons potential, Arms Control, Today, April 1993.
- New York Times, February 23, 1995.
- New York Times, May 18, 1995.
- Observer. May17, 1987.
- Observer, March 6, 1988.
- "Power of Islam Said Greater Than Nuclear Weapons," Tehran JOMHURI - YE ESLAMI, 7 December 1992.
- Reza Amrollahi is Chairman of AEOI and, since 1994, the assistant for nuclear affairs to President Rafsanjani, Al - Sharq Al - Awsat, February 12, 1994.
- R. Jeffery Smith, "Gates Warns of Iranian Arms Drive," The Washington Post, March 28, 1992.
- R. Jeffery Smith, "Administration Concerned about Russia's Nuclear Cooperation with Iran," Washington Post, July 3, 1997.

- Ross Dunn, "Israel threatens strikes on Iranian nuclear targets," The Scotsman, November 2
- Reuters, Sept 19, 1999.
- "3rd World Quest for Nuclear Arms Seen," Los Angeles Times, 5 May 1991.
- "Shalom: there is no intention to attack nuclear facilities in Iran," Maariv, November 11, 2003.
- Senthil Ratnasabapathy, "'No Evidence' Of Iranian Nuclear Bomb Plan Says IAEA," IPS Daily Journal, January 11, 1995.
- Steve Rodan, "Iran has Nuclear Capability" Jerusalem Post, April 9, 1998.
- Tahran Times, December 14, 2002.
- "U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspections", New York Times, June 19, 2003.
- U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, Testimony of Gary Milholin before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs, May 6, 1997.
- The Sunday Tiems,October 5,1986.
- Washington Post, April 12, 1987.
- Washington Post, April 22, 1987.
- Washington Post, July 24, 1998.
- Washington Post, 4 June 1991.
- Washington post, October 18, 1992.
- Washington Times, April 22, 1987.
- Washington Times Feb.13, 1997.
- Washington Times, Oct.18, 1997.
- Washington Times, June 16, 1998.
- Washington Times, July 29, 1998.
- Washington Times, Oct.1, 1998.
- Washington Times, March 2, 1999.
- Washington Times, July, 1999.
- Washington Times, Sept 22, 1999.
- Washington Times, , Feb. 9, 2000.
- Washington Times, Feb.10, 2000.
- Washington Times, July 16, 2000.
- Washington Times, Sept 8,2000.
- Washington Times, , Sept 22, 2000.
- Washington Times, April 27, 2001.
- Washington Times, Junu.12, 2001.
- William Branigin, "Iran Set to Scrap $34 Billion Worth of Civilian Projects," The Washington Post, May30, 1979.
- William Broad, "Uranium Traveled to Iran Via Russia, Inspectors Find," New York Times, February 28, 2004.
- Yossi Melman, "Iran Lethal Secret How the Rafsanjani Regime is Closing in on Atomic Weaponry", Washington post, October18, 1992.


@Ahmedyassin90



الأوائل

الكتاب الأكثر
مبيعاً
البرنامج النووي الإيراني
وأثره على منطقة الشرق الأوسط



تصوير
أحمد ياسين

د . رياض الراوي